الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

المراحل

في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني

من عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩

الجزء الاول

حلب - سوريا

١٩٥٨

مطبعة الضاد - حلب

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

al-Kayyālī, ʻAbd al-Raḥmān.

المراحل

al-Marāḥil

في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني

من عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩

١-٧ الجزء الاول

حلب – سوريا

١٩٥٨

« الانتداب اسلوب جديد من اساليب الاستعمار اوجدته عصبة الامم لمنع التنازع بين الدول الاستعمارية » .

« هو كنغ »

« ما كان لنا الاختيار عندما فرض علينا الانتداب ولكن كان لنا الاختيار ان نحاربه حتى نقضي عليه وقد فعلنا ما يقضيه علينا الواجب الوطني » .

« الكتلة الوطنية »

الإهداء

عندما ألفتُ كتابي « الجهاد السياسي » وطبعته في عام ١٩٤٦ م ، اهديته الى اخواني الشهداء والمبعدين السياسيين ، والمهاجرين الى البلاد النائية ، ولكل من عاش تحت سماء سوريا العزيزة وسعى لحريتها ، واستقلالها ، ومجدها ، ولمن لا يزال عاملاً في هذا السبيل كذكرى لهم .

واليوم ، إذ يظهر الجزء الاول من كتابي « المراحل » الباحث عن نضالنا الوطني ايام الانتداب الفرنسي من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٩ . وأضعه بين ايدي ابناء امتي ، ارى من واجبي ان أهديه ايضاً الى هؤلاء الشهداء ، والمجاهدين ، والمناضلين ، والى اخواني رجالات الكتلة الوطنية ، وأعضاء الحزب الوطني العاملين الاحياء منهم والاموات ، ذكرى لنضالهم وجهادهم الى ان تحررت بلادنا سوريا من الانتداب الفرنسي وجلت جيوشه عنها في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦ ، واعترافاً لهؤلاء الرجال الابرار بسعيهم الدائم لتحقيق الوحدة العربية حتى تمت بين سوريا ومصر بزعامة وقيادة باعث القومية العربية الرئيس جمال عبدالناصر في ١ شباط ١٩٥٨ . سدد الله خطاه وجعل التوفيق حليفه لاتمام بناء هذه الوحدة الشاملة وما تحتاج اليه ، من قوة ، وعلم ، وعمل ، ونهضة ، وحضارة تعيد مجد العروبة وعزها ، وكافأ الجميع بما يستحقون من تقدير المخلصين ، وثناء المنصفين والسلام .

حلب في ٣٠ كانون الاول ١٩٥٨

الدكتور عبد الرحمن الكيالي

4 vols

المقدّمة

قال امام البلاغة وسيد الحكمة ورجل الشجاعة الخليفة الرابع سيدنا علي كرم الله وجهه: « من سل سيف البغي قتل به ، ومن صارع الحق صرعه ، واكثر مصارع العقول تحت بروق المطامع » .

سبب تأليف « المراحل » ومتى ألفت ؟

في سنة ١٩٣٣ ألفتُ كتابي « الرد على بيانات المسيو بونسو » المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان [القاها سنة ١٩٣٢ أمام لجنة الانتدابات] وفيه دافعتُ عن حقوق بلادي ، وبينت مطاليب أمتي واهدافها ، وشرحت ماهية الحركة الوطنية ، التي تهدف الى مقاومة الانتداب وتحقيق الاستقلال ، ونقدت البيانات المذكورة نقداً علمياً بالوثائق والوقائع والتواريخ ، وطبعت الكتاب باللغة العربية ، وترجمته باللغة الفرنسية ووزعت الف نسخة من الاولى ، والف نسخة من الثانية ، على اعضاء عصبة الامم ولجنة الانتدابات ، وعلى وزراء الخارجية في الدول العربية ، وعلى الرجالات السياسيين ، وعلى اعضاء مجلس الشيوخ والنواب في فرنسا ، وعلى حكومات الدول العربية والامم الشرقية وملوكها ورؤسائها ومكتباتها وصحافتها وعلمائها ، ووزعت البقية على أصحاب الرأي والقلم والسياسة في سوريا ولبنان .

وفي سنة ١٩٢٦ ألفتُ كتابي « الجهاد السياسي » وانا في سجن « ارواد » ، وضمنته مباحثَ قيمة ، عالجت فيها أعمال فرنسا منذ احتلالها بلادنا عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٢٦ ، وبيّنتُ معنى الجهاد السياسي ، وما قام به السوريون من جهد ونصب

لصد المغيرين عن وطنهم ، والدفاع عن حريتهم واستقلالهم في الماضي والحاضر . ثم شرحت ذهنية المستعمرين الفرنسيين وذهنية الوطنيين السوريين ، وذكرت ميثاقنا الوطني الذي كنا وضعناه سنة ١٩٢٦ ، وجعلت الكتاب ذكرى لأرواح شهدائنا الذين جاهدوا وماتوا في سبيل القضية العربية عامة والقضية السورية خاصـــة ، وأهديته إلى العاملين الأحياء الساعين لانهاض الأمة ، والمجاهدين في اخذ استقلالها . ولم اتمكن من طبعه ونشره إلا في سنة ١٩٤٦ بسبب الأحوال القاهرة التي كانت تحول بيني وبين اخراجه للناس . واتماماً للغاية التي توخيتها من نشر الكتـابين ، رأيت ان اصدر كتاباً ثالثاً ، يتناول اعمال السلطة المنتدبة وما جرى في سوريا من وقائعَ وحوادث ، كان لها التأثير في تطور القضية السورية منذ أيام « بونسو » سنة ١٩٢٦ الى نهاية ايام دومارتل في سنة ١٩٣٩ ، وسميته (كتاب المراحل) وجعلته في اربعة اجزاء ، تضمنت عدة مراحل ، لكل منها مسماها المستخرج من حوادثها وما حوته من امور سياسية .

ولعل من يسأل : ما هي ضرورة اخراج هذا الكتاب الذي ألف سنة ١٩٣٩ والفرنسيون اليوم قد انتهى انتدابهم وزال استعمارهم وجلا جيشهم ؟ وهل من فائدة ترجى من قراءته والاطلاع على وثائقه ومراحله ؟

ما هي سمة الكتاب ؟

ولربما يسأل آخر ويقول : ما هي سمة الكتاب هل هو تاريخ ، او دراسة ، او سجل للوقائع ، او بيان للوثائق ، او شيء آخر ؟

الجواب : ان الانتداب وإنْ زال من الوجود ، والسياسة الدولية وان تطورت بعد الحرب العامة الاولى والثانية ، وفرنسا وان انتهى أمر انتدابها ، وخرجت من سوريا ولبنان بقضها وقضيضها ، وما لها وما عليها ، وبلادنا وان استقلت استقلالاً تاماً ناجزاً ، فان آثار الاستعمار ومفاسد الانتداب ، لا تزال تعمل عملها في كل ناحية من نواحينا الحكومية ، والادارية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . وإنَّ عمال فرنسا انصار الشعوبية ودعاة التفرقة واعداء العروبة ، لا يزالون يتربصون بنا الدوائر ، ويتحينون الفرص للهدم ، ولا تزال ذهنيتنا التي تربَّت وترعرعت في

معاهد الاجانب ، بعيدة عن التفكير القومي الصحيح ، ومازالت نفوسنا تنفر من التجانس في نظرياتنا السياسية واعمالنا الانشائية ، وتأبى فهم الامور على حقيقتها بروح التقدم والاخلاص والتجرد ، كأنها غريبة عن المحيط ، او كأن ثمار عملها ليست لخير الوطن . ومن جهة اخرى لا تزال اساليب الادارة التي سار عليها الاجنبي ربع قرن في تدبير انتدابه على اعوجاجها وطول تسلسلها وتمركزها الخانق ، هي التي تمشي عليها في نظامنا الجمهوري وحكمنا الاستقلالي . ولا تزال وطنية هذا الشعب الذي استعبدته القرون ، مقيدة بحبال التقاليد البالية والامية القاتلة . ولا يزال السواد الاعظم من السكان ، مطية للزعامات القائمة على المصالح الخاصة والعصبيات الجاهلية في الاسر . ولا تزال القيادات الخارجية وليدة المذاهب السياسية الجديدة والمطامع الخفية ، تتقاذف الرأي العام وتسوقه الى الحيرة والفوضى والخروج على النظام ، وشق عصا الطاعة ، ومقاومة الاصلاح . ولا تزال ضمائر بعض الناس تشترى بالمال وتتأثر بالمنافع الذاتية ، فتفسد النتائج المرجوة من كل حركة انتخابية يراد منها استفتاء الشعب او بيان ارادته في انتخاب ممثليه ، واستعمال حقه الذي منحه اياه الدستور . ولا يزال تطبيق مناهجنا لخلق جيل بعيد عن مفاسد الاستعمار ، وثاب للنهضة ، ثائر على الظلم ، مدرك للواجب الوطني ، ثابت في سيره ، متين في خلقه ، مطرد في سعيه ، مخلص لعقيدته ، صبور على ملاقاة المصاعب ودرء المفاسد واتقاء الاخطار ، ناقصاً من وجوه عديدة وبعيداً عن الصواب . ولذا وجب علينا نشر الكتاب وان تقادم عهده ، ومرّ على تأليفه احدى عشرة سنة ، فهو في كل حال مرآة للماضي ، وترجمان للوقائع ، وسفر لتعليل الحوادث ، يقص علينا كيف كان عمال فرنسا يشيدون صرح استعمارهم باسم الوصاية ، والمساعدة والارشاد ، ويذكر لنا اسماء من تعاونوا مع المنتدبين لتنفيذ خططهم وتثبيت اقدامهم ، ويصف لنا المراحل التي قطعوها حتى كادوا يصلون الى مآربهم ، ويشرح لنا لماذا اوجدوا المجالس التمثيلية والدويلات المسخرة ، ولماذا فرقوا الوطن الواحد الى مناطق خمس بذروا في كل منها بزور الطائفية وربوا اغراس الاقطاعية ، وماذا كانت اهدافهم من جعل السلطات التشريعية ، والاقتصادية والتنفيذية بأيديهم او مردها اليهم ، ويجلو لنا سياستهم في افقار الشعب وسلب امواله وهدم المقومات الادبية ، والروحية ،

والثقافية التي هي اساس حياته، وقوام بقائه.

ومما لا شك فيه، ان اعمال بونسو التي ابتدأت سنة ١٩٢٦ بعد تعيينه مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، وسياسته التي امتازت اول الامر بطابع السكوت وغلب عليها الدرس، والتنقيب، والتهيئة. واستمرت ست سنين بين التسويف والتخدير والتجربة تلو التجربة، ثم تنوعت بالمفاجآت والمحاولات والنكايات وما انتهت اليه في سنة ١٩٣٢ من تطورات ونتائج فعلية كدعوته الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ الى وضع دستور البلاد، ثم تعطيله اعمالها بحجة المواد الست، وكتعديله مشروع الدستور السوري الذي وضعته الجمعية المذكورة واعلانه اياه بعد اربع سنين ملحقاً به دساتير اخرى لحكومات اربع: «جبل الدروز، ولواء الاسكندرون، وجبل لبنان، ومحافظة العلويين» وتقييده اجمعها بما سماه المادة (١١٦) كذيل يزيل كل سلطة محلية وينفذ مفعوله في باطن كل مادة من مواد الدستور فيقيدها بمشيئته ليبقى قادراً على ممارسة السلطة العليا وحده، وحارساً اميناً على التعهدات الدولية «منافع فرنسا والدول الرأسمالية»، ثم مراحله التي تتابعت بعد هذا الحدث السياسي، كاجرائه الانتخابات عام ١٩٣٢ مرة ثانية لاخراج مجلس تمثيلي يلائم مقاصد فرنسا، واعلانه قرار قمع الجرائم المسمى (قرار رقم ٤) وتوابعه، ودعوته المجلس المزيف الى عقده، وتأليفه الوزارة الجديدة لتمارس الحكم النيابي في ظل المادة ١١٦ وتهيء الجو لقبول مشروع المعاهدة، والحصول على الاستقلال، واصداره القرارات الجائرة المقيدة لحرية الشعب، وما جرى في هذه المرحلة من حوادث دامية وتظاهرات شعبية، وما ناله الوطنيون الاحرار من تنكيل واضطهاد وسجن وتشريد، وتعيينه اثنين من رجال الكتلة الوطنية السيد جميل مردم بك، المسمى «ثعلبة دمشق» والسيد مظهر رسلان في وزارة السيد حقي العظم، لتدشين سياسة «التفاهم النزيه»، واتمام المفاوضات، ثم ذهاب المسيو «سولومياك» مندوب المفوض في دمشق، وصاحب مشروع التفاهم نهائياً من سوريا، وسفر المسيو بونسو بعده الى باريس، وموقف السلطات الفرنسية من الحكومة المحلية، وبيانات العميد امام لجنة الانتدابات سنة ١٩٣٢ وما جاء فيها عن سياسة فرنسا المقبلة، والمعاهدة المنوي عقدها مع سوريا، وعن الوحدة والحكومات المجزأة واوضاعها الشاذة،

وعن الحركة الوطنية ورأيه فيها ، ثم اعلانه البيان الذي اشرنا اليه في ٥ شباط سنة ١٩٣٢ ونشره اياه في الصحف وعودته الى سوريا واصدار قراره بتحديد اسس المفاوضة على (اساس التثبت من الوحـــدة ومباحثات الوزراء معه بشأن المعاهدة قبيل اجتماع المجلس النيابي في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٣ واضطرار الوزيرين الوطنيين بعدما انجلت اهداف المعاهدة الى اعتزال منصبيهما ، نزولاً على قرار اخوانهم اعضاء الكتلة الوطنية في ١٨ نيسان ١٩٣٢ ، وما عقيب ذلك من امتناع النواب الوطنيين عن حضور جلسات المجلس ، ثم تأليفه الوزارة الجديدة (وزارة النكاية) من حقي العظم ، وشاكر الشعباني ، وسليمان الجوخه دار ، والحاج محمد اضه لي ، ولطيف غنيمة ، وذهاب المفوض المذكور نهائياً من سوريا لاخفاقه ، وتعيينه مفوضاً في مراكش في ٥ تموز سنة ١٩٣٣ . ثم اننا اذا تتبعنا بعدها الحوادث واستقرينا الامور كتعيين الكونت ده مارتل سفير فرنسا في الصين خلفاً للسابق ، ووصوله الى بيروت في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ ، وتصريحه فوراً الى الصحفيين بأنه سوف يعمل على اساس الحق ومراعاة حقوق السوريين ، وعرضه وجوه البلاد وحكامها ونوابها وموظفيها في حفلة رسمية أقامها في دمشق وحلب ، عرض الغزاة الفاتحين المغرورين بنصرهم وقوة جيشهم . وكان عرض هؤلاء الوجوه ، عرض المستنكر المستهجن المشـــكك بما رأى وسمع . وكرضائه عن وزارة النكاية وسياستها ، ووثوقه بصفاء الجو واقدامه فوراً على تحقيق ما عجز عنه « بونسو » في مراحـــله ، واعتماده على رجال البعثة المنافقين المستعمرين ، الذين أحاطوا به واجلسوه على كرسي المفوضية بأمر فيطاع ، وتحديده موعد افتتاح المجلس النيابي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وسعيه مع رئيس الجمهورية محمد علي العابد ، ذي الوجهين الحريص على جمع المال ، المسلوب الارادة لتنفيذ ما خطه لهذه الغاية ، واعتزال سليم جنبرت وزير الاشغال العامة عن الوزارة خوفاً من سخط الامة ، واحلال لطيف غنيمة صنيعة الانتداب محله ، ثم اعلانه المعاهدة في الصحف قبل ميعاد طرحها على المجلس في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، وهياج الشعب منها واحتجاجه عليها ، واجتماع المجلس في ٢١ منه ورفض النواب اياها بقرار موقع من ٤٦ نائباً بينهم ١٧ نائباً من الكتلة الوطنية ، وما كان من اعمال الفرنسيين والحكومة . وما اتخذوه من ترتيبات عسكرية ارهابية ، وما لجأوا

اليه من حشد ، وقمع ، وارهاب ، وما قابلهم به الشعب في المـدن السورية من تظاهرات واحتجاجات صاخبة ، وما حدث من تعطيل المجلس النيابي الى اجل غير مسمى ، وكيف اصطدم الاهلون المتظاهرون بقوى الجيش المسلحة ، وكيف احتل الشرطة والدرك قاعة المجلس ، ومنعوا النواب من عقد جلساتهم ، بقوة الحراب والبنادق ، وما توالى بعد ذلك من اضطراب الجو السياسي وخذلان الوزارة وانكسار تدابير السلطة المحتلة ، وما انكشف عن بواطن المعاهدة ، وما اصبح عليه الموقف من قلق وتعقيد ، وكيف تطورت الازمات ووقعت الحوادث ، الى ان انتهى دور « ده مارتل » ونزل عن مسرح السياسة « الفرنسية — السورية » ، وما كان لكل هذا من نتائج وعوامل لا يجوز جهلها ، ولا يستطيع مخلص لامته وبلاده تناسيها او المرور بها دون درس وتمحيص وعبرة ، لأن حياة الامة جهاد متواصل وسلسلة اعمال ومراحل مرتبطة الحلقات لا يستقيم طرفاها : الماضي والحاضر ، إلا اذا بقيت متماسكة مترابطة سالمة من الوهن والتفكك والانحلال حتى يسلم لها المستقبل . وان ما نلناه بعد نضال وعراك وضحايا ، يحتاج الى جهد اعظم ، وتماسك أقوى ، وعمل أصح ، كيلا تتكرر التجارب وتتعرض البلاد لمحن ومصائب وانقلابات لا نعلم نتائجها ، تبعدنا عن الهدف وترهق البقية الباقية من قوانا الحيوية . وليس هذا فحسب ، بل كيلا نبني آمالنا على الوهم ، ونسير سيرة المستعمرين في ممارسة الاستقلال ، فتتفاقم المصاعب ، وينقطع بنا حبل الاعتصام والسيادة ، ونحرم التمتع بحياة دستورية تكفل لنا الاستقرار والتقدم !

ولما كانت الامة في اوقات الشدة ، تحتاج الى من يروي لها سيرة الماضي ، ويحدثها بأخبار المناضلين ، ليذكي نشاطها ويثير حماستها ، فانها اليوم وقد تبوأت مكانتها بين الامم ، ونالت حريتها بشمم ، لاحوج الى من يخلق فيها حياة جديدة ، ويهبها ثقافة رشيدة تطلعها على الحقائق ، ويوجد لها ادارة حكيمة تنير لها الطريق وتعلمها الواجب . اما والضرورة كما بينت ، فاني عمدت الى نشر كتاب « المراحل » ، آملاً أن يستفيد منه ابناء امتي كل حسب غايته ، فان تحقق القصد فنعم ما أديت . والله اسأل ان يهدينا الى بيان الحقيقة ، ويسدد خطانا الى طريق الصواب والسلام .

الدكتور عبد الرحمن الكيالي

الجزء الاول

يقول أحد علماء الاجتماع :

« إن حكم المستعمر يمر بثلاثة أدوار : (الأول) الشعور بالحيرة المتولدة بسبب تباين الافكار والعادات ، مما يجعل الاجنبي يستخدم ادراكاته الخاصة لعدم وجود غيرها . (الثاني) اقتباس افكار السكان والشعور بشعورهم ، والتفكير بما يفكرون ، وذلك بدافع الحاجة أو المصلحة أو الميل . (الثالث) ذهاب لذة الشعور وثبات العموميات ورجوع الاجنبي إلى طرق التفكير السهلة الخاصة به سابقاً » .

« ولا شك أن الحياة بجانب من يزدريك خطرة ، وبعبارة اخرى ان التمسك بحياة تزدري شعباً آخر تعيش معه هي خطرة ، لانها تعلمك احتقار اخلاقه وعاداته ، وازدراء كرامته . ومتى عملت بهذه الروح ، اضطررت الى شراء حريته ووجدانه ، وايجاد الحزبية فيه والشغب ، لاعتقادك ان الشعب المذكور محتال ومشاغب ، وان الاحتيال والشغب هما من طبيعته ، وعليه تنساق من حيث لا تدري إلى القساوة والظلم لاخضاعه ، ظناً منك أن تطبيق الشدة والقساوة ضروري للوصول إلى غايتك . ولتمنعك من فهم الحقائق ، التي هي وحدها مدار الوحي والالهام للارادة الطيبة والايمان الصحيح ، تمادى في اخطائك التي تؤول إلى الانخذال والاندحار » .

الفصل الاول

الانتداب بوجه الاجمال

ما قاله رجالات فرنسا المستعمرون في استحسان الانتداب وشرح معناه :

قبل البحث عن الدور الاستعماري الذي سميته دور المراحل ، او دور « بونسو ـ ده مارتل » ، وقبل ذكر ما جرى فيه من محاولات ومداورات وحوادث واعمال ، وما كان لها من نتائج ذات تأثير في تطورنا السياسي ، ارى من الواجب أن ابيّن للقارىء مفهوم الانتداب بوجه الاجمال ، لا من حيث تاريخه ومعناه الحقوقي ، ولا من حيث اقوال العلماء بما له وما عليه ، ولكن من حيث فهم الفرنسيين المستعمرين له ، والموظفين المنتدبين القائمين على تنفيذه ، والرأسماليين اصحاب الامتيازات في بلادنا ، ومن حيث فهمنا نحن له وتجاربنا بمناهجه ، ومراحله ومشاريعه ، لأن هذا هو الواقع ، وهذا ما نعمل لمقاومته ونجاهد لرفضه ، ونسعى للقضاء عليه . وكنت أودّ ذكر المستندات الرسمية الصادرة عن عصبة الامم ، وعن وزارة الخارجية بشأن الانتداب ، ولكن لوجودها في كتابي « الرد على بيانات المسيو بونسو » ، وفي الكتب التاريخية السياسية الاخرى ، ككتاب « مبادىء السياسة العالمية » (لهوكنغ) ، والغارة على العالم الاسلامي (للونغه) ، وتاريخ ملوك العرب ، والدول العربية (لأمين سعيد) ، اقتصرت على ذكر اقوال الصحف الناطقة بلسان الاستعمار والشركات الرأسمالية ، لانها تعبر عن

ملاحظة : مما يجب مراجعته « اتفاق الملك حسين بن علي الهاشمي مع انكلترا بشأن استقلال البلاد العربية » . ومعاهدة سايكس ـ بيكو المعقودة سنة ١٩١٥ بين فرنسا وانكلترا ، وانذار الجنرال غورو المرسل الى الملك فيصل سنة ١٩٢٠ قبل احتلاله دمشق . وبيان الحلفاء عن سبب دخولهم الحرب الصادر في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ .

مفهوم الانتداب من وجهة نظرهم ونظر من لا يرى الحق في استقلال الامم ، مهما كانت كبيرة او صغيرة ، واقوال الصحف التي انتقدت مشروع الانتداب وتطبيقاته لا حباً بالسوريين ومشاركة لآمالهم وآلامهم ، ولكن حباً بفرنسا ومصالحها ، وحرصاً على الا تسوء سمعتها بين الامم ، ثم اترك للقارىء الحكم على اقوالهم ومفهومها ، وعلى اقوالنا ومفهومها .

ما هو الانتداب بنظر المستعمرين !

١ ـ ما قاله المسيو « ده جوفنل » في مدينة تولي سنة ١٩٢٠

ذكر اوجين يونغ في كتابه « الاسلام وآسيا » ان المسيو « ده جوفنل » القى خطاباً في مدينة تولي سنة ١٩٢٠ جاء فيه : « حين يعلم الناس ان سوريا ولبنان قطران متممان لفرنسا ، وانه اذا لم نكن بعد قد نظمنا الشؤون المالية على ما يجب ان ننظمها ، فما ذلك الا لأنه تعوزنا المواد الاولية لصناعة المنسوجات . وحين يأتي اليوم الذي لا تكتفي فيه تلك الصناعة بالصوف والحرير ، اللذين نجدهما في سوريا ، بل نهيىء اراضي يصح ان نسميها اراضي قطن فرنسا ، تصبح ثروة بلادنا وثروة اللبنانيين والسوريين مشتركة ، ويصبح الانتداب المعزز بالقوة المسلحة معززاً بقوة أعظم وهي المصالح المشتركة » .

٢ ـ ما كتبته جريدة « الماتان » سنة ١٩٢٦

وفي ٢٨ آب سنة ١٩٢٦ ، نشرت جريدة « الماتان » رسالة من مدير اللجنة الوطنية الى مستشاري تجارة فرنسا الخارجية يقول فيها : « قد نستطيع ان نجني من مستعمراتنا مقادير الدخان اللازمة من اللفائف الشرقية ، لجميع حوانيت الدخان في فرنسا .

فالدخان من اكبر موارد الثروة في الجزائر وسوريا ولبنان ، لا سيما وان هذه الاماكن تغل اصنافاً من الدخان تفوق في جودتها جميع اصناف الدخان المعروفة ، فماذا تنتظر شركة حصر الدخان لتوسيع نطاق صناعة اللفائف الشقراء في هذه المستعمرات » .

٣ ـ ما كتبه « بيير لنايل »

ونشر بيير لنايل ، رئيس لجنة « فرنسا ـ الشرق » في جريدة « البارول » ما يأتي :

« نحن في سوريا ونحن فيها من وقت طويل ... وسنبقى فيها، وهـذا أمر مقرر، على رغم المسيو « هوماري » الذي لا يحب الجمعيات الدينية، وعلى الرغم من السنيور « موسوليني » الذي يرغب في ان ينتزع منا بعض الاراضي على شواطئ البحر الابيض الرومي. ولكن يجب ان تقول بكل صراحة في جنيف وباريس اننا لا نميل البتة الى ان ندع أحداً يحل محلنا .

ولا يخفى ان علاقاتنا القديمة بها ، وما وجدنا من الخدم عليها وسيادة لغتنا ومعاهدنا الثقافية فيها، كان يجب بعد انتصارنا الاخير ان تجعلنا ننبذ ما قدموه لنا من الانتداب المحضر بسبب اقتراح المسيو « ويلسون » لبلاد فيها نفوذ فرنسي تقليدي وليس هذا من اقل المواقف الغرارة التي نشأت في معاهدة « فرساي » بالهام من روح « كلفينوس » مما نظمه الانكلوساكسون لسقوط فرنسا في الشرق .. » وقال : « لم تأت الساعة بعد لازالة حدود لبنان التي يعترف له بها التقليد الفرنسي والتي نالها منا في سنة ١٩٢٠ فان المدافعين عنه في البرلمان يرون من واجباتهم وواجبات شرفهم ان يردوا الضربات الـتي يوجهها اعداء السياسة الفرنسية في الشرق » .

٤ ـ ما قاله الجنرال « ويغاند » سنة ١٩٢٦

وفي تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ ، أشار الجنرال « ويغاند » في اجتماع عقدته جمعية العلوم الاستعمارية الى بقاء البلاد على تقسيماتها الـتي انشأتها فرنسا ، وتخويل المفوض السامي (يريد في سوريا ولبنان) سلطة تكاد تكون مطلقة مع الاحتفاظ بحق الرفض (Vito) من الدولة المنتدبة للقوانين الأساسية، ثم قال : « لو كانت هذه البلاد قادرة على تولي شؤونها بنفسها في اجتياز المراحل الطويلة في الطريق المقدر لها ، لما كانت وضعت تحت الوصاية التي يسمونها الانتداب » .

٥ ــ ما قاله المسيو « بريان » سنة ١٩٢٦

واعلن المسيو « بريان » وزير خارجية فرنسا في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ من فوق منبر مجلس النواب الفرنسي ما يأتي :

« ان فرنسا في سوريا كما هي في المغرب الاقصى . وقد يريد بعضهم ان تتخلى عن هذين الاقليمين ، وقد يريدها أن تتخلى ايضـــاً عن تونس ، ولكن فرنسا اثبتت في اثناء الحوادث الخطيرة انها تعرف كيف تضطلع بأعباء واجباتها بعزيمة صادقة ، وانها لا تزال مرهوبة الجانب ولا ترضى بوجه من الوجوه ان تنقصوا قوتها وسؤددها . وقد استنفد ممثل فرنسا جهوده الجبارة لتحرير سوريا . ولكن ماذا يكون يا ترى لو هجرت فرنسا هذه البلاد المعتبرة هي فيها « حكماً ترضى به حكومته » ولم تنهض بأثقال الانتداب لادارة شؤون اقوام مختلفـــة تأوي اليها » .

٦ ــ ما قالته غرفة تجارة (ليون) سنة ١٩٢٦

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٦ قالت غرفة تجارة (ليون) في احتجاجها المرسل الى وزير الخارجية الفرنسية : « انه من الاجحاف بحقنا يا حضرة الوزير ان تستفيد دولة منتدبة غير فرنسا من هذه الجهود . ويا ليتنا نعلم ان هذه اراجيف ولا مسوغ قانوني لما يشاع من تخلينا عن الانتداب .

ونعتقد ان الكلام الآن عن هذا التخلي يكون خالياً من المعنى كما كانت الحال في سنة ١٩١٥ وقد لا نفهم كيف ينتقل عمل التمهيد للسلم الذي عالجناه في سنة ١٩١٩ الى غيرنا وقد أوشك ان ينتهي في سوريا من قرون ، فتركنا اياها على هـــذه الصورة انكار للقضيـة التقليدية العزيزة علينـا وتعريض المصالح المختلفة للتلف » .

٧ ــ ما قاله الموسيو جان فلوريه سنة ١٩٣٣

وقال الموسيو جان فلوريه في جريدة « الاوبينيون » سنة ١٩٣٣ في مقالة يتكلم بها عن الانتدابات عامة ، وعن انتداب فرنسا على سوريا خاصة « ان فرنسا لا تربح شيئاً في سوريا لا من الوجهة الاقتصادية ولا من الوجهة السياسية . فكل شيء او

لا شيء ، فاما ان نجلو عن الشرق او لا نقطع بصورة نهائية ، تاريخاً فيه ، يرجع الى اكثر من عشرة عصور . ولكن يجب ان نعلم اننا اذا فقدنا الشرق نفقد بالتالي سمعتنا ونفوذنا في افريقية الشمالية والكل يذكر ان مغادرتنا كليكية في سنة ١٩٢٢ قد اضرت بنا كثيراً هناك . وتولى الثائر عبدالكريم في سنة ١٩٢٥ افهامنا متاعب العمل بقساوة . ونحن اذا جلونا عن الشرق نكون قد أعرضنا عن تعمير بلاد كثيرة تساوي ثلث فرنسا ، وعن الاستفادة منها وحتى من امكان الاستفادة منها في المستقبل العاجل او الآجل . ولا بأس من ان نذكر بعض الارقام ، ففي سنة ١٩٢٩ ربحت تجارتنا في سوريا (١٣٨) مليوناً الوارد الى فرنسا ٢٠٣ ملايين والصادر منها ٦٥ مليوناً ، وربحت تجارتنا في سنة ١٩٣٠ مبلغ (١٠٨) ملايين الوارد (١٩٤) مليوناً والصادر (٨٦) مليوناً .

ان فرنسا الموجودة في سوريا دون ان يكون لها اي امتياز قد اصبحت الاولى بين الدول في الوارد والثانية في الصادر . ولكننا اذا تركنا الشرق فقدت فرنسا هذه المكانة لأن البضاعة تسير مع صاحبها ونحن الى جانب ذلك كله اذا تركنا سوريا نكون قد نفضنا يدنا من هذا الطريق المستقيم المتجه رأساً الى الشرق الاقصى وهو ممشى طرابلس-حمص ، الذي يتحسن يوماً بعد يوم بسرعة ، بفضل علم الاقتصاد العصري من سكك حديدية وخطوط جوية ومواصلات السيارات . وهذا الطريق يقل شيئاً فشيئاً ، بل يميل الى حذف قيمة قناة السويس التي تركها ، منذ ٥٠ سنة بصورة لا تتفق والشرف ، مواطنو «فردينان دليسبس» ثم يقول :

« اجل ! اما ان نترك الشرق ، واما ان نبقى فيه . يجب البقاء ويجب ان نمكن رايتنا الفرنسية على هذه الاراضي ، والراية الفرنسية تمثل في الشرق منذ زمن بعيد السلام والعدل والعمران . يجب ان نمثل المهمة التي يفرضها علينا تاريخنا . ويجب اخيراً ان نخلق فرنسا الشرقية ، ويجب ان نخلق هذا الوطن الذي يريد اللبنانيون والعلويون والدروز وحتى السوريون الدخول فيه والحياة في ظله .

واذا فعلنا كان الرقي الذي نحدثه في البلاد السورية كافياً لاسكات منافسينا من جهة ، ولاراحة جمعية الامم من قلق يساورها منذ قيام الانتداب من جهة أخرى » .

٨ — ما قالته جريدة « لا كورسبوندانس انترناسيونال » سنة ١٩٣١

وقالت الجريدة المذكورة : « لم يكن نظام الانتداب الا اسلوباً جديداً اخترع بعد الحرب العامة لاستعمار البلاد العربية المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية ، اي سوريا ولبنان والعراق وفلسطين وشرقي الاردن . وبفضل هذا النظام استطاع الاستعمار البريطاني ان يستولي على ينابيع البترول الغنية في العراق ، كما انه اسس مركزاً قوياً في البر وطريقاً اميناً في الجو للاتصال بالهند . وللغاية نفسها وضعت فلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب فاستعان الانكليز بالصهيونيين وبالامير عبدالله للسيطرة على البلاد .

اما الاستعمار الفرنسي فانه قد وجد في الانتداب على سوريا قاعدة بحرية وجوية ضرورية للتسلط على البحر المتوسط . تعتقد الحكومات الاستعمارية بان الانتداب قد وصل اليوم الى غاياته وانتهى دور الفتح والاستيلاء ، واخذ المستعمرون يفكرون في الاستعانة بسكان البلاد انفسهم لاستثمار أتعاب الفلاحين مباشرة بشرط ان تحترم سيادة الدولة المنتدبة من جهة وان تقسم المنافع بينها وبين صنائعها من جهة اخرى » .

٩ — ما قاله النائب الفرنسي المعروف الموسيو باغانون سنة ١٩٣١

ونشرت جريدة « لا كورسبوندانس دوريان » في آذار سنة ١٩٣١ مقالة طويلة للمسيو « باغانون » النائب الفرنسي المعروف ومقرر موازنة الشئون الخارجية في فرنسا ، يبحث فيها عن المعاهدة (الفرنسية والسورية) ويقول :

« ان السوريين واللبنانيين ذوي الحكم الصائب والبصيرة الوقادة ، يعترفون بأن فرنسا تستحق بعض المنافع تعويضاً عن تضحياتها وتنظيمها لاستقلالهم وعمران بلادهم ، ثم هم يدركون من جهة اخرى ، ان كل هذه الفوائد التي نالوهـا بفضل الانتداب الفرنسي تمسي عرضة للخطر اذا تركت دول الشرق وشأنها . فهل تملك هذه الدول قوات عسكرية كافية تؤمن استقلالهـا ؟ هل تملك متخصصين عسكريين ومدنيين عديدين ذوي كفاءة ومقدرة لضمان سير الادارة سيراً حسناً واستثمار مشاريع البلاد ؟ هل تملك موارد مالية غزيرة لتقوم بكل واجباتهـا

كدولة عصرية؟ فعلى السوريين واللبنانيين ان يحتفظوا بمساعدة فرنسا، فالتنكب عن التفاهم والاتفاق ليس معناه فقط نكران الجميل، بل ربما كان معناه ايضاً فقدان البصيرة والادراك الوطني. وقد استندت المعارضة الوطنية في سوريا، وخصوصاً رئيس الجمعية التأسيسية «هاشم الاتاسي» الى مناشير عديدة أذاعها وكان آخرها ١٥ نيسان سنة ١٩٣٠ يطالب فيها بما بلغته العراق».

١٠ — ما قالته جريدة الطان سنة ١٩٢٦

وجاء في كتاب اوجين يونغ (الاسلام — وآسيا) ان جريدة الطان في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ نشرت خلاصة محاضرة القاها الجنرال «ويغاند» الذي كان مفوضاً سامياً في سوريا سنة ١٩٢٣ عن المسألة السورية امام لجنة «فرنسا — امريكا» ومجمع العلوم الاستعمارية شرح فيها شؤون سوريا كرجل خبير وخبير بسياسة فرنسا الانتدابية فقال: «تعالج المسألة السورية من اوجه مختلفة: ويمكننا ان نتساءل عما اذا كانت فرنسا في سنة ١٩١٩ بدلاً من ان تقبل في سوريا موقفاً يجر عليها المسؤولية ويضطرها الى الخسارة لم تخطىء بعدم كفاءتها للمحافظة على نفوذها وسؤددها وتوسيع دائرتهما. فهي مدينة بهما لمراسليها وعلمائها وانتشار لغتها وثقافتها، الامر الذي لا يكلفها سوى بضع ملايين من الفرنكات. ويمكننا ان نتساءل ايضاً عما اذا كانت فرنسا بازاء المصاعب المتصدية لها والخسارة الكبيرة التي كابدتها في الرجال والاموال تنزل على رغبة فريق يقترح عليها ترك سوريا فتنقض ما ابرمته من العهود وتفتح لها في هذه البلاد ابواب الفتن وتكون سبباً في تذبيح المسيحيين وتزعزع موقفها في الشرق وتهجر البحر الابيض الرومي الشرقي.

ان هذه المسألة تقتضي أبحاثاً دقيقة مطولة اكثرها قد حل.

المسألة الاولى حيث نحن في سوريا

المسألة الثانية حيث نزاول فيها السلطة بقوة الانتداب

المسألة الثالثة اجاب عنها رئيس الوزارة من فوق منبر المجلس في ٢٩ آذار المنقضي بقوله «اما جلاؤنا عن المغرب الاقصى وبلاد الشام فانه جريمة غي، وانه

يجر الى دفع هذين الاقليمين الى مخالب الفتن والحرق والقتل والشقاء ولكن الحكومة الفرنسية لا تفعل مثل هذا الامر». وتدل قرائن الاحوال الآن على ان المسألة السورية الوحيدة التي يحسن ان يدور البحث عليها هي التي يجب على فرنسا ان تحلها، اي تطبيق الانتداب تطبيقاً مقروناً بالصدق.

ومعلوم ان حقوق وواجبات المنتدب معينة في نص وافق عليه مجلس جمعية الامم ورضيت به الحكومة الفرنسية، وجميع ذلك مدون في وثيقة سنعود اليها في سياق الكلام.

ولا يخفى ان الانتداب الفرنسي يُزاوَل في اراضٍ سورية تبلغ مساحتها ١٥٠ الف كيلومتر مربع وهي مأهولة بمليونين ونصف مليون من اهل الحضر وثلاثمائة الف الى اربعمائة الف من الرحل ونحو مائة الف من المسيحيين اللاجئين اليها من تركيا. ويتألف هؤلاء السكان - ما عدا العرب المتحدرين من اصل عربي محض - من مزيج الاجناس يميز الدين الواحد منها عن الآخر. وفي سوريا نحو عشرين طائفة دينية تنتمي الى ثلاث ديانات: «الاسلامية، والمسيحية، والموسوية»، وقد ذكرناها بحسب اهمية عدد المنتمين اليها. والمسلمون في الداخلية يؤلفون الاكثرية، اما المسيحيون فانهم اقلية في المدن الكبيرة. وفي الساحل ولبنان يتساوى عدد المسيحيين وعدد المسلمين ولكن المسيحيين يتفوقون عليهم في الثقافة. وفي بلاد العلويين ينتمي قرابة ثلاثة ارباع السكان الى شيعة منشقة عن الاسلام، وهي شيعة النصيرية وهي لا تميل الى السنيين.

وما عدا ذلك فهناك اختلافات شديدة تعبث بالسكان وتميزهم فرقاً متفاوتة في قبول شكل السياسة الحديثة المنطبقة على الافكار التي انتشرت في المعمورة بعد الحرب من غير ما تمييز للصقع المنبثة فيه. اما لبنان فانه بموقعه على شاطىء البحر تمرس بالتمدن الغربي ولا سيما التمدن اللاتيني وبالأخص لعلاقته بالتقاليد والاخلاق والروح الفرنسية. وهو باختلاط ابنائه المهاجرين بالأمم المختلفة ومشاركته إياها في حياتها يمهد السبيل للدولة المنتدبة للعمل بين ظهرانيه. واما سوريا فانها باعتزالها

وراء جبل لبنان الشرقي وبلاد النصيرية، تعتبر دمشق مدينتها المقدسة ومحور الحركة العسكرية فيها.

ولما كان العلويون والدروز أبسط معيشة وأشد صريعة، كانت المعاونة التي يحتاجون اليها من نوع آخر. أما وقد بسطنا هذه الملاحظات فاننا نعتقد أنها كافية لتدل على مقدار دقة المهمة الموكولة الى فرنسا، فالنهوض بأعبائها يقتضي حنكة ودقة وروية.

وبعد عرض المسألة على الوجه المار بيانه تقضي الحال بأن نعالجها على التوالي من جميع وجوهها السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية.

ان السياسة تدعو الى الوقوف عندها. فالمسائل المختلفة المؤلفة منها مقدماتها لم تحل حتى الآن حلاً نهائياً، وهذه هي الجهة الموجهة اليها بلهجة شديدة مطالب البلاد والاحزاب والافراد الذين يقيم الفريق الاكبر منهم في خارج بلاد الشام. فبما انه لم يكن لهم اختصاص بمعالجة القضية معالجة رسمية، رأوا ان يلجأوا الى جمعية الامم في كل فرصة سانحة. وتدور رحى أعمالهم على قلب النظام الاساسي «الدستور» القاضي على الدولة المنتدبة بأن تسنه طبقاً للمادة الاولى من صك الانتداب.

ويجب ان يبحث في هذا النظام من وجهتين: تقسيم البلاد بين الدول، وشكل الحكم الذي يكون له تأثير في حياتها السياسية. فالدول المؤلفة منها البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي هي لبنان الكبير، وسوريا وبلاد العلويين، وجبل الدروز، ولو سمح الوقت لكان من المهم بيان سبب هذا التقسيم والوجه الملائم لمطابقته لصك الانتداب مما دعا الدولة المنتدبة الى مساعدة الدول على مزاولة الاستقلال الاداري من وجوه معينة. ولنكتف بالقول ان لهذا التقسيم معارضين يطلب فريق منهم الوحدة السورية المطلقة، وهذا يضع تحت رحمة اكثرية «غير متصفة بروح الموادة» اقلية من السكان المسيحيين والعلويين، ما عدا الطوائف الاخرى التي يجب علينا

ان نحميها . ويحصر الباقون همهم في تفكيك أوصال لبنان الكبير على ما أنشيء في سنة ١٩٢٠ حين ضم الجنرال غورو الى الجبل المتألف من لبنان القديم سهل البقاع ليوجد له الخبز ، والسواحل ليوجد له منافذ بحرية ، وقد كان الاولى ان يقفل باب هذه القضية ، فان ما يتعلق بدولة سوريا يدل على ان ارتباط اجزاء بعضها ببعضها الآخر على ما هي عليه الآن بني على رغائب المجالس التمثيلية المنتخبة انتخاباً قانونياً في سنة ١٩٢٣ . فيجب العدول عن بقاء الامور جارية جرياً موقتاً . وفضلاً عن ذلك فان التعديل المتخذ وان احتمل الصواب ، لا يرضي جميع الناس ، وذلك من جراء اختلاط الطوائف بعضها ببعضها الآخر . والآن اعود الى الكلام عن المنهاج السياسي الذي يسيرون عليه في تلك الدول المختلفة ، فالحال تقتضي اطالة الروّية في امر تنفيذ الانتداب فهل يحق للدولة المنتدبة ان تنشيء في البلاد التي عهدت اليها الدول ان تهيئها الى الاستقلال وحكم نفسها ان تعين شكل الحكومة الذي تراه افضل من غيره لادراك هذه الغاية ، او ان لسكان هذه البلدان دون سواهم الحق بتقرير شكل حكومتهم ؟

ويتراءى لي ان طرح هذا السؤال هو حله ايضاً ، اذ من الواضح انهم لو كانوا يرون هذه البلدان قادرة على تنظيم المراحل المقتضي عليها اجتيازها في الطريق الطويل الذي امامها لما وضعوها تحت الوصاية المسماة انتداباً . اوليس من المحقق ان جعلها تعيش حياة سياسية خاصةً يبعثها على الاشتراك في سن الدستور عينه الذي تسير بموجبه بالتعاون المعتبر جوهراً لروح الانتداب . فالنصوص تدل على الحقائق الثابتة .

وقد جاء في المادة الاولى من صك الانتداب (ان الدولة المنتدبة تضع نظاماً اساسياً بالاتفاق مع السلطات المحلية وتأخذ في وضعه بعين الاعتبار حقوق ومصالح واماني كل الشعوب النازلة في البلاد المشمولة بالانتداب . على انه لو تمعنا فيما ينبغي ان يشتمل عليه النظام الاساسي لتبينت وجوه القضية بجلاء .

ويجب ان يحدد النظام الاساسي شكل الحكومة الملائم لكل دولة من تلك الدول وتنظيم العلاقات بين الدول واختصاص ممثل البلاد المنتدبة اي المفوض السامي .

والآن فلنبحث بحثاً معجلاً في هذه المسائل الثلاث :

(١) حين يوضع النص الذي يعين شكل الحكومة الملائم في كل دولة من تلك الدول يحق لسكانها ان يبسطوا ويدافعوا عن حقوقهم عند مسيس الحاجة ولكن هل تقرر هذه الأمور الخطيرة جمعيات تأسيسية تعمل من دون ان يكون لها وجهة مقررة تسير اليها ؟ اني لا اظن ذلك ؛ فالوصي يعد مقصراً في القيام بأول واجب من واجباته ان هو تركهم وشأنهم يضعون اول نظام اساسي سياسي. في مثل هذه الجمعيات قد يقررون اموراً خطيرة بتأثير نفوذ بعض زعماء متطرفين يجرون البلاد الى وهدة الفوضى. ولا تستطيع الشعوب الانتقال من حكومة الاستبداد الى الحرية التامة دون ان تمهد لذلك تمهيداً مقروناً بالتعقل.

وعليه نرى أن الدول نفسها، تصل الى هذه الغاية بمعاونة الدولة المنتدبة التي تمدها بمشوراتها ويكون لثقتها بممثل الدولة المنتدبة تأثير شديد.

(٢) واذا اقتضت الحال تسوية علاقات الدول بعضها ببعضها الآخر ولا سيما تعيين الحدود الفاصلة بينها، وتقرير مسائل الجمارك والبريد، والنقود وجميع الشؤون الاقتصادية المشتركة المصلحة بينها لم تلق هذه الدول بداً من المداخلة لصيانة مصالحها. ولكن لا مندوحة ايضاً في مثل هذه الحال، عن ان يكون ثمة سلطة عليا تتدخل في امورها تحكم في فصل الخلافات بينها.

وبناء عليه، نرى ان اشتراك الدول في وضع هذا القسم من الدستور تقل اهميته عن أهمية اشراك الدولة المنتدبة فيه.

(٣) اما ما يتعلق بوظيفة المفوض السامي فيجب ان يمنح سلطة خطيرة في هذه البلاد التي لا تحترم غير السلطة وتتجاوز عن كل شيء الا عن الضعف. ويجب ان يكون للمفوض السامي سلطة وسيطرة على القوات الوطنية طبقاً لنص المادة الثانية من صك الانتداب. وان يكون له حق الاحتفاظ بالحيلولة دون اجراء القرارات المالية والقضائية المعارضة لمصالح البلاد والانتداب. ولكن لا تكفيه هذه السلطة السلبية، فلا بد من توسيع اختصاصه باصدار أوامره لاتخاذ

مدابير لا غنى عنها لحياة البلاد وذلك حين يرى تقصيراً او سوء نية من السلطات الوطنية وان يعنى بالمحافظة على الامن والسكينة عند اضطراب حبلهما .

ومعلوم ان وضع هذا القسم في الدستور هو من خصائص الدولة التي تستطيع وحدها تحديد الجهات العائدة الى البلاد المشمولة بالانتداب ، والى الدولة المنتدبة وبيانها في النظام الاساسي الذي يجب ان يتضمن والحالة هذه دستوراً لكل دولة تقرره هي بنفسها ومؤتمراً تعقده الدول المفوض اليها الامر للنظر في المسائل التي تشترك فيها مصلحتها مع حق الرجوع الى تحكيم المفوض السامي اذا قضت الحال على ان ينص ذلك في وثيقة (بروتكول) تعيين سلطة المفوض السامي في الامور الآنفة الذكر .

ولا يخفى ان الحالة المالية في الدول السورية آخذة بالتحسن المطرد بفضل حسن ادارة مستشارينا الماليين وهذا خير دعامة لعملنا السياسي .

اما الحالة الاقتصادية فانها تحسن تحسناً مستمراً والشاهد على ذلك التقدم الظاهر الذي أصابته[1] وميل الميزانية التجارية الى التوازن بعد ذلك العجز الفاضح الذي طرأ عليها في بادىء الامر . الا أن هذا التحسن فاتحة عهد جديد لا يحسن ان يكتفى به فالموقف يقتضي الاستزادة ، وذلك ميسور . فالتجارة والزراعة قادرتان على تغيير وجوه الحالة الاقتصادية في أجل قريب . وتستطيع سوريا ان تحصل على موارد كافية ـ ما عدا الخيرات التي يجنيها سكانها ـ تسد من حاجاتها ويدخل في

---

(١) ان العجز التجاري بين الصادر والوارد في مدة ست سنين قد بلغ بموجب الاحصاء الجمركي الذي أثبته كتاب الرد على بيانات العميد (٤٠٤٠٠٤٩٠٥٨٩) ليرة ذهبية وهذا يدل على عكس ما يقوله الجنرال . ثم ان التقرير الرسمي الذي قدمه الموسيو روبه دوكه الى وزارة الخارجية في سنة ١٩٣٠ ، ينفي ما يدعيه الجنرال ويفنده اذ يقول (كانت نتائج الازمة الاقتصادية تظهر وطأتها على الشعب بشكل يشتد من آن الى آخر حتى نهاية سنة ١٩٣١ فأثرت النتائج في الاحوال الاقتصادية الخاصة ، والاحوال العامة وكانت الموازنة العامــة مهددة تهديداً خطراً بالنظر لنقص الواردات الجمركية . ولم يكن من وسيلة لتحسين حال الموازنة الا بفرض ضرائب جديدة على الشعب . الشعب الذي يشكو من الضرائب الموجودة ويعجز عن تأديتها) . الا يدل هذا التناقض بين أقوال الجنرال وبين التقرير على تصنع الحجج وتشويه الحقائق وبطلان الاستنتاج .

ذلك حاجتها الى الدفاع عن دفاعها والتعويض لفرنسا عن التضحيات الكبيرة التي ضحت بها وذلك بدفع ما تنص عليه المادة ١٥ من صك الانتداب . اي دفع قسم مما انفقته في تلك البلاد وتسهيل علاقات الاعمال بين البلدين . الا ان وضع هذا البرنامج السياسي الاقتصادي موضع الاجراء يقتضي انتشار الأمن والسكينة في البلاد . وهذا يدعوني الى الكلام عن المسألة العسكرية فهي مسألة يتعلق بها الامن الداخلي . فالقوات المعدة المحافظة على النظام في البلاد المشمولة بالانتداب تتألف من الجيوش الفرنسية والجيوش المساعدة السورية وفصائل البوليس والدرك .

اما الآن فالجيوش الفرنسية هي المعول عليها ، لأن الجيوش السورية المساعدة والدرك لم تتألف على شكل ثابت بقطع النظر عن بعض فصائل تعد من باب الشواذ ولا يؤمن جانبها مخافة ان يكون بينها وبين الثائرين تواطؤ . ولكن يجب ان تراعى النسبة في مجموع هذه القوات بحيث تقوم بالعهود المقررة . ولا بد ان يوضع لها برنامج يزاد بموجبه عدد الجنود السوريين والدرك ليتيسر حينئذ تقليل عدد الجنود الفرنسيين الى عدد الجنود الوطنيين . في هذا الامر مصلحة مزدوجة ، وهي تخفيض ما تبذله فرنسا من الرجال والمال واسقاط النظر عن الدولة المنتدبة بتيقنها ان عملها يدوم بعد انقضاء مهمتها[1] .

ثم ان نفقات القوات السورية : الجيش والدرك البالغ عددها نحو (٥٠٠٠) تدفعها الدولة السورية . اما الفرقة السورية التي ينفق عليها أربعون مليون فرنك في السنة ، فان القسم الاكبر من نفقاتها لا تزال فرنسا تدفعه . وقد دفعت الدول السورية ثلاثة ملايين من هذه النفقات كل سنة من سنوات ١٩٢٢و١٩٢٣و١٩٢٤ ورفعت هذه المبالغ الى سبعة ملايين ونصف مليون في سنة ١٩٢٥ والى عشرة ملايين في سنة ١٩٢٦ ومن المأمول ان حالتها المالية ستمكنها في وقت قريب من

---

(١) كانت فرنسا تطالبنا دائماً بالنفقات الباهظة التي انفقتها على جيوشها وموظفيها ودعاياتها ، فقد احتلت بلادنا ولكن رفضنا طلباتها لأن أهل البلاد رفضوا انتدابها ولم يطلب احد مجيئها والمعتدي أولى بتحمل الخسارة .

دفع جميع نفقات القوات السورية(١) . ثم ختم كلامه قائلاً :

« وها نحن اولاء نختم موضوعنا هذا ببسط نظرية اخرى نجلو بها الغامض ، وهي أنه لا يمكن ادراك الغرض من العمل العسكري لنشر ألوية الامن الا بتطبيقه على العمل السياسي ، فان النجاح العسكري المؤيد اذا لم تدعمه سياسة ولو ضعيفة لا تكون له نتيجة ثابتة . فقد قلت واكرر القول الآن ، ان الانسان اذا كان في تلك البلاد شديد الصرامة ، اعتبر عالي الهمة كريم الخلق فيتجنب كل ما يجره الضعف من الفوضى ، وما تدعو اليه الحال من الالتجاء الى الضعف .

واقول في الختام ان المسألة السورية مسألة دقيقة بالنظر الى روح الانتداب واختلاف عناصر السكان المشمولين به ، ولكن يمكن الوصول الى حلها . واعتبر ان قسماً منها قد حل . فيا ليت هذه اللمحة الوجيزة تجعل الناس يشعرون بذلك . ان الحالة الحاضرة تقتضي :

انتقاء موظفين محنكين تطول مدة اقامتهم في البلاد ويكونون ذوي مكانة عالية يبرهنون في مزاولة مهمتهم على حرية فكر ومكارم اخلاق وجودة قلب ورباطة جأش .

تجنب السياسة المجردة والخصومات الدينية ومزاولة الشؤون الادارية ، اعني التنظيم والعدالة وضبط المالية وتقرير الامن ، وتشييد عمل اقتصادي كبير على هذه القاعدة التي لا مندوحة عنها . ويكون من وراء اليسر الذي يجلبه هذا العمل اتفاق وثيق العرى بين الفريقين وينشىء عند انقضاء عهد الانتداب صلات مادية تتم الصلات الادبية المرتبطة بها فرنسا بلبنان وسوريا من قرون ، وتحافظ في هذه البلدان على علاقات يكون للعواطف والمصلحة فيها شأن كبير مفيد طويل الاجل » انتهى .

---

(١) في سنة ١٩٣٢ بلغ عدد النفقات التي تدفعها المصالح المشتركة لجيوش الشرق (٩٥،٠٠٠،٠٠٠) مليون فرنك اي (٤،٧٥٠،٠٠٠) ليرة سورية . وما تدفعه الخزينة السورية للدرك والمليس الحرس السيار (١،٠٦٣،٨٥٥) ليرة سورية فتأمل تزايد المصاريف والنفقات وما يتحمله الشعب من جراء وجود الاحتلال !!

١١ — ما قاله الكاتب جورج دوكرك سنة ١٩٣٣

وقالت احدى جرائد فرنسا سنة ١٩٣٣ من مقالة كتبها الكاتب جورج دوكرك.

اذا شئنا ان نخسر سوريا نهائياً، هذه البلاد العظيمة الزاهرة التي اوكل أمرها الينا، واذا شئنا ان نفقد «مركزاً الملاحظة» ومركزاً للثقافة الفرنسية ومستودعاً لمحصولات آسيا ومفرق الطرق بين مصر والآستانة والبحر المتوسط وايران، وارضاً خصبة للحبوب، والتوت، والقطن والاثمار المختلفة ... اذا شئنا ان نخسر هذا كله، فليس علينا الا ان نسلم قيادة سوريا الى ايدي اعدائنا سود الاكباد، وان نجلو عن تلك البلاد كما يرغب رجال السياسة عندنا من ذوي النفس الضيق الذين لا يستطيعون الانتظار. اما اذا شئنا عكس ذلك، ان نوطد السلام في تلك البلاد التي تعذبت كثيراً من ترددنا ونجعل لها قيمة خاصة، وشئنا ان ننفذ أخيراً البرنامج الاقتصادي المالي الذي وضعه الجنرال ويغاند امام اللجنة الوطنية لمستشاري التجارة الخارجية عام ١٩٢٤ فنرقي تجارة الترانزيت، والانتاج الزراعي، والسياحة، ونطلب من جيراننا فك الحصار الذي يريدون خنقنا به، واحترام اتفاقات حسن الجوار، واطلاق الحرية في المواصلات في الصحراء، واذا شئنا ايضاً ان نجعل الاراضي غير المزروعة اراضي قابلة للزرع واوجدنا وسائل لري لبنان واستخدام الفرات، ودجلة، في سبيل ايجاد ميادين جديدة للقطن والدخان والحرير والاثمار والازهار، وبكلمة مختصرة، اذا شئنا ان نؤمن لسوريا ما تريده من امان وتجارة وغنى، وان نقلل من اهتمامنا ببعض العناصر المضرة، المشاغبة، فاننا نستطيع ان نأمل بالقيام بعمل دائم نؤسس فيه حقوقنا - كأوصياء - ومستقبل العلاقات الفرنسية-السورية على أسس متينة وطيدة(١).

١٢ — ما قاله الكونت غونت بيرون سنة ١٩٣٥

وفي ٢١ شباط سنة ١٩٣٥ ترجمت جريدة «الايام» في دمشق، مقالاً عن الكونت «غونت بيرون» بحث فيه عن سورية فقال:

(١) يجب ان يلاحظ القارىء موضوع المقاصد الاستعمارية والخطط التنفيذية لها في هذه المقالة.

لقد كثرت متاعب فرنسا في سوريا في الاعوام الاخيرة حتى كاد يعتقد كثير من الفرنسيين بان النزول عن الانتداب أصبح أمراً لا مفر منه .

وفي الواقع ، قد فكر بعضهم كيف تستطيع فرنسا ان تترك سوريا ، وان تكتفي بنفوذها الثقافي التاريخي فيها . غير ان فرنسا عادت فعدلت عن هذا الرأي لان الامر ليس بيدها . فهي اذا تركت سوريا فان السوريين لن يصبحوا احراراً لان الانتداب موجود ، وهو اذا لم يكن لفرنسا فقد يكون لسواها . والراغبون في سوريا ليسوا قلائل ، فهناك انكلترا تنتظر اقل فرصة لتحتل مكاننا . واعتقد اننا لم ننس كيف قامت وزارة اوستين « تشمبرلن » تضايقنا وتطلب منا بطريق غير مباشر ان ننزل لها عن سورية . فاذا تنزلنا نحن عن الانتداب فان عصبة الامم لن تعتقد باننا تنزلنا نحن ، لان البلاد اصبحت جديرة بحكم نفسها بنفسها ، بل تعتقد اننا تنزلنا عنها لضجرنا ومللنا ، وهي لا تجد غضاضة في منح الانتداب الى الدولة التي تطلبه .

١٣ — ما قالة كاتب فرنسي ب. ف. في التريبون دي ناسيون سنة ١٩٣٤

ثم هناك ايطاليا ايضاً ، وهي التي تشكو دوماً من سوء حظها من تقسيمات بعد الحرب وتقول انها لم تفز بشيء في الشرق الادنى . واعتقد اننا اذا لم نشر ايضاً الى مطالبتها الرسمية بسوريا عام ١٩٢٣ ثم اهتمامها الدائم بمتابعة سير حركة البلاد وهذا كله يجعلنا نطرد من أفكارنا فكرة النزول عن الانتداب . وفي ٢٨ شباط سنة ١٩٣٤ نشرت جريدة « الايام » ترجمة هذا المقال تحت عنوان « الاستعمار والانتداب » وماذا تستفيد فرنسا منهما ؟

هذا سؤال القاه كاتب فرنسي بتوقيع ب. ف. « في التريبون دي ناسيون » وقال : تقوم في آسيا وأفريقيا دعاية شديدة ضد الاستعمار الفرنسي والانتداب وتقيم السكان كل فرصة ليصيحوا لا نريد الانتداب ، لا نريد الاستعمار .

وقد يكون هؤلاء على حق مع غير فرنسا !! اما مع فرنسا فهم مخطئون « كذا ؟ » فالاستعمار والانتداب الفرنسي لا يزالان يكلفان فرنسا دماءها وذهبها .

وكل ذلك في أي سبيل ؟ « يا لها من مجنونة » اليس في سبيل تحضير الشعوب وتأمين رقيها وجعل المستعمرين او المنتدب عليهم كالفرنسيين ثقافة وحضارة ! والا ماذا تستفيد فرنسا من مستعمراتها والبلاد المشمولة بانتدابها ؟

هل تؤمن لهذه الامبراطورية الواسعة ما تؤمن زيادة ازدهار الشعب الفرنسي على الاطلاق ؟ لقد قال أحد ملوك فرنسا ... ان بلادنا تجهل معاملة الشعوب معاملة تجارية وهذا صحيح . ان هذه الصيحات التي نسمعها بين يوم وآخر ليست سوى بدافع « الدولة الثالثة » ولولا الدولة الثالثة لسمعنا صيحات الشكر والامتنان . (ما اقبح هذا الادعاء الباطل !!)

١٤ – ما كتبه الموسيو « بيير تنجه » نائب باريس ورئيس لجنة الجزائر والمستعمرات والمحميات في جريدة « له زانيل كولونيال » سنة ١٩٣٥

قال المومأ اليه « كتب المسيو بيير تنجه نائب باريس ورئيس لجنة الجزائر والمستعمرات والمحميات المقال التالي في جريدة (له زانيل كولونيال) حرفياً » :

لقد خصصت لجنة الاعمال الخارجية في البرلمان الفرنسي جلسة طويلة لدرس شؤون سوريا ولبنان . فلقد هبَّ الاسلام الآن من رقاده بعد أن أيقظته حرب الحبشة ، كما اننا نسمع ايضاً صدى نهوض جميع الشعوب الملونة وسخطها على اوروبا تصدر عن كل مكان . ولهذا السبب انصرفت لجنة الشؤون الخارجية الى درس المشكلة السورية بكل اهتمام ، ولتسهر عن قرب على تطور تأثير انهماك اوروبا في أزمتها وتأثير اشتعال الحرب في الحبشة بهذه البلاد .

نعم ان الامم الشرقية وجميع الشعوب الملونة في اقطار العالم قد هبت الآن من رقادها ، وهي ترى في المدنية الاوروبية لصاً مختلساً وعدواً لدوداً ، وليست هذه النهضة العامة في الحقيقة نهضة الشعوب المستعمرة ضد مستعمريها ، ولكنها موجة غضب شديد يظهره مجموع كبير من الدول المختلفة كانت تتعزى عن فقد استقلالها بوجوده متمركزاً في جنيف تمثله آخر مملكة افريقية فهم يثورون الآن عندما يسمعون بان هذا الرمز سوف يباد ، ولكن قد تكون فرنسا في هذه المحنة اقل

اضطراباً من سواها لأن الحركات الصميمة سوف لا تؤثر في سلامة امبراطوريتها الواسعة ، لأنها قد شاركت في حياتها القومية الشعوب التي تحميها مشاركة جدية ، واحتاطت لكل حادث ينشأ عن شعورها .

فلماذا نسمع الآن في سوريا التي تقدمت من تلقاء نفسها الى فرنسا هذا الصراخ المتجاوب ؟ « من قال له ذلك ؟! »

ان هنالك أغلاطاً كثيرة قد أتعبت الشعب السوري الذي يتأثر بسهولة كلية ، وهو يجد مع الاسف كثيراً من الاسباب التي تدعو الى تأثره وهياجه واضطرابه ؟

انا قد أثقلنا كاهل هذه البلاد بواجبات ثقيلة اذ اردنا ان نمهرها بتشريع رأيناه صالحاً في نظرنا ، فدفعناها تحت عبء التنظيمات الديموقراطية الثقيلة جداً ، هذا النظام الذي شئنا ان نمنحها اياه ، وبفضل هذه الورطات الادارية الثقيلة التي تنفرد بها فرنسا وحدها بين جميع دول العالم ، قد عرفنا كيف نقيم في سوريا ولبنان نظام عدم المسؤولية وعدم الكفاءة الذي لا يضع في يد المندوب السامي صلاحية واسعة ليقوم باعمال جديدة فعالة .

ان الازمة هي نفسها في كل مكان ، وقد اتبعنا نحن كل اسلوب سياسي ممكن وقد غالينا باعطاء الحرية لتلك الشعوب (!!) وتخويل الافراد حق الدفاع ومهاجمة القوة المركزية ، وتخويل المحكومين حقوقاً واسعة ضد الحاكمين ، والمنتدب عليه ضد المنتدب ، والمجرم ضد العدالة . واذا حدث مثلاً في تلك البلاد ان تجرأ يوماً احد الوزراء وطلب اجراء تفتيش في دائرته فانه يسقط قبل ان يحصل على نتيجة هذا التفتيش .

ان فرنسا منظمة على هذا الشكل حتى لا يستطاع فيها استعمال السلطة بمعناها الحقيقي ، ولكن فضائل وطنية الشعب الفرنسي قد حالت حتى الايام الحاضرة دون النتائج المنتظرة .

ثم الا نكون حمقى ، اذا طلبنا نفس هذا النضوج من الشعوب التي لم تزل في طورها الاول « كذا ! » .

الى هنا انتهى كلام النائب الفرنسي . وقد ذيلت الجريدة المقال بما يأتي :

نرى ان نتبع هذا المقال ببرقية وصلت الينا صباح اليوم من بيروت تقول : ان رجال الشرطة اكتشفوا في سوريا جمعية خطيرة تعمـــل للقضاء على السلطة الفرنسية في البلاد . وقد عرف ان لهذه الجمعية الخطيرة فروعاً كثيرة منتشرة في انحاء البلاد السورية واللبنانية والاعضاء القائمين بها اكثريتهم من الطبقة المثقفة في بيروت ودمشق .

١٥ ــ ما كتبته الايكو ده باري سنة ١٩٣٥

ونشرت « الايكو ده باري » المقال الآتي بخصوص استعمار الجو .

« ان عصرنا الحاضر هو عصر الجو ، فيجب ان نعرف كيف نستولي على الجو ، لنضمن حياة الارض التي نملكها » .

وتبدي الصحف الفرنسية شيئاً كثيراً من الغـــيرة ، عندما تتحدث عن « الاستعمار الانكليزي الجوي » وهذا ما قالته « غرنغوار » في هذا الموضوع : ان تأمين المواصلات الجوية في اوروبا ، ليس موضوعاً ذا بال . فالمهم هي مواصلات الامبراطورية .

وقد اهتمت الحكومة الانكليزية ، للمواصلات الامبراطورية اهتماماً خاصاً ، فافتتحت طريق القاهرة ـ البصرة عام ١٩٢٦ ، وهي تحاول ان تستعمر جو الجزيرة العربية كله من القاهرة حتى البحر الاحمر .

وفوق هذا فان انكلترا لا تكتفي ببسط انتدابها على جو مصر والعراق وفلسطين وشرقي الاردن ، بل هي تحاول بواسطة دائرة الاستخبارات ، ان تفوز باستعمار جو الصحراء السورية أيضاً .

أما نحن فماذا نصنع ؟

ان « الجو » الانكليزي يكاد يقضي على « الجو » الفرنسي . فهل تصبح انكلترا قريباً سيدة الجو .. بعد ان كانت سيدة البحار !

ومما يدل على اهتمام انكلترا باستعمار الجو ، ان الحكومة الايرانية أبدت مخاوفها وقلقها من مرور الطيارات الانكليزية فوقها فأسرعت الحكومة الانكليزية في اقناعها .

فالحكومة الانكليزية تعرف جيداً ، ان القاعدة الاستعمارية ستصبح في المستقبل هكذا .

« يكفي أن تستعمر الجو ، لتستعمر الارض » .

١٦ — ما قاله العلامة الاستاذ هوكينغ عن الانتداب سنة ١٩٣٠

هذا مختصر وجيز من الامثال الكثيرة التي تثبت مفهوم الانتداب بنظر الفرنسيين المستعمرين ومن جاراهم بذهنيتهم الاستعمارية التي لم تتبدل منذ القرون الوسطى منذ كانوا يستعبدون الشعوب ويحكمون البلاد التي يحتلونها ليمتصوا دماء ابنائها ويستثمروا ثرواتها . واما مفهوم الانتداب بنظر العلماء الاحرار من غير الفرنسيين ، فاليكم مثالاً مما قاله الاستاذ هوكينغ احد أعلام أمريكا سنة ١٩٣٠ في كتابه « روح السياسة العالمية » .

[ان الانتداب هو مشروع جديد يصعب تطبيقه كما دلت عليه الاعمال التي طبقت منذ سنين ، فالانتداب من فرع « آ » المطبق في البلاد المنفصلة عن تركيا والممثل الوحيد للمشروع بحذافيره له مجرى مشوش للغاية ، لأن كلمة انتداب تتضمن معنى وجوب ارضاء غايتين في آن واحد : « الدول المنتدبة والامم المنتدب عليها » . فهل يا ترى صك الانتداب يضمن هاتين الغايتين ؟ كلا .. انه لم يذكر الا غاية واحدة جاءت في المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم اذ تقول : « ان بعض الامم المتقدمة قد وصلت عند نهاية الحرب الى درجة من الرقي تساعدها على تسلم المؤتمنات المقدسة للمدنية وتحمل مسؤولياتها رغم ما استنزف من اموالها ومصالحها وضاع من رجالها لا لغاية سوى اسعاد هذه الامم » وهي فكرة نبيلة لكنها لم تحو جميع ما اوحته حقيقة الحال الذي نشأ عنه الانتداب وعرفه واضعو المادة . لقد وضع صك الانتداب وكان الواضعون يعلمون بان الحلفاء يتظاهرون بشوق زائد لقبوله

كأنهم سينالون مستعمرات جديدة ، وعرفوا ما كان يساوم عليه «سايكس» و «بيكو» وما قرّراه بينهما وماذا يجب ان يأخذه كل منهما ، وقد اعربوا بان فكرة الانتداب ستقبل لديهم وان لم يحققوا هذه الاتفاقات المشوشة الاساس . ولذا حقق الواضعون مطالب الحلفاء السياسية لعلمهم ان مشروعهم سيقضى عليه اذا لم يحققوا هـــذه الغاية . ومع ان انتداب أمريكا قد طُلب ولكن المنتظر أن يقبل الانتداب من يجد في نفسه دافعاً لتحمل العبء ، ولذا لم يحصل فأهملوا بطريقة سياسية ذكر غايات المنتدبين وذكروا ضمناً اسعاد تلك الامم كغاية اساسية . وقد كان عليهم ان ينصوا بوضوح تام على ما في المشروع من أمر غريب وهو هناء السكان ، أي اسعادهم .

والغريب ان توجد هذه الغاية وتوجد بجانبها غايات المنتدبين على شرط ان تتلاءم معها وكيف تتلاءم ؟ ان الخبراء فرضوا التلاؤم وبنوا الخطة بموجبه . وهل كانوا على حق ؟ لا اعتقد ان التلاؤم كان موجوداً . والدليل أن الانتداب «آ» بطبيعة الحال يجب ان يكون موقتاً اذ انه مشروع يهيء حكومة ذاتية لشعوب معترف باستقلالهم مبدئياً . فكيف يحصل التلاؤم والمصالح السياسية ليس لها حلقة موقتة ؟!!

ان المملكة البريطانية ما دامت موجودة ، فقضية وجود طريق جديد من الشرق يمر بفلسطين وشرقي الاردن يزداد أهمية بازدياد اهمية محافظة قنال السويس وضعف قدم الانكليز بمصر . وفي سوريا تتخذ فرنسا قواعد جديدة بحرية وموانىء امينة لاسطولها في البحر المتوسط ، لانها قريبة من قنال السويس ولها فيه مصالح تأتي في الدرجة الثانية بعد انكلترا ولها دافع أدبي وهو انتشار ثقافتها ولسانها في الشرق واعتقادها بأن ٢٠ مليوناً من المسلمين في أقطار أخرى تقـــع تحت ادارتها ، ووجودها في دمشق يقوي نفوذها ويجعلها الدولة القوية الحامية لهم . وما دامت هي الحاكمة في الهند الصينية ، ومدغسكر ، وتونس ، ومراكش ، والجزائر ، والسواحل الافريقية ، فالمنطق السياسي ذاته ـ أحقاً كان ام باطلاً ـ هو الدافع لوجودها في سوريا ، مع القول الناشىء عن التزاحم السياسي بان وجودنا في سوريا يمنع احتلال غيرنا لها] .

١٧ — ما كتبه المسيو جورج فوشه في كتابه تأثير سوريا ولبنان

وذكر اوجين يونغ في كتابه « الاسلام وآسيا » ان جورج فوشه ذكر في كتابه « تأثير سوريا ولبنان » عن حوادث سنة ١٩٢٦ قائلاً : « اذا نظرنا الى الجهة الاقتصادية وجدنا القسم الاكبر من البلاد في حالة الشقاء ، واذا كانت المشاريع ، مشاريع البناء وأعمال الري وتوسيع نطاق الزراعة والصناعة تتقدم بكثرة ، فان وضعها موضــع الاجراء نادر ولا يرجى من ورائها تعويض عما أضاعته الحرب .

واذا نظرنا الى الجهة السياسية ، وجدنا التناحر بين ممثلي الدولة المنتدبة والبلاد المشمولة بالانتداب يزداد على ما كان عليه في صدر الاحتلال . فان لبنان الشديد الاعتصام بحب فرنسا ، وقد استقبل الجيوش الفرنسية كمنقذين له ، بردت حدة حماسته عند رؤيته منازعات المفوضية العليا ونزعتها الى الاستعمار . اما وقد انشأت فيه جمهورية ، فان السكان جاهروا باستيائهم من اتحافهم بهذا النظام السياسي المعقد والكثير النفقات ، ولم يذهب عنهم ان السلطة الحقيقية لا تزال في قبضة المفوضية العليا ، فلبنان بعد ما خابت آماله قليل الثقة وكثير النفور .

اما في سوريا فالحالة أشد حراجة ، ففظائع الحرب الوطنية « وقتل الجماعات » واتلاف المواسم واطلاق المدافع على دمشق والقرى المجاورة لها والنهب وغير ذلك من الاعمال ، سواء أكانت عادلة ام جائرة ، قد أوجدت وهدة عميقة بين ممثلي فرنسا وسكان البلاد .

ان الناس قد تلين قناتهم للقوة العسكرية ، ولكن الثورة تظل كامنة في صدورهم . ولا أجد لفظة اعبر بها عن حالة الدمشقيين النفسية الا لفظة « الحنق » . ويدل ذلك على ان خضوعهم المكرهين عليه ، لا يلبث حين تواتيه الظروف ان يتحول الى ثورة ، وقد نالهم القنوط من وجود مخرج ينقذهم من موقفهم المؤلم .

وكان من نتيجة احتلال فرنسا لسوريا ولبنان ست سنوات بذلت في اثنائها مالاً كثيراً وجهداً عظيماً ، اخفاق أدبي ومادي وخيم التبعة . فقد كان التوفيق

بين مصلحتي فرنسا ولبنان في سنة ١٩١٩ ممكناً، وكذا بين مصلحتي سوريا وفرنسا، ولكن المصالح المشتركة بقيت على حالها. ومع ذلك اذا سار الفريقان على طريق الصدق والشهامة، امكن التوفيق بينهما ولو جاء متأخراً.

١٨ — ما قاله «بول بونكور» سنة ١٩٣٥

ونشر الموسيو بول بونكور[1] مقالاً في جريدة «تريبون دي ناسيون» قال فيه انه من واجب فرنسا تأييد ايطاليا في الحبشة لتتمكن من الاستعانة بها في اوروبا عند وقوع الواقعة. ثم قال: ان فرنسا وانكلترا لو اعطتا ايطاليا عام ١٩١٩ الانتدابات لما حدث اليوم ما يراه الرأي العام الدولي. فأي انتداب يعني «بول بونكور»؟ الانتداب على سوريا؟ او على فلسطين؟ او على العراق؟. على ان كاتباً فرنسياً بحث في هذا الموضوع في احدى الصحف الفرنسية فقال:

لقد طالبت ايطاليا كثيراً بالانتداب على سوريا، مكان فرنسا وكانت هناك كثير من المفاوضات بين روما وباريس تدور حول هذا الموضوع دون جدوى.

وهذه الرغبة التي تبديها ايطاليا في الانتداب على سوريا تدل بقوة على ان ساسة ايطاليا غير مطلعين على حقيقة الانتداب ونتائجه المؤسفة.

فما الذي استفادته فرنسا من انتدابها على سوريا؟ بل ما الذي تستفيده الآن من هذا الانتداب؟ لقد انفقت فرنسا بضعة مليارات من الفرنكات لتأمين نفقات الاحتلال... وهي لا تزال حتى اليوم تحمل الخزينة الفرنسية بضعة ملايين كل عام، رغم عجزها عن تأمين نفقات الجيش في تلك البلاد. فما الذي تربحه في مقابل هذا؟

ثم يجب ان نسرد المتاعب التي وجدناها ولا نزال نجدها في سوريا وما تؤدي اليه هذه المتاعب من تأثيرات خارجية.

---

(١) كان مندوباً سامياً للمفوض السامي في دمشق أيام «ده جوفنل» وهو الذي تولى ادارة الأعمال الانتخابية في أيامه حينما دعا دي جوفنل «حلب» لتقول كلمتها في الانفصال فقاطعنا الانتخابات سنة ١٩٢٦ وتظاهرنا مع الشعب ضدها فقتلت السلطة ٧ منه، ونفينا نحن الى ارواد مع رفقائنا.

ان ايطاليا كما يصرح موسوليني تبحث عن بلاد تستطيع استقبال الايطاليين، وتستطيع تأمين شيء للخزينة الايطالية، فماذا تستفيد من سوريا وهي ترى فرنسا لا تزال حتى الآن تدفع نفقات الانتداب؟ اما لماذا تظل فرنسا في سوريا رغم هذه الخسائر؟ ان فرنسا اذا ظلت في سوريا رغم خسائرها، فانما تفعل ذلك في سبيل «العلائق التاريخية» منذ ايام شارلمان ونابوليون وفي سبيل أصدقائها التقليديين وإلا لتركت هذه البلاد منذ السنة الاولى !!!. «مع السلامة»

١٩ — ما كتبه الموسيو «بيير آليب» عن سوريا ولبنان سنة ١٩٣٥

ذكرت الجرائد الباريسية المختصة بالشؤون الاقتصادية ان الموسيو «بيير آليب» تكلم أمام لجنة المحاصيل وغيرها من لجان المؤتمر الاقتصادي الاستعماري التي انعقدت برئاسة الموسيو «البير سارو» فأدلى بمعلومات قيمة عن احوال التجارة في البلدان المشمولة بالانتداب واهميتها من الناحية الفرنسية فقال:

في سوريا كما في غيرها من البلدان، ازمة اقتصادية شديدة تثير تذمر السكان وشكاويهم من جمود الاسواق التجارية. وقد أقامت البلدان المجاورة كالعراق ومصر وتركيا في وجه جيرانها حواجز جمركية، ليس في مقدور البلدان المشمولة بالانتداب ان تقاومها بسبب وضعها الدولي، ولذلك نرى هذه البلدان تتجه بانظارها نحو فرنسا وحدها، وهي تنتظر أن يأتيها الخلاص منها.

وان التدابير التي اقترحت لتحسين العلائق التجارية بين فرنسا والدول المشمولة بانتدابها، لا يعترض طريقها شيء من الناحية القانونية، واذا جئنا نطبقها ضمن الدائرة الاقتصادية، يكون لها أثر طيب جداً في حركة الصادرات الفرنسية، فان سوريا تشتري من فرنسا خمس مرات اكثر مما تبيعها. فعلينا الآن ان نحتفظ بمقدرة سوريا على الشراء من عندنا وان نسعى الى تشجيعها وزيادتها على قدر المستطاع، خصوصاً وان منتوجات الدول المشمولة بالانتداب لا تزاحم قط منتوجات المستعمرات الفرنسية.

وقد استند المسيو « آليب » في تصريحاته هذه ، الى الوثائق والمعلومات التي بيده عن حالة التبادل التجاري بيننا وبين فرنسا ، وهي وثائق ومعلومات قدمها الى اللجان المختصة في المؤتمر الاقتصادي الاستعماري .

التبادل الحاضر

وانا ننشر في ما يلي البحث الذي وضعه المسيو بيير آليب عن نظام التبادل التجاري بين فرنسا والدول المشمولة بالانتداب .

<u>في الحق</u> : ١ ـ جاء في المادة الثانية من صك الانتداب ان مبدأ المساواة الاقتصادية يجب ان يطبق على جميع الدول الداخلة في عصبة الامم . وبذلك فان فرنسا لا تتمتع بسوريا ولبنان باي امتياز فيما يتعلق بحركة صادراتها . هذا من جهة الدول المشمولة بالانتداب .

٢ ـ أما من جهة فرنسا ، فان ابوابها مفتوحة على مصراعيها أمام المنتوجات السورية اللبنانية .

<u>في الواقع</u> : ١ ـ اما في الواقع ، فان البضائع الفرنسية التي تدخل سوريا ولبنان تدفع رسوماً جمركية بموجب التعريفة العادية التي تطبق على جميع الدول الداخلة في عصبة الامم .

٢ ـ في حين ان منتوجات سوريا ولبنان المصدرة الى فرنسا تعامل كما يلي :

آ ـ تقبل بموجب التعريفة الصغرى كما ورد في القرار المؤرخ في ٤ ايلول سنة ١٩٢٥ ، اي ان التعريفة الصغرى لا تعني امتيازاً خاصاً ، وانما هي تعطى لاكثر البلدان الاجنبية وخصوصاً المشمولة بالانتداب الانكليزي .

ب ـ لا تخضع لنظام التبادل المحدد .

ت ــ لا تخضع للزيادة المنشأة على رسم التصدير كما نص على ذلك قانون ١٠ آذار سنة ١٩٣٤ ، وهذا الامتياز ليس خاصاً بالدول المشمولة بالانتداب ، بل يشمل بلداناً أجنبية وخصوصاً البلدان المشمولة بالانتداب الانكليزي .

فوائد فرنسا من التصدير الى سوريا ولبنان

ان البلاد الواقعة تحت الحماية الفرنسية او تحت الانتداب الفرنسي هي البلاد التي يدل ميزانها التجاري ، على انها اكثر فائدة لحركة الصادرات الفرنسية من المستعمرات نفسها . ففي سنة ١٩٣٣ باعت فرنسا للدول المشمولة بانتدابها في الشرق خمسة أضعاف مما اشترت منها ، وقد بلغت هذه الزيادة في التبادل ١١٤ مليون فرنك .

في حين أن الصادرات الفرنسية بالنسبة الى مجموع المستعمرات ، قد نقصت خلال هذه السنة نفسها ١٦٥ مليون فرنك .

وتدلنا الاحصاءات الرسمية على ان التجارة الفرنسية في اسواق سوريا ولبنان تتمتع بالمقام الاول بين الدول الاخرى التي تصدر اليها منتوجاتها . وتصيب صادراتنا زيادة مطردة في الاسواق السورية اللبنانية . ففي سنة ١٩٣١ كانت ١٤ في المائة وفي سنة ١٩٣٢ كانت ١٧ في المائة ، وارتفعت في سنة ١٩٣٣ الى ٢١ في المائة .

فيتبين من هذا الميزان ـ بين الصادر الى سوريا ولبنان والوارد منهما ـ ان ثمة عدم توازن من شأنه ان يلفت انظار المصدرين الفرنسيين وينبه أفكارهم . ولما كانت مقدرة السوريين واللبنانيين على الشراء تتعلق بمقدرتهم على البيع ، فان على فرنسا ان تضاعف حركة شرائها من سوريا ولبنان فتتضاعف عندئذ مقدرتها على الشراء .

واذا نظرنا الى البلدان المشمولة بالانتداب من الناحية الفرنسية البحتة ، وجدنا انها زبون[1] بلغ حد الكمال ليس فقط لأنه يشتري من فرنسا خمسة أضعاف ما

(١) استعمال كلمة الزبون هنا (وهو الذي يغبن كثيراً) اوقع في النفس من كلمة الحريف .

بيعها ، بل لأنه يشتري من فرنسا ايضاً اشياء كثيرة كان قد صدرها اليها مواد اولية وبذلك يفسح لها مجال الربح من تحويل هذه المواد الاولية الى بضائع مصنوعة .

٢٠ — ما قاله الموسيو « رينه داربياس » سنة ١٩٢٥

وكتب الموسيو رينه داربياس في جريدة الاستعماريين والجيش الاستعماري المتحدين في ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٦ ما يأتي :

« ان دوائر الاستخبارات في الشرق ، وهي معروفة عند الكثيرين بانها دوائر لا تتقيد بالمبادىء التي ترتكز عليها كل جمعية من جمعيات العالم المتمدن ، يجب ان تنبذ نبذاً اذا بقيت على الشكل المؤاخذ بموجبه . فالشرق يختلف عن المغرب الاقصى وقد كان يجب ان تلغى في هذا الاخير دوائر الاستخبارات التي يسمونها الدوائر العربية ، ويؤكد العارفون انه اذا جرى تحقيق دقيق في خزائن اوراق دوائر الانتخابات اكتشفت عجائب وغرائب فيها . فهذه الدوائر عاجزة عن الوقوف على الحقائق ومعرفة الاشخاص والحوادث معرفة تامة ، وهي تستند الى تقارير وافادات تنتهي اليها بدون ان تستطيع تأييد صحتها وتنظم بها تقارير ترفعها الى المراجع الايجابية وقد فاتها ان كل ما بني على الفاسد فاسد » .

٢١ — ما قاله « هنري ده شانبون » في جريدة المساء الجديد سنة ١٩٣٣

وقالت جريدة المساء الجديد الفرنسية الصادرة في باريس في مقالة « لهنري ده شانبون » نشرها في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ما ترجمته : « نقلاً عن « الايام » بقلم الدكتور منير العجلاني » في رقية وجيزة نشرتها الصحف امس ان مناقشة المعاهدة السورية الفرنسية التي كان يجب ان تجري يوم الثلاثاء قد اجلت الى يوم السبت وذلك لما أظهره الوطنيون من معاكسة لها منذ ابتداء الجلسة ولكن ما هو معنى هذا التأجيل :

لنرجع بالامور الى مصادرها :

فقد مثل فرنسا في سوريا منذ عام ١٩١٨ حتى اليوم ، سبع من أبرز

الشخصيات: جورج بيكو، غورو، ويغاند، ساراي، ده جوفنل، بونسو، واخيراً الكونت ده مارتل الذي هبط بيروت منذ مدة.

وقد حاول هؤلاء جميعاً ان يحلوا القضية السورية ولكنهم اخفقوا في مسعاهم. اما الموسيو ده مارتل فقد اعتقد انه سوف ينجح، ولا شك ان الاستقبال الودي الذي استقبلته به الجماهير السورية قد قوى أمله في النجاح، ولكن المعارضة التي يلقاها في مجلس النواب في دمشق لا تثبت له نجاح كل حل لا تحسب فيه الدولة السورية حساباً لأماني الشعب السوري.

لقد سمع الموسيو ده مارتل في اثناء طوافه في انحاء سوريا ولبنان «شكاوى» المزارعين الذين قالوا له باجماع استرعى من غير شك نظره «ان البلاد تجتاز ازمة هائلة. فالمحاصيل تلفت، والشقاء الشامل يهددنا، ونحن نعاني ضائقة في اقتصادياتنا، وضائقة في تنظيم الدولة. لقد رأينا حتى اليوم تجارب كثيرة جداً وقد اخفقت كلها، والساعة الآن للعمل فنحن نضع ثقتنا فيك للعمل».

لقد ظن المفوض السامي الذي شجعته هذه الثقة انه يجب عليه ان يعمل بسرعة وبأساليب المفاجآت، ولما كان واجباً عليه ان يخلق لعمله الجو الملائم، فقد عمد الى الأسلوب المألوف المدرسي «الكلاسيك» وهو التخويف، وهو ابغض اسلوب يمكن ان يلجأ اليه.

وقد كانت المظاهر الاولى لهذه السياسة الجديدة التي ما كان يبررها شيء ولا ينم عن قرب حدوثها شيء.

١ ـ تعطيل صحيفة «النداء» الوطنية الذي لا مبرر له.

٢ ـ توقيف النائب الوطني ذكي الخطيب والمحامي الامير أحمد الشهابي بتهمة مخالفتهما لقانون الاجتماعات العامة، وتحريضهما على المظاهرات ضد الصهيونية في دمشق.

٣ ـ بيان المفوض السامي الذي يؤكد فيه انه سينزل العقاب بكل شخص مهما كان مقامه ومركزه الاجتماعي.

وبعد ان خلق المفوض السامي جو الارهاب هذا ، اراد ان يحمل المجلس النيابي والرأي العام على القبول بتوقيع معاهدة لخمس وعشرين سنة .

وبموجب نصوص هذه المعاهدة تتعهد سوريا بأن تنشىء في مدة ثلاث سنوات جيشاً مؤلفاً من خمسة وعشرين الف جندي ، وان تدفع النفقات التي بذلتها فرنسا منذ ابتداء الانتداب حتى اليوم ، وان تقدم جماركها ضماناً للدفع . اما العلويون وجبل الدروز فيبقيان مستقلين ويمكن لسوريا بعد أربع سنوات ان تطلب دخولها في جمعية الامم . هذه هي الخطوط الكبرى للمعاهدة ، اذا صرفنا النظر عن القيود التي قيدت بها سوريا من الناحية المالية والقضاء .

وقد أعطيت الوزارة ٤٨ ساعة لتجيب بـ « لا » أو « نعم » . فالوزيران حقي بك والاضهلي بك قبلا هذا الانذار من غير مناقشة . وأما السادة الشعباني والجوخه‌دار وسليم جنبرت فتمنعوا . وحيال هذا الرفض اقترح المفوض السامي ان يضم الى المعاهدة رسالة يتعهد فيها بأن يدخل العلويين وجبل الدروز خلال مدة معينة في الوحدة السورية اذا قبل سكان هاتين المنطقتين . وقد رضي السيدان جوخه‌دار والشعباني بهذا الحل ، وأما سليم بك جنبرت الذي يمثل الاقلية المسيحية في حضن الوزارة فقد رفض هذه المعاهدة وقدم استقالته .

ولما استشير صبحي بك بركات رئيس مجلس النواب في هذه المعاهدة ، رفضها معلناً انه يفضل ان يستقيل من النيابة على التصويت على معاهدة هزيلة ، ومن يعرف صبحي بك وتأثيره ، لا يشك في أن معارضته للمعاهدة معناها معارضة اكثرية المجلس . ويجب علينا الا ننسى ان هذه الاكثرية لا تتألف من العنصر المتطرف — فهو اقلية في المجلس — ولكنها تتألف من العنصر الاكثر اعتدالاً في الشعب السوري ، هذا العنصر الذي كان يطلب دائماً تعاوناً قلبياً صريحاً بين فرنسا وسوريا .

فما تقدم يظهر ان الحالة في سوريا لم تتجدد بعد . برغم ان كل شيء كان يحملنا على الاعتقاد بأنه سيوقع عما قريب على عقد نهائي يحقق رغائب السوريين في الاستقلال ويحفظ لفرنسا المنافع .

لقد قضى صبحي بك بركات في فرنسا شهري آب وايلول واستقبلته اكبر الشخصيات السياسية الفرنسية وأوضح للحكومة - مستنداً الى ما تمنحه وظائفه العليا - كيف يجب ان تكون أسس الاتفاق بين الامتين[1].

وقد قبل الشيخ عزيز هاشم والاستاذ عادل الصلح رئيس ونائب حزب الاستقلال الجمهوري في لبنان، وكانا في باريس مع السيد صبحي بك بركات باسم حزبهما وهو اكثر الاحزاب اللبنانية عدداً، بهذا الذي طلبه رئيس مجلس النواب في دمشق، وعادا الى بلادهما وهما قانعان بانه من اليسير جداً عقد اتفاق على الاسس[2] المتقدمة، هذا اذا لم يكن هذا الاتفاق قد تم بالفعل. وقد كان الجميع واثقين بالموسيو ده مارتل الذي مدحوا ارادته الطيبة واستقلاله الفكري، وميله للحرية. ولكن آمال هؤلاء جميعاً قد خابت الآن! ونحن نعتقد ان مجلس النواب في دمشق سيرفض مشروع المعاهدة، وعندئذ يتجدد كل شيء. ولكن يشاع ان الموسيو ده مارتل سيسترجع مشروعه وذلك افضل حل. لقد اراد أن يسير بسرعة زائدة قبل ان يتفهم الحالة وهي صعبة ولا شك، ولكنها غير متعذرة الحل اذا عولجت على صورتها الحقيقية. ثم قال:

وليس صحيحاً أن نمو القومية السورية لا يتفق مع مصالح فرنسا، بل على العكس يجب أن تحقق فرنسا مصالح السوريين ومطالبهم ليمكن توطيد صلات الصداقة بين الامتين.

ان مصالح السوريين كان يضحى بها حتى اليوم، والموسيو ده مارتل وان احيا تعيينه آمالاً كبيرة، فهو لا يستطيع أن يحقق هذه الآمال الا اذا ترك السياسة التقليدية التي لم نجن من ورائها الا المتاعب والخسائر. ان الافكار الديموقراطية يجب الا تعد في البلاد الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي كافكار هدامة مضرة.

---

(١) اقرأ تقرير صبحي بركات.

(٢) اقرأ قرار مجلس لبنان الذي اتخذه يوم السبت في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ وهو موافق تماماً لقرار الحزب الجمهوري اللبناني.

والقومية يجب ألا تفقد معناها وهي تجتاز البحر المحيط. تلك آراء لو شئنا ان نبحثها في شيء من الاسهاب لضاق بنا المقام. فنحن ما أردنا من هذا المقال الا ان نذكر الاسباب التي تجعل قبول المجلس النيابي السوري لمشروع المعاهدة، أمراً قليل الحظ من النجاح.

٢٢ — ما قاله الموسيو موريس برنو

وكتب الموسيو موريس برنو يقول:

أنا من الذين يرون ان الاستغناء عن باريس أسهل من الاستغناء عن سوريا لأن الاستغناء عن سوريا معناه الجلاء عن افريقية الشمالية والشرق الاقصى وترك الكرامة والنفوذ الفرنسي[١].

هناك في الشرق الادنى تجربة فرنسية وتجربة انكليزية.

أما التجربة الانكليزية فتلخص بضرورة توحيد القطر العراقي بقدر الامكان، والتفكير في ضم ما امكن من الارض اليه. ثم عقد معاهدة معه ووضع رجلي «جون بول» في الماء البارد. اما التجربة الفرنسية، فتلخص في تقسيم سوريا الى اكثر عدد ممكن من الدول والاستمرار في سياسة الانتداب ودفع المال... واهراق الدماء الفرنسية واساءة سمعة الانتداب الفرنسي ووضع رجلي «ماريان» اي فرنسا في «فردة بابوج» واحدة.

ولم تدرك فرنسا حتى اليوم ان معنى الانفصال والانتداب هو الدفع «ومعنى الوحدة والمعاهدة هو القبض» وهكذا فهي تدفع وانكلترا تقبض.

وعندما احتلت الجيوش العربية دمشق، كانت خطة انكلترا توحيد سوريا وانشاء وحدة سورية—عربية، وجاءت فرنسا فرأت ان تضع خطة مناقضة هي خطة «مراعاة رغائب السكان» وتقسيم سوريا الى عدة أقسام.

---

(١) لاحظ ان الكاتب من المستعمرين الأقحاح وان قوله حجة على ما ينطوي في نفوس المنتدبين ومع ذلك ينتقد التطبيق الواقع. ويطلب الوحدة التي لا تريدها المعاهدة ولا يرضاها الموسيو «دلاديه» ولا الموسيو «بول بونكور».

فالمسيحيون في لبنان لا يريدون ان يغرقوا في الاكثرية الاسلامية «كذا!» فسمعوا لمطالبهم وفصلوهم عن سوريا. ثم قام الدروز يطالبون بحكومة خاصة فكان لهم ما أرادوا.

ومتى طالب الدروز، اصبح من الضروري ان يطالب العلويون. وظلوا يقسمون الى ان اصبحت سوريا عبارة عن أربع مدن.

انما هل تعتبر فرنسا «رغائب السكان» في كل شيء حتى اسرعت لاعتبارها في قضية الانفصال؟ نعم.. نحن لا نقول ان الانفصال كان ارغامياً، فقد كان طبق رغائب بعض الاحزاب الدينية، او بعض المتزعمين ولكنه يناقض بصراحة رغائب عادلة ومعقولة، هي رغائب الشعب السوري في الوحدة، «والحمد لله اقر بالحق»، فقد اصبح الداخل بعيداً عن الساحل كما اصبح الساحل بعيداً عن الداخل، وكل منهما في حاجة الى الآخر.

وفي سوريا اليوم برلمانات، ووزارات وحكومات اكثر مما يحتاج اليه السوريون. خاصة وانهم هم الذين يدفعون نفقات هذه الحكومات.

وفرنسا نفسها تخسر في هذا التقسيم لأنه يعدد المتاعب، ويشجع الاختلافات. ونحن لم نأت الى سوريا لنفعل هذا، بل لنقود الشعب نحو الحرية!!

عندما دخلت فرنسا سوريا لم تكن الخلافات فيها كما هي اليوم. لان الانكليز كانوا ابطال سياسة الوحدة، السياسية الاقتصادية، التي ترغب فيها الطبقة المثقفة والتي تتناقض ومصالح بعض رجال الدين.

ان الاصغاء الى «رغائب السكان» المختلفي الديانات والاجناس في قضية حيوية كقضية الوحدة، وفي بلاد كسوريا، هي أخطر خطة.

فاذا شاءت فرنسا ان تصغي الى رغائب بعض رجال الدين، لقسمت سوريا الى خمسين حكومة لا اربع حكومات. واذ ذاك لن تستطيع اي حكومة على فقرها، ان تعيش فتطلب المعونة من الخارج. من انكلترا، أو من تركيا، وفي هذا كل الخطر.

ولو شاءت فرنسا ان تنجح ، لألفت حكومة مركزية في دمشق ، تضم سوريا كلها . على ان تسعى في الوقت ذاته ان تكون هذه الحكومة ، ممثلة للشعب لا لفرنسا !

ان انكلترا لا تعدل قط عن خطتها في سياسة التوحيد الواسع . واری ان الخطة الوحيدة التي تستطيع فرنسا انتهاجها لمعاكسة سياسة انكلترا هي ان توحد سوريا لا ان تقسمها . لأن السوريين متى رأوا بلادهم موحدة لن يفكروا بخطة انكلترا بألم ولن يتمنوا لو كانت بدلاً من فرنسا .

ويجب ان يدرك رجال السياسة الفرنسيون ان انكلترا تسر كثيراً كلما امعنت فرنسا في التقسيم لأنها تترك سمعة حسنة لها في سوريا . وهذا كل ما تريده السياسة الانكليزية . وقد قال لي احد ساسة الانكليز : « اذا لم توحدوا سوريا اقتصادياً ، وسياسياً ، فلن تستطيعوا ان تمنعوا سكان الاسكندرون وانطاكية ان يتطلعوا نحو تركيا ، وسكان حلب نحـــو الموصل ، وسكان دمشق نحو فلسطين ، او شرقي الاردن .

واية قيمة لسوريا اذا طارت منها كليكيا ، والموصل ، ثم قسمت الى عدة حكومات ؟ وقال الموسيو « دوبريه » في مقالة كتبها في مجلة « المغرب » بباريس عن سوريا سنة ١٩٣٣ : « صرح الموسيو ادوار هريو للأمريكيين في بلاغته المشهورة « ان فرنسا الحقيقية ، ان شعب المعامل ، والمكاتب ، والحقول ، ليس له إلا مطمع واحد هو ان لا يعرف فظائع الفتح والاستيلاء » . ولقد قال الموسيو « هريو » الحق كل الحق فان الشعب الفرنسي ينفر كل النفور من فكرة التبسط ويكرهه في شتى صوره وألوانه . ولكن اذا كان الشعب الفرنسي كذلك ، فهل يسير قادته ومتسلمو زمام الامور فيه بموجب ما يشعر ؟ اننا نكتفي ان نوجه الى الموسيو « هريو » هذا السؤال : هل يعني احتلالنا لسوريا بالرغم عن ارادة السوريين تجنباً لفظائع الفتح والاستيلاء ؟ ولقد قال « فرنكلين بويون » منذ مدة وجيزة ان حدودنا في فيستول . فهل يريد الموسيو « هريو » بدافع حماسة وطنية مثلاً ان يوصل حدود فرنسا الى الفرات ؟ ويزعم الموسيو « هريو » انه يكره

الدعاية، وانه لا يريد ان يقول للعالم الا الحقيقة، حقيقة فرنسا عارية كما هي . فمن شاء فليحب، ومن شاء فليكره ...

ونحن نقول هذا شيء حسن جداً . واذا كان من معارض لهذا المنهاج فلسنا نحن ذلك المعارض ... ويقول الساسة الفرنسيون اليوم في هذه الغمرة التي تطغى على اوروبا والعالم « ليس لفرنسا إلا مطمع واحد هو ألا تهجم عليها الدول الاخرى فتفتحها وتستولي عليها . وهذا منهاج للسياسة الخارجية رائع لا غبار عليه، ومؤتلف تمام الائتلاف مع ارادة بلاد جمهورية كفرنسا . اذن يجب علينا ان نفهم ان الشعب السوري كالشعب الفرنسي، ليس له إلا هذا المطمع نفسه، وهو يرعاه بحق . واذا كنا نريد ان نحترم عقائد الناس كما نحترم عقائدنا، فيجب علينا الجلاء عن سوريا حالاً، اجابة لرغبة السوريين .

لقد سالت الدماء في دمشق منذ أيام، وفي ظل حكومة جمهورية . أتكون الاخطار التي تهدد السلام العالمي ومستقبل المدنية لا خوف منها، حتى ينضم اليها مثل هــذه الحوادث ايضاً ؟ الا تكفي الاخطار الآتية من منشوريا، ودالماسيا، ودانزيغ، وبودابست، وروما، وفرسوفيا، وبرلين ؟

ان الموسيو « دالاديه » برهن وسط الجرائم التي حدثت على مسرح السياسة الاوروبية في هذه الاسابيع، عن هدوء ورزانة واعتدال يدعو الى الاعجاب . ونحن نطلب منه في هذه الفترة، ان يسعى لان تكون فرنسا طاهرة اليد، وان تبرهن للملأ انها عدوة فظائع الفتح والاستيلاء، سواء في اوروبا أو في سوريا . اشتهرت فرنسا بأنها خندق الحرية السامي . ولقد عرفنا خنادق أخرى مملوءة بجثث الشباب ضحايا الاكتساح الدولي والجنون الوطني، ولكننا لا نريد ان نتعرف الى ذلك في سوريا . ومن أجل هــذا، نحن نطالب بالاقلاع عن كل سياسة قاهرة اقلاعاً عاجلاً تاماً .

ونحن نطالب ولاة الشؤون ايضاً، بأن يلعبوا لعبة صريحة مكشوفة . لا مناورات في الخفاء ولا ترتيبات فنية تؤول الى تحقيق نظرية فرّق تسد . ولما كنا لا نريد ان نسود، فنحن لا نريد ان نفرق . ان احفاد الثورة الفرنسية الكبرى،

يحبون سوريا الحرة الموحدة، ويقومون بمساعدتها مساعدة اخوية[1].

٢٣ — وقال الكونت سفورزا في جريدة الديبش في شباط سنة ١٩٣٥ عن الانتداب

... وأهم ما يلفت النظر في صك الانتداب المادة التي تنص على « ان الدولة المنتدبة تساعد (بقدر ما تسمح به الظروف) على الاستقلالات المحلية ».

الاستقلالات المحلية ؟... واية استقلالات ؟ ان الاستقلال الحقيقي الوحيد هو استقلال لبنان. اما استقلال العلويين — في الشمال — فلم يكن يوماً من الايام استقلالاً صحيحاً، وهو حرف ساقط منذ عام ١٧٥٦.

واستقلال الدروز، متى كان حقيقياً ؟ وواقعياً ؟ ان هذه المتناقضات والوقائع المخالفة للحقيقة كثيرة في صك الانتداب. وهذا ما أدى الى قيام المصاعب التي لا تعد، في طريق السلطة المنتدبة في سوريا.

ومع هذا، فان من ينظر الى موقف الدولة المنتدبة في سوريا، لا يستطيع ان يقول ان قوانين جنيف ليست في مصلحتها...

فالانتداب الفرنسي — اذا نظر اليه وهو في مكانه — يشبه كثيراً النظام الذي كانت تسير عليه الامبراطورية الرومانية : نفس جيش الاحتلال والمذاهب الدينية على شاطىء البحر، والبدو في الداخل، والتناوب بين الحملات العسكرية، والاستقلالات المحلية.

ومع هذا، فان هناك فرقاً بين روما في الامس وباريس اليوم، ذلك لأن روما لم تكن مرغمة على اطلاع احد على اعمالها، أما فرنسا فانها مضطرة الى اطلاع عصبة الامم عليها كل عام مرة على الاقل.

ان بعض الفرنسيين الذين ينظرون الى الماضي كثيراً، يأسفون لبعض التشديدات التي جعلتها عصبة الامم في الانتداب. ومع هذا فليس هناك ما يثبت ان في الانتداب ما يضايق فرنسا ويسيء اليها.

(١) تعريب القبس عدد (٣٥٣)

وقد رأيت موظفي فرنسا الملكيين العسكريين في سوريا ، فوجدتهم على أحسن حال .

غير أن هؤلاء لا يخرجون عن كونهم رجالاً ، وانه لمن الحسن ان يذكر هؤلاء الموظفون الذين يتمتعون بروح حربية ، بأن قيام الحركات في واحة قريبة من تدمر البعيدة ، ستذكر في لجنة الانتدابات ، في جنيف ، بعد عام من وقوعها .. ويباشر بالمحاسبة .

ومن ثم ، فان على الفرنسيين الا ينسوا في سوريا وفرنسا ، بان هناك وجهة نظر سوريا ، وان وجهة النظر هذه ـ وخاصة اذا لم تكن تحت تأثير الهستريا الوطنية ـ مؤسسة في الغالب على اسباب معقولة .

٢٤ ـ ما قاله « جان لونغه » في كانون الاول سنة ١٩٣٤

لم تبعث الاحداث السياسية الاخيرة من جراء تعليق الحياة النيابية في سوريا ، كبير أثر في الرأي العام الفرنسي .

ومنذ ذلك الحين لم تكن هناك معلومات جديدة ولو اقل انتقاداً ... مع ان الحادث خطير .

كل اولئك الذين يرقبون بحرارة السياسة الشاذة المتبعة ازاء الشعوب تحت الانتداب ، كانوا يهابون هذا الحدث ، ويأملون دائماً ان يحدث مرة ثانية .

ولكن يا للأسف ! ان الموسيو دي مارتيل ، قد اتى على نقض العهود المعتبرة ، لتسيير سوريا الى الاستقلال ، متذرعاً بحجج تتناقض مع الحق والعدل . يجب الا ننسى ان استقلال سوريا كان ينبغي ان يكون مهيأ عام ١٩٣٤ ، حسب منطوق وافعال الانتداب لجامعة الامم .

انه ليس من المعقول ولا من الامور المسلم بها ، ان يطلق « الكه دورسيه » حرية العمل الى ممثليه . ومع هذا يجب ان نلجأ الى الحقيقة الجلية . ان هذه الدار القديمة لا تزال مثابرة على اصولها البالية ، وشديدة التمسك باخطائها العقلية .

وليس من مبرر مشروع لهذه التدابير. ان الضغط العظيم الذي حدث عام ١٩٣٣، في اثناء الانتخابات النيابية، كان يكفي لتسهيل مهمة الحكم في مثل هذا «البرلمان الهادىء»!

لقد اصطدم المفوض السامي مرتين متواليتين، مع هذا المجلس، وعلقت دوراته لاسباب تافهة قيل انها تتعلق بالنظام الداخلي، مما لا يسعنا سرده الآن.

وبعد، فقد سعى رجال «الكه دورسيه» لدى جامعـــة الامم لخفت صوت الاحتجاجات المشروعة من لدن الوفود واللجان السورية؛ وهكذا دفنت كل هذه الاحتجاجات بين أكناف الجمعية.

ان اصدقاء فرنسا الاكثر اخلاصاً في سوريا، ارتبكوا حينما رأوا ان جهودهم ذهبت ادراج الرياح بنتيجة الوسائل البالية المتبعة، ولكنهم لم يجسروا ان يجزعوا مرة ويستسلموا لليأس.

وكثير منهم من التجأ الينا للحؤول دون الغلط الفادح، ولصالح البلدين. وبالرغم من الجهود التي بذلناها، ما لبثت ان ارتكبت تلك الاغلاط وبأية فداحة!..
ان الموسيو دي مارتيل قد يكون اكتسب عن الموسيو دومرغ فكرة تثبيت «دكتاتورية» مقنعة وغير مشروعة في البلاد، ان هذه الكيفية «المحصنة» أو «الاسدية» في معاملة الجمهورية السورية بعد كل الوعود التي اقتطعتها فرنسا على نفسها، لهي معاملة في منتهى الخطأ والعنت.

انه لمن الغريب جداً، ان نجد كبار الموظفين الذين لا يلفظون ثلاث كلمات دون ان يلتجئوا الى كلمة «فرنسا» يعملون بصلابة الرأي وبقصر نظر غريب، على ما يضرّ بمصالح الدولة التي يمثلونها.

ان الموسيو دي مارتيل لا يجهل ان قيمة الصلح فيما بين الملك ابن السعود والامام يحي، كان لها وقع كبير في سوريا، وقد علقت الاندية السورية بكثير من الارتياح والاغتباط على ما لاقته الوفود السورية التي امّت الحجاز من الحفاوة والاكرام.

ولم تحجم هذه الاندية ، عن المقارنة بين الاسلوب « السعودي » المرن ، ووجهة نظر الموسيو دي مارتيل القاسية .

والآن .. هل يجب إحاطة الرأي العام الفرنسي ببعض هذه الحوادث ؟

وهل ينبغي ان نذكر ايضاً رفض المفوضية العنيد ؟ وكم كان ذلك سيئاً لاستقبال وفد ذي أهمية كبرى مؤلف من كبار الرجال الروحيين لكامل سوريا ، جاءوا ليبحثوا معها الوضع السيء لحالة الاوقاف الاسلامية .

ان حادثة سالفة اشبه بهذه ، حدثت في البلاد وكان لها نتائجها الوخيمة ، فكان ينبغي للمفوضية اذ ذاك ، ان تعتبر وتفكر وتعقل ، ام انها نسيت رفض الجنرال سراي المشهور عام ١٩٢٥ لاستقبال الوفد الدرزي ؟؟..

وهلا يجب ان نذكر وضعية طرابلس ؟ لماذا لا تضم هذه المدينة الى سوريا امها ووطنها ؟ بل لماذا لا نعير اهمية لكل هذه الاصوات المرتفعة والاحتجاجات المتعالية والكثيرة ، عند كل ظرف ، وسانحة ، بصدد المطالبة بهذا الالتحاق ؟

انسوا انه بفضل طرابلس تصب انابيب النفط العراقي !

أم انهم بحق يدهشون من ان وطنيينا (الاعلين) ، لم يطلبوا ان تنال طرابلس مبتغاها .

وهل من الذكاء والحكمة بشيء ، ان يخلقوا مثل هذه الاساءات الخارجية في بلد هو قاعدة للملاحة الحربية ؟

اليس في ذلك برهان قاطع على نقص سياستنا في سوريا ؟ كما يا للأسف في غير مكان !...

« ولسوف ينعتون كاتب هذه الاسطر ببغضه لفرنسا » .

في اثناء هذه الاحداث كانت بريطانيا العظمى اكثر حكمة ، تستقبل في لوندره الامير عبد الله . ان هذه الزيارة كان لها علاقة كبرى بالنفط البريطاني ومصبه بحيفا .

ان الانكليز لا يستعملون سياستنا القصيرة النظر ، « والا يعتني بغضي لفرنسا ايضاً الموسيو ده كاربليس حتى والموسيو فلاندان ، لكوني بحثت هذه القضايا التي يجب ان نرى لها حلاً سريعاً » .

ان كل تأخير يزيد الحالة خطورة وتفاقماً ، وذلك لا يغرب عن معلومات كبار موظفينا الذين يعلمون اكثر من غيرهم ، كم هي سريعة النمو في الشرق تلك التأثيرات الشديدة . زد على ذلك الشقاء الذي يقتحم كل يوم الاوساط الاجتماعية ، والضرائب الباهظة التي يرزح تحت اعبائها الشعب .

وفي النهاية ، ان منع الحريات السياسية قد احدث ضجة عنيفة واضطراباً .

اننا نكرر ذلك ، ولا ننقطع عن تكراره في مصلحة البلدين . ولذلك يجب تغيير الاوضاع السياسية حالاً في سوريا .

واننا لنقول حذار ! مرة أخرى . ان التأثر الشامل وعدم الرضى من سياستنا هو عام ، وعميق ، ومخيف ، وهو قابل لاتخاذ كل الاوضاع الجائزة حتى الدرجة القصوى منها » .

هذه نماذج عن الآراء ، والبيانات الصادرة عن كتاب فرنسا المستعمرين المحبذين لبقاء فرنسا ، وعن الكتاب الناقدين لاعمالها . بسطناها كما هي دون ما تعليق ، ليتمكن القارىء اللبيب من فهم الانتداب العملي الذي كانت نظرياته ، وخططه وتطبيقاته مهيمنة على ذهنية وزارة الخارجية الفرنسية ، وعلى موظفي الدائرة الشرقية ومستولية على قلوب العسكريين المستعمرين ، وعلى المفوضين الذين ارسلتهم فرنسا الى بلادنا لتنفيذ اوامرها وقد اتوا ثم عادوا ولم يهمهم سوى املاء جيوبهم ، واشباع مطامعهم ، وتنفيذ اوامر اسيادهم .

ومن دراستها والامعان في اهدافها ، يسهل على المتتبع فهم المراحل التي حاول بونسو ومن اتى قبله ان يمروا بها ليجعلوا من الانتداب وسيلة لاستمرار احتلالهم وضمان بقائهم بصورة شرعية ينتزعونها من اهل البلاد عن طريق المجالس التمثيلية التي كانوا يوجدونها لهذه الغاية .

واثباتاً لذلك ولاستمرار الذهنية الاستعمارية كما رسمتها المقالات السالفة نعرض بيانات الموسيو «بونسو» التي اذاعها في سوريا قبل مباشرته قطع المراحل التي سيأتي ذكرها، ونذكر خلاصة اعماله التي قام بها خلال المدة التي قضاها في ربوعنا، وهي مراحل واضحة الخطوط عن تطور الانتداب والنتائج التي آلت اليه.

٢٥ – البيان الوزاري لتولي الحكم

البيان الوزاري لتولي الحكم[1]: «اقدمت الوزارة السورية الحاضرة على تقلد امور البلاد وهي عالمة بثقل المهمة الملقاة على عاتقها في هذه الازمة الشديدة التي تحتم على كل وطني ان يبذل كل ما في وسعه لتحقيق رغائب الامة وانقاذها من الاخطار المحدقة بها من كل جانب، وستكون عاملة بعد الاتكال على الله على ايجاد طريقة حل يكون فيها مقنع ومرضاة للسوريين من غير أن تناقض المصالح الفرنسية الحقيقية، وستضع نصب عينيها تشييد اركان سلام دائم يرضى عنه ابناء الوطن المقيمون فيه والنازحون عنه، حتى يتعاونوا على انهاض البلاد من كبوتها واقالتها من عثارها، ويمهدوا لها سبيل النجاة من الكارثات التي اجتاحتها، وكادت تهد اركانها وتقوض عمرانها».

في سبيل سلامة الوطن: ولاجل بلوغ هذه الغاية التي ترى الامة باشد الحاجة اليها، لم نجد بداً من اقتحام هذه الغمرة ومقابلة الشدائد الحاضرة برباطة جأش مخاطرين بالنفس في سبيل سلامة الوطن.

اماني البلاد: بعد امعان الفكرة وتمحيص القضية من جميع وجوهها والمفاوضة بمطالب الامة الحقة التي تسعى لادراكها، لم نجد وسيلة للخروج من هذا المأزق الحرج الا بالعمل على القواعد الآتية:

---

(١) انظر الصفحة (٦٥) عندما كانت الوزارة مؤلفة. اما البيان فننشره على علاته كاأذيع من قبله بنصه ولغته.

١ ــ تحقيق الاستقلال بوضع الدستور على قاعدة السيادة القومية وذلك بدعوة المجلس التأسيسي من جميع البلاد السورية حالما تعود السكينة الى البلاد ليقوم بهذا العمل .

٢ ــ توحيد البلاد السورية جميعها وجعلها دولة واحدة تتألف من سوريا وبلاد العلويين وجبل الدروز والاقضية الاربعة التي سلخت عن ولاية الشام بقرار عرفي واضيفت الى لبنان سنة ١٩٢٠ وهي بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا ، لأن هذه الاقضية جزء لا ينفك عن سوريا ولا يمكن الاستغناء عنها بسبب ضرورة المواصلات والموقع الجغرافي ورغبة الاهلين وحقوقهم . اما سائر الاقاليم التي اضيفت الى لبنان ، فان الحكومة تعمل على استردادها ، اما بتسوية مباشرة مع الحكومة اللبنانية ، واما بدعوة اهلها لتقرير مصيرهم بطريقة مشروعة بعد عودة السلم الى نصابه . وعلى كل حال فان البلاد تصان من كل تجزئة جديدة ، وتدار على قاعدة اللامركزية بالصورة التي يقررها المجلس النيابي .

٣ ــ تعيين الصلات بين فرنسا وسوريا بمعاهدة تعقد لمدة معينة وتكون نافذة بعد ان يبرمها البرلمان السوري ، وهذه المعاهدة تبنى على قاعدة السيادة القومية مع المحافظة لفرنسا على النفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي اللذين لا يتعارضان مع السيادة القومية .

٤ ــ تسعى فرنسا لادخال سوريا وقبولها عضواً في جمعية الامم .

٥ ــ جلاء الجنود الفرنسيين عن البلاد بصورة تدريجية متى تألفت فيها قوى أمن كافية .

٦ ــ التعويض على منكوبي الثورة .

٧ ــ توحيد القضاء وتنظيمه على اسلوب يأتلف مع حقوق الامة السورية وسيادتها ويصون مصالح الوطنيين والاجانب معاً .

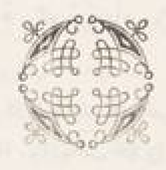
٨ ــ تحقيق العفو العام عن جميع الذين اشتركوا بالثورة وسائر الجرائم السياسية في انحاء سوريا المختلفة مع بقاء الحقوق الشخصية مصونة لاربابها .

٩ ـ العمل على اصلاح النظام الاجتماعي بمقياس واسع واصلاح النظام القومي .

١٠ ـ اطلاق يد الحكومة في اجراء الاعمال الادارية ضمن دائرة القانون .

الوزارة الموقتة وماهي أعمالها ؟ علاوة على ما تقدم ، فان وزارتنا الموقتة التي قبلت العمل على ان تكون وزارة سلمية تسعى لانهاء حالة الاضطراب الحاضرة ، وتأسيس صداقة قائمة على اركان صحيحة من المنفعة المتبادلة ، والثقة المتقابلة ، بين الدولة الفرنسية والشعب السوري ، ستعمل على اتخاذ تدابير سريعة لاستعادة الطمأنينة وتهدئة النفوس القلقة .

دي جوفنيل يؤيد السوريين ونحن واثقون ان فخامة العميد المسيو دي جوفنيل الذي عرفت مواقفه الحرة في جمعية الامم يكون عوناً لنا في هذه المهمة الشاقة ويؤيد هذا الشعب السوري النشيط العامل على بلوغ الحياة الحرة ، والوصول الى حقه الطبيعي من الوحدة والاستقلال . ولا يخفى ان البلاد السورية بأسرها من البحر المتوسط الى حدود العراق تؤلف امة واحدة في عنصرها ولسانها وتقاليدها وآمالها ، ولم يفرد جبل لبنان بادارة ممتازة في اواسط القرن الماضي الا لسبب حالة استثنائية دعت اليها الضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، فليس من الحق والعدل ان تمتد هذه الضرورة الخاصة الى الاقاليم التي ليس لها ما يوجبها . واننا نرجو من امتنا السورية الكريمة وأبنائها المفكرين العقلاء ان يؤيدونا في مساعينا وهم يعلمون ان نجاح الحكومة يتوقف على تأييد الشعب ومؤازرته ..



الفصل الثاني

« اعمال بونسو ومراحد ومحاولاته وسياسته ونتائجها »

المرحلة الاولى « مرحلة الدرس والتنقيب »

٢٦ — المرحلة الاولى « مرحلة الدرس »

ان المسيو بونسو كان موظفاً في الدائرة الشرقية ، ثم نقل الى سوريا فجاءها في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٢٦ ، ثم ارتحل عنها نهائياً في ١٥ تموز سنة ١٩٣٣ ، فيكون قد قضى فيها كمفوض سامٍ للجمهورية الفرنسية ، ست سنين وتسعة أشهر على وجه التقريب .

٢٧ — صورة البيان الذي أذاعته الحكومة السورية عقب توليها الحكم

جاء والثورة السورية قد انتهت بدخول الجيوش الفرنسية السويداء عاصمة جبل الدروز ، وبعد ان استقال سلفه « دي جوفنيل » وكان المومأ اليه قد عيَّن الداماد احمد نامي رئيساً للحكومة السورية ، واتفق معه « ١ » على أسس ومبادىء

---

(١) نشرت جريدة صوت الأحرار في ٨ شباط سنة ١٩٣٦ عن المعاهدة المعقودة أيام « دي جوفنيل » سنة ١٩٢٦ وقالت عنها انها وثيقة رسمية وهي :

معاهدة تموز عام ١٩٢٦

أولاً — الاعتراف باستقلال سوريا .

ملاحظة العميد — بنفس الشرائط التي يتمتع بها العراق .

ثانياً — ان فرنسا ، بالنظر للصداقة والتحالف اللذين يربطانها بسوريا ، تتعهد باقتراح قبولها عضواً في عصبة الأمم .

ملاحظة العميد — يكون تعهد فرنسا من نوع تعهد بريطانيا للعراق .

لانهاء القضية السورية ، وذهب الى فرنسا لتصديق اتفاقيته ففشل ، وتنكرت له وزارة الخارجية بسبب طغيان دعاة الاستعمار ، وحمل عليه مناقشوه ومناوئوه ،

ثالثاً – ان دول سوريا يجب ان تشكل منها دولة واحدة ، وبعبارة اخرى ينبغي اعادة تأليف وحدة الأراضي السورية بما فيها بلاد العلويين .

ملاحظة العميد – إذا كانت هناك موافقة من سكان العلويين وبطريق المفاوضة .

رابعاً – يجري استفتاء في الأراضي الملحقة بلبنان ، ويكون لسكان تلك المناطق الحق في اختيار الدولة التي يتبعونها اختياراً حراً .

ملاحظة العميد – تكون فرنسا حكماً في هذا الموضوع ويستأنف الحكم لجمعية الأمم .

خامساً – تنتخب جمعية تأسيسية انتخاباً حراً لسن دستور البلاد ووضع القوانين .

ملاحظة العميد – ولكن بعد انتهاء الاضطرابات .

سادساً – ينسحب الجيش الفرنسي من الأراضي السورية تدريجياً ، عندما تشكل نواة الجيش الوطني بمساعدة مدربين فرنسيين تطلبهم الحكومة الجديدة لهذه الغاية ، ويكون للجيش الفرنسي الخيار باقامة حامية في لبنان .

سابعاً – تتفضل فرنسا بتخصيص مبلغ من المال في سبيل اعادة بناء المناطق التي خربتها القنابل .

ثامناً – تعلن الحكومة الجديدة عفواً عاماً بلا قيد ولا شرط ، ولا يكون للحكومة الفرنسية اي اعتراض او طلب في هذا الموضوع .

ملاحظة العميد – بعد انتهاء الاضطرابات .

تاسعاً – يحق لسوريا تعيين ممثلين دبلوماسيين لها في الخارج ، على انه في البلاد التي لا يكون لها فيها ممثلون ، يقوم الممثلون الدبلوماسيون الفرنسيون بتمثيلها .

ملاحظة العميد – في باريس وفي الخارج بعد قبولها عضواً في عصبة الامم .

عاشراً – تقبل سوريا في حكومتها وفي دوائرها مستشارين فنيين فرنسيين تابعين للحكومة السورية بموجب عقود تعقد معهم بعلم الحربية .

المادة الحادية عشرة – يكون للصناعة ورؤوس الاموال الفرنسية حق الرجحان في جميع المشاريع التجارية والصناعية ، وفي استخراج الثروات الطبيعية في البلاد ، هذا في حالة عدم استطاعة رؤوس الاموال الوطنية القيام بتلك المشاريع .

المادة الثانية عشرة – تعقد القروض عامة في فرنسا او بواسطة الحكومة الفرنسية .

المادة الثالثة عشرة – تعقد محالفة بين فرنسا وسوريا تتعهد فيها فرنسا بالدفاع عن سوريا إزاء كل اعتداء خارجي ، ومقابل ذلك تتعهد سوريا في حالة نشوب حرب ضد فرنسا بوضع قسم من جيشها تحت تصرف فرنسا ، ويعين هذا المقدار فيما بعد ، على ان تتولى الحكومة الفرنسية تجهيزه وتسليحه .

وذكر الكاتب القدير مؤرخ الثورة العربية الكبرى السيد امين سعيد في كتابه « الثورة العربية الكبرى » ان الوفد السوري في مدة إقامته بجنيف اتصل بالمسيو « دي جوفنيل » واجتمعا

ومنهم «روبر دوكه» الذي صرح امام عصبة الامم ، بأن عمل «دي جوفنيل» لم يكن برأي الحكومة الفرنسية ، بل برأيه الشخصي ، فاستقال أخيراً من منصبه .

معاً اجتماعات خاصة للبحث في القضية السورية وايجاد حل لها ، ولا سيا وقد سبقت ذلك بوادر بدرت من بعض دوائر باريس العليا تنم عن الرغبة في وضع حل للمشكلات العارضة بطريق التفاهم والاتفاق. وانتهت تلك الاجتماعات بسماح الحكومة السورية للوفد المذكور بالسفر الى باريس ، فذهب اليها في شهر تموز واجتمع بالامير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية ، واشترك الجميع في المساعي ، ودارت بين الوفد واشخاص مسؤولين من الفرنسيين مباحثات عديدة استغرقت وقتاً غير قصير ، طلب الوفد في اثنائها تعليمات من اللجنة ، فكتبت الى جميع زعماء الحركة الوطنية ، وسألتهم رأيهم في الحل الذي يرونه ، وانتهت الى وضع برنامج عام وافق الجميع عليه ، وارسل الى الوفد ليكون قاعدة لمفاوضاته مع الفرنسويين وهذا نصه :

١ - يشترط بادىء ذي بدء ان تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال البلاد التام وبحقها في التمثيل الخارجي ، وتؤلف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة وتوقف حالة الحرب ، ثم يشرع بانتخاب المجلس التأسيسي انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع العام ليتولى سن الدستور وتعيين شكل الحكومة والدولة على اساس السيادة القومية ، على ألا تجري في غضون الانتخابات حركات عسكرية لا من الخارج ولا من الداخل . واما الانتخابات الحالية فانها تلغى بطبيعة الحال .

٢ - تحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا المستقلة لمدة ١٥ سنة ، تبين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الامتين ، على مثال المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق مع مراعاة الفروق بين البلدين ورقي السوريين ، ولا تكون هذه المعاهدة نافذة الا بعد تصديقها من البرلمان السوري ومجلس النواب الفرنسي ، ويحتفظ فيها لفرنسا بموقع خاص وارجحية في المشروعات الاقتصادية ، على شرط عدم الاخلال بالسيادة القومية ، وهذه المعاهدة تسجل لدى جمعية الامم التي تضمن تنفيذها .

٣ - تحقيق الوحدة السورية بما فيها لواء طرابلس الشام واقضية عكار ، وحصن الاكراد ، وبعلبك التي هي جزء من الوحدة لطبيعة الحال . اما بقية البلاد التي ضمت الى لبنان فيستفتى اهلها بتقرير مصيرهم .

٤ - توحيد النظام القضائي على اساس السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والاجانب معاً .

٥ - ادخال سوريا في جمعية الامم .

٦ - تأليف جيش وطني في مدة ثلاث سنوات بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجي ويتم الجلاء في خلال هذه المدة .

٧ - اصلاح النظام النقدي واعادة العملة على الاساس الذهبي حالاً في كافة البلاد السورية واللبنانية

ولم يكتفِ دعاة الاستعمار بما عملوا في باريس ، بل نشروا في دمشق بتاريخ آب سنة ١٩٢٦ البلاغ الرسمي الآتي :

« شاعت اشاعات بأن مفاوضات دارت في باريس ، تتعلق بحوادث سوريا الحالية ، فليكن معلوماً لدى كل انسان انه لا يمكن عمل مفاوضة في باريس لاعادة السلم الداخلي ، إلا بعد انتهاء الثورة واستسلام الثائرين » ، وان الاوامر الواردة من الحكومة الفرنسية ، تقضي بالسير بحزم لارجاع الامن الى البلاد ، وما لم تدرك هذه النتيجة فمن العبث التفكير بأقل مفاوضة » .

ولما اطلع الوفد السوري في جنيف على هذا البلاغ ، ارسل الى الصحف المصرية في ٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ البلاغ الآتي :

« اطلعنا في بعض جرائد سوريا ، على بيان نشرته السلطة المحتلة هنـــاك ، متضمناً تكذيب الخبر الذي تناقلته الجرائد بوقوع مفاوضات صلحية ، بيننا وبين الحكومة الفرنسية في باريس . »

« فهذا التكذيب لا يقوي سمعة السلطة المشار اليها في تحري الصحة والصدق. والحقيقة ان الوفد السوري لم يكن ليذهب الى باريس من تلقاء نفسه ، ولا يقدر فعلاً ان يذهب اليها إلا باشارة رسمية ، وإذا كانت المفاوضات لم تسفر عن اتفاق

والغاء امتياز البنك السوري ، وضمان اوراق النقد السوري المتداولة او تبديلها .

٨ ـ العفو العام عن جميع اصحاب الجرائم السياسية ، بدون قيد ولا شرط وبدون الاحتفاظ بالحق الشخصي المضمون بطبيعة الحال .

٩ ـ الغاء الغرامات الحربية بتمامها مع اعادة كل ما اخذ حتى الآن بهذا الاسم ، سواء اكان في دمشق ام في غيرها من المدن والقرى .

١٠ ـ تعويض منكوبي الثورة .

ولم تنتج تلك المفاوضات النتيجة المرجوة منها فابلغت وزارة الخارجية الوفد ان امر البت في الشروط التي تم الاتفاق عليها قـد ارجئ ريثما يسافر الموسيو (بونسو) المندوب السامي الجديد ويقوم بتحقيق دقيق هنالك ، وبعد عودته تبلغ الحكومة الفرنسية الوفد بما يستقر عليه قرارها وبذلك وقفت المفاوضات .

نهائي ، فلم يكن الوفد السوري هو المسؤول ، بل وقوف المفاوضات ، انما نشأ عن اختلاف آراء ذوي الحل والعقد من الفرنسيين انفسهم . أما ما نشرته بعض الجرائد الباريسية ، من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض ، او بين الوفد وجلالة الملك فيصل ، الذي لم يتدخل في هذه المفاوضات ، فلا أثر له من الصحة » .

وبعد ان استقال « دي جوفنيل » وضعت السلطات الفرنسية البلاد السورية تحت كابوس الحكم العسكري والاحكام الفرنسية ، وكان الجيش يخرب القرى والمزارع ، ويدمر البيوت والمساكن ، ويقوم رجال الامن بتوقيف الاحرار ، كما شاءت اهواؤهم ويملئون بهم السجون . وفي السجن كانوا يقتلون بعض الموقوفين دون محاكمة .

اما ضباط الاستخبارات في الاقضية والمدن ، فكانوا يرتكبون افظع الاعمال ، يقتلون على الشبهة ، ويعذبون من يتهم بوشاية ، ويرمون بالرصاص بعض الموقوفين من الفلاحين بتهمة الثورة ، فيقتلونهم لايقاع الخوف والرهبة في قلوب الناس . وكثيراً ما قتلت السلطات العسكرية من يقع بأيديها من الثوار ، وفرضت الضرائب الحربية والغرامات ، وجمعتها من الاهلين القرويين قهراً وتنكيلاً ، وصفت اموال من يقاومها ومن سجنته وخربت بيته انتقاماً من اهله وذويه .

وازدادت ارهاباً وضغطاً ، باغلاق معظم الجرائد التي كانت تناوىء اعمال رجال التحري وتنتقد الادارة ، وتسليط الموظفين على حقوق البلاد ، وارتكابهم المظالم من قتل وتعذيب ، وبتعطيل الاحزاب السياسية ومنعها من الاجتماعات العامة مما لم يسبق له مثيل .

ونتيجة لتوالي النكبات واعمال الظلم والارهاب ، كثرت الافلاسات التجارية ، ووقعت الخسائر المالية ، وهجر الفلاحون والمزارعون قراهم ورحلوا الى فلسطين ، والعراق ، وتركيا ، ومصر ، ولبنان ، هرباً من انتقام الفرنسيين او خوفاً من هجوم الثوار ، لأن من يأويهم او يمدهم بزاد او عتاد ، كان يعاقب على ذلك ويلقى في غياهب السجن ، ومن يأوي الجنود الفرنسيين كان يهاجم ويقتل ، فتعطلت المزارع ، وأقفرت الاماكن ، كأنَّ البلاد في حرب عامة .

ولما جاء « بونسو » الى سوريا في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ وتقلد منصبه ، كان المنتظر ان يعالج الامور بأسرع ما يمكن ، فيضع حداً للحكم العسكري وللمحاكم العسكرية ، ويمنع ضباط الاستخبارات عن اتيان أي عمل اداري كيفي ، ويصون القضاء من المداخلة والعبث بالاحكام والحكام ، ويطهر جهاز الحكومة ممن ساءت سيرتهم ، وثبت ظلمهم وارتكابهم الرشوة ، ويطلق وثاق الجرائد ، ويعفو عن المبعدين والمسجونين ، وينصف المشتكين ، ويدرس مطالب البلاد ، ويعمل بوحي العدل والمصلحة العامة ، ويوفق بين واجبات دولته وآمال السوريين .

ولكن ماذا عمل « بونسو » ؟ وما هو برنامجه السياسي ؟ وهل نفذ تعليمات وزارة الخارجية الفرنسية ؟ وهل سعى لازالة ما كان من سوء تفاهم ومن شكاوى لا تعد ؟ وما هي المراحل التي قطعها ؟ ولماذا طال عهده وطال وجوده في سوريا ولبنان ثم ارتحل عنهما فجأة ؟ وهل كان موفقاً في خططه ومدبراً في اعماله ؟ واذا لم يكن موفقاً فهل كان التوفيق بعيداً عنه لعجز في كفاءته ، ام عن سقم في تفكيره ، ام ان العقبات الاستعمارية اعترضت طريقه وسببت خذلانه ؟ وما هي تلك العقبات ؟ وما هي آراؤه ومبادئه ؟ هل كانت تتفق مع تعاليم وزارة الخارجية ؟ ام انه عمل بوحيها مستقلاً بارادته وسياسته ؟

ان الجواب على ذلك سيبينه هذا الكتاب ، الذي يهدف الى تفصيل المراحل من اعمال بونسو ، ويذكر نتائجها بالنسبة الى ما هو واقع في سوريا .

واني سأذكر تلك المراحل بقدر ما لديّ من وثائق ووسائل ، واستنتج منها بقدر ما يساعد على كشف الحقيقة ووصف الحال .

لماذا سميت هذه المرحلة بهذا الاسم ؟

٢٨ ـ المرحلة الاولى من اعمال « بونسو » وهي مرحلة الدرس والتنقيب

سميت المرحلة الاولى من اعمال بونسو مرحلة « الدرس والتنقيب » ، لانها تعني مراجعة التقارير والاضبارات المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية ، وتشمل

أعمال رجال المفوضية وتقاريرهم وآراءهم، وآراء المفتشين المرسلين بمهمات خاصة، وتحتوي على تراجم الرجال الوطنيين، والانصار الموالين، وعلى جماعة الحكومة من مساعدي الانتداب ومن مخالفيه، وعلى الجمعيات السياسية واعمال الاحزاب الوطنية، وعلى ما في سوريا من تيارات ودعايات وتنظيمات دولية، وتجمع سجل العلاقات الدولية بين بلاد الانتداب وفرنسا من جهة، ودول عصبة الامم ولجنة الانتدابات من جهة ثانية، ثم التقارير الاقتصادية والثقافية والسياسية، وغيرها من الامور التي تهم فرنسا ورجالها المستعمرين.

وتعني هذه المرحلة ايضاً، تجول بونسو في انحاء سوريا ولبنان، والمحادثة مع رؤساء الدولة السورية، السابقين والحاليين، ورؤساء الدين، والقضاة، والحكام، واركان الحكومة، والوزراء والنواب السابقين، والانصار الذين يدلي باسمائهم المندوبون وضباط الاستخبارات، وتعني الاتصال مع الشركات الفرنسية، واركان البعثة، واركان المندوبيات، وممثلي الجالية الفرنسية، والشركات الاجنبية والمحلية، ومع اركان الجيش وضباطه، ومع مراسلي الصحف المحلية والاجنبية، لأن هؤلاء الاشخاص وهاتيك الهيئات بأجمعها، هي جهاز الانتداب واعضاء الاستعمار من منتخبات غورو، وبقايا ويغاند وساراي ودي جوفنيل، وتعني أخذ رأي رؤساء الطوائف والمؤسسات الكاثوليكية، ورؤساء الاديرة والكنائس والمدارس، لانها تمثل مصالح فرنسا، وتقاليد فرنسا، وتنشر ثقافة فرنسا، وتعني بعد كل ذلك السفر الى باريس، لاطلاع ذوي الشأن على نتائج الدراسة، وعلى رسم الخطط، والاتفاق على ما يعمل، وتعني العودة من باريس، و «شم الهواء» في أعالي جبال لبنان ومصايف العلويين، وزيارة زعماء العشائر ورؤساء القبائل، والتحدث الى الاسر الاقطاعية في جبل الدروز، وجبل عامل، وجبل الاكراد، وجبال العلويين.

هذا ما تعنيه هذه المرحلة الاولى، وهذا ما قام به بونسو على الوجه الذي أراده، ثم اعقبه بسكوت عميق كسكوت أبي الهول في مصر حتى سمي بالصامت. وبعد ثمانية أشهر تبتدىء من ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ وتنتهي في ٢٧ تموز سنة

١٩٢٧ ، شهر اشتداد الحرارة ووقوع الحروب وموسم انفجار الحوادث وانبعاث الثورات ، أذاع بياناً رسمياً نشرته جميع الجرائد ، اوضح فيه نتيجة دراسته وتنقيباته وبيّن غايات الانتداب وبرامج اعماله ، وذكر عزمه على تنفيذ ما جاء فيه .

ما هو البيان المنشور في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٧ ؟

٢٩ــ البيان الأول لبونسو يشرح فيه سياسة حكومته في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٧

قال العميد الفرنسي :

« لقد تسنى مراراً عديدة المفوض السامي في خلال مدة اقامته في فرنسا ، ان يوضح للحكومة الفرنسية وللجان الامور الخارجية في مجلس الشيوخ والنواب ، نتائج التحقيق الذي قام به عن الحالة في سوريا ولبنان ، وان ينقل اليها بوجه خاص الاماني التي بسطت لديه مدة اقامته الاولى وتجواله في البلاد المشمولة بالانتداب .

وقد جرى له منذ عودته مفاوضات عديدة مع رؤساء الدول ، اوضح في خلالها آراء الدولة المنتدبة ومقاصدها ، وأبان لهم نقاط الخطة الاساسية التي سيواصل امر تحقيقها بالاتفاق مع الدول المشمولة بالانتداب وهي :

فرنسا والانتداب : لما كانت فرنسا عملاً بمنطوق صك الانتداب ، المادة الاولى (١) قد أخذت على عاتقها أن تمهد السبيل لنمو سوريا ولبنان نمواً تدريجياً

(١) تقول هذه المادة كما جاء في صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ « تضع الدولة المنتدبة في خلال ثلاث سنوات تبتدىء من دخول هذا الانتداب في دور التنفيذ ، دستوراً اساسياً لسوريا ولبنان ، وهذا الدستور الأساسي يوضع بالاتفاق مع السلطات المحلية . ويجب ان يراعى فيه حقوق ومصالح واماني جميع السكان القاطنين في البلاد المذكورة . وعلى الدولة المنتدبة اتخاذ الوسائل الآيلة الى تسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان كدولة مستقلة ، وفي انتظار وضع الدستور موضع التنفيذ ، تسير الادارة في سوريا ولبنان بحسب روح هذا الانتداب ، وعلى الدولة المنتدبة تشجيع الاستقلال المحلي بقدر الظروف التي تسمح بها » .

ولا يخفى ان صك الانتداب تقرر في عهدة لوندرة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ، ووافقت عليه عصبة الامم في ٢٩ ايلول سنة ١٩٢٤ ، واعلن تطبيقه في سوريا ولبنان في ٥ تشرين الأول سنة

كدولة مستقلة، وان تنشط الاستقلال الداخلي، على قدر ما تسمح به الظروف، فهي تستمر على اتمام المهمة المعهودة اليها من مثل جمعية الامم، ولا وجه للبحث في امكان عدولها عنها.

اولاً — صفة هذه المهمة — ان تطبيق نص المادة الثانية والعشرين من معاهدة فرسايل، ظهر انه ذو دقة خاصة في الشرق، حيث الطوائف المختلفة المقيمة في اراضيه قد بلغت منذ زمن بعيد درجة من الرقي، جعلها في الصف الاول بين الدول الاكثر تطوراً في الشرق الادنى. فالدولة المنتدبة مع تأييدها الامن والسكينة، وهما الركنان الاساسيان لكل تطور سياسي، لم تغفل عن تحقيق امنية هذه الطوائف. غير ان تأويل هذه الاماني صادف حتى الآن عراقيل لا يستهان بها، نظراً لما بينها من التناقض الكثير.

وكان الاهتمام بتحقيق أماني هذه الطوائف، هي الفكرة المتواصلة التي أوحت

١٩٢٣، ايام الجنرال «ويغاند»، واعلن الموسيو «بونسو» بيانه الاول في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٧ ودعا الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨ وعطل عمل الجمعية في ١٠ آب سنة ١٩٢٨ ثم نشر الدستور بعد ان عدله وزاد عليه المادة ١١٦ واعلن معه الدساتير الأربعة لجبل الدروز، والعلويين، والاسكندرونة، ولبنان في ٢٢ ايار ١٩٣٠، فيكون قد مضى اكثر من ثماني سنين على تاريخ تنفيذ الانتداب المرفوض، وسوريا لم تمارس الاستقلال ولا نعمت بالحرية المنشودة، ولا تقدمت خطوة نحو السيادة، وهو دليل على ان فرنسا لم تقم بتعهدها حسب منطوق المادة ٢٢ ولا المادة الأولى المار ذكرها، بل تمادت في حكمها المباشر محتفظة لنفسها بحق التشريع والتنفيذ، وان يكون مفوضها السامي ومعاونوه المهيمنين على الشؤون الادارية، والاقتصادية، والثقافية، والقضائية، واقامت للقضاء نظاماً سمته المحاكم الأجنبية بجانب القضاء المحلي لتحمي حقوق تابعيها وحقوق الأجانب فخالفت ما عهد اليها، فكيف تم الاستقلال وكيف مهد له؟

واما في ما يتعلق بصفة المهمة ففي المادة ٢٢ من الانتداب فقرة تتعلق بالانتداب على سوريا شرحها القاموس الحقوقي الدولي بقوله «ان قسماً من الجماعات التي كانت تنقاد للسلطة العثمانية، قد بلغت من الرقي درجة تؤهلها للاعتراف وقتياً بانها شعوب مستقلة، شريطة ان تسترشد في ادارتها بنصائح ومساعدة دولة منتدبة الى ان تصبح قادرة على ادارة امورها بنفسها، ويتحتم اعتبار رغائب هذه الجماعات في انتخاب الدولة المنتدبة». فهل انتداب فرنسا على سوريا كان برضى اهليها؟ وهل اخذت بعين الاعتبار رغائب السوريين؟ ومتى اتيح لهم ان يعربوا عن رأيهم سلباً او ايجاباً؟ اللهم انها اقوال ساسة وانهم يقولون ما لا يفعلون.

بالسياسة الفرنسية ، ولم تزل الدولة المنتدبة ، ثابتة على هذه الخطة وموطدة النية للنزول عند هذه الاماني ، ما دامت ضمن دائرة النظام والسكينة ، وما دامت لا تمس حقوق الاقليات التي أيدتها المعاهدات ، ولا تخالف ما تقتضيه المصالح العامة الكبرى للبلاد .

ثانياً ــ استمرار السياسة الفرنسية والقانون الاساسي ــ ان هذه السياسة التي حددها الموسيو « دي جوفنيل » بوضوح ، نالت موافقة الحكومة الفرنسية وجمعية الامم ، فوجب ان يفصح عنها بصراحة في القانون الاساسي ، وهذه هي السياسة التي سيبقى المفوض السامي الجديد متمسكاً بها .

على ان النظام النهائي لبلاد الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي سيكون قبل كل شيء من وضع الذين يهمهم امره . فالدول ضمن نظامها الحالي ، الذي هو ثمرة جهود ثماني سنوات ، جديرة بأن تبحث في شؤون مصالحها وفي ازالة المنازعات(١) بعضها مع بعضها الآخر ، كما انها جديرة بأن تعقد كل اتفاق جديد ، من شأنه ان يزيد التوفيق بين المصالح التي لم تكن في وقت من الاوقات متفرقة ولا منفصلة ، فالدولة المنتدبة ستبذل قصارى جهدها بعقد اتفاق عام ، وستقوم بوظيفة الحكم في ما قد يحصل من المنازعات .

اما اذا كانت قد رغبت في اقامة النظام الجديد على أساس موافقة الاهلين عليه ، فلا يسعها ان تنسى المهمة التي وكلت اليها ، فاذا لم يحصل اتفاق ، عمدت الى التدابير اللازمة لأجل المحافظة على السكينة وضمان المستقبل ، وستبلغ تلك التدابير وقتئذ الى جمعية الامم .

ثالثاً ــ الحكومة المحلية ووظيفة الانتداب ــ لقد تم حتى الآن تقدم كبير من هذا الوجه ، وسلمت الدولة المنتدبة مقاليد السلطة الى الذين يهمهم الامر في كل جهة(٢) أعيد اليها نظام ثابت ، وامكن فيها بفضل الهدوء والسكينة ، استطلاع

(١) لولا التقسيم الاداري والاقتصادي والاقليمي ، الذي اوجده الانتداب في سوريا ولبنان ، لما كان في الامكان حصول منازعات ادعتها فرنسا وكانت هي علة وجودها .

(٢) إشارة الى استخدامها الانصار والموظفين الخاضعين لسلطتها واوامرها ، والى الذين يجلسون في الحكم وهمهم قبض الراتب وتنفيذ الامر ، لان كل دائرة في الدولة يرأسها مستشار فرنسي يأمر من وراء ستار قطاع ، واذا لم يوافق على أمر تريده الوزارة فلا ينفذ .

رأي الامة، وتأليف حكومات نظامية [1]، وعلى الحكومات المحلية ان تعمل ما فيه مصلحتها الخاصة، بمشورة ومساعدة الدولة المنتدبة.

ان تجديد التنظيم الجـــاري في دوائر الانتداب المؤدي الى اللامركزية، والى التقريب بين المشورة والعمل، واجتناب تراكم هيئات المراقبة، سيزيد رغبة الدولة المنتدبة وضوحاً وجلاء، فيما يختص بمساعدة الدولة المشمولة بالانتداب في تطورها السياسي والاسراع به، فتحقق حينئذ تماماً، الأمنية المنصوص عنهـا في عهد جمعية الامم.

النظام والأمن : اعيد النظام واصبح الامن سائداً اليوم ضمن الحدود. ولقد بذلت الدولة المنتدبة للوصول الى هذا الغرض، جهداً عظيماً وقبلت بتقديم ضحايا تدل دلالة واضحة على انها تريد ارادة لا تتزعزع، ان تصل الى نتيجة حسنة بمهمتها الكبرى، الـــتي تستوثق بها عرى الصداقة النهائية بين فرنسا والبلاد المشمولة بالانتداب. ويجب ان تتأيد فوائد السلم بالتعاون الادبي والتعاون المادي بين الدول نفسها. فان السلم هو خير ضامن لها. وكل عمل يجري بدون هذا السلم، سواء اكان من الوجه السياسي، او من الوجه الاداري، او الاقتصادي، او المالي، لا يثمر الثمرات المرجوة، بل يكون عبثاً بلا جدوى. وهذا يجمل ما تطلبه الدولة

---

(١) في ذلك اشارة الى جمهورية لبنان التي أوجدها (دي جوفنيل) ولكن اذا قرأت المواد الخمس الموجودة في نهاية الدستور اللبناني المعلن علمت قيمته وقيمة الحكومة التي نشأت عنه، ودليلنا ما حدث ايام بونسو ذاته، فانه عطل الحيـــاة النيابية في لبنان وقلب الحكومة واستعاد السلطات الممنوحة الى شخصه الديكتاتوري بموجب قرار صدر عنه في ٩ ايار سنة ١٩٣٢. اما المواد الخمس فهي ١ ـ توضع دوائر الامن العام في لبنان الكبير تحت تصرف الدولة المنتدبة؛ ٢ ـ تقبل الدولة المنتدبة تعيين وكلاء عن لبنان للتمثيل الخارجي على ان يلحق هؤلاء الوكلاء بالسفارات الفرنسية التي يعينون فيها ٣ ـ اذا قضت الحكومة اللبنانية بحل المجلس اللبناني لا يكون قرارها نافذاً الا بعد موافقة المفوض السامي ٤ ـ كل تشريع مخالف لروح الانتداب ومضر بسلامـــة الدولة يقره البرلمان اللبناني يكون للمفوض السامي الحق بتوقيف تنفيذه ٥ ـ تبقى مهمة المحافظة على الاراضي اللبنانية وصيانتها بيد (الدولة المنتدبة). حرر في ٢١ ايار سنة ١٩٢٦.

المنتدبة من اشتراك تلك الدول على وجه معقول في الاعباء التي تستلزمها صيانة الامن طلباً مشروعاً.

ولا يستفاد من هذا التصريح بوجه من الوجوه ، ان الدولة المنتدبة تفكر في ان تضعف عدة الامن التي أعدتها لحماية هذه البلاد(١)، او انها لا تهتم بحفظ النظام، فهي بالعكس لا تزال تتحمل المسؤولية تجاه جمعية الامم.

ولكنها تريد ان تزيد كل يوم اشراك الاهلين انفسهم في الجهد الذي تبذله لمنفعتهم في سبيل حفظ الامن. وعلى ذلك يجب ان يقابل التخفيض المتوقع في القوات المحلية والمليشيا اللازمة للدفاع عن الاراضي ، وستكون اعباء تلك القوات على عاتق الدول المشار اليها.

التعاون الاقتصادي : ان صيانة الامن تعجل في نجاح البلاد الاقتصادي، ولا تلبث ان تحمل المهاجرين، الذين ما برحوا شديدي التمسك بمسقط رؤوسهم، على الرجوع الى البلاد. فبالخطة الاقتصادية يمكن ان يكون تعاون الدولة المنتدبة والدول المشمولة بالانتداب حثيثاً مفيداً، في تحقيق امور لا تكفي الموفرات المحلية للقيام بها، ولا سيما ان تحسين الحالة الاقتصادية والمالية في العالم، وبالاخص لامكان الحصول على شروط للسلفات اكثر موافقة مما مضى. لا بد ان يكون له تأثير في الشرق. ولقد تثبت المفوض السامي في اثناء اقامته بفرنسا، ان السوق الفرنسية يمكنها ان تهتم بتقدم سوريا ولبنان من الوجهة الاقتصادية.

ادارة المصالح المشتركة : ان المصالح المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي كبيرة جداً. والمنازعات التي قامت في بعض الاحيان لا تتفق بوجه عام

(١) هذا التأكيد كان هراء بدليل انها لم تحم الاسكندرونة في سنة ١٩٣٦ ولم تقاوم الاتراك عندما دخلوها عام ١٩٣٩ . ولا غرابة في كذب الفرنسيين ، فأنهم سلموها الى الترك ولم يخجلوا من تبرير موقفهم بأنهم لا يستطيعون الدفاع !!!

مع الحقيقة الراهنة ، فلأجل صيانة ذلك الملك المشترك ، تقوم بنوع خاص بمراقبة بعض مصالح المفوضية الفرنسية ، التي يمتد عملها الى جميع الاراضي بالسواء ، وستظل قائمة بهذه المراقبة بتنبيه خاص ، الى ان تضع الدول الحالية قواعد ثابتة لاتفاقها ، وتؤسس تحت رعاية الدولة المنتدبة الهيئات المشتركة اللازمة .

وبينما نرى تطور العالم يتجه في كل مكان نحو تأليف المصالح ، لا يسع دول الشرق وحدها ان تطلب التقدم والرقي باتباع سياسة تفريق ضيقة جداً . ان مستقبلها لا يكون بالسير على هـذا المنوال ، والدولة المنتدبة المهتمة بتوثيق عرى الاتحاد والوفاق بين الملل التي وكلت اليها الوصاية عليها ، تتمنى ان تراها تزداد تقرباً بعضها الى بعض ، ويجب ان يكون لها من ادارة المصالح المشتركة بينها فرصة تنتهزها لذلك . والمفوض السامي يريد ان يتبع هذه المهمة بمعاونة ممثلي الدول معاونة تزداد نشاطاً في كل يوم . وان الزمان سيعمل عمله ، وحكمة الحكومة واختبارها يتكفلان بالباقي . وان الانتداب بحكم صفته نفسها ، لا يسعى الى الخلود او البقاء اكثر من المدة اللازمة له .

فالى قضاء تلك المهمة يدعى الجميع ، وان عدم الصبر لا يعجل في الحل المرغوب فيه ، بل لا يمكن ان يعود الا بتأخيره ، وان العنف يقوض اعدل الآمال .

ان المبدأ الحر الذي تمشي عليه الجمهورية الفرنسية ، لا يسع احداً ان يرتاب فيه . وعليه فالدولة المنتدبة التي عهد اليها ان تساعد سوريا ولبنان كدولتين مستقلتين في سبيل الرقي التدريجي ، وفي جعل حقوق الجميع محمية محترمة ، لا تتخلف عن القيام بواجبها » . انتهى البيان بنصه .

٣٠ ــ المؤتمر الوطني في بيروت وبيانه بالرد على بيان بونسو في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٧

وعلى اثر نشر البيان ، اجتمـــع الوطنيون السادة هاشم الاتاسي من حمص والدكتور عبد الرحمن الكيالي من حلب ، وعبد الحميد كرامي ، والدكتور عبد اللطيف بيسار من طرابلس الشام ، وعبدالرحمن بيهم من بيروت ، وفاخر الجابري

من حلب ، وعبد القادر حسني الكيلاني من حماة ، ونجيب البرازي من حماة ، ومظهر باشا رسلان من حمص ، ويوسف عيسى من دمشق ، والامير سعيد الجزائري من دمشق ، وعفيف الصلح من دمشق ، والدكتور احسان الشريف من دمشق ، وعارف الحسن من طرابلس الشام ، والدكتور عبد الله اليافي من بيروت ، (وتخلف السيد ابراهيم هنانو عن الحضور بسبب مرضه في اثناء مجيئه وتوقفه في مستشفى طرابلس) — وعقدوا مؤتمراً في بيروت في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٧ ، ودرسوا البيان على ضوء الاتجاهات الجديدة الواردة فيه ، وعلى حوادث الأيام الواقعة ، وعلى موقف البلاد من امانيها ومطاليبها ، واصدروا بيانهم الآتي بالاجماع .

« لما وجدنا الوضعية السياسية في سوريا ، لم تنكشف غياهبها منذ ثماني سنوات ، وان الدولة الفرنسية المنتدبة ، رغم اهتمامها الشديد في الأمر ، لا تزال تلجأ الى تجاريب متنوعة ، والى تطبيق خطط وأشكال الاوضاع السياسية والادارية ، ولم تنتج حتى الآن التفاهم المرغوب فيه ، ولم تضمن الأماني التي تحرص عليها الأمة السورية ، ولم تزل ما جره الماضي من الاحوال السيئة والمصائب المفجعة ، وشعرنا بأن البلاد مقدمة على تطور جديد ، لا يتفق تماماً والمطاليب التي رفعتها الأمة السورية الى حكومة الجمهورية الفرنسية ، بلسان وفودها وممثليها وصحافتها تكراراً ، ورأينا ان بيان فخامة المفوض السامي المسيو « بونسو » المعلن في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٧ غامض ، وان ما جاء فيه من أسس ونظريات عامة ، لم تحل الوضعية التي اشرنا اليها ، بل ولد نوعاً من الريبة في نفوس اهالي وطننا ، الذين كانوا اعتقدوا تمام الاعتقاد باطلاع فخامته على جميع ما يشكون منه وكل ما يصبون اليه ، ولما كان ايضاً ما شاع وذاع عن الاجراءات (١) التي تنوي سلطة الانتداب تطبيقها ، والحكومة

---

(١) كدعوة جمعية تأسيسية مؤلفة من اربعين شخصاً تعين السلطة نصفهم وينتخب الاهلون النصف الثاني ، يضعون القانون الاساسي للبلاد حسب المشروع الذي تقدمه لهم فرنسا . واعلان الملكية التي بشر بها الفرنسيون ودعا ضباط الاستخبارات لها ، وان يعلن الداماد احمد نامي ملكاً على سوريا او غيره ممن ترشحه المفوضية الفرنسية .

المحلية [1] تنفيذها ، لا يتفق وما تنتظره البلاد ، فضلاً عن وجود عامل آخر ، يقف دائماً في سبيل حسن التفاهم ، وهو فقدان بعض الحريات كحرية الصحافة والاجتماع ، وحرية الكلام ، وكوجود الادارة الفرنسية المختلفة الشدة بين مكان ومكان ، والاستمرار على الاعتقالات وسلب الحريات الشخصية بدون سابق احكام ، وكعدم اعتناء السلطة الفرنسية برأي اكثرية الامة التي يجاهر بها الوطنيون [2].

لهذه الأسباب جميعها ، وجدنا ان واجب الاخلاص يوجب علينا التداول في الامور كلها ، لنجد لها حلاً مرضياً للطرفين ، فقر رأينا على عقد اجتماع في جو خالٍ من التأثيرات ، واخترنا مدينة بيروت ، وبحثنا في هذه الامور من جميع اطرافها لترفع النتيجة الى المراجع الايجابية ، ونكاشفها بما فيه مصلحة الامتين السورية والفرنسية لبقاء الثقة متبادلة ، ولتعود الطمأنينة الى القلوب ، وتساعد على تحقيق النيات الحسنة في ما يتعلق بارشاد وترقية سوريا ، التي قطعت حكومة الجمهورية الفرنسية عهداً على نفسها ، بايصالها الى المستوى اللائق من المدنية والاستقلال .

تحفظات فرنسا في سياستها :

وقد كان اول عملنا درس بيان فخامة المفوض السامي ، فوجدنا بعد البحث فيه ، انه يقضي علينا الفات نظركم الى نقاط الغموض ، التي يجب ان نتوصل الى حلها وهي :

اولاً : ان السلطة الفرنسية ، اطلعت كما قلنا على اماني البلاد ، وعرفت ما يصبو اليه ابناؤها من مطاليب . ومع ذلك ، ففي جميع التطورات التي تطورت بها القضية السورية في المدة الأخيرة ، وفي جميع المفاوضات التي جرت مع فخامتكم ، ومع اسلافكم ، ومع بعض كبار رجالات فرنسا الذين قدموا الى سوريا وتذاكروا

---

(١) وكانت في ذلك الحين مؤلفة من الداماد احمد نامي ، ووائق المؤيد ، ويوسف الحكيم ، وشاكر الحنبلي ، وعبدالقادر العظم ، ورشيد المدرس ، وشكيب مبسر .

(٢) تقدمت وفود البلاد الى الجنرال ساراي في عام ١٩٢٥ بمطاليب رسمية صريحة « انظر تفصيل ذلك في كتاب الرد على البيانات صفحة ٥ » .

مع وفودها ، ودرسوا حالاتها الاقتصادية والسياسية والادارية ، لم يأت ذكر التحفظات[1] التي ترتكز عليها سياسة فرنسا في سوريا . وغير خاف ان التجارب الكثيرة عند الامم التي وقعت بينها اختلافات ، دلت على ان اقرب الطرق لحل المشكلات ، وازالة سوء التفاهم بين الفريقين ، كانت وما زالت بتعيين النقاط والمنافع التي يحتفظ بها احد الطرفين . فبيان فخامة العميد لم يذكر شيئاً من هذا القبيل ، ولم يشر اليه ، ولو من طرف خفي ، حتى ان التفسير[2] الشفوي للبيان لم يتعرض الى ذلك .

ثانياً : ان البيان لم يتضمن ، ما يدل على اعادة الحرية الطبيعية للأمة في صحافتها[3] ، واجتماعاتها ، وتشكيل احزابها ، ورفع الاحكام العسكرية والعرفية ، والغاء النفي الاداري وسياسة والابعاد ، ولا نص على العفو العام ، الذي يستطيع معه المعتقلون[4] ، والمحكومون السياسيون ، والمبعدون عن اوطانهم ، الرجوع الى بلادهم ، قبل دخولها في تطور عملي جديد لكي يعملوا او يشتركوا في خدمة البلاد .

---

(١) ان السوريين يعلمون بان فرنسا لم تأت الى هذه البلاد ولا قبلت مهمة الانتداب وتحملت النفقات والتضحيات في الرجال والاموال ، لمجرد ارشادهم واسعادهم واعطائهم الاستقلال ، ويعلمون ان قولها لحماية الاقليات ورعاية تقاليدها التاريخيه ، والادبية ، ليس الغاية المقصودة التي ترجو من ورائها النفع المادي ، ولذلك اراد الوفد تحديد تلك المنافع لتتكشف المقاصد ، ولنجد طريقاً للحل على اساس تبادل المنافع دون مس السيادة والاستقلال والاجحاف بحقوق الشعب ، ولكن فرنسا لا تريد بيان ما تضمر ولا يرضيها التحديد ، بل تطلب التسليم والانقياد دون قيد ولا شرط ، وهذا شرها في سياستها والعن ما في انتدابها ، وسبب كل علة وكل خلاف . ومن يقبل به ؟ .

(٢) هي البيانات التي ادلى بها الكولونيل كاترو للصحفيين ، وكان مديراً لغرفة العميد السياسية ومن قبلها كان مديراً للاستخبارات .

(٣) كان ساراي قد اصدر قراراً باغلاق الجمعيات (حقوق الانسان وحزب الشعب) ، وجميع الأندية ثم جاء « دي جوفنيل » واعلن الادارة العرفية ، وسن قانون المطبوعات ، وقانون منع التجمعات ووضع قانون الانتخابات واغلق جريدة « المفيد » لسان حال الوطنيين .

(٤) نفت السلطة العسكرية السادة : فارس الخوري ، وحسني البرازي ، ولطفي الحفار ، وفوزي الغزي ، وسعدالله الجابري ، الى الحسكة ، وكان الثلاثة فارس وحسني ولطفي وزراء

ثالثاً: ان البيان اعتبر سوريا اجزاء مفككة متباينة، وراعى الطائفية في التقسيمات الادارية، والاوضاع السياسية، وغير خاف ان هذا الاعتبار يجعل الجسم السوري الذي لم يقوَ الحكم السابق على تجزئته وتفكيكه، عرضة للوهن والضعف مع السنين.

رابعاً: يصرح بيان فخامتكم بان الدستور سيضعه من يهمه امره، ويفهم من هذا، وجود من لا يهمه امره في البلاد، مع ان الأمة تنتظر الدستور بفارغ الصبر، وتلح بوضعه من قبل جمعية تأسيسية تُنتخب انتخاباً حراً لتكون ممثلة لها بأجمعها، وتستطيع ان تعين علاقات الطرفين، والشكل الاداري الملائم لحالة البلاد الادارية، والاقتصادية، والسياسية، وما تتطلبه من الاسس الكاملة لتنفيذ سلطانها القومي.

خامساً: ان البيان اشار الى ابقاء الدول في البلاد ضمن نظمها الحالية. فهذه القضية لم تعالج بوضوح كافٍ وبطريقة معقولة لانه لا يخفى على فخامتكم ان المصالح المؤدية الى ازالة المنازعات — لو صح وجودها — وعقد الاتفاقات لا يكون ميسوراً ان لم تصرح الدولة المنتدبة في مقرراتها واجراءاتها، باعتبارها سوريا مجموعاً كاملاً يقتضي ان يطبق فيه ما يحفظ وينمي جميع المقومات والشخصيات التي تحتاج اليها كل امة للمحافظة على قوميتها الخاصة.

سادساً: ذكر البيان اهتمام الاسواق الفرنسية بانجاح سوريا من الوجهة الاقتصادية، ولكن لم يتعرض لاقتصاديات البلاد الحالية وضرورة تحسينها بتخفيف الضرائب، التي اثقلت كاهل السوريين، واصبحت اضعاف ما كان يؤديه المكلف في الماضي، وما تتحمله نتائج زراعته وصناعته وتجارته. ولم يعد بالنظر في امر

في حكومة الداماد الاولى التي عينها «دي جوفنيل». ولما ارادت السلطة العسكرية اخذ موافقتها على ضرب دمشق أبوا، فألقت القبض عليهم ونفتهم مع اخوانهم، وعاد الداماد فألف وزارته من آخرين، مما دل على ان رئيس الحكومة همه البقاء مع رفقائه في دست الوزارة، ولا يهتم بكرامة الامة، بل همه النزول عند ارادة ممثلي الانتداب.

الحواجز الجمركية ، وفي أمر الشركات ذوات الامتياز ، التي رغم وجود الغبن في امتيازاتها ، لا تزال تخالف شروط هذه الامتيازات ، الى ما هنالك من الأمور الداخلية ، التي اذا لم يشعر السوري باصلاحها ، فلا كبير فائدة له من اهتمام الاسواق الفرنسية بأموره الاقتصادية .

سابعاً : ذكر البيان ان فخامة المفوض السامي ، سيبقى متمسكاً بالسياسة التي حددها المسيو دي جوفنيل بجلاء ووضوح ، والتي حصلت على موافقة الحكومة الفرنسية وجمعية الامم . والمفوض السامي السابق كان قد عقد اتفاقاً مع الدولة السورية مبنياً على هذه السياسة ، فهل ما جاء في هذا الاتفاق هو الذي سينفذه فخامة المفوض السامي الحالي ؟ ان البيان لم يوضح هذه النقاط .

ثامناً : اشار بيان فخامتكم الى تنظيم جديد في دوائر الانتداب ، ولكنه لم يحدد العلائق التي ستكون بين هذه الدوائر والحكومة المحلية ، وعلى من تقع المسؤولية فيما يرتأيه المستشارون ، إذا وقع اختلاف او خطأ ؟ ونحن نرى حتى اليوم ان الحكومة المحلية تتحمل مسؤولية تنفيذ اجراءات عديدة ، لم تكن صادرة عن فكرتها الخاصة . وعلى هذا ضاعت المسؤولية ، وضعفت كفاية الموظفين الوطنيين ، واضطربت المعاملات .

تاسعاً : ذكرتم ان الدولة المنتدبة « لأجل صيانة الملك » ستقوم بنوع خاص بمراقبة المصالح المشتركة . وذلك على ما يتبين ، باحداث « إدارة مصالح مشتركة » فهل يفهم من هذا ، ان هذه الدوائر ستتولى توثيق عرى الاتحاد والوئام بين الملل التي ذكرتموها ، وعلى أي اساس يكون ذلك ؟

عاشراً : يقول البيان ان عدم الصبر لا يعجل في المرغوب فيه ، بل يمكن ان يعود بتأخيره ، وان يقوض اعدل الآمال . وهو قول حق ، ولكن ألا تظنون ان السنين ، التي مرت بدون استقرار على سياسة مرضية ، بدليل سرعة تبدل الاوضاع الادارية والسياسية ، ومخالفة هذه الاوضاع رغم تنوعها للاماني الوطنية ، تحمل على ادخال اليأس في نفوس المفكرين ، ويولد القلق في افكارهم ، لانهم

طالما سعوا لمداواة ذلك بالطرق السلمية والقانونية ، فلم يجدوا التسهيلات المطلوبة ، وكان سعيهم وبالاً عليهم وعلى حريتهم ؟ !!

والنتيجة ، ان هذه النقاط الغامضة في بيان المفوض السامي ، هي التي وجدنا ضرورة رفعها اليكم والفات نظركم اليها ، والى ان الاسباب الداعية للتفكير في تقرير مصير الحالة الحرجة ، تنحصر في عدم اضاعة الجهود والاتعاب المبذولة في سبيل انماء مواهب واستثمار خيرات البلاد . وهذا ما يقوي رغبتنا في التفاهم والعمل المشترك مع الامة الفرنسية الحرة توصلاً لهذه الغاية ، ويدعونا لأن نضيف الى ذلك الكلمة الآتية :

ان السوريين في الحاحهم على الشعب الفرنسي بتحقيق أمانيهم لا يطلبون خلق حالة سياسية جديدة ، لأن البيانات والمعاهدات السورية ، اعترفت باستقلال سوريا ، واعترفت لهم بجدارتهم لحكم انفسهم بأنفسهم . فهم اذنْ يطلبون حقاً كانت الدولة الفرنسية قد ضمنته لهم ، وحرمتهم إياه سياسة بعض الموظفين الفرنسيين في سوريا ، الذين تجاوزوا حدود النصح والارشاد ، مما أدى الى جر فرنسا الى مواجهة المواقف المضطربة في سوريا . ولهذا فنحن واثقون بأن وجهة نظر الدولة الفرنسية ووجهة نظر الوطنيين ، يمكن بل يجب ان يتفقا ويتحدا . ونحن نعتقد ان في فرنسا امة نبيلة تؤيد قضيتنا الوطنية وتعطف عليها وتريد اعادة الثقة بيننا وبينها .

وهذا ما يؤكد لنا تمسك الشعب الفرنسي بالعدل ، ويدلنا على لزوم التعاون المشترك المبني على تبادل المنفعة ، وتعيين واجبات الطرفين .

هذا ، واسمحوا لنا يا فخامة العميد ، ان نذكركم بمطالب أمتنا ، تلك المطالب التي نقلتها اليكم سابقاً ، وفودها في الداخل ووفودها في الخارج ، والتي بسطناها اجمالاً في هذه السطور ، ووعدتم قبل سفركم بدرسها ومعالجتها ، والآن لا نعلم مصيرها في نظر فخامتكم ، ولا نسبتها في ما تنوون اجراءه .

وقد وجدنا انه جدير بنا ، الفات نظركم في الختام الى لسان حال امتنا في الظروف الحاضرة يخاطبكم هكذا :

طلبتم منا الصبر فصبرنا، وحسن الثقة فوثقنا، فهل يا ترى يرضيكم بقاؤنا متزمرين شاكين مقيدي الحرية مفككي الاجزاء؟

انا لا نصدق ذلك، ولا نريد ان نصدق انا عندما نطلب منكم النظر في قضيتنا بانصاف ونسألكم تعديل ما هو ضروري تعديله، واصلاح ما هو واجب اصلاحه من الاوضاع والتدابير غير المرضية، ان تتهمونا باننا اعداؤكم، وان مصالح الانتداب مهددة، مع انكم ادرى الناس بالامر الواقع بنياتنا الحسنة. هذا هو لسان حال الامة نعيده على مسامع فخامتكم، ونزيد عليه باننا لسنا أعداء فرنسا التي عرفناها: بعلمها وحريتها ومدنيتها وثقافتها وتفانيها في خدمة المبادىء الانسانية. ولهذا قصدنا بهذا الاجتماع تذكيركم بأن الشعب السوري مستعد لمد يد الصداقة والمصالحة ونسيان الماضي المؤلم كما وجد تحقيقاً لامانيه ولسيادته القومية» انتهى[1].

٣٠ — ماذا يستفاد من البيانين؟

يدعي الموسيو «دي جوفنيل» ان العمل الحقيقي لفرنسا، هو «مزج فلسفتي الغرب والشرق». ويدعي بعض الفرنسيين «ان هناك نفسيتين: فرنسية وسورية متباينتين يصعب التفاهم والامتزاج بينهما». ويدعي الموسيو «بونسو» انه جاء ليتمسك بالسياسة التي حددها سلفه الموسيو «دي جوفنيل». فمن هو الصادق بينهما؟ وهل بيان بونسو يدل على مزج النفسيتين؟ وهل يجلو الحقيقة قول من قال بوجود نفسيتين متباينتين؟ وهل يعلل سبب سوء التفاهم بعدم الامتزاج؟

ان البيان الفرنسي يفيدنا: ان النفسية الفرنسية التي دلبت الانتداب واعطي لها رغم رفض السوريين، هي نفسية مادية استعمارية، تطلب التسلط واخضاع غيرها لمنافعها المادية قبل كل شيء. والفلسفة لا تعرف المادة اذا طلبت الخير الانساني، والا كانت فلسفة غرائز وعواطف وشهوات. ولذا نشأ عدم التفاهم

(١) نشر في الصحف السورية واللبنانية وارسلت منه نسخة مع كتاب من رئيس المؤتمر السيد «هاشم الاتاسي» في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٣.

لاختلاف المفاهيم في الغايات والذهنيات . والا فالعقول المدركة التي هي مدار التفاهم ، لا تختلف في تحديد الحق وتقرير الانصاف ، اذا كان لسان حالها وهدفها الارشاد الحقيقي والمساعدة النزيهة . ولا بد وان اختلفت في الاساليب ، من ان تتحد في الغاية لبلوغ ذلك لانها تعلم ان العقد الاجتماعي مداره صون الحقوق والمنافع المتبادلة ، ومقياسه الانصاف والعدل بين المتعاقدين ، فكيف يمكن الاتفاق على عقد المعاهدات وقبول التعاون ، اذا كانت النفوس المتعاقدة التي تريد التعاقد تتحرك مع العاطفة وتتأثر بالنهم الذاتي ، وتهدف الى اخذ ما بيد غيرها ، وتهمل الحق المعترف به ، وتتعدى حدود الحرية التي هي ملك غيرها ، وتلجأ الى القوة في فرض ارادتها واستباحة ما لا تملكه !؟

هذا هو علة الاختلاف وسبب التنازع وعامل البغضاء والتنافر .

نعم ، فقد درس الموسيو بونسو احوال سوريا مدة ثمانية أشهر ، دون ان يبدي رأياً او يصدر بياناً . ثم ذهب الى فرنسا وعاد منها بعد ان تزود بالتعليمات وادلى بآرائه ومشاهداته ، فهل اصاب ببيانه وبخططه التي رسمها لسياسته المقبلة ؟ وهل يثق السوريون بما قاله ؟ وهل يخضعون لمشيئته ؟ وهل فيما حدده من مبادىء ، ما يتفق والآمال التي وضعوها في ميثاقهم ومن اجلها ثاروا على العثمانيين ، وثاروا على الفرنسيين ، ويثورون على كل سلطة اذا لم يتحقق ما يطلبون ؟

ان البيان جاء مناقضاً لآمالهم وأمانيهم .. ولماذا ؟

أولاً — بحث في عقد اتفاق فيما بين سوريا والدول المجزأة ، تكون فرنسا فيه الخصم والحكم .

ثانياً — بحث في شؤون الدول المحلية التي خلقتها فرنسا بعد الاحتلال ، ولم يقل بالوحدة التي هي الاساس .

ثالثاً — بحث عن تنظيم دوائر الانتداب على قاعدة اللامركزية ، وعلى تقليل قوى الاحتلال وتزييد قوى المليشيا ، وانشاء ادارة للمصالح المشتركة تريدها المفوضية . وهذه مانعة لانشاء جيش وطني يدافع عن البلاد ، ويكون بيد الحكومة لا بيد الدولة المستعمرة .

رابعاً ـــ نص على اخذ سلفات من الفرنسيين الرأسماليين لاعطائهم امتيازات تدر عليهم المال والثروة ، وتحرم المواطنين استثمار خيرات بلادهم ، وتبعدهم عن ساحات الاقتصاد والتجارة . وهي خطط الاستعمار لافقار السكان واخضاعهم لارادته ، لأن فقدان الثروة يورث الفقر ، والفقر يقعد الأمة عن كسبها ، ويمنعها من النضال لنيل الاستقلال .

خامساً ــ دعوة الشعب الى عدم الارتياب بالمبدإ الحر ، الذي تمشي عليه فرنسا في سوريا ، وترك الامور لفعل الزمن الذي سيعمل عمله ، لأن فخامة المسيو بونسو قد تعين لعشر سنين ، فيجب ان يقطعها بمراحل تمكنه من رفع راتبه ، وتأمين تقاعده ، واملاء جيبه ، واشباع بطنه ، والترويح عن نفسه بين ربوع لبنان ومقاصف باريس . وبعدها يأتي لسوريا بالفلسفة الفرنسية ، التي تتلاءم والفلسفة الشرقية ، ويا لها من فلسفة ومن مراحل ومن بيان لا تقره مصلحة ، ولا يقره وطني ، ولا يتفق وذهنية مخلصة ، وليس له منطق ينتهي بنتيجة مفيدة ، فاذاً ، لاتنجح سياسة بونسو ويكون رائدها الاخفاق ، وهي ستنتهي حيث بدأت .

٣١ ــ تحليل البيان السوري

ان البيان السوري ، أشار الى غموض السياسة الفرنسية وابهامها ، لأن الانتداب يقوم على اساس الاستعمار ، وسوريا ترفض الانتداب لهذا السبب ، وتحارب المستعمرين ، لأن السوريين يعرفون ظلمهم وتحكمهم واستثمارهم القاتل ، وسياستهم القائمة على التهديم والتنكيل وتسخير الضمائر ، وقتل روح المقاومة ، وإفقار السكان ، وخنق الحرية ، وتسليط المدفع ، وتسخير الأدنياء لترويج مصالحهم ، واستخدام الغرباء لتسليم مقدرات البلاد اليهم ، والتصرف بها حسب اهوائهم .

ثم انتقد غموض البيان الفرنسي ، واحداثه الريبة في نفوس المدركين الواقفين على دخائل الامور ، وما تهدف اليه فرنسا من وراء هذا التطور ، لأنه يحوي عزم السلطة على تنفيذ اجراءات خطرة ، بينما الحرية مفقودة ، والادارة العرفية معلنة ، والاضطهادات مستمرة ، والاعتقالات قائمة على قدم وساق ، والسجون ملأى بالابرياء بدون سبق احكام صادرة عن محاكم مدنية .

ثم استفهم البيان عن ماهية التحفظات التي أشار اليها العميد ، وكان قصده ما فعلته انكلترا في مصر والعراق . وذكر معترضاً على اهمال البيان قضية اعادة الحريات الى الشعب ، واطلاق سراح المبعدين ، ونقد ابقاء سوريا مجزأة وتحت الحكم المباشر ، وتعرض بتهكم لقول العميد ، ان الدستور سوف يضعه من يهمهم امره . من هم هؤلاء ؟ أهم الداماد وحكومته ؟ ام انصار الانتداب وعبيد فرنسا؟ ام الوطنيون الذين يطلبون باصرار اجراء انتخابات حيادية ، لاخراج جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستوراً حراً غير مقيد ؟ واذا لم يكن الوطنيون هم الذين يهمهم الامر فمن يوضع الدستور ؟ ولمن يوضع وهم اكثرية البلاد !!! .

واعترض على بقاء الحواجز الجمركية ، وعلى الضرائب وفداحتها ، وعلى استبداد الشركات ذات الامتياز وتحكمها ، وتفضيل السلطة لها على الشركات الوطنية ، وعلى عدم افساح المجال لتنمية اقتصاديات البلاد عن يد ابنائها ، الذين غدت تجارتهم تزداد سوءاً ، وصناعتهم أصابها العطل ، فاضطر قسم منهم الى ان يرحل عن البلاد ، وانتقد اوضاع البلاد الادارية ، وتسلط الفرنسيين عليها ، وادارتهم إياها ادارة مباشرة ، أضاعت المسؤولية ، وشلت ارادة الموظفين ، واعترض على وجود المصالح المشتركة بيد الفرنسيين مباشرة ، وتصرفهم بها تصرف المالك بملكه دون رقابة ولا حساب .

واذا كان قد دعا البيان الى التفاهم والعمل التعاوني ، فلكي تتمكن البلاد من ممارسة حقوقها وسيادتها كدولة معترف باستقلالها وكيانها وحقها الدولي . واعلن اخيراً ، بأن المؤتمر الوطني كان قد قدم الى سلفيه : « ساراي ودي جوفنيل » مطاليب الامة فلم تعبأ فرنسا بها ، وبيَّن اعضاء المؤتمر انهم على استعداد لتناسي الماضي ، إذا وجدوا تحقيقاً لأمانيهم وميثاقهم .

وقد كان للرد وقع حسن في جميع الأوساط السياسية ، ولدى افراد الشعب كافة ، أيدته الصحافة اللبنانية والجمعيات السورية واللبنانية في المهجر . وقدم الوفد السوري في « جنيف » بعدما اطلع عليه ، تقريراً آخراً الى عصبة الامم في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٧ معبراً عن آرائه ، وما يجب ان يقال ، رداً على بيانات « بونسو » وبرنامجه

وشارحاً حقيقة أماني البلاد ومطاليبها الاساسية ومؤيداً بيان الوطنيين .

٣٠ — تقرير الوفد السوري الى عصبة الامم في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٧

وقال الوفد في تقريره ما يأتي : « لنبحث الآن في البرنامج الذي أذاعه الموسيو بونسو ، فأقل ما يمكن ان يقال انه أثار ما كان كامناً من خيبة الآمال .

فهو مكتوب بصيغة مبهمة بحيث لم يستطع احد في سوريا ان يرى فيه رغبة حقيقية في تغيير شكل الحكم ، بل بعكس ذلك صرح بأنه يحافظ على الشكل الجاري العمل بموجبه ولا يعتبر انه يوجد فرق بين شكل الحكم سنة ١٩٢٠ وشكله في سنة ١٩٢٧ فلا الجروح الدامية ولا الانقاض المتراكمة المتصاعد من بينها الدخان حركت عواطف منظم هذا البرنامج ، ولكنهم انقادوا الى نفوذ وتأثير بعض القوات العسكرية . ونقول بأسف ان عدم توقيف الحركات العدائية جعل المسالمة متعذرة مع هذه القوات ، مع انه قد اذيع قبلاً انه لا سبيل الى منح السوريين مطاليبهم قبل توقيف رحى القتال .

اما محتويات البرنامج فالقسم الاول يصرح بأن الدولة المنتدبة لا تنبذ الانتداب المعهود فيه اليها من جمعية الامم . فهذا التصريح لا محل له من الاعراب ، وقد جاء في غير اوانه ، لأن فرنسا لا فائدة لها بأن تستقبل صورة استعمار بعد ثماني سنوات قضتها في اختبار جرّ وراءه الويلات . وقد تشرف الوفد السوري بأن اشار الى شكل الاتفاق الذي يرغب فيه السوريون وهو ينحصر في « معاهدة »[١] بملء الحرية بين فرنسا وسوريا يعترف بها بمصالح وواجبات وحقوق الطرفين المتعاقدين على قاعدة سيادة سوريا واستقلالها . فاستصغار امر الشعب السوري بنشر مثل هذا البرنامج يزعزع أركان الثقة في البلاد وامكان حسن ادارتها .

ويدور القسم الثاني من البرنامج ، على وضع المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الامم موضع الاجراء في الشرق حيث تكثر المذاهب الدينية ، ونظن انهم قد اساءوا تفسير هذه المادة لأن البرنامج المذكور بتطبيقه نصها كما جاءت على

---

(١) ان طلب المعاهدة كانت سياسة درج على البحث عنها الوطنيون تخلصاً من وضع الانتداب كي يتسنى لهم الدخول في عصبة الامم والدفاع عن حقوقهم وتأمين كيانهم وسيادتهم .

اصحاب المذاهب الدينية في سوريا، وهي تؤلف وحدة سياسية بذاتها، رمى الى تجزئة البلاد، مع ان واضعي معاهدة «فرسايل» لم ينظروا الى الاديان المختلفة في سوريا، بل الى انشاء وحدات سياسية من الاقاليم المسلوخة عن السلطنة العثمانية كالعراق وسوريا وارمينيا الخ...

وقد ايد مؤتمر سان ريمو وجمعية الامم هذا الامر، وعليه تعترف المادة ٢٢ بوحدة سوريا ولا توافق على التقسيمات التي نراها الآن. وفضلاً عن ذلك لم يكن لهذا التقسيم من وجود حين ادخلت طريقة الانتداب الى سوريا.

ومما يلفت النظر ما ذكر في ختام هذه المادة ثلاثة شروط ذكرت لتقييد الدولة المنتدبة بأماني البلاد. وهذه الشروط هي النظام والسكينة واحترام حقوق الاقليات وفيها خلاصة مصالح البلاد.

اما وقد استتب الامن في البلاد وعادت اليها السكينة كما يقولون فان سوريا من الشمال الى الجنوب تنتظر نيل مطالبها ولا ندري ما هي الاسباب التي تجعل الدولة المنتدبة تخبط خبط عشواء حتى الآن.

وترانا مكرهين على التعبير عن عواطفنا وعواطف مواطنينا والتصريح بكل اسف بأن اولي الامر عندنا لا يزالون سائرين على منهاج العنف فجميع انواع الحرية مجهولة عندنا، يغرمون الناس مبالغ باهظة من الذهب ويحصلون الضرائب بقوة السلاح، ولم تنته المساوىء التي انكرتها قبلاً لجنة الانتدابات الدائمة، وانا نلفت نظركم الى ما يتخذونه من التدابير لابعاد الكثيرين من اخواننا وتعيين محل لاقامتهم الجبرية والى النفي وتوقيف الجرائد. وقد عطلت عشر جرائد في آن واحد في لبنان، عن الصدور. واذا القيتم نظرة على جرائد دمشق، ورأيتم انها تنشر اعلانات غير موجودة لسد الفراغ الذي تركه قلم المراقبة، ظهرت لكم بكل جلاء حقيقة الحالة الحاضرة في سوريا. فهل هذه الاعمال معدودة من أفضل الوسائل لتوطيد أركان الامن وإعادة الثقة إلى البلاد.

اما مسألة احترام حقوق الاقليات فنظن انهم يعنون بذلك اخواننا ومواطنينا

المسيحيين ونحن لم نعتبرهم أقليات ، اذ لم نجعل أدنى فرق بيننا وبينهم . ونعلن على رؤوس الاشهاد ، ان هذا الاحترام لم يقع تحت البحث . فالاعتراف بلبنان القديم وفيه اكثرية مسيحية من جملة مواد برنامجنا الجوهرية ، الا اننا نفكر ان يؤولوا هذه المادة تأويلاً ، يكون من نتيجته ان يجعلوا الاقلية تسود الاكثرية . وأما الشرط الثالث وهو احترام مصالح البلاد ، فنعتقد أن القول الفصل في هذه المادة يكون من حق البلاد نفسها ، وبعدما بسطناه لا نريد ان نظن انه قد يكون هنالك تحول دون النزول على رغبة الاكثرية على ما بيناه غير مرة . ويصرح القسم الثالث من البرنامج بأنهم يتخذون سياسة الموسيو « ده جوفنل » اساساً لهم ، ونظن هذا التصريح يحتمل الشك واليقين ، لان المبادىء المودعة في البرنامج تعاكس المبادىء التي وافق عليها المفوض السامي السابق . فقد كان الموسيو « ده جوفنل » يقبل بالاعتراف صراحة باستقلال سوريا وسيادتها ووحدتها ، وعقد معاهدة بملء الحرية تصان بها مصالح الطرفين ، وانتظام سوريا في سلك جمعية الامم . واما برنامج الموسيو « بونسو » فانه خال من ذكر هذه الامور بصراحة. واما قولهم أن القانون الاساسي سيكون من وضع الذين يعنيهم امره ، اي من وضع الشعب السوري ، فاننا نقيد ذلك في مفكرتنا ونطلب انجاز الوعد . ولكن اذا ظلوا محتفظين بالوحدات الطائفية التي اختلقوها على كيان سياسي لا نوع له ، وعلقوا حل المسائل الجارية على اتفاق الدول لكل تغيير يدخلونه وليس على ارادة البلاد كلها الممثلة في جمعية تأسيسية واحدة عامة ، فلا ينتهون الى عمل ثابت ولا الى نتيجة صائبة . ولا ينبغي ان يذهلوا في هذه الاحوال عن لفت النظر الى اماني سكان البلاد التي ضمت الى لبنان خلافاً لرغباتهم ، ونعتبر ان هذه الاماني جديرة بالاعتبار كأماني جميع سكان البلاد ، وتعلق عليها السلطات المنتدبة كثيراً من الاهمية في احيان عديدة . وحيث كان في البرنامج تصريح بنية المفوض السامي لمراعاة أماني السكان ، فلا يسعنا ان نفترض ما يبعث على اهمال اماني هذه الانحاء المضمومة الى لبنان ، لأن الخلاف ليس بين حكومتي سوريا وجبل لبنان ، بل بين سكان هذه الاماكن وفرنسا التي ضمتهم الى لبنان بالقوة . والحقيقة لا يوجد حل لهذه المطالب وما شاكلها ، إلا النزول على رغائب السكان ليبدوا رأيهم حسبما

تمليه عليهم مصالحهم وضمائرهم، وبهذه الصورة تظهر فرنسا نزاهتها وعدلها. وفي القسم الرابع من البرنامج تأييد لتجزئة سوريا الى دول، والمبادرة الى اجراء ذلك. فقد جاء فيه «من اختصاص الحكومات المحلية ان تعمل لمصالحها الخاصة بالاستناد الى مشورة الدولة المنتدبة وعضدها»، فيؤخذ من نص هذه المادة ان النية متجهة لابقاء التقسيم على ما هو عليه الآن الى اجل غير مسمى. اجل! انه يذكر فيما بعد صورة للوحدة فحواها: ان كل دولة مع المحافظة على استقلالها تتحد مع الدول الاخرى وترتبط جميعها بسلطة المفوض السامي الذي يدير المصالح المشتركة ريثما تؤلف الدول الحالية الانظمة الثابتة لاتحادها تحت كنف المفوض السامي.

ولكن، لا بد من الاشارة في هذا المقام، الى ان بلاد العلويين، ولواء الاسكندرون، وجبل الدروز يتولى شؤونها فرنسيون، وان سوريا يحكمها حاكم محلي يستمد سلطته من القوة العسكرية التي تحت ادارة الدولة المنتدبة. ولذا يصعب علينا ان نجد سورياً ذا كرامة ووطنية يرضى بمثل هذه الصورة. وكيف يجيز منطق الفرنسيين ان يروا رجلاً غيرهم يدير امور بلادهم، ويرعى مصالح امتهم ولو خالفت مصالحهم وارادتهم؟ انهم ولا شك لا يؤمنون بهذا الحق ولا يعملون بالمنطق الصحيح!!!

ونرجع الى الماضي قليلاً ونسأل: هل استشار الفرنسيون اخواننا سكان المنطقة العلوية فيما اذا كانوا يريدون ان يجعلوا من منطقتهم دولة؟ وهل سألوهم رأيهم عندما ضموهم الى الوحدة السورية عام ١٩٢٢؟ وهل قال الفرنسيون لهؤلاء لماذا فصلناكم عنها مرة ثانية عام ١٩٢٣؟

وفي ادوار التغيير الثلاثة التي مرت على العلويين لم يكن لهم فيها اقل شأن، بل كان معتمد فرنسا هو الذي يباشر الامور ويقررها باسمهم.

لقد بسطنا لكم هذه الامور في تقاريرنا السابقة، والآن تبسط فرنسا هذا الامر في تقريرها عن سنة ١٩٢٦ في الفقرة الرابعة من الصفحة الثالثة والثلاثين حيث تقول:

« وفضلاً عن ذلك ، فهذه المسألة لا تهم إلا الوجهاء ، ولا تكترث عامة الشعب لها ولا للمسائل الدستورية التي هي فوق مستوي مداركها » . اليس في هذا الكلام كفاية ؟

فيؤخذ مما سبق بيانه ، ان حل هذه المسألة غير منوط بادارة مجموع الشعب في بلاد العلويين كأنه لا ناقة له ولا جمل في المسائل السياسية ، وانما المرجع في ذلك ارادة الحاكم . ولا يحق لنا والحالة هذه ، ان نسأل عن الحين الذي تستطيع فيه البلاد العلوية وجبل الدروز ان يضعا قواعد ثابتة تربطهما بدولة سوريا ليتحدا بها ؟ ان ارادتهما خاضعة لارادة الحكام الفرنسيين الذين يديرون شؤونهما ، ولمجلسكم الموقر القول الفصل في هذه القضية .

هل يجوز ان تكون وحدة اللغة ، والاخلاق والجيش والمصالح والموقع الجغرافي على ما هو مدون في بطون التاريخ ، وعلى ما هو متسلسل بالتقليد ، وعلى ما اعترفت به جمعية الامم ممزقة تبعاً لطقوس السكان ومذاهبهم الدينية ، ومقسمة الى دول تستقل الواحدة منها عن الاخرى ، ولا رابط بين بعضها إلا سلطة المفوض السامي المشتركة ؟ اليس ذلك مخالفاً للعهد الذي فوض الى دولة الانتداب العمل به لتسهيل استقلال هذه الوحدة بحيث تتألف منها امة من دون استثناء ، لا دول ترتكز على قاعدة الاديان والطقوس ، وهي طريقة تفضي الى الفت في عضد سوريا واضعاف موقفها في انظار الاجانب !

ان في العراق مذاهب دينية كما في سوريا ، ولكنهم لم يقسموا البلاد تبعاً للمذاهب ولا تبعاً للعرق . وقد كان لهذا العمل استياء عظيم ومصاعب جمة عندنا . على ان اختلاف الاديان لم يكن دائماً يقوم عقبة في وجه الوحدة السورية ، وفي بلدان كثيرة وحدة تربط السكان بعضهم ببعض مع اختلاف مذاهبهم الدينية والاجناس المنتمين اليها . وقد تتجلى عندهم هذه الاختلافات بمظاهر تفوق التي تتجلى بها في سوريا . ويعد البرنامج بنوع من اللامركزية في مصالح الانتداب وهي الآن في أيدي أشخاص لا تصل اليهم عين المراقبة . وقد عرضنا ذلك غير مرة للجنة الانتدابات فلا نعود الى الكلام عن هذه الظلامة فانها لم ينظر اليها بعين الاعتبار .

ولا تخفى عليكم ان الشعب قد طلب من مدة طويلة ان يكفوه مؤونة الاستبداد الذي تزاوله المصالح المشتركة، وهي من أهم اسباب فقدانه الثقة بالسلطة المنتدبة. لأن التدابير التي لجأ اليها المفوض السامي تهدف الى سياسة التقسيم وتؤول الى انشاء جنسيات مختلفة في الامة تبنى على المذاهب الدينية. ويذكر القسم الخامس من البرنامج ان الامن والسكينة استتبا في داخل البلاد، ولكن من العبث ان نقول اذا كان الامن والسكينة قد استتبا، فان السلام الحقيقي لا تزال البلاد مفتقرة اليه، وقد مضى عشر سنوات والقوة المسلحة لم تستطع اعادة هذا السلام الى مجاريه، ولا يمكن ان يعود اليها الا اذا اعيدت اليها حقوقها الشرعية. وعلى هذا الاساس دون سواه، توطد اركان الصداقة الحقيقية بين فرنسا والبلاد المشمولة بانتدابها.

وليس التعاون الادبي والمادي الا نتيجة هذا الامر، وفي هذه الحالة تضمن عودة الامن والسكينة بعدد قليل من الجند لا يثقل كاهل خزانة الحكومة السورية ويضمن الجيش السوري الوطني عند تأليفه الامن الخارجي والداخلي بمساعدة السلام الادبي والنهائي. وان مشاركة البلاد في ما تقتضيه المحافظة على الامن من النفقات، لا تتم بالتراضي. وتثير عوامل الدهشة في بدء الامر اذا لم يعتبر من تعنيهم ضرورتها لتسكين غليان الافكار في البلاد.

وبأي حال كان، لا تسلم البلاد بأن المحافظة على الامن موكولة الى غيرها ولا تطيق ان تجبر على دفع نفقات جندية مؤلفة من عناصر اجنبية جندتهم فرنسا واتوا من الاعمال المنكرة ما لا تنساه البلاد وما قبحته عصبة الامم نفسها. وقبل ان تنال سوريا سيادتها الوطنية تظل هذه الجندية باعثاً على خوف لا ينكر، وما عدا ذلك، فان ما وصلت اليه البلاد من الشقاء من جراء الحوادث التي توالت عليها يجعلها الآن عاجزة عن المشاركة في النفقات المشار اليها.

ويلمح القسم السادس من البرنامج الى التدابير الواجب اتخاذها لتحسين الحالة الاقتصادية والمالية. وكل عمل لا تراعى فيه هذه الحقيقة يظل عقيماً، فلا يتسع نطاق الاقتصاديات الا بالثقة والامن، وهذان الامران منوطان بانالة البلاد حقوقها

السياسية ، ولا تأتي القوة الا بفائدة موقتة ، ولا يمكن الاستناد اليها الى ما شاء الله . فالاتفاق المتبادل قاعدة اليسر ومنبع الرضاء في المستقبل » . هذا مجمل ما جاء فيه . وكل ما فيه يحمل الصراحة والحق ، ولكن يا ترى هل حقق الموسيو « بونسو » ما طلبناه ؟ لنرَ ماذا اعده وماذا عمل بعد بيانه ؟ .

٣٣ — ماذا عمل بونسو بعد ان اذاع بيانه ؟

لقد اوعز الى المندوبيات ودوائر الاستخبارات ان تستطلع الرأي العام السوري ، هل كان راضياً عن البيان ؟ وهل قبل به الوطنيون ؟ وهل يمكن الدولة المنتدبة من اتمام مهمتها ؟ . ولما علم بعدم الارتياح سكت حسب عادته . وفي ٩ شباط سنة ١٩٢٨ شعر بسخط الرأي العام على حكومة الداماد فأسقطها وألف وزارة الشيخ تاج الدين الحسني في ١٦ شباط سنة ١٩٢٨ وبدأ مرحلته الثانية : « مرحلة تجربة النيات » تهيئة للانتخابات التي سنذكرها .

المرحلة الثانية « تجربة النيات »

٣٤ — المرحلة الثانية « تجربة النيات »

المرحلة الثانية وهي المسماة بـ « تجربة النيات » تشتمل على بيان العميد الثاني ، وعلى الانتخابات ، واجتماع الجمعية التأسيسية ، وتأليف الحكومة التاجية ، واجتماع المجلس التأسيسي وبيان العميد ، وبيان الوطنيين قبل دخول الانتخابات ، وبيان رئيس الحكومة عند افتتاح المجلس ، وتعطيل المجلس التأسيسي ، وقضية المواد الست وبيان العميد الثالث عن المواد ، وبيان الشيخ تاج عن المواد الست ، وقرارات المجلس عن المواد الست ، وخطب المعارضة وما كان من نتائج هذه المرحلة ، وبيان العميد الرابع عن اغلاق المجلس نهائياً ومناقشة البيانين .

وهذا تفصيل المواد المذكورة :

اسقط الموسيو « بونسو » وزارة الداماد في ٩ شباط سنة ١٩٢٨ ، وقد دامت في الحكم حولين كاملين . ويظهر انه صرف رئيس الحكومة ومن معه ،

« واثق المؤيد، ويوسف الحكيم، وشاكر الحنبلي، وعبدالقادر العظم، ورشيد المدرس، وشكيب ميسر »، لان الوزارة لم توفق في تحقيق آمال الفرنسيين. ان الداماد أحمد نامي وان كان طيب القلب، كريم اليد، رضي الخلق، فانه لم يكن رجل الساعة في خدمة بلاده، ولا رجل السياسة في خدمة الفرنسيين. بل كان لين العريكة، ضعيف الارادة، لعب به الفرنسيون، ولعب به أصدقاؤه المقربون، وكان اكثرهم من دعاة الانتداب، فلم تظهر شخصيته الا في الحفلات والمواسم الرسمية، والمباسطات والسهرات الغنائية. وكان من الطبيعي ألا يتقبل الرأي العام السوري مثل هذه الشخصية، لأن رجل الدولة في هذا العهد لا يصلح ان يكون من هذا الطراز، بل يجب ان يكون من رجال الجد، والتفاني، واصحاب العقيدة، والارادة والتدبير، قوي الاعصاب، راجح التفكير، ثابت العزيمة، صبوراً على المكاره، حتى اذا لاحت له الفرصة انتهزها وتغلب على الصعوبات وسار نحو هدفه بشجاعة وقوة. واذا لم يكن متحلياً بما ذكر، وتغلبت عليه الاهواء وحب الرئاسة، أضاع ماله، وفقد قوته، واساء الى سمعته. ومما لا شك فيه ان دسائس « كوله » و« كاترو » ودسائس ضباط الاستخبارات، ودسائس المرتزقة من رجالات دمشق عجلت بسقوطه واخفاقه، فلم تنل البلاد على يده خيراً ولا استفادت من مقدرة من كان معه من الوزراء. وفي عهده كثرت الاضطرابات، والاضطهادات، وبذرت اموال الخزينة، وملئت وظائف الدولة بالمحسوبين والانصار عباد المال، وآلة الاستعباد، ولذا كان عزله وعزل حكومته، مخرجاً لمعالجة الوضع، وسبباً لارتياح الناس، وبادرة حاسمة حسنة، لتهيئة الجو الذي يريده العميد الجديد.

٣٥ — وزارة الشيخ تاج الدين الحسني سنة ١٩٢٨

وفي ١٦ شباط سنة ١٩٢٨، وبعدما انتهت وزارة الداماد الى ما انتهت اليه، اتى « بونسو » بالشيخ تاج الدين الحسني ابن الشيخ بدر الدين، واشترك معه في الوزارة « سعيد محاسن للداخلية، وجميل الالش للمالية، ومحمد كرد علي للمعارف، وصبحي النيال للعدلية، وعبد القادر الكيلاني للزراعة، وتوفيق شامية للاشغال

العامة » ، وكانت غاية المفوض السامي تهيئة الجو السياسي كما يريد ، فاقتنع هو واقنعه مساعدوه او اقنعته الحكومة التاجية التي اولاها ثقته ، بأن الوقت مساعد ، وأنّ الشيخ تاج يستطيع ادارة الحكم وفقاً للرغائب التي يريدها !

ولما كان المفوض السامي كأبي الهول يحب الصمت والعمل في هدوء ، فقد ارتاح لصفاء الطقس وهدوء الجو ، وقنع بحسن النتيجة التي لم يقدر غيره على الوصول اليها ، واعتقد في نفسه انه اذا نالها كما وعد ، نال ما تمناه من رتب ، وأوسمة ، وأموال . وعليه ، ونظراً لما قام به الشيخ تاج من مسعى ظن فيه الصواب ، عزم على اجراء الانتخابات ، والدعوة الى جمعيـة تأسيسية تضع للبلاد دستورها الجديد كما يريد هو . ولكن كيف يقدم على هذه « الطبخة » او هذه المغامرة ، وهو الرجل المتردد الذي يحذر العواقب ، ويحتاط للعمل قبل الاقدام على تنفيذه ، ويتخذ العدة خوفاً من الخيبة والخذلان ، وخشية ان يفاجأ بما ليس في الحسبان !

هل يستطيع رئيس الوزارة اجراء الانتخابات دون ضجيج ولا شغب ؟ هل يشترك الوطنيون في الانتخابات ويقبلون التعاون معه ؟ هذا ما كان يتساءل عنه تاج الدين ، ويتساءل عنه بونسو ويعملان معاً لتحقيقه ؟

ان الشيخ تاج رجل ذكي ومغامر ، يعرف الشام ويعرف من فيها من رجال ومجتمعات واوساط ، ويعرف كيف يساس الرأي العام ويدار . وما دام همه الرئاسة وادارة الحكومة حسب رغائبه ورغائب المستعمرين ، فلماذا لا يبذل المال ؟ ولماذا لا يخلق الوظائف ويعين فيها من يشاء ؟ ولماذا لا يقرب رجال الصحافة ويغدق عليهم الاموال ؟ ولماذا لا يقرب بعض رجال الدين ويتقاسم وايام واردات الاوقاف ؟ لا شيء يمنعه . وقد قال لنفسه : ان هؤلاء مع القائم فلأستخدمهم وليكونوا لي لا عليّ !! واما الفرنسيون ، فكانوا يقصدون من الانتخابات ومن الجمعية التأسيسية ، إعداد القالب الموافق لافراغ الانتداب في شكل معاهدة يتقدمها دستور ملائم ، كما جرى في لبنان الذي وضع دستوره كما ارادت السلطة ، وقبل باضافة أربع مواد عليه جعلته تحت وصاية فرنسا اعترافاً بجميلها عليه ، اذ منحته الاقضية الاربعة ، والجمهورية العتيدة ، والوزارة المسخرة .

فلهذه الاسباب وغيرها من العوامل ، اقدم الاثنان على التجربة الخطرة وأعدّا لها العدة .

ما هي العوامل التي ادت الى اجراء الانتخابات والدعوة الى جمعية تأسيسية ؟

٣٦ — العوامل التي ادت الى المرحلة التالية ، اي مرحلة الانتخابات وتجربة النيات

انا نعلم بأن الانتداب في نظر فرنسا ، لا يتطور عن إدارة عاقلة مدركة لضرورة تطبيق ما ورد في ميثاق عصبة الامم ، لأن تلك الادارة العاقلة تحتاج الى وعي يرمي الى الخير ويقدر الحق الذي للغير . فهل الموسيو بونسو كموظف ، وفرنسا المنتدبة كمستعمر ، يقران بحق سوريا لأخذ الاستقلال والتمتع بالسيادة ؟ ان فرنسا اعتادت ان تلجأ دائماً الى القوة كما اعيتها الحيل في حل مشاكلها ، والموسيو بونسو يغلب عليه الجبن والتردد ، ولا يخالف ارادة من ولوه الانتداب . فاذاً يجب التحري عن الدوافع الحقيقية ، ومعرفة هل كانت رغبة الموسيو بونسو في اجراء الانتخابات والدعوة الى جمعية تأسيسية صدرت عن تأثير خارجي او عن تأثير داخلي لم يستطع إلا الانقياد له !!

لا شك أن مرور ست سنين على الانتداب ، ودستور البلاد خلافاً لصك الانتداب لم يوضع حتى الآن ، مما يوحي الى جمعية الامم بأن فرنسا عاجزة عن اداء مهمتها ويجعلها تتساءل : لماذا عجزت والى متى تبقى عاجزة ؟ وهل من مصلحة الدول ابقاء الانتداب على حاله تديره بيدها ، ام الاولى نقله الى غيرها ؟ هذه الاحتمالات لا بُدَّ من ان ترد الى اذهان المسؤولين . ولذا فكروا بتعجيل التطور والخروج من المأزق ، قبل فوات الوقت وقبل وقوع المؤاخذة .

ومن المحقق ان المعاهدة بين انكلترا والعراق سنة ١٩٢٢ وانتهاء الانتداب الانكليزي من تلك البلاد ، اعطى انكلترا سمعة دولية حسنة ، واراحها من مصاريف الانتداب ومن نفقات كثيرة بسبب الاحتلال ، فأثر ذلك في سمعة فرنسا ومقدرتها ، ونبهها الى ان دوام الحكم المباشر ، لا يتفق مع المبادىء التي يهدف

اليها صك الانتداب، او مع الاستقلال الذي تطالب به سوريا وعصبة الامم، ولذلك عليها ان تسبق انكلترا في هذا المضار، واذا فاتها فعليها ان تعجل الآن قبل فوات الاوان. ومن جهة ثانية اذا نظرنا بعين الاعتبار الى اصرار السوريين على امتناعهم عن قبول الانتداب ومقاومتهم إياه والى طلبهم وضع دستور حر من قبل جمعية تأسيسية تنتخب بصورة قانونية، والى رغبتهم في عقد معاهدة واقرار ده جوفنل بأن لا محيد عن اجابة طلبهم، ندرك الاسباب التي دعت بونسو الى القيام بتجربته، واعلان بيانه، وتأليفه حكومة جديدة تعمل للانتخابات، ثم تحديده ميعاداً لها في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٨، وتصريحه بأن اجتماع الجمعية سيكون في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨.

٣٧ – ما اجراه بونسو قبيل الانتخابات وما بعدها

علمنا مما تقدم ان «بونسو» عمل في لبنان ما يريد ان يعمله في سوريا. ولما جرب حظه هنالك ونجح في خطته، ألف وزارة الشيخ تاج الدين قبل كل شيء، وأدخل فيها الاشخاص الذين ذكرناهم في الصفحة (٨٢) وذلك في ١٦ شباط سنة ١٩٢٨، اي قبيل الانتخابات بأربعة اشهر، ثم اتفق مع الحكومة على تأليف مجلس، تكون اكثريته من انصار الفرنسيين، الذين لا يخالفون للحكومة أمراً.

ولنجاح الحكومة، مدها بالمال اللازم من خزانة الدولة، واستعان بمعاونيه وأخصهم مندوبه في دمشق الموسيو «ده لاوج» وبضباط الاستخبارات وموظفي المندوبيات في دمشق وحلب وحمص وحماه والاقضية، ليكونوا مع الحكومة المحلية يسيّرون الاهالي وفقاً لرغائبها، ويخرجون النواب الذين يقبلون بالدستور الذي يريده. ومع هذا وبالرغم من كل المساعي التي بذلوها والاحتيالات التي استخدموها وساعدهم على تنفيذها الشيخ تاج وأنصاره، لم ينجحوا كما أرادوا، ولا استطاعوا ان يجعلوا من المجلس آلة مسخرة بيدهم.

نعم، انهم لم يتورعوا في الانتخابات التكميلية في دمشق، ان يزوّروا الاوراق وان يتمكن أعوان واثق المؤيد من سرقة الصندوق، ووضع ما يشاءون من الاوراق

فيه ، ليخرجوا سعيد الغزي ، وفوزي البكري ، والشيخ عبد القادر الخطيب ، وواحداً آخر ، نواباً يخدمون الحكومة . ولكن هؤلاء النواب انفسهم ، لم يقفوا عند التصويت بجانبها لحذف المواد الست ، سوى الشيخ عبد القادر الخطيب وخمسة آخرين من نواب الملحقات .

ولما تمت الانتخابات وظهرت طبيعة المجلس ، وبرزت قوة الوطنيين كمعارضين مع قلتهم ، ولمس الشيخ ما للمعارضة من مكانة وتأثير بسبب وجود زعماء الكتلة فيها ، حاول ايجاد جبهة معاكسة لها ، تستند الى مندوبي الاقضية والى معاضدة بعض مندوبي المدن ، ولكنه لم يفلح ايضاً ، ولم تفلح السلطة الفرنسية مع نواب الاقضية ، لأن نواب المدن الذين اعتمدت عليهم السلطة في القيادة ، لم يكونوا من أهل العلم ، ولا من ذوي الرأي والمقدرة البرلمانية ، ولذلك لم يستطيعوا مجابهة التيار ، ولا استطاعوا ان يبيعوا ضميرهم الوطني عند تقرير المصير .

وعندما اجتمع المجلس التأسيسي او « الجمعية التأسيسية » كما تسمى ، ومشى النواب وفق ما يريده الوطنيون وكاد مشروع الدستور ينتهي ، علم المفوض السامي عقم النتيجة وخشي ان يتذاكر النواب باقرار كامل الدستور الذي وضعته لجنة كل اعضائها من النواب الوطنيين وعلى رأسهم المرحوم فوزي الغزي الذي يعد بحق واضع أسسه والمدافع عنه ، وخاف ألا يتقيد المجلس بقيود تدل على بقاء فرنسا تدير الامور كما تريد من وراء ستار كما جرى في لبنان ، وحسب للعاقبة ألف حساب ، فلم يجد وسيلة لاتقاء الموقف ، غير طلب حذف المواد الست من صلب الدستور[1] ووقف أعمال المجلس إذا أبى .

---

(١) ذكرت تفاصيل ما جرى من الوقائع في كتابي « الرد على بيانات العميد » وذكرت تلك المواد واسباب الممانعة لأبرهن على ان بونسو خالف سياسة « ده جوفنل » وكان موظفاً لدى المستعمرين ولا شيء سواه ، وان وزارة الخارجية الفرنسية التي امرته بما فعل ، لم تتبدل ذهنيتها ولم تر ضرورة مجبرة لاعطاء اهل البلاد حقهم من الحرية والاستقلال ولا ان تعقد مع سوريا معاهدة . ولذا كانت سياسة الانتداب سياسة استدراج وتخدير وتلهية ولف ودوران ولم تكن سياسة ادراك الحقائق ، ولا معالجة سوء التفاهم المستحكم ، ولا الصراحة فيما لك وعليك .

٣٨ — كيف عُدّل الدستور اللبناني

اعلنت السلطة الفرنسية الدستور اللبناني ايام « ده جوفنل » تقديراً لاخلاص اللبنانيين لفرنسا وبراً بوعدها. ولما جاء الموسيو « بونسو » من باريس في سنة ١٩٢٧ ، اظهر رغبته في ادغام مجلس الشيوخ ومجلس النواب بمجلس واحد ، وكانت حجته انه يريد تعديل الدستور الذي وضع من قبل السلطة المنتدبة ، أي من قبل سلفه بعجلة . وكان المجلس النيابي ينتخب من قبل الشعب على درجتين ومجلس الشيوخ يعينه المفوض السامي ، فاوعز الى الكولونيل « كايرو » أن يقوم بتدبير الامر . ولما كان معظم النواب والشيوخ من المحاسيب وانصار الانتداب ، وارباب المنافع ، فقد خضعوا للأمر الواقع . واعلن المفوض السامي اتحاد المجلسين وتعديل الدستور بموافقتهم وطلبهم ، ولكن هل كان الشعب راضياً ؟ وهل استفتيَ في التعديل ؟ . كلا !! لم يكن له علم ولا اخذ رأيه ، ولهذا لم يرق للجرائد اللبنانية الحرة الممثلة لنفسية الامة ، والمدافعة عن حقها وكرامتها « كالمعرض » و « البرق » فحملت عليه حملة صادقة ، ونقدته نقداً محقاً لاذعاً ، فهددها الكولونيل « كايرو » وبعث اليها بالكتاب الآتي ، ننشره لانه مثال واحد للتحكم الفرنسي وازدرائه باحرار البلاد وأقوالهم :

٣٩ — كتاب « كايرو » الى المعرض والبرق

قال المومأ اليه في كتابه : « يتعجب المفوض السامي من موقفكما « يريد موقف المعرض والبرق » ازاء مشروع التعديل ، فانكما لا تفتآن تنتقدان الدستور الذي سن في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ ، وتطلبان تعديله ، وتلتمسان حكومة قوية . فلما قررت السلطة منحكما سؤلكما نهضتما لمعارضة المشروع ، وأظهرتما انكما من مريدي بقاء الدستور السابق ؟ فأصرّح لكما كما صرحت لاعضاء مجلسيكما ، بان السلطة المنتدبة توافق على تعديل الدستور بالوجه الذي عدل بموجبه .

فاذا رأينا أنكما انتما وأعضاء مجلسكما تثارون على المعارضة « وهنا بيت القصيد » في هذا التعديل ، اضطررنا الى الاستنتاج بأن موقفكم يستحق ان يتحمل تبعة ذلك . هذا ما أردت ان اقوله لكما ، ولا ارضى جواباً ولا ايضاحاً » . كاترو

اليس فيه كل الدلائل على ما قلناه عن ذهنية فرنسا وسياستها في سوريا ، بانها تتبع قاعدة « هكذا اريد فيجب ان تريد » . واذا كان الامر كذلك ، فما معنى الاستقلال ، والدستور ، والسيادة ؟ واين كرامة اللبنانيين ؟ واين مصالحهم ؟ واين حقهم في اختيار شكل الحكم ؟ لا حاجة لاخذ رأيهم ، ولا أهمية لمصالحهم ، واذا احتجوا نسبوا الى التفريط والافراط ، والخروج على قواعد اللياقة ، وعلى حقوق الانتداب !!! والغريب ان السلطة الفرنسية ، تعد لبنان ابنها البار ، ثم تسلبه حريته وحقه ، فكيف اذاً تعامل سوريا ؟

ان الابن البار لم يسكت على الاهانة التي وجهت اليه ، فهو بار ما دامت فرنسا وفيةً له تعترف بحقه وتعطيه استقلاله .. واليك ما أجاب به صاحب « المعرض » :

٤٠ — جواب المعرض على كتاب « كاترو »

« يا حضرة الكولونيل : قد لا يسمح لك وقتك الثمين ، بأن تصغي الى جوابنا على تصريحاتك ، ومع ذلك نضطرك الى قراءة هذا الجواب بدلاً من ان تسمعه . فنحن في دورنا يا حضرة الكولونيل ، نصرح لك بأننا تلقينا بدهشة لا توصف ، تصريحاتك للصحافيين عن تعديل الدستور . فأنت تجاه أمرين : أما ان تراجمتك لم يترجموا لك بأمانة ما قالته الجرائد ، واما ان تكون قد نسيت ما نشرته هذه الجرائد ، وفي كلتا الحالتين ، انت مخطىء يا حضرة الكولونيل باتهامك الصحف بما اتهمتها به ، فحين عهد الموسيو « ده جوفنل » الى المجلس التمثيلي في مهمّة سن الدستور ، هبت الجرائد هبة واحدة ، طالبة ان تشترك في هذا العمل ، طائفة من الطبقة المتنورة في البلاد ، وطلبت منه النقابات المختلفة والجميات واصحاب المقامات العالية في لبنان الطلب نفسه . فأصمت السلطة المنتدبة اذنيها ضاربة عرض الحائط بمطاليب الامة جمعاء . ولم تنفك الجرائد عن طلب اصلاح ما في الدستور من الخطأ

والعيوب ، مقترحة تأسيس جمعية تأسيسية تنهض بأعباء هذا التعديل ، فلم تكترث السلطة المنتدبة هذه المرة ايضاً لهـــذا الاقتراح ، وتمنت الصحف لو تكون لنا حكومة وطنية قوية من دون ان تعرض السيادة الوطنية للضعف ، او تمس قاعدة الدستور ، او توسع دائرة سلطة المفوضية العليا مخافة ان يقضى على استقلالنا الوطني ، وبالطبع لم تلتفت السلطة المنتدبة الى هذه الاماني . وكان ان السلطة المنتدبة فهمت من كل ما نشر في الجرائد كلمة تعديل من دون غيرها . وهذا هو السبب الذي من اجله اتحفتنا بهذا التعديل الغريب ، الذي اخطأ موضعه واعتبر هادماً لأساس كل حرية وكل مبدإ دستوري .

يا حضرة الكولونيل ! ان السلطة اذا كانت تفهم دائماً معنى المقالات المنشورة في الجرائد كما فهمت طلباتنا فيما يتعلق بتعديل الدستور ، فيشق علينا ان نقول ان هذه السلطة لم تفهم شيئاً كثيراً من شكاوينا وامانينا . لقد طلبنا الى فرنسا ان تمنحنا حظاً كحظ العراقيين في سن دستورنا ، ولكن فرنسا ضنت علينا باجابة سؤلنا ، بل ضيقت علينا الخناق . وبينما نرى العراق يزداد حرية يوماً فيوماً ، ترانا قد حرمنا ما بقي لنا من تلك الحرية الاسمية .

يا حضرة الكولونيل ! لم نسمع قط انهم يضعون الدستور بالتهديد والارهاب لبلاد مهما كانت ضعيفة . فقد قلنا ولا نزال نقول : ان للسلطة المنتدبة قوة لمزاولة شؤون الادارة مباشرة في البلاد . فليس لنا طاقة على مقاومتها بالقوة ، ولكن نرفض رفضاً قطعياً ان نوقع بأيدينا صك عبوديتنا ، فلتشفق فرنسا الصديقة على ما بقي لنا من الكرامة ، ولتترك لنا على الاقل حرية الفكر وحرية الارادة .

يا حضرة الكولونيل ! تستطيع ان تأخذ منا نعاجاً للذبح ، وضحايا لتقدم قرباناً على مذبح السياسة الكافرة ، ولكن لا تستطيع ابداً ان تجعلنا ساقطي المروءة منحطي المنزلة . وحين نذكر ان عشرات الالوف من اللبنانيين ماتوا في الحرب العالمية في سبيل حبهم لفرنسا ، نشعر بانقباض في صدورنا ، وبقنوط يستولي على نفوسنا ، ويشتد هذا الشعور فينا ، حين نسمع ممثل فرنسا يقول لنا :

« هذا ما أردت ان اقوله لكما ، ولا ارضى جواباً على ذلك ولا ايضاحاً » ، ولو كان في هذا الامر ما يعزز كرامة فرنسا ونفوذها في الشرق ، لهان علينا ذلك ولرضينا بهذه التضحية مرة اخرى ، ولكننا موقنون بأن هذه الضربة ستكون وخيمة التبعة على سمعة فرنسا في الشرق ، اكثر مما تكون على دستورنا . فالاختبار اظهر لنا في السنين الاخيرة ، ان الاصلاح الذي أدخلوه على تنظيم حكومتنا لم يدم اكثر من سنة . ونحن متأكدون ان التعديل الجديد سيعاد النظر فيه بعد سنة . على ان الضربة الواقعة من الفرنسيين على سمعة بلادهم لا يمكن اصلاحها قبل عشرات السنين ، فاسمح لنا يا حضرة الكولونيل ان نقول لك ان البلاغ الذي ارسلته الينا بصورة التهديد ، لا نخشاه ما دمنا في دائرة حقوقنا ، ونحن مستعدون لنتحمل نتائج المعاملات الجائرة ، نحن وجريدتنا . انك قادر على تعطيل جريدتنا ، وتستطيع ان تزج صاحبها في السجن ، ولكن لا تتوهم انك قادر على ان تغير رأيه ، وتتسلط على ارادته ، وتخنق عواطف الحرية والاستقلال فيه ، وهو قد تعلم ذلك في تاريخ بلادكم .

ويجب ان تتأكد السلطة ، ان مشروع تعديل الدستور سيحبط لا محالة ، حتى ولو اقره المجلس ، وكل ما تحاول ان تقوله السلطة غداً ، اي ان نواب لبنان اقترعوا على هذا المشروع لا يستر الحقيقة . فالسلطة لا تستطيع ان تجعل جميع اللبنانيين يعتقدون ان النواب فعلوا ما فعلوه بملء حريتهم ، بل قد لجأوا الى استعمال الوعد والوعيد والرجاء مع هؤلاء النواب . وكل عمل يعمل بالضغط والتهديد لا تكون له قيمة شرعية . ولا شك بأن موقف السلطة واستعمالها الوعد والوعيد بالتناوب ، لمن ادلة الضعف في سياستها » .

« الجمعية التأسيسية » والدستور السوري

٤١ ــ الجمعية التأسيسية وما عمله الوطنيون في سبيل الدستور سنة ١٩٢٨

لماذا دخل الوطنيون معركة الانتخابات ؟ كان الوطنيون يرون دخول الانتخابات واجباً وطنياً لا بد منه للدفاع عن حقوق البلاد . وبنوا نظريتهم على قاعدة « ان

استعمال هذا الحق لا يبطل حق المطالبة ببقية الحقوق التي ما زالوا يطالبون بها ويجدون في نيلها »، فقر رأيهم على خوض غمار المعركة، مع علمهم بما اتخذته السلطة والحكومة من التدابير لاحباط مسعاهم، ومع اطلاعهم على ما في قانون الانتخابات من اسواء مقصودة ونواقص موضوعة. ولما نجحت اكثريتهم في المدن وفي بعض الاقضية، انتظروا من السلطة ان تصرح بالاسس التي ستبنى عليها المعاهدة وتجعل وضع الدستور سهلاً وطليقاً من كل قيد، ولكن الموسيو « بونسو » لم يشأ ان يقول شيئاً. ولما فوتح بشأنها ترك البحث لما بعد وضع مشروع الدستور، وبعد تأليف الحكومة. وكان على حق لو صدق في قوله واخلصت فرنسا في نيتها، ولذا كانوا حريصين على السرعة في انهاء المشروع واعلان الدستور خوفاً من ان تخلف فرنسا وعدها وتنكث عهدها وتعدل عن رأيها، او تتخذ السلطة الفرنسية تدابير خفية لاحباط المشروع. ولئلا يكونوا متهمين بالتفريط والجهل، صارحوا العميد بقرارهم ورغبتهم في ان يكون الدستور حراً وطليقاً من اي تحفظ او قيد، والا يشير ببيان العميد الى انتداب او سواه فقبل الشرط. وفي اليوم التاسع من شهر حزيران سنة ١٩٢٨، اجتمع المجلس في دمشق في قاعة « السراي » القديمة وحضر الموسيو « بونسو » واركان المفوضية، ووقف هو على منبر الخطابة وتلا بيانه الآتي الذي افتتح به العمل فقال:

٤٢ — خطاب الموسيو «بونسو» في افتتاح الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨

« انها لساعة جميلة سيكون لها أثرها الخالد في تاريخ سوريا، هذه الساعة التي تجتمعون فيها هنا لوضع دستور الدولة، اعني تنظيم اسس الحكومة، التي ستأخذ على عاتقها ادارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الامة. ولقد كنا ونحن نرقب عن كثب تقدم الثقافة السياسية في البلاد، نتمنى اجتياز هذه المرحلة ايجاباً للانتظار، ونزولاً عند آمال سوريا وفرنسا وعصبة الامم.

في يومنا هذا فرصة مناسبة بصورة خاصة للقيام بهذا العمل، ضمن روح الوفاق والوئام بين جميعكم، وروح الثقة الحقيقية ما بين أعضاء المجلس، ورجال الدولة الفرنسية، بيد ان العمل الذي نشترك فيه، يتطلب من الكل عزماً صادقاً

الوصول الى حل يؤمن - ضمن روح التساهل الواسع - الضمانات الضرورية لصيانة كافة الحقوق ، ولاحترام كافة المصالح. لقد عنيت ببياني المنشور(١) في الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٨ ، المسائل المتحتم علينا تناولها واحدة

---

(١) اي بيان المفوض السامي الصادر في ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ الذي يعد مقدمة للتطور المنتظر.

صدر هذا البيان عند تأليفه حكومة الشيخ تاج الجديدة التي اشرنا اليها وقد قال فيه العميد : « كانت الدولة المنتدبة ترجو وتتمنى من أمد مديد حلول الساعة التي تتمكن فيها سوريا من حل قضية دستورها في حالة السلام ، فقد آذنت هذه الساعة وستجري هذه الانتخابات العامة قريباً بالطرق الموضوعة وبالقوانين المعمول بها ، والتي ستضمن لكافة الأحزاب حرية الاقتراع والتصويت . ثم ان كافة قيود الحريات المشروعة قيود موروثة من عهد الاضطراب ستلغى لكي تظهر من استشارة الشعب آراء البلاد الحقيقية بكل جلاء . « لو صدقوا ما عاهدوا » والجمعية التي ستنشأ عن الانتخابات ستعطي سوريا قانونها الأساسي نهائياً بعد ان تسنه بكمال الحرية المطلقة ضمن النطاق الذي ترسمه الاتفاقيات الدولية والصكوك المؤولة عنها الدولة المنتدبة لدى عصبة الأمم ، نظراً لتعهدها هي نفسها بذلك « اغنية الشيطان القديمة الدائمة ! » .

فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة التي تنتج عن صك الانتداب ، والتي يمكن تمديدها باتفاقيات تعقد فيا بعد ، هو بالحقيقة اساس لهذا التقدم السريع ، الذي يجب على سوريا ان تصل اليه ، والدولة المنتدبة ستساعد على كل ذلك بكل قواها .

ففي الوقت الذي تعطي الدولة المنتدبة الى كافة السوريين برهاناً جلياً عن سخائها « ما اعظمه !؟ » وعن الثقة التي تضعها فيهم ، تنبيهم ان يحذروا من تعريض المستقبل المملوء وعوداً، الذي تفتح لهم ابوابه اليوم ، الى الأخطار ان كان باتفاق او بجهل الحقائق السياسية . ولاتمام الخطة التي عينت ، فالدولة المنتدبة تضع ثقتها في الحكومة الموقتة التي تأخذ على مسؤوليتها اليوم ادارة الشؤون العامة » انتهى .

وعلى اثر نشره اذاعت الحكومة التاجية بياناً قالت فيه : « إن الحكومة الموقتة لدولة سوريا وهي تشعر بخطورة الأحوال السياسية ، وتقدر التبعة التي تقع على عاتقها فيا اذا حالت دون تحقيق اماني الأمة ، ان كان بضعف منها او بتغلب في رأيها « لنلاحظ ان العبارة ترجمت عن الفرنسية تماماً ، مما يدل على ان البيان وضع بالفرنسية اولاً ثم ترجم » ، وبما انها على يقين من اخلاص ممثلي الدولة المنتدبة ، وعالمة ان تطبيق الانتداب المنصوص عنه في صك جمعية الامم ، والمبين بصراحة في بيان مجلس الامم ، يوجب على الدولة المنتدبة ودولة سوريا حقوقاً ، وواجبات متبادلة ، فهي تصرح انها عزمت على اتباع سياسة ايجابية مفيدة ، واضعة نصب عينها الرقي السياسي والمادي والادبي ، الذي يسير بالامة عن اقرب الطرق نحو الحكم الذاتي .

ان برنامج كل حكومة موقتة يكون اضطراراً مختصراً ، فحكومتنا تعتبر ان مهمتها الاساسية تنحصر في تسليم زمام الحكم بأسرع ما يمكن الى حكومة دستورية .

تلوَ الاخرى، وعندما تنتهون من مهمتكم هذه، يكون قد حان الاجل لتشييد العلاقات ما بين فرنسا وسوريا على دعائم متينة تتفق وما تصبو اليه نفوسكم ونتوق اليه نحن ايضاً. لأن اجراء المفاوضات اللازمة لابرام معاهدة، تفسح لنا مجالاً

وقد نظرت في الشروط التي يمكن معها انهاء هذه المهمة بأسرع وانسب ما يمكن وهي متأكدة من نجاحها، واهمها امر الانتخابات التي سيشرع بها بأقرب فرصة، لتضع حداً للحالة المبهمة التي طالما تألمت منها البلاد. ان هذه الانتخابات ستكون حرة بصورة مطلقة «تكرار التأكيد يدل على عدم حرية الانتخابات في الماضي، فهل يصدق في قوله؟ ومن يضمن حريتها؟ ومن شب على شيء شاب عليه؟» لتظهر فيها كافة الآراء بكمال الحرية، على الا يعكر ذلك صفو الراحة العامة، وحرية التصويت تقضي بديهياً برفع الاحكام العرفية، والغاء المراقبة ومنح عفو عام واسع النطاق.

ثم ان الجمعية التأسيسية التي ستنشأ عن هذه الانتخابات، تتمكن بملء الحرية من سن القانون الاساسي للدولة، لينشر من قبل الحكومة بالاتفاق مع الدولة المنتدبة.

ولكي تتمكن الحكومة من الاشراف على كافة المصالح التي تأتي منها موارد الدولة، فان الحكومة الموقتة، احبت ان تكون على يقين من ادارة المصالح الاقتصادية المشتركة، ما بين كافة الحكومات الموضوعة تحت الانتداب ان تكون مدارة من قبل هيئة مخصوصة تمثل فيها دولة سوريا.

ان الحكومة الموقتة تكون على ثقة من انها قامت بواجبها نحو البلاد، واذا تمكنت خلال شهور قلائل، من تحقيق برنامجنا هذا الذي قبلت به حكومة الانتداب. وعند الانتهاء من هذا يكون للحكومة التي تنشأ عن الجمعية التأسيسية مهمة اخرى، لان الحكومة الحاضرة الموقتة لا ترغب في ان تأخذ باسم البلاد تعهدات هي من وظيفة الحكومة النهائية. ولكن هذه الحكومة الموقتة لا تقوم بواجبها، إذا اهملت بيان رأيها الخاص في القضيتين الخطرتين اللتين يجب على الامة ان تقدم على حلها، عندما تحصل على قانونها الاساسي النهائي. وهي تصرح عن اعتقاد منها ان مصلحة البلاد في نبذ شكل الانفصال الذي ليس فيه فائدة سوى ايجاد العداء والتضارب اللذين يضران بسعادة البلاد وعمرانها. ولكنها احتراماً للاتفاقات الدولية ورغبات الاهلين، تود ان يكون كل تقدم في هذا السبيل، برغبة ومفاوضات ودية بين الذين يهمهم هذا الامر، وتطلب تحكيم الدولة المنتدبة في ذلك إذا مست الحاجة.

وهي تصرح ايضاً، بان العمل المخلص المرغوب فيه ما بين فرنسا وسوريا، والذي وحده يخول سوريا حق قبولها في عداد اعضاء عصبة الامم لا تأتي منه النتائج المفيدة إلا اذا حددت علاقات هاتين الدولتين بمعاهدة يجب ان تعرض على البرلمان السوري لتصديقها.

وهذه المعاهدة تعين بصراحة وتحدد مدى الواجبات المتبادلة التي تنتج عن صك الانتداب.

لاستنباط طرق الحل بكافة المسائل التي تشغلنا معاً . اما انتم ايها السادة فتكونون قد اعددتم هذا الحل النهائي قدر ما تبرهنون من الآن على حنكة سياسية

ومن الواجب ايضاً ان يعاد النظر في بنود هذه المعاهدة لمصلحة سوريا في مدة سنتين فيما بعد ، كي تجري وتطبق على مدى التقدم الذي تحصل عليه البلاد ، بينما تصل سوريا الى سيادتها القومية التامة . والحكومة النهائية ستبحث في جميع المطالب الوطنية عند عقد المعاهدة المنوه عنها .

ان الامة السورية ، تعلم الآن البرنامج الذي أخذت الحكومة على عاتقها امر تحقيقه ، وتعلم الفكرة التي اوحت بهذا البرنامج ، والتي سيعمل لتحقيقها اعضاء هذه الحكومة . فعلى الامة اذا قبلت هذا البرنامج ، وكانت قد تعبت من الوعود الفارغة ، ان تجمع صفوفها حول حكومة لم ترغب في ان تضع نصب عينها الا هدفاً يمكن الوصول اليه وستصل اليه بحول الله » . انتهى

فمن بيان العميد السامي يوم انتخابه الحكومة ، ومن بيان الحكومة عقب تسلمها دست الحكم ، ومن بيان العميد الذي القاه في قاعة الجمعية التأسيسية ، يستطيع القارىء ان يقول بأن التجربة « تجربة النيات » التي هيأها العميد وجعلها محكمة وخلابة لماذا فسدت ؟ ولماذا تغيرت نية الحكومة التاجية ؟ ولماذا رجعت فرنسا عما عزمت عليه ؟ ولماذا اصطدمت والوطنيين حتى تعطل المجلس وبقي الشيخ في حكومته اربع سنوات يحتال على الامة ، ويسلك انواع الطرق ، ويتخذ كل الوسائل للفتك بها ، والموسيو بونسو يؤيده ويسكت عن اعماله ؟ أهو افراط الوطنيين ؟ ام قلة ادراكهم السياسي ؟ ام تبدل نية العميد ووزارته ام ماذا ؟ للجواب يجب الاطلاع على بيان الوطنيين قبل دخول الانتخابات وبيانهم يوم افتتاح المجلس ، وعند ذلك يدرك السبب في كل ما حدث ومن هو المسؤول ومن هو الملوم ؟ اما بيان الوطنيين قبل دخول الانتخابات فهذا نصه :

بيان الوطنيين في دخول الانتخاب وعدمه : بعد جهود كثيرة وانتظار طويل الأمد ، صبر فيه السوريون صبر الكرام ، وهم يتطلعون بنفوس مطمئنة الى تحقيق استقلالهم ووحدة بلادهم ، وبعد ان خطا الوطنيون في البلاد وخارجها خطوات عديدة نحو التفاهم ، وعقدوا مؤتمرهم في مدينة بيروت في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ ، اظهروا فيه رغبتهم صريحة واضحة ، في التعاون النزيه مع الحكومة الفرنسية على اساس ميثاقهم القومي ، واصبحوا ينتظرون ما سيبديه المفوض السامي من الخطط التي يطمئن اليها الشعب وتتفق مع رغباته القومية . دعت المفوضية العليا اثنين من الزعماء الوطنيين المشتغلين في قضية البلاد وهما : هاشم الاتاسي وابرهيم هنانو ، وفاوضتهما بامور ذات بال ، تتعلق بمصير البلاد وتحقيق امانيها .

وبعد هذه المفاوضات الودية وما أفضت اليه من الوقوف على نيات الوطنيين الحسنة ، بدأ المفوض السامي بعض اجراءات تتعلق بحياة البلاد . وبينما كان من المنتظر ان يذيع فخامته

يضمن تجليها لسوريا عند حلول الساعة ، مكانتها المشروعة بين مصاف مختلف الامم وسائر الشعوب . واني على معرفة تامة من رغباتكم وتمنياتكم ، وارجو وانتم الآن

بياناً يعلن فيه بأن سوريا دولة مستقلة ذات سيادة لها الحق بدعوة جمعية تأسيسية بالانتخابات الحرة لوضع دستورها على قاعدة السيادة القومية ، وان المعاهدة التي ستعقد بين دولتي فرنسا وسوريا تكون على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة ، وان فرنسا ترغب في تحقيق الوحدة السورية ، التي تتشوق اليها الأمة في الساحل والداخل ، اذ اصدر فخامته بياناً في ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ مقتصراً على اجراء الانتخابات لتأليف جمعية ، تتولى سن الدستور بالحرية التامة ، على شرط التقيد بالصكوك والعهود التي تحدد حقوق فرنسا ومسؤولياتها ، واعلن عفواً استثنى منه عدداً من رجال سوريا العاملين : « الشهبندر ، واحسان الجابري ، وسلطان باشا الأطرش ، وجماعة جبل الدروز ، وسعيد حيدر ، وفائق المرعشي وغيرهم ، الذين ابقاهم ولم يعف عنهم حتى سنة ١٩٣٦ ، حينما تولت جماعة الكتلة الوطنية الحكم ، فأصدرت العفو عنهم واستقبلتهم استقبال الفاتحين » .

ثم تتابعت الحوادث ، فأعلن قانون الانتخاب القديم ، بما فيه من نقائص وقيود ، تحرم البلاد الاستفادة من كفاءات وحياة ابنائها الذين منعهم هذا القانون من حق الترشيح خلافاً لرغبة الامة ، وذكر في مقدمته انه مستند الى قرارين رقم ٢١٩٧ و ٢١٩٩ ، صادرين في ايلول سنة ١٩٢٣ بشأن جريان وظائف المجالس التمثيلية في دولتي دمشق وحلب . كما صرحت الفقرة الأخيرة من المادة الاولى ، من ان مدة الوكالة النيابية لاعضاء المجلس الذي سينشأ عن الانتخابات المقبلة ستحدد بقرار يصدر فيما بعد ، تاركاً في ذلك مجالاً للارتياب في سلامة الاسباب التي دعت الى هذا الإبهام ، في حين ان كل مجلس منتخب يجب ان تحدد صلاحيته ومدته بصورة واضحة قبل انتخابه ليكون الناخبون عارفين بما هم مقدمون عليه . وعلى هذا الوجه دعيت الامة الى الاشتراك في الانتخابات التي ستجري في ١٠ نيسان القادم . وبناء على ما تقدم ، رأينا من الواجب النظر في الموقف الحاضر .

وبعد البحث الدقيق ، عزمنا على مواجهة المستقبل ، الذي ذكر فخامة المفوض السامي في بيانه بانه مملوء بالوعود ، رغم ما في الموقف الحاضر من غموض وإبهام لا يتفقان مع السخاء والحرية ، اللذين صرح بهما المفوض السامي ببيانه . ورغم ان الاوضاع الحاضرة ، ليست في حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات ، واثقين بأن المجال ما زال متسعاً لتعديل مواد قانون الانتخابات المتعلقة بأساس القضاء دون اللواء ، ومدة النيابة ، وشرط الاقامة ستة اشهر ، وشرائط النيابة عن الاقليات ، خصوصاً بعد ان سبق تعديل بعض احكام هذا القانون ، معتبرين أن هذا المجلس انما ينعقد لوضع دستور البلاد ، ومسجلين على فخامة المفوض السامي ، تصريحه الواضح بأن الجمعية التي

تعلمون انكم تجدون الاجتماع اليّ دائماً سهلاً ، ان لا تدعوا مجالاً لتنشأ وتمو في داخل المجلس حالة قد تذهب بثمرة جهودنا المشتركة. وختاماً اعرب لكم مع ثقتي الودية عن خالص تمنياتي لتكلل اعمالكم بالنجاح». ثم بارح العميد قاعة المجلس مصحوباً بمعاونيه ومندوبيه في دمشق، وبعد ذلك اعتلى المنبرَ الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة والقى الخطاب الآتي :

٤٣ ــ خطاب الشيخ تاج الدين يوم افتتاح الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨

«لا أستطيع ان اصف لكم مبلغ سروري لوقوفي في هذا اليوم التاريخي ، محيياً اول مجلس تأسيسي عهد اليه بوضع الأسس التي سيشيد عليها البنيان السوري العتيد. فمجلس كمجلسكم الموقر، ضم اليه نخبة اهل الفضل والعلم والوطنية الحقة، جدير بأن يقوم بهذه المهمة التاريخية، التي ما زال الشعب السوري الكريم يلهف الى تحقيقها منذ أمد بعيد.

ستنشأ عن هذه الانتخابات ستسن دستور البلاد النهائي بكمال الحرية المطلقة ، وان الانتخابات ستجري في جو يضمن لكافة الأحزاب حرية الاقتراع والتصويت . ورأينا ان الانتخابات حق سياسي تمارسه الأمم لتظهر ارادتها في تقرير شؤونها الداخلية والخارجية ، فاستعمال هذا الحق لا يبطل الحقوق الاخرى ، ولا يناقض الميثاق القومي ، ولا يضعف من قوة المطالبة بتحقيقه تاماً كاملاً . وقررنا اذاعة هذا البيان على الشعب السوري النبيل ، مذكرينه بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه اليوم ، ومحذرينه من الدسائس والانخداع ، مؤملين ان يبرهن في هذه الأوقات العصيبة على جدارته بالحرية واهليته للاستقلال ، فلا ينتخب إلا رجالاً اكفياء معروفين بصدق وطنيتهم وسلامة مبادئهم ، ليكون المجلس المنتخب مظهراً لارادته ، ومرآة تنعكس فيها رغائبهم القومية وامانيهم الوطنية والسلام» .

التواقيع

هاشم الأتاسي ، ابرهيم هنانو ، فارس الخوري ، الدكتور عبدالرحمن الكيالي ، حسني البرازي ، سعدالله الجابري ، عفيف الصلح ، احسان الشريف ، وصفي الاتاسي ، صلاح الدين الباقي ، مظهر رسلان ، فوزي الغزي ، احمد اللحام ، لطفي الحفار ، شكري الجندي .

وبعد ايها القارىء ، هل فهمت نيات الطرفين ؟ وهل قدرت أين الصراحة والمنطق ، والسياسة ، اذا كان ذلك معلوماً لديك ، وغير خاف على تقديرك الثاقب ، فلا تلم الوطنيين على بعد نظرهم واقدامهم ، وجرأتهم ، وثقتهم بنفسهم وبالشعب ، وانهم لا يغترون بالوعود والاقوال !! .

سادتي ! لست بحاجة لاستعراض الحوادث والادوار المختلفة التي تعاقبت على بلادنا المحبوبة ، لان كلنا عرفناها واتصلنا بها اتصالاً وثيقاً يغنينا عن الرجوع اليها . اما وقد اخذت الغيوم المتلبدة بالانقشاع ودخلنا في طور جديد ، فقد وجب علينا ان نتناسى الحوادث الماضية ، ونمضي في طريقنا الجديد متكلين على جهودنا ، مسترشدين بوحي عقولنا وضمائرنا ، بحيث لا نترك لسلطان الهوى علينا من تأثير . ومتى عالجنا مشاكلنا بالتؤدة والحكمة وحسن النية ، فالنجاح حليفنا بعون الله . ومما يقوي ايماني في حسن الخاتمة ، ما نراه من عطف الدولة الفرنسية الحرة نحو وطننا العزيز . وما اجتماع هـذه الجمعية التأسيسية المحترمة ، الا دليلاً واضحاً على سياسة التفاهم والتعاون النزيه بين الامتين ، وبراً بالوعود المقطوعة .

ايها السادة ، ونفياً لكل اشاعة ، ارى من واجبي ان اعلن ، ان ليس هنالك دستور مفروض ، بل ان مجلسكم الموقر ، هو الذي سيضع دستور البلاد الكافل سيادتها الوطنية بملء حريته الكاملة . وانني أؤكد لحضراتكم انني مستعد لتقديم كل مساعدة في سبيل تسهيل مهمتكم الخطيرة ، مقدراً منذ الساعة عظيم جهودكم ، وحسن نواياكم . وفي الختام اعلن من هذا المنبر افتتاح المجلس التأسيسي الكريم ، راجياً لكم النجاح الكامل والسلام » . ثم نزل من المنبر وذهب من المجلس هو ووزراؤه . وبعد ان انتخب المجلس السيد هاشم الاتاسي رئيساً له ، وقف المومأ اليه وقال :

٤٤ ـ خطاب السيد هاشم الاتاسي في المجلس التأسيسي عند انتخابه رئيساً له في سنة ١٩٢٨

« ان لساني لعاجز عن ابداء الشكر لحضراتكم ، على هذه الثقة التي اوليتموني اياها بانتخابي رئيساً لهذا المجلس التأسيسي الذي اجتمع لسنّ دستور البلاد ، ووضع حجر الزاوية في بنيان استقلالها وحريتها . واني لارجو من الله ان يوفقني لتحقيق ثقتكم ، فأقوم بأعباء الرئاسة حسب رغائبكم وبكل محبة واخلاص . وتروني الآن مغتبطاً لحلول الساعة الملائمة لاجتماع هذه الجمعية التأسيسية ، وتحقيق أول مطالب

من مطالب هـــذه الامة العزيزة ، بفضل جهودها المبرورة ، وبواسطة سياسة التعاون النزيه التي بدأت تظهر آثارها منذ اليوم .

ولقد دلت هذه الكلمة الموجزة ، التي القاها فخامة ممثل فرنسا في مقدمة هذا الاجتماع ، على رغبته الاكيدة في متابعة خطواته ، والمثابرة على سياسة التعاون النزيه ، الذي يضمن حقوق الفريقين ومنـافعهما المتبادلة فاستحق الشكر . وجاء تصريح فخامة رئيس الوزراء مؤيداً للحرية المطلقة الموعودة لهذه الجمعية التأسيسية في وضع الدستور فاستحق الثناء . ان هذه الخطوة الاولى في سبيل تحقيق أماني البلاد ، نؤمل ان تعقبها خطوات اخرى تنسينا مضض الماضي ، وتفتح امامنا ابواب عهد جديد ، حافل بالمسرات ، محقق لرغائب الأمة ومطالبها . وانا على يقين بأن جميع أعمال هذا المجلس التاريخي ، ستكون مشبعة بروح الحكمة والرزانة ، فتكفل للأمة العزيزة حياة سعيدة ، ورقياً سريعاً . سدد الله خطواتنا ووفقنا الى الخير وما فيه الصواب » .

٤٥ — اسباب فساد « الطبخة » ووقوع الاصطدام

هذا ما كان من افتتاح المجلس التأسيسي او الجمعية التشريعية ، او الجمعية التأسيسية . والقارىء لا بدَّ ان يتذكر بأنني قبل برهة تساءلت : لماذا فسدت « الطبخة » ؟ ولماذا تغيرت النيات ؟ نيات الفرنسيين ونيات الحكومة التاجيـــة ، وقلت هل هو التردد في انجاز ما وعده بونسو ، أم الافراط الذي ابداه الوطنيون في سياستهم ؟ ثم صرحت بأن الجواب يحتاج الى درس البيانات الصادرة عن المفوض السامي ، وعن رئيس الوزارة الشيخ تاج ، وعن رئيس المجلس التأسيسي السيد هاشم الاتاسي . وعليه نشرت البيانات الثلاثة بما يتعلق بالانتخابات ، وبما يتعلق بالمجلس التأسيسي فما الذي يستنتجه القارىء ؟

يقول الموسيو بونسو في مجلس الانتدابات ، عندما سئل عن الحالة التي جرت في انتخابات سنة ١٩٣٢ ، وهي الانتخابات التي سقط فيها الوطنيون بحلب ، نتيجة التزوير والتهديد والاضطهاد .

« ولقد حدث في المجالس السالفة ، التي كان لي معها شأن ، حادث يؤيد ما ذهبت اليه . كانت الدورة الانتخابية كما هي ، وكانت الأحزاب منقسمة شر الانقسام ، ولكن عندما اجتمع النواب في المجلس ، افلتوا من التأثيرات التي استفادوا منها بمساعدتي او بدونها . وفي اثناء دورة الانتخاب ومن ذلك الحين ، اصبح من لا يحافظ على الشعور الوطني يعدُّ خائناً ، ولا يوصله الى الفوز لا التجاؤه الى العميد ولا انتسابه الى السياسة المسماة سياسة الانتداب » .

ألا يدل اعترافه على انه كان يخشى هذا المجلس ويخشى قوة الوطنيين فيه ، وعدم انصياع النواب الذين اخرجتهم السلطة ، او خرجوا بالرغم منها ، عن السياسة المسماة « بسياسة الانتداب » وهي قبول الوحي من طور المفوضية ، والعمل بأمر المستشارين وضباط الاستخبارات كيفما كان الحال ؟ .

وإذا كان الوطنيون على حق ، وكانوا ثابتين في عقيدتهم ومبادئهم ، وكانت خطتهم صريحة في كيفية وضع الدستور ، وكانوا يطلبون وضعه مطلقاً من كل قيد يحد من سلطان الأمة أو ينقص من حقها ، وأعلنوا ذلك جهاراً وتكراراً وقالوا انه سيكون حراً لانه وحيد الطرف ، وبلغوا قرارهم المفوض السامي ، وباحثوه غير مرة فيما يجب عمله ، حتى اذا ما انتهى وضع الدستور ، واعلن المجلس قراره ، وبقيت بينهم وبينه قضية تحديد مدة الانتقال ووضع صيغة حقوقية لها ، لم يعجبه ذلك في دخيلة نفسه ، ولم يجد في المجلس التأسيسي طريقاً تمكنه من الوصول الى التطور الذي ينشده ، ولذا أقر ببياناته في مجلس الانتدابات في سنة ١٩٣٢ ، ما كان يهيئه من خطة . وقال :

« واخيراً ان ما أشعر به ازاء انتخاب من هذا النوع » اي الانتخابات المزيفة » هو ان خير طريقة للوصول الى مثل التطور الذي أنشده ، تتجلى في وجود برلمان مسؤول يمثل الرأي العام . اما إذا لم يكن امامي سوى برلمان مستضعف فلا اتقدم شيئاً في مهمتي » وقصده ان يكون النواب من طراز المعتدلين انصار الانتداب ، او ان تكون اكثريته من المسخرين المستأجرين ، حتى لا ينقلب اعضاؤه ويميلوا الى صفوف الوطنيين ، كما حدث في حزيران سنة ١٩٢٨ في المجلس التأسيسي .

ولا ريب ان المطلع ، قد اقتنع بكل ما اثناه وتحقق ان السبب الحقيقي للاصطدام ، كان تبدل نية العميد في سياسته ، وتبدل خطة الحكومة التاجية في موقفها ، وخوف كليهما من بقـــاء المجلس التأسيسي . ولذلك عندما انهى المجلس المشروع بشكل جامع لاماني الامة وحاجاتها ، واوشك ان يناقش مواده مادة مادة ، لينجزه بالتصويت نهائياً ويعلنه ، وخشي رئيس الوزارة ان يطير الكرسي من بين يديه ، وقد سعى اليه ولرئاسة الجمهورية بكل قواه (١) ، وبذل كل ما يستطيع بذله من مال ونفوذ وحيل ومداورات . وفاجأ العميد المجلس التأسيسي في اليوم التاسع من آب سنة ١٩٢٨ بتكليف غير منتظر ، يطلب منه تنفيذ ما امرته به الوزارة الخارجية الفرنسية ، وهو حذف المواد المسماة « بالمواد الست » من الدستور ، وكان في ذلك اليوم قد حضر الى المجلس التأسيسي ومعه سكرتيره الخاص المسيو « موغره » ، الذي وقف وتلا الخطاب الآتي :

٤٦ـ خطاب العميد بونسو يطلب طي المواد الست ٢ و٣٢ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١١٢

« لقد تتبع العميد السامي للجمهورية الفرنسية ، سير اعمال الجمعية التأسيسية بانتباه وعطف شديدين ، راجياً حلول الاتفاق الذي من شأنه ان يعطي سوريا دستورها النهائي في اقرب مدة . وعند فتح باب المناقشة ، الذي سيجري اليوم للبحث في مشروع الدستور الذي سنته اللجنة ، اصبح من واجب العميد السامي ، ان يسترعي نظر اعضاء الجمعية الموقرة ، الى ضرورة عدم البحث الآن في المسائل التي ليس من خصائص الجمعية ان تحلها من تلقاء نفسها ، لانها تمس تنفيذ انتداب مسئولة عنه الحكومة

(١) كان ما يتمناه الشيخ تاج الدين الحسني وهو رئيس الحكومة ، ان ينتخب رئيساً للجمهورية السورية ، إذا ما اقر المجلس مشروع الدستور . وكان الوطنيون يرون ان انتخاب رئيس الجمهورية يجب ان يكون من قبلهم ، ويسعون لانجاح مرشحهم السيد ابرهيم هنانو . وكان هاشم الاتاسي يطمح الى رئاسة الجمهورية . ولكن الوطنيين اقنعوه برئاسة المجلس التأسيسي ، وخوفاً من حدوث ما ليس في الحسبان ، اتفقوا على ان ينتخب المجلس التأسيسي الحكومة عندما يقر فصل (الوزارة) .

وهيأنا « مضبطة » موقعة من اكثرية النواب بانتخاب ابرهيم بك هنانو للرئاسة ، كما ان الشيخ تاج هيأ مضبطة نظيرها بانتخابه ، ولكن لم يكن فيها الاكثرية المطلوبة ، ففشل تدبيره وباء بالخذلان .

الفرنسية امام عصبة الامم ، ولا يمكن تعديل شيء من نصوص هذا الانتداب إلا باتفاق توافق عليه تلك العصبة .

وفي بياناته السابقة ، وخاصة التي صدرت في ١٥ شباط ٩٢٨ و ٩ حزيران الاخير ، رغب العميد السامي في الاعراب عن هذا الامر بصراحة ، تجنباً لكل سوء تفاهم يقع حول نقطة هامة كهذه ، من شأنه ان يعرض الى الخطر ثمرة الجهود المبذولة بكل اخلاص من الطرفين ، لقطع هذه المرحلة الاولى بسلام .

بيد أن بعض الاحكام التي وضعت في مشروع اللجنة تستدعي تحفظات خاصة ، لأن بعضها يخالف مخالفة صريحة ، العهود الدولية التي تعين مسئولية الدولة المنتدبة ، وبعضها الآخر يتطلب فعلاً قيد التنفيذ اتفاقاً سابقاً مع الحكومة الفرنسية .

وأعني بذلك المواد [١] ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ كما وردت في المشروع الحالي ، بقدر ما تمس المسائل التي تدخل ضمن النطاق المبين اعلاه ، وكذلك المادة الثانية[٢] بقدر ما تخالف اتفاقات دولية ، وحالة حقوقية واقعة لا يمكن تعديلها بقرار

(١) المادة ٧٣ : لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص ، اما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون .

المادة ٧٤ : يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وابرامها . اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بسلامة البلاد او مالية الدولة ، او المعاهدات التجارية، او سائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة ، فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ : يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالاتهم ، ويولي الممثلين السياسيين ، ويقبل الممثلين السياسيين الاجانب ، ويعين الموظفين والقضاة، ويرأس الحفلات الرسمية ضمن حدود القانون .

المادة ١١٠ : تنظيم الجيش الذي سينشأ يكون بقانون خاص .

المادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية ان يعلن بناء على اقتراح مجلس الوزراء ، الاحكام العرفية في الاماكن التي تحدث فيها اضطرابات او قلاقل ، ويجب ان يعرض اعلان الاحكام المذكورة على المجلس النيابي فوراً . واذا كان المجلس غير منعقد دعاه للاجتماع بوجه السرعة .

(٢) المادة الثانية هي : « إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم » .

استبدلت هذه المادة فيما بعد ، اي عندما نشر المفوض السامي دساتير الحكومات السورية ، التي اشرت اليها بالصيغة الآتية : « سورية وحدة سياسية لا تتجزأ » .

متخذ من طرف واحد. فبقاء أحكام كهذه ينشىء حالة مبهمة تعرض قريباً الى الخطر ما كان يرجى تحقيقه بفارغ الصبر.

فالعميد السامي للجمهورية يثق بحكمة الجمعية، ولا يشك بأنها عند وقوفها على هذه الصعوبات، سترعى السمع الى هذه الملاحظات من تلقاء ذاتها وتقرر فصل الاحكام المنوه عنها عن قلب الدستور قبل ولوج المناقشة في المواد، فيكون مشروع الدستور متفقاً مع روح حالة لا يمكن تغييرها إلا باتفاقات تعقد مع الحكومة الفرنسية. وإلا فالحكومة الفرنسية لا يسعها ان تأذن بنشر وتنفيذ دستور يحرمها الوسائل التي تساعدها على القيام بالقروض الدولية، التي اخذت على نفسها ».

٤٧ ـ بيان الشيخ تاج الدين وطلباته

وقام على اثره الشيخ تاج وقال « سادتي! لقد سمعتم الملحوظات التي أبدتها المفوضية من تأجيل بعض المواد المذكورة في الدستور، والتي تبحث عن الوحدة والتمثيل الخارجي، وتعيين الممثلين، وعن مسألة الاحكام العرفيـــة، وما يتعلق بالجيش الذي سيبحث عنها في المعاهدة.

ان الاعتراض الموجه من طرف حكومة باريس على الوحدة، يتضمن بأن الوحدة لا يمكن ان تحقق الآن، بالنظر لوجودنا تحت امر واقع إلا بالمفاوضة والاتفاق، وإلا فنعرض القضية لمشكلة دولية، سواء كانت هذه الاراضي موجودة تحت سلطة غيرنا بحق ام بغير حق. فالمادة التي توافق عليها الحكومة الفرنسية هي كما يأتي: « البلاد السورية جميعاً تؤلف وحدة سياسية لا تتجزأ ».

يشق علينا تأجيل قسم من الدستور، ولكن يجب علينا ان لا نضيع جهودنا التي بذلناها في هذا السبيل سدى، على أمل ان تحل هذه المواد والقضايا بالمعاهدة. انني والامة جمعاء نعلق كل الاهمية على تحقيق هذه المطاليب. ولكن اذا حسبنا ان مجرد وضع هذه المواد في الدستور يكفي لتحقيقها، فانما نخدع انفسنا في وقت نحب فيه الصراحة. إننا في مفاوضات مع حكومة فرنسا، تمكننا من التفاهم على المطالب التي نحن شديدو التعلق بها.

ولكن الحكومة الفرنسية ، ترى معنا ان هذه المطالب لا تتحقق الا بالمعاهدة المنوي عقدها قريباً ، مع الحكومة النهائية التي ستعرض على مجلس الامة للتصديق ، فعلى مجلسكم الموقر ان يفكر ملياً في هذه الوضعية وفي نتيجة القرار الذي سيصدره ».

وقد أيّد بخطابه هذا ما اراده العميد واوضح اتفاقه واياه على تحديد الدستور الذي وضعه المجلس ، واتخاذ « حذف المواد » وسيلة للاغلاق .

ولو كان الأمر خلاف ما ذكر ، او لو ان القضية كانت فعلاً المحافظة على « المسئولية الدولية » او الوضع الانتدابي الواقع ريثما تعقد المعاهدة ، او الابتعاد عن مسائل قد تثير مشكلات دولية ، لكان في وسع العميد التوسل لارجاء البحث في الدستور ، بواسطة قرار من المجلس ليتمكن من ايجاد حل حقوقي لما يخشاه . ومع ذلك فالمجلس بواسطة الرئيس ، راجع العميد طالباً اليه عدم التسرع لينظر في الأمر مع النواب ، علهم يجدون حلاً مرضياً ، ولكنه لم يشأ إلا التبليغ وإعطاء الجواب سلباً او ايجاباً في اليوم الثاني ، لاعتقاده واعتقاد استخباراته ومندوبيه ، ورئيس الحكومة ، أن كل تأجيل قد يحمل نوابهم الانصار المعتدلين على الانحياز نحو الوطنيين ، وهم قد استوثقوا من وجود الاكثرية المطلقه بجانبهم وعلى رأسها بديع الشيشكلي ، وعبدالقادر الخطيب ، ولهذا لم يقبل بأي تأجيل ، او بأي حل غير اعطاء القرار بالقبول او الرفض .

وعليه ، ونظراً للاصرار الواقع ، واستحالة التوفيق بين رغائب الامة، التي تريد دستوراً يعبر عن حقوقها وأمانيها ، وبين طلب العميد ، الذي يريد تثبيت الانتداب بشكل شرعي ، وحيث ان الدستور بحد ذاته وثيقة وحيدة الطرف ، وصك لا يقيد الطرف الثاني بشيء يخالف مسئولياته التي يدعيها ، ولما كان بالامكان حل الخلاف ، اما باصدار تحفظات من العميد ، وقد طلبنا بيانها فلم يقبل طلبنا ، او باصدار قرار من المجلس بتعليق تنفيذ احكام هذه المواد ريثما تعقد المعاهدة ، وهذا الطلب لم يقبله النواب ، او بتأجيل اجتماعات المجلس ، ليصير الاتفاق على تصديق المواد المتعلقة بشكل الحكومة وحقوق الافراد ، وما يتعلق بالقضاء والمالية ، ثم تؤلف حكومة دستورية بموجبها وهذا رُفض ، فلم يبق امام النواب الوطنيين ،

ومعهم الاكثرية إلا رفض الحذف رفضاً باتاً ، وصيانة الدستور وفاقاً للعهود التي قطعوها للشعب ، ولذلك صدر القرار الآتي من المجلس ، بعدما اجتمعت اللجنة التي انتخبها واقرته على الوجه المذكور .

٤٨ ـ جواب المجلس على بيان العميد بطلب طي المواد الست من الدستور

« لما كان طي المواد الست المنوه بها في بيان المفوضية من صلب الدستور ، يجعل الدستور ابترَ لا قيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف بهما دولياً ، وكانت الجمعية التأسيسية التي انتخبتها الامة لوضع دستور كفيل بتحقيق استقلالها وسيادتها ووحدتها ، هي غير مرتبطة إلا بالبرامج التي اعلنها أعضاؤها حين انتخابها .

وكانت البيانات والعهود المقطوعة من قبل المفوضية هي ذات طرف واحد لا تلزم الجمعية التأسيسية في شيء ، وكانت هذه الجمعية التأسيسية ، قد قررت في جلستها السابقة قبول مشروع الدستور بكامله ، ولم يبق في الامكان الرجوع عن هذا القرار بحذف اهم مواد الدستور واركانه ، فالجمعية تقرر مع رغبتها الاكيدة بدوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلي فرنسا لسوريا ، عدم موافقتها على حذف المواد الست المذكورة ، وتحيل البيان المذكور الى ديوان الرئاسة ، مع انضمام خمسة اعضاء اليه ، ليضع جواباً مستمداً من هذه الروح خلال ساعة واحدة ، على ان تعود الجمعية الى اعمالها اليومية بعد قراءة الجواب » .

وبعد أن تعطلت الجلسة نصف ساعة ، استأنف المجلس أعماله فقال الرئيس: ان الجواب الذي تقرر قد تم وضعه وسيتلى على مسامعكم ، حتى إذا كان موافقاً يقدم الى المفوض السامي .

ثم وقف السيد فائز الخوري وتلا القرار الآتي :

٤٩ ـ قرار الجمعية التأسيسية جواباً على طلب العميد في ٩ آب ١٩٢٨

« استمعت الجمعية التأسيسية في جلسة هذا اليوم ، الى البيان الذي تلاه المسيو

موغره باسم فخامتكم ، وبعد مداولة استمرت ثلاث ساعات متتابعة ، وضعت الجمعية التأسيسية القرار الذي ارفعه لفخامتكم طي هذه الرسالة ، لتحيطوا به علماً معرباً باسم الجمعية التأسيسية ، عن رغبتنا الاكيدة في دوام حسن التفاهم مع السلطة الفرنسية ، ومتابعة سياسة التعاون النزيه ، الذي رفعتم مناره في هذه البلاد ضمن حدود المصلحة الوطنية السورية ، وتحقيقاً لاستقلالها وسيادتها ووحدتها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي » فوافق عليه المجلس بالاكثرية .

ثم ورد من بونسو قرار يتضمن تأجيل المجلس ثلاثة اشهر ، فتلاه امين السر ، وقبل فض الجلسة اقترح السيد سعيد الغزي ، تفويض ديوان المجلس بمتابعة السعي لدى المراجع الايجابية لتحقيق أماني البلاد وقال : « حباً بمتابعة سياسة التعاون النزيه ، وضناً بالجهود التي بذلت في سبيل التفاهم لتحقيق اماني البلاد فان المجلس يتلقى هذا التأجيل بصدر رحب وطول اناة ، ويحتفظ بحقوقه كاملة تامة ، مؤملاً ان يكون من وراء هذا التأجيل ما يزيل العقبات ويحقق الآمال » . فقبل اقتراحه ، ثم تلا السكرتير قراراً يقضي بتأجيل المجلس ثلاثة اشهر وهذا نصه :

٥٠ ـ قرار المفوض السامي بتأجيل الجمعية التأسيسية ثلاثة اشهر في ١٠ آب سنة ١٩٢٨

« إنَّ المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

بناءً على مراسيم رئيس الجمهورية ، الصادرة في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٩ ، و ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ٣ ايلول سنة ١٩٢٦ .

وعلى القرار رقم ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٤ من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية والقاضي بتشكيل دولة سوريا .

وعلى القرار رقم ١٩٦٩ الصادر في ٢ حزيران ١٩٢٨ ، من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، القاضي بدعوة المرشحين الذين اعلن انتخابهم على اثر الاعمال الانتخابية ، التي جرت في ٢٤ و ٢٧ نيسان ١٩٢٨ .

ونظراً الى مشروع الدستور المطروح لمناقشة الجمعية التأسيسية خاصةً في مواده ٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ .

ونظراً الى الرسالة التي بعث بها المفوض السامي الى الجمعية بتاريخ ٩ آب سنة ١٩٢٨ .

ونظراً الى رسالة رئيس الجمعية المؤرخة في ١٠ آب ١٩٢٨ التي ترفع قراراً اتخذته الجمعية بتاريخ ٩ آب سنة ١٩٢٨ .

ولما كان من الصعب ايجاد حل في مدة معينة للمسائل التي تنشأ عن المواد المذكورة او عن البعض من احكامها .

وحيث قد أعربت الجمعية من جهة اخرى عن رغبتها في ان ترى الدوام على حسن الاتفاق بينها وبين ممثلي فرنسا في سوريا .

قرر ما يأتي :

مادة واحدة — تؤجل اجتماعات الجمعية التأسيسية ، التي التأمت في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨ لوضع دستور الدولة السورية الى ثلاثة شهور اعتباراً من تاريخ ١١ آب سنة ١٩٢٨ .

دمشق في ١٠ آب سنة ١٩٢٨

المفوض السامي : بونسو

وأعلن الرئيس تأجيل المجلس الموقر الى ثلاثة اشهر ، بعد ان قام بواجبه خير قيام ، ثم قام النواب وقوفاً وهم يهتفون بصوت واحد ليحي الاستقلال وليحي الدستور وليحي السوريون ولتحي سوريا ، وردد المستمعون الهتاف ونادوا لتحيي الجمعية التأسيسية وليحيى الدستور .

٥١ ـ ما جرى بعد التأجيل وكيف اغلق المجلس

وبعدما اعطي الجواب وتعطل المجلس ثلاثة اشهر ، ثم ثلاثة اشهر اخرى ، تقرر اغلاقه ابدياً ، لأن جميع الاقتراحات التي تقدم بها مكتب المجلس لم تجد نفعاً ، ولم يجد مسعى الوطنيين لدى وزارة الخارجية الفرنسية ، لايجاد حل يعيد الامور الى مجاريها ولا للمذاكرة بالمعاهدة ، كي يعلم كل ما له وما عليه (١) ، مما دل على ان

---

(١) راجع كتابي « الرد على بيانات المسيو بونسو » من صفحة ٦٠ الى صفحة ٨٠ ففيه التفصيل الوافي عن هذا الدور واحواله والحوادث التي جرت فيه .

الفكر النهائي لدى الوزارة المذكورة، كان سحب يد المفوضية عن العمل مع الوطنيين وعدم التفاهم بأي صورة كانت، وتعطيل التجربة الايجابية وابقاء الشيخ تاج وحكومته في دست الحكم مع ابقاء الاوضاع الشاذة أربع سنين « لترويض الوطنيين » واذلال عنجهيتهم وحمل سكان البلاد على الابتعاد عن حظيرتهم والانفلات من مبادئهم وتهيئة الحكومة والاحزاب الموالية للعمل والتعاون مع ممثلي الانتداب بخطة احكم وانجح، حتى اذا حان الوقت قام المفوض السامي بتجربة الانتخابات مرة أخرى لعقد المعاهدة ومفاجأة الوطنيين على غرة.

ولذلك، وبعد ان ذهب بونسو الى باريس وذاكر وزارة الخارجية الفرنسية وعاد الى سوريا قدم الى مكتب المجلس التأسيسي اقتراحاً جديداً كان اشد وطأة واكثر تقييداً للدستور من المادة ١١٦ التي رفضها المجلس.

ولبيان الموقف وكيف تأزمت الامور، اضع امام القارىء اقتراح مكتب المجلس، ثم جواب العميد عليه جلاء للحقيقة، واذكر ما انتهى اليه الحال.

٥٢ — كتاب هاشم الاتاسي جواباً على اقتراح الموسيو بونسو

قال رئيس المجلس السيد هاشم الاتاسي: « ان العميد السامي كان طلب الى المجلس التأسيسي في ٩ آب ١٩٢٨ فصل المواد ٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١١٢ من الدستور وتعديل المادة ٢ بحجة ان هذه تعارض تعهدات فرنسا الدولية ورأى المجلس في ذلك الحين ان فصل هذه المواد من الدستور يجعله ناقصاً غير معرب عن رغائب الامة السورية وكان يرى ان تحدد العلائق بين فرنسا وسوريا الناشئة عن المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم بمعاهدة تبنى على تبادل المصالح وتصان فيها السيادة القومية لسوريا، وقد اعلنت فرنسا رضاءها عن ذلك بلسان مفوضها السامي السابق الموسيو ده جوفنل وبوسائل أخرى عديدة. ولذلك اعتذر المجلس عن تلبية هذا الطلب مظهراً رغبته في دوام سياسة التعاون والتفاهم وقابلاً تأجيل المجلس ثلاثة اشهر ثم ثلاثة أشهر أخري بالتؤدة والتفاؤل أملاً بايجاد وسيلة تضمن مصالح الجانبين وتوفق بين النظريتين. وبعد التأمل وجد ان ذلك مضمون باضافة ماد

الى الدستور هذا نصها : أولاً تعديل المادة الثانية من الدستور على الوجه الآتي : « البلاد السورية وحدة لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة الحاضرة محفوظة » .

ثانياً اضافة مادة الى مشروع الدستور تحت عنوان احكام موقتة هذا نصها :

« ان الاحكام ٧٣و٧٤ واحكام المادة ٧٥ المتعلقة بإيفاد السفراء فقط والمادة ١١٠ و ١١٢ تنفذ باتفاقات خاصة بين الحكومتين الفرنسية والسورية ريثما تعقد معاهدة لتحديد العلاقات بين الطرفين ».

٥٣ — جواب المسيو بونسو على كتاب السيد هاشم الاتاسي في ٣ شباط سنة١٩٢٩

فأجاب المفوض السامي في ٣ شباط سنة ١٩٢٩ بما يأتي : « حصل لي الشرف اثناء المحادثات التي جرت بيننا ان بحث مع فخامتكم في الحالة الناشئة عن المساعي التي بذلت منذ شهر آب الاخير ، سعياً وراء اسس الاتفاق الذي يضع التناسب بين الاماني التي أعرب عنها النواب بملء الحرية ، وبين الحق العام المحدد في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم وصك الانتداب .

فعلى اثر الجهود في فرنسا وفي سوريا منذ ما يقرب من ستة اشهر من قبل المفوض السامي ومن قبل الاشخاص الذين فوضتموهم عملاً بقرار المجلس المؤرخ في ١١ آب سنة ١٩٢٨ بواسطة التماس مع السلطات الفرنسية ، كان يجوز لي الامل بأن الاتفاق الذي كان ينظر اليه من الطرفين ممكناً فيما يختص بروح القضية سوف لا يتأخر عن الظهور في نص واضح جلي يحول دون الوقوع في سوء التفاهم ، وقد سلمتكم بتاريخ ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ كملخص لهذه المحادثات التمهيدية نص تحفظات عام هي المادة ١١٦ ، مأخوذة عن الواجبات الدولية الملقاة على فرنسا ، فقبول هذه التحفظات التي اضم نسخة عنها الى رسالتي هذه ، على سبيل التفكير في مادة ملحقة ، كان يسمح للمجلس ان يحتفظ تقريباً بكلية نصوص الدستور ، الذي كان أخذه المجلس بعين الاعتبار باقتراعه عليه في ٧ آب سنة ١٩٢٨ .

ان هذا الاقتراح المشبع بروح الحرية (كذا ؟) والذي وزنت فيه كافة كلماته ليأتي مطابقاً دون ابهام ، لما توجبه حالة حقوقية ليس بمقدور الحكومة الفرنسية ان تغير فيه شيئاً دون موافقة عصبة الامم ، وليصون الحقوق الجوهرية الموضوعة طبقاً للانتداب ، كان يدعني افكر ان الديوان الذي ارسل اليه سيتفضل ويوصي المجلس بالموافقة عليه . ولكن هذا الامل لم يتحقق ، وفي تاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ يوم آخر حديث دار بيننا لم تتمكنوا من اعطائي الموافقة والتأمينات التي كنت طلبتها منكم .

بيد انكم لتثبتوا رغبتكم في التفاهم ، تفضلتم فأعلمتموني ان رئيس واعضاء الديوان يقبلون ان تطبق هـــذه المواد الواردة في صلب الدستور ، والتي طلب المفوض السامي بـ ٩ آب سنة ١٩٢٨ الأخير فصلها عنه ولم يقبل المجلس بذلك ، وفاقاً للاتفاقات الخاصة ، التي يصير ابرامها بين الحكومتين السورية والفرنسية ، ريثما يتم عقد المعاهدة لتحديد العلاقات بين الحكومتين . فلقد اعرتُ انتباهي الى نظريتكم هذه ، ولكني اضطررت ان اشاهد ، مع الأسف ، عدم وجود الاتفاق على النص الذي اودعته اليـــكم ، والذي يعرب من قبل السلطة المنتدبة عن غاية روح التساهل والتفاهم ، ولم اتمكن ان اجد في الاقتراح المحدود ، الذي اودعتموه إليَّ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٩ مواداً كافية للاتفاق ، لأن التكهن بأن اتفاقات خاصة ستبرم فيما بعد غير كاف ، ولا يعطي فوراً الى المنافع العامة التي نحن بصددها الضمانات الكافية التي يضطرنا مبدأ الانتداب الى صونها والدفاع عنها .

وليس في ظل سوء التفاهم ولا بجهل الحقائق ، يمكن تمهيد الخلاف الذي اوقف اعمال المجلس منذ ستة شهور ، لهذا تظهر الحاجة الى الجهود الساكنة الثابتة ، التي تسعى وراء منفذ للصعوبات الحالية ، وريثما ينضج التبصر وامعان الفكر الحلول لهذه القضية الجوهرية ، اصبح انعقاد المجلس بدون غاية مفيدة ، فلهذا ولعدم معرفة الساعة التي يمكن فيها الوصول الى النتيجة المنتظرة في فرنسا وسوريا ، لقد اتخذت اليوم قراراً يقضي بتأجيل المجلس الى اجل غير معين .

وفي ذات الوقت الذي ارسل اليكم فيه هـذا النص ، والذي سيصل فيه الى اعضاء المجلس ، أود ان اعرب عن أملي ان التقدم الذي حصل عليه في سبيل التفاهم سيزداد ويتقوى متانة ، وان النجاح سيأتي اخيراً مكللاً لجهودنا ومبرراً لحسن نيتنا » .

٥٤ — ما نستفيده من الكتابين ؟

فمن هذا ، ومن الكتاب الذي قدمه السيد هاشم الاتاسي ، نلاحظ ان كل ما قدمه مكتب المجلس من اقتراحات (وقد كادت تعد « خيانة » او خروجاً عن حدود القرار الذي اتخذه المجلس) لم يطمئن المفوض السامي ولم يعطِ دولة الاستعمار الضمانات الكافية ، وان الاتفاقات الخاصة التي ستبرم لم تكن كافية ولا تعطي فوراً المنافعَ العامة الضمانات ايضاً ، وان جيش الانتداب ومعداته ، سيكون مهدداً . وبماذا ؟

وهل لسوريا قوة تخرج هذا الجيش الا قوة الشعب ، وقوة العقيدة ، وقوة الحق ، فلماذا يخافونها ولا يقبل العميد بما هو الحق ؟

والغريب ان يقول العميد بتأجيل تنفيذ المواد الست لحين عقد المعاهدة . ولا نعلم متى تعقد ! ويقول ان لسوريا الحق بالمطالبة بالبلاد المجزأة اي العلويين والدروز وهم السبب في تجزئتها ، ووجودهم هو المانع من الاتحاد ، ويسمح المجلس ان يبقى اداةً للمراجعة والمطالبة ، وهـذه رسائله تقول بأن لا فائدة من البقاء ! ويقول ان جهل الحقائق لا يحل الخلاف ويزيل سوء التفاهم . فما هي هذه الحقائق ؟ هل هي الاعتراف بحياة سورية حرة مستقلة ؟ هل هي التسليم بأن الوطن غير المجزّأ لا يقوى على دفع الغوائل وصد الاعتداءات ؟ هل هي الاقرار بان وضع سوريا الجغرافي والاقتصادي والسياسي يتطلب تسليم الادارة والحكم الى اهليه لتنظيم أمورهم وتأمين استقلالهم والتعاقد مع دول اخرى لحفظ التوازن وصيانة هـذا الوضع الذي يجعل سوريا جسراً يتلاقى عنده الشرق والغرب ، ومركزاً ثقافياً لبلاد العرب ، ومصدراً اقتصادياً لتزويدها بما تحتاج اليه من منتوجات وصناعات ؟

هل الحقائق التي عناها هي تقدير الضحايا التي بذلها السوريون للخلاص من العهد العثماني - عهد الاستيلاء والتحكم - ليتمتعوا بعهد السيادة والنهضة والتقدم ؟.

وإذا لم تكن هذه ، فهل هي ما صرفته فرنسا من أموال ، وما قدمته من رجال ، وما يؤمله المستعمرون من فوائد بذلوا في سبيلها هذه الاموال ، وأرسلوا هذه الجيوش ؟ هل هي المشاريع الاستعمارية التي أبان عنها غورو ، وويغاند ؟

هل هي الاضطرار العالمي والتطور الاجتماعي الذي يحرك الاقوام ويسوق الدول الى تسوية مشاكلها بأسهل حل وأخصر زمن للتخلص من اسقام الحرب العامة ، واضطراب ما بعد الحرب ، وبدأ الاستعداد لدفع المطامع التي ولدها التزاحم الدولي ؟

لا شك أن بونسو كان يعلم هذه الحقائق ، ولكن يظهر أنه تجاهل ما يهمنا نحن وما نسعى اليه ، وأراد ما يهم دولته وما يهم المستعمرين من ابناء قومه . تجاهل ما يهمنا لأنه غير قادر على اجابتها ، وأراد القسم الثاني لانه كان سبب مجيئه وعلة بقائه ، ولكنه يرى الصعوبة في تطبيقه ، فلذا يطلب التأجيل (والتأجيل دون تحديد المدة مقدمة للحل) ويطلب الجهود الساكنة عله - كما يدعي - يجد حلاً للصعوبات ومنفذاً للتفاهم ؟

معنى الجهود الساكنة

ما هي هذه الجهود الساكنة ؟ أهي لاكتساب الوقت وترتيب الخطط وترويض المعارضة وتخدير الاعصاب ؟ ام لايجاد حلول جديدة تعتدل فرنسا في مطاليبها وتزيل الشكوك من أذهان الوطنيين ؟

وهل يتمكن بونسو في المراحل الآتية او المحاولات المنتظرة ، ان يخدع الوطنيين ويغريهم ويرغمهم على التسليم والتصديق بما يريد ؟ ام انه سيعمد الى استعمال قوة الجيش ، وقوة المال ، وقوة الاضطهاد والتشريد والنفي والسجن لحل القضية ؟

واذا كانت قانونية الاقتراح وشرعيته لم تكن كافية ، فماذا يرجو من التأجيل والتسويف ، ومن التمعن والتبصر اللذين قال لاجلها « أصبح انعقاد المجلس بدون غاية » ؟.

ان هذه الاسئلة وامثالها سوف نعرف اجوبتها من اعمال بونسو في المراحل الآتية . ١ ـ مرحلة الجهود الساكنة ، ٢ ـ ومرحلة التزييف ، ٣ ـ ومرحلة النكاية ، وهي ختام الاعمال وختام هذا الدور .

المرحلة الثالثة « الجهود الساكنة »

٥٥ ـ المرحلة الثالثة « الجهود الساكنة »

تعد هذه المرحلة نموذجاً آخر لاعمال السلطة المستعمرة والمستعمرين ، كلما هدأ الجو السياسي ونال عمال الانتداب وانصارهم الاجر على مساعيهم والموافقة على خططهم وتدابيرهم ، من وزارة فرانسا الخارجية ، ومن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، ومن الرأسماليين الذين يدعمون الاستعمار وعمالهم المرسلين لهذه الديار .

وقد ذكرت الجرائد ان بونسو قبل ان يأتي الى سورية ويمارس وظيفته اخذ عهداً لنفسه من وزارة الخارجية ان يبقى في سورية عشر سنين متوالية مفوضاً سامياً يتمكن من تنفيذ احكام الانتداب وصياغته في قالب شرعي على شكل معاهدة . وبما انه وافق واستوثق من بقائه في المنصب ، وعمال فرنسا لا يهمهم في المناصب الا تأمين الراتب ، واملاء الجيب واشباع البطن وما للبطن[1] من شهوات ، وبما انه يحتاج لمن يساعده على نيل هذه الغايات ، وان هذه المساعدة لن تكون الا عن يد بعض ابناء البلاد المأجورين عباد المنافع الذين اعتادوا ان يمرغوا وجوههم على اعتاب الفرنسيين لنيل المناصب ، وأكل الاموال ، وبناء الشهرة ، وقضاء الشهوة ، اطلق العنان للشيخ تاج الدين واطلق لوزرائه ايديهم يفعلون في الوزارات ما شاءوا وشاءت

(١) المعروف عن بونسو انه كان نهماً ، اكولاً ، يحب بطنه ، ويحب جيبه ويحب اللحوم . وكان من عادته ان ينزل الى المطبخ فيطبخ ويشوي ويأكل ، وكان همه ان يذهب الى القصابين فيأخذ اللحم الذي يعجبه ويعود الى مطبخه ، وكان عنده احسن الطهاة يهيئون له مفاخر المآكل والمشارب ، ويشبعون بطنه من انواع المطابخ ، ثم ينام وينام الساعات ويفيق ويخرج للنزهة والصيد ويعود الى عمله بعد ما يهضم ما اكله ، واذا جلس يتحدث الى من يجلس معه ويسمع كلامه ويطول في حديثه ساعتين او ثلاث ساعات دون توقف .

اهواؤهم، وشاءت ارادة المستشارين، وليهدأ باله من رأي يتغلب على رأيه اقال سكرتيره الخاص الموسيو «موغرا» من وظيفته وارجعه الى باريس ونقل مندوبه «دولالوج» الى مكان آخر لانه كان مسؤولاً عن فشل السلطة الفرنسية في الانتخابات. ثم نقل مندوبه الثاني الموسيو «لابرويه» لمعاكسته للشيخ تاج الدين في سياسته. ثم ان المفوض السامي قضى بعد ذلك سنتين وهو يذهب الى باريس تارة والى فلسطين اخرى، ويعود وينهمك في مشاكله وموائده ونزهاته ويصمت صموت الميتين، ويترك الامر الى صديقه رئيس الوزارة ووزرائه المقربين الذين كانوا يتظاهرون بالقوة امام الشعب ويستأسدون على الضعفاء فيعزلون من لا يروق لهم، ويولون من ينافق معهم وينفقون الاموال من خزينة الدولة على شراء الجرائد، وارسال الهدايا الثمينة الى رجالات الوزارة الفرنسية، والى مستشاري المفوضية ويتناولون ذلك من المخصصات المستورة، ومن مصادر اخرى لا تنضب، ثم يخرون على وجوههم امام اسيادهم الفرنسيين وينفذون لهم ما يريدون.

وكان الشيخ من امهر الرؤساء في تهيئة التقارير، ودس الاخبار، وتعبئة الجواسيس، واحداث الاخبار الكاذبة يستخدم لها رجال التحري، وموظفي الاستخبارات فلا يكتبون الا ما يريد ويلفقون الاخبار كما تشاء اهواؤهم، وكان يتظاهر بالعظمة والبذخ والتشريفات كما يفعل الفرنسيون ليظهر انه اعظم منهم، فيقتني السيارات الفخمة (وقد استبدل في مدة وجوده خمس سيارات) ويحمل مشايخ الطرق ورعاة والده من جماعة رابطة العلماء، والجمعية الغراء، وطلاب الوظائف وزعماء المحلات، واصحاب الشغب والتهريج، على اقامة المهرجانات لاجله يقدمون له اثناءها الشكر، ويؤيدون حكومته.

وكان يتوسل بشتى الوسائل لارضاء محاسيبه ورعاته وانصاره باغداق وظائف الدولة عليهم واعطائهم الماشات وترويج مصالحهم وان خالفت القانون، فأفرغ خزانة الدولة من المال الاحتياطي البالغ ٨٠٠ الف ليرة ذهب، وجعل سوريا في وضع شاذ لا يلتئم واي شكل اداري معروف، وفي حالة ليس لها عرف حقوقي والامة تجاه اعماله واعمال اسياده حائرة في امرها مضطهدة في ارادتها، اذا قاوم رجالها الاحرار هذه الاوضاع، وهذه الاعمال نالهم الاذى، واذا شكت صحافتها

او شكى اصحاب المصالح ما يلاقونه من عسف او ظلم عوقبوا على شكواهم بتعطيل مصالحهم .

وكانت قوى الامن والحرس الخاص تخرج عن حدود القانون في معاملاتها فتدوس كرامة الشعب وتعتدي على حريته ، كما فعلت بالقرويين ومخاتير الحارات والنواب الذين والوا الوطنيين ، وحركت الرعاع عليهم ليشتموهم ، ويتعرضون لهم على مسمع من الحكومة ، ومعرفة من رجال القضاء .

وكان الوزراء يستبيحون لانفسهم استثمار الوظيفة واملاء الجيوب ، ولما ذكرت ذلك بعض الصحف كان جزاؤها الاغلاق والمحاكمة والتعطيل .

وفي أيام الشيخ تاج زادت الضرائب ، وزادت المهرجانات حد الكراهة والاسراف حتى ضج الشعب وشعر الشيخ بما يقال بحقه بين الناس ، فأمر احد كتابه ان يعمل له كتاباً يمدح به اعماله ويعدد مشاريعه فكان له ما أراد . وصدر الكتاب المذكور في ١٥ شباط سنة ١٩٣١ ، وفيه ذكر مفصل لمشاريع الشيخ تاج وما انشأته الحكومة من المباني في عهده حسب مدعاها ، ومعظمه كان بدء فيه ايام غيره ممن سبقه وانتهى في زمانه . فتأمل ، ومع أنه لما يأت لسورية بمشروع افادها علمياً ، او اقتصادياً او زراعياً ، ولا ادار الحكومة بنزاهة وتجرد وحكمة ، وتدبير يمنع الفوضى والتداخل ، ويقضي على الرشوة والارتكابات . فقد كانت البنايات التي أنشأتها حكومته في المدن والاقضية ومنها في بلودان والقصير وحلب وحمص وحماه ودير الزور وخصصتها للدوائر الحكومية والاصطياف والمساجين والطرق العامة والجسور كلفت خزانة الدولة نفقات طائلة هي ضعف أو أضعاف ما يصرف بحق ، وبعضها كان يعاد ترميمه وتعميره لوجود النقص والغش في مواد بنائه والفساد في اساسه كجسر الرقة ، وبناء تجهيز دير الزور ، وبناء تجهيز حماه ، وتجفيف مستنقع حمص ، وبناء مستشفى الرازي في حلب وغيرها .

ومن سوء ادارة الحكومة وقبح سياستها ، انها وافقت السلطات الفرنسية على اعطاء امتيازات مجحفة الى شركات اجنبية كشركة الكهرباء وجر المياه بحلب ، وشركة كهرباء حمص ، وشركة سكة حديد بغداد فمكنت قدم الاستعمار وزادت

الاضرار . ويجب ان لا ننسى ان هذه الحكومة التاجية عقدت اتفاقات مع متعهدين أجانب استخدمتهم في الاشغال العامة وأعمال المساحة والتحديد ، كلفوا الخزانة المالية أموالاً طائلة ، وكانت تعطى أموال الدولة دون رقيب ، فضلاً عن الانفاقات التي انفقها الشيخ بذاته من أموال الدولة تحت ستار (مخصصات مستورة) و (زيادة راتبه) فبلغ مقدارها نصف مليون ليرة سورية في السنة ، وعدا الرواتب التي أعطاها لوالده ومريدي والده ومشايخه من خزانة الاوقاف ، وعدا ما أخذه مدير الاوقاف العام ومفتشها الشيخ عبدالقادر الخطيب ، صديقه الحميم وقريبه وداعيته بحجة الاستبدال وعمارة البنايات فنهب منها ما شاء .

وكان الاجدر بالمفوضية بدلاً من ان تصرف جهدها في دعم الشيخ تاج وحكومته ، ان تعمل لحفظ أموال البلاد ، واصلاح الحكم ، وتقدم الادارة ، وتضع حداً لهذه التصرفات الشاذة .

ان المفوض السامي الصامت لم يفعل ما كان يجب عليه لهذه الغاية ، بل صرف جهده لترتيب الانتخابات ، وفي اختيار الموظفين المأجورين ، وفي إيجاد الاحزاب النفعية والرجعية ، لمعارضة الكتلة وقتل الروح الوطنية ، واضعاف المقاومة التي كان يتعالى صوتها في كل حين مطالبة بحق البلاد ولا من مجيب !

أما الاحزاب التي تألفت لمقاومة المعارضة الوطنية فهي : « حزب الاصلاح ، وحزب الميثاق ، والحزب الديموقراطي ، والحزب الحر المعتدل ، والحزب الملكي » وكانت تعمل بصورة علنية وتؤيد الحكومة والانتداب .

وكان من جملة اجراءات المفوض السامي والشيخ تاج تقييد حرية الصحافة والمطبوعات وتعطيل جريدة « الايام » وعزل أركان القضاء النزيهين وسحب رئاسة الشرطة في المدن السورية من أيدي السوريين ، وتعيين فرنسيين في محلها ، والغاء المجالس البلدية المنتخبة وتعيين أعضاء موالين فيها .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل صدر قانون سمي « قانون قمع الجرائم » وكان ظاهره لقمع الشيوعيين ومقاومة الشيوعية ، وحقيقته لمقاومة الوطنيين وقمع حركاتهم ، فلم يطبق إلا عليهم وعلى كل من قاوم الانتداب .

واضعافاً لسلطة القضاء السوري والمحاكم المحلية ، أمرت السلطة الفرنسية بتحويل دعاوي الشرطة والدرك والضباط الى المحاكم الاجنبية لتحميهم اذا أساء هؤلاء الموظفون او اذا تحداهم الشعب وقاومهم ، وجعلت حق اقامة الدعوى عليهم او على أي موظف مشروطاً بدفع التأمينات من قبــــل المدعي فلم يتجاسر الفقير المظلوم على دفعها وضاع حقه ان اراد الشكاية .

وكان من جملة تدابيرها الادارية أن أمرت ضباط استخباراتها في الاقضية بانتخاب النواب الموثوق بموالاتهم لها ، فسهلوا امورهم ومصالحهم ليخافهم الفلاحون وابناء الملحقات ، وأخذت عليهم العهود والمواثيق ان يوافقوا على ما تأمرهم به ، وفاوضت بعض الوجوه لتأييد خطتها ، واستبدلت قوام المقام بغيرهم ليكونوا طوعاً لها ، وعزلت وزير العدلية ووزير الزراعة ، لأنهما كانا مخالفين لسياسة رئيس الحكومة (١) .

٥٦ — اعلان الدساتير الخمسة في ٢٥ أيار سنة ١٩٣٠

وفي ٢٥ أيار ١٩٣٠ بعدما تمت المقدمات التي أشرنا اليها من مرحلة (الجهود الساكنة) نشر المفوض السامي قراراً أعلن بموجبه الدساتير الخمسة التي وضعها للحكومات الخمس ، ومنها دستور لسوريا ، أخذ عن المشروع الذي وضعته الجمعية التأسيسية في سنة ١٩٢٨ بتعديله وتذييله بما سماه المادة (١١٦) . تلك المادة التي تقول : « ما من حكم من أحكام هذا الدستور يعارض ولا يجوز ان يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسوريا لا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم ، ويطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الامن وبالدفاع عن البلاد وبالمواد التي لها شأن في العلائق الخارجية . ولا

---

(١) في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ عاد بونسو من فرنسة . وفي ١ كانون الاول ١٩٣٠ عين الموسيو (سولومياك) مندوباً ممتازاً للحكومة السورية وعهد اليه بدرس القضية السورية . وفي كانون الثاني ١٩٣١ ، امرت المفوضية بتعليق جداول الانتخابات على جدران المدن . وفي ٨ شباط ١٩٣١ ، حضر الموسيو سولومياك الى حلب وقابل الانصار وموظفي الانتداب ودرس الموقف درساً دقيقاً وقفل عائداً الى دمشق وكان عزل الوزيرين في ١٦ آب ١٩٣٠ تمهيداً للانتخابات .

تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس بتعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسوريا أثناء مدة هذه التعهدات الا ضمن الشروط التي تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية.

وعليه ان القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور التي قد تكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا تناقش فيها ولا تنشر وفقاً لهذا الدستور الا تنفيذاً لهذا الاتفاق. ان القرارات ذات الصفة التشريعية والتنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلا بعد الاتفاق بين الدولتين».

٥٧ — معنى هذه المادة

ان معنى هذه المادة ونسبتها للمواد الست بحثت عنه في كتابي «الرد على بيانات بونسو صحيفة ٨٩و٩٥». وبحثت عن الاجراءات والاعمال التي اتخذتها السلطة قبيل الانتخابات «راجع صفحة ١٠٠و١٠٢ من كتاب الرد المذكور».

ومن قبيل الدلالة على ان نشر الدستور السوري واعلان المادة ١١٦ لا يشكل بذاته الزاماً لسورية على قبوله، انشر نص المكتوب المرسل من قبل المفوض السامي الى وزارة الخارجية في باريس وهذا نصه:

«أتشرف بأن أبعث لفخامتكم طي هذه الرسالة، النصوص الرسمية التي يتألف من مجملها القانون الاساسي للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي وفقاً لأحكام المادة (الاولى) من صك الانتداب لابلاغها الى اعضاء مجلس جمعية الامم.

تحدد هذه النصوص الاسس الحقوقية المتعلقة بتنظيم البلدان التي يترتب على فرنسا العمل على تميتها واسدائها النصح والمساعدة في سبيل رقيها، ويمكن تعديل هذه النصوص برضى الدولة المنتدبة لتماشي هذا الرقي، وذلك اما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها، واما بمعاهدات تعقد مع الدولة المنتدبة، واما باتفاقات تعقد فيما بين الحكومات ذات الشأن تحت ظل الدولة المنتدبة.

أما النصوص الجديدة المنشورة بموجب قرارات المفوض السامي، فهي تتعلق بسوريا وسنجق الاسكندرون وحكومة جبل الدروز وحكومة اللاذقية. وقد أكملت

بنظام اساسي لمجلس المصالح المشتركة . ان دستور دولة سورية الذي نشر اليوم هو في مجمله نسخة عن النص الذي كانت وضعته لجنة الانشاء في الجمعية التأسيسية خلال شهري حزيران وتموز ١٩٢٨ ، وكانت هذه الجمعية قد أحلت محل الاعتبار في ٧ آب عام ١٩٢٨ .

ان التعديلات المبدئية الوحيدة التي أدخلت على هذا النص كانت الغاية منها أن لا يكون تطبيق هذا الدستور مانعاً من القيام بالحقوق والواجبات التي تعود للدولة المنتدبة من الاتفاقات الدولية النافذة .

وعليه فقد عبر عن تحفظات الانتداب في مادة موقتة أضيفت الى الدستور وأوضح مداها في قرار المفوض السامي ، ويكون لهذه المادة مفعول الى ان تعقد مع حكومة منشأة قانونياً ، المعاهدة التي يحدد فيها عهد جديد برضى جمعية الامم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادىء المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية لما يكون قد تمّ من التطور والرقي .

اما التعديلات البسيطة التي أدخلت على النص الاصلي فقد تبودلت بصددها الآراء في حينها مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر ان يقبل بها هذا المكتب » .

وبعد عودته عين الموسيو سولومياك في ١ كانون الاول ١٩٣٠ مندوباً ممتازاً لدى الحكومة السورية وعهد اليه بدرس القضية السورية درساً دقيقاً وحلها حلاً مرضياً . ثم قفـــل راجعاً الى باريس في ٦ حزيران ١٩٣١ ، بعد ان أتمّ هو ومندوبه جميع الترتيبات والاحتياطات التي اقتضتها جهوده الساكنة ، واتفق مع وزارة الخارجية الفرنسية على ما يجب عمله لتحقيق التطور الجديد ، ثم عاد الى سوريا للمرة الخامسة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣١ واصدر ثلاثة قرارات في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١ :

الاول يتعلق بالمجلس الاستشاري ، والثـاني يتعلق بتنظيم مصالح الحكومة

السورية تنظيماً جديداً الى ان ينفذ دستور سوريا الجديد[1]، والثالث يتعلق بالانتخابات وقيامه هو بالصلاحيات الخاصة الموكول بها الى رئيس الدولة فيما يختص بأصول الانتخابات.

ثم انه عزل الشيخ تاج الدين ليوهم السوريين ان نيته حسنة وان الكابوس كابوس التحكم وتعيين الظلام، الذي أراد أن يروض به الشعب ويحد من جماحه ويفجعه بمصالحه وشئونه ليقبل ما يعطيه الانتداب شأن الطفل الذي تبكيه وتعذبه وتسلط عليه الخدم لاهانته واذلاله كي يطيعك وينقاد الى اوامرك ونواهيك ولا تدري انك تسيء اليه وتحمله على الكره والنفرة منك، ثم تحذيراً للوطنيين - شاء ان يقول في الكتاب الذي أرسله الى رئيس الحكومة المومأ اليه:

---

(١) ولكيفية تنفيذ الدستور فقد قرر ما يأتي:

المادة الاولى - تدار دولة سوريا بموجب الدستور الملحق بهذا القرار.

المادة الثانية - ان الدستور المذاع والمنشور نصه كملحق لهذا القرار يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب اعضاء مجلس النواب الذي يعين موعد انتخابه فيما بعد بقرار من المفوض السامي.

المادة الثالثة - في أثناء مـــدة الانتداب تنفذ الصلاحيات المنشأة بموجب الدستور بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها كما هي الناجمة عن المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم وصك الانتداب.

ان التحفظ المذكور في المادة ١١٦ من الدستور لتأمين موافقة هذا النص مع المبادىء التي بموجبها تدار حالة سوريا الحاضرة بالنسبة الى الدولة المنتدبة وجمعية الامم يكون له مفعول الى ان تعقد مع حكومة منشأة قانونياً يحدد فيها عهد جديد برضى جمعية الامم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادىء المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية مراعاةً لما يكون قد تمَّ من التطور.

بيروت في ١٤ أيار ١٩٣٠

٥٨ — كتاب بونسو الى الشيخ تاج يوم عزله

« في الساعة التي يفتح لسوريا عهد تنفيذ القانون الاساسي المعلن في ١٤ أيار ١٩٣٠ ، رأى ممثل الدولة المنتدبة من الضروري ان يقوم بنوع اكثر مباشرة بما له من المسؤولية لأجل تنفيذ صك الانتداب ، وغايته القصوى ان تجري هذه الانتخابات في جو اكثر ما يمكن موافقة للتعاون النزيه الذي هو ضروري جداً لتأمين نجاح تطور الانتداب التدريجي وفاقاً لمحتويات المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ومؤازرة أصحاب النية الحسنة .

٥٩ — المجلس الاستشاري وما كان من أعماله

ان هذا المجلس الاستشاري الذي أوجده العميد ، لم ينعقد سوى مرة واحدة ثم صدر القرار بالغائه وادعى فيما بعد ان هاشم الاتاسي الذي يعين فيه عضواً لم يحضر وهو آسف لذلك اذ لو أتى لأمكنه العمل معه .

وان العميد أغلق المجلس بسبب الخطاب الذي القاه الداماد أحمد بك رئيس الدولة الاسبق ، وأظهر فيه ما يجب على العميد ان يفعله لضمان الانتخابات وتأمين نزاهتها ، وعبر بصراحة عما يطلبه الشعب السوري .

وأما هاشم بك فلم يأت الى المجلس احتجاجاً على امتناع العميد عن اعطاء جواب على مذكرته التي قدمها له ، ولعلمه بأن المجلس لا خير فيه للأمة واعتقاده انه وسيلة لتبرير اجراءات العميد وموقفه والاستدلال على حياده .

٦٠ — اعلان الانتخابات ومقدماتها في ٩ كانون الاول ١٩٣١

وفي ٩ كانون الاول ١٩٣١ ، اعلن العميد ان الانتخابات ستكون في هذا التاريخ ، وتستمر حتى ٨ كانون الثاني ١٩٣٢ ، فعلى الامة ان تتهيأ وتبادر الى اجابة الدعوة وتنتخب المعتدلين وكل ما تتطلبه من حرية ، ونزاهة ، وحياد ، ومساعدة مضمونة بوجود العميد السامي ، وباشرافه على عمليات الانتخاب وتعيينه المجلس الاستشاري المذكور ، وهو خليط من الرجال الذين سبق وتولوا مناصب الدولة وليكون حيادياً ـ حسب الظاهر ـ اغلق أبوابه عن المراجعات وأطبق شفتيه عن

البيانات ، وأصم أذنيه عن الشكايات ، ولم يجب عن الاستيضاحات التي طلبها الوطنيون للتوثق من المستقبل الذي كانوا يشكون فيه ويعتقدون بسوء نية الموجهين له .

بل ظل صامتاً منزوياً ، وعماله يتولون التدابير في كل مدينة وناحية وقرية وكان اذا سُئل عن الوحدة السورية وأراد الجواب[1] ، جعل جوابه السفر الى جبل الدروز ومقابلة الوفود التي كان يحمها موظفو الانتداب لتسمعه ما يلقى عليها عن الوحدة السورية ومقاومتها لها ولتقول له : نطلب الاستقلال تحت ظل الانتداب والعلم الفرنسي . ثم يذهب الى العلويين ويسمع طلباتهم بالطرق ذاتها (البقاء تحت سيادة الانتداب وحكم فرنسة) ويعود بعدها الى دمشق فيتولى الاشراف والادارة

---

(١) يدعي الفرنسيون دائماً ، ان البلاد التي فصلوها عن سوريا وأعطوها الاستقلال الاداري وعينوا لكل منها حكاماً فرنسيين ، إنما فعلوا ذلك بطلب من أهاليها سواء في بلاد العلويين او جبل الدروز او الاقضية الاربعة او المدن الملحقة بلبنان الصغير .

وانهم اجابوا الطلب نزولاً عند رغبتهم ، والحال ان العلويين حاربوا الفرنسيين في سبيل استقلالهم ، والذي طلب الانتداب هم انصارهم الذين استأجروهم بالمال .

أما طرابلس وبيروت وصيدا وصور وبعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا ، فلا تزال تحتج على فصلها عن الكيان السوري ودمجها في الكيان اللبناني ، وتطلب الحاقها رسمياً بسوريا ، وتعلن عن رغبتها بالوحدة منذ ثلاث عشرة سنة وفي كل مناسبة وفرصة ، والسلطة المحتلة لا تنظر في طلبهم ولا تجيبهم على رغبتهم .

وفي المدة الاخيرة ادعى الفرنسيون بأن ثقافة تلك البلاد دون ثقافة سوريا ولذا يهيئونها الآن ريثما تتمكن من ابداء رأيها ، ولكن كيف أمكن أن تعلن رغباتهم بانتدابهم وهي قاصرة على زعمهم ولا يمكنها ان تعلن عن رغبتها بالعودة وقد مضى على مدعاهم السابق اكثر من ثلاث عشرة سنة .

ثم ادعى الفرنسيون ان الطائفية تستدعي هذا التقسيم ، ولكن هل جهلوا بأنهم جاءوا الى سوريا ولبنان لارشاد الشعب لاختيار احسن الحالات ، فهل

مباشرة ، ويأمر بالشدة والابتعاد عن الوطنيين وانصارهم ، واظهار عدم الاهتمام بهم كيلا يظن أنصار الانتداب ان السلطة المحتلة سوف تتفق مع زعماء الوطنية او انهـــا توجس منهم خيفة ، ويعمل لترتيب الانتخابات بحيث تضمن للمعتدين النجاح ، ويوعز الى البلديات والولاة والمتصرفين ان يكونوا رهن اشارة مندوبيه ، وعليهم ان يأخذوا التعليمات والارشادات منهم وهي تهدف الى اقصاء الوطنيين عن صناديق الانتخاب ومنع مرشحيهم أو مندوبيهم او وكلائهم ان يراقبوها وجعل هيئة التصويت مؤلفة من اعضاء البلدية ومأموري الادارة وموظفي دوائر القضاء والتعليم وكلهم اما من أنصار الانتداب او من المأجورين بالوظائف ، ولهم اذا اقتضى الحال ان يدسوا أوراقاً مزيفة وان يوقفوا من يحتج على تزويرهم ، وللحكومة ان تغلق الصحف اذا دافعت عن الوطنيين وسياستهم .

= الانفصال هو أحسن حال للاستقلال والنهوض والتقدم ؟ وهل من صالح الشعب وصالحهم أن تكون الطائفية حجة لتقسيمهم وتجزئتهم والوطن واحد للجميع ؟ اللهم ان المنطق انقلب ليتمزق غيظاً من أدلة المستعمرين ومن ذهنيتهم التي لا تتميز عن ذهنية القرون الوسطى .

وأما المحاولات والتدابير فلتنفير الشعب من الوطنيين وابعادهم عن الصناديق ، وهي أساليب أتقنها المستعمر . ومن سوء الحظ ان يعيد التاريخ نفسه فتلجأ اليها حكومة السيد جميل مردم بك وتطبقها في عام ١٩٤٧ لاقصاء اعضاء الحزب الوطني الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات ، فكان نصيب معظمهم الفشل بسبب تآمر الحكومة - وزراؤها وموظفوها - عليهم والتجائهم للتزوير ، والتهديد والوعد والوعيد عدا الدراهم التي صرفها من سموا أنفسهم من « الجبهة الشعبية » ومعهم الشيوعيون والاخوان المسلمون . فاشتروا بها ضمائر الناخبين ، وسلحوا المشاغبين ، واستمالوا الموظفين ورجال الدرك والجيش ، الذين تولوا حراسة الصناديق وحراسة حرية الناخبين فكانوا آلة التهديد والوعيد ، وكان للحكومة وللجبهة المعارضة وللجبهة الشعبية وجماعة الاخوان المسلمين ما شاءوا من النجاح .

ثم يفتح خزانة الحكومة وخزانة المصالح المشتركة وينفق منهما الاموال المخصصة للنفقات المستورة في سبيل الانتخابات حتى تجري في اعتدال ويصفو معها الجو السياسي وتنجح العمليات(١).

٦١ – اجتماع المجلس الاستشاري وبيان بونسو فيه في ٧ كانون الاول ١٩٣١

ويجتمع المجلس الاستشاري في ٧ كانون الاول ١٩٣١ ويلقي خطاباً سياسياً يقول فيه: « يجتمع اليوم للمرة الاولى المجلس الاستشاري المنشأ بموجب قرار ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ لأجل تنفيذ القانون الاساسي. واني لسعيد ان ارى في هذا المكان الذوات السامين الذين اشتركوا في مسؤوليات الحكم بسوريا بصفات مختلفة منذ عشرين سنة خلت، وأطلب اليهم اليوم مرة أخرى ان يؤازروني لاجتياز المرحلة الاولى في سبيل تنفيذ القانون الاساسي، تلك المرحلة التي تدل عليها انتخابات يقصد منها التمكن من تأليف حكومة نظامية، وتلك مرحلة حاسمة نحو الحل النهائي الذي يتوق اليه الجميع.

وهل هنالك حاجة للتذكير بأن الحل الدائم هذا للعلائق بين فرنسا وسوريا سيكون على شكل معاهدة وفاقاً للتمنيات التي قد أعرب عنها مراراً.

لقد صرحت المرة الاولى بذلك في ١٥ شباط من عام ١٩٢٨ قبيل الانتخابات الاخيرة، ثم جددت هذا التصريح بتاريخ ٤ أيار ١٩٣٠ عندما بعثت الى الموسيو

---

(١) راجع تقريري عن الانتخابات المقدم الى عصبة الامم، واقرأ كتابي « الرد على بيانات المفوض »، فهو يذكر التفاصيل الواردة المثبتة لهذه الامور. واقرأ سؤالات لجنة الانتدابات من ممثل فرنسا الموسيو « روبير دوكه » عن هذه الامور التي ذكرناها وجوابه عليها وسؤالاتها من العميد السامي وجواباته عليها، وقد قيل ان المصاريف التي انفقت في حلب وحدها لهذه الغاية تزيد على الاربعين الف ليرة سورية، معظمها ذهب اكراميات للمخاتير ورشوة للصحف وللناخبين في الدرجة الثانية.

ارستيد بريان وزير الخارجية الفرنسية بنص القانون الاساسي ، ولم يتوقف على ان يكون لهذه التصريحات مفعولها قبل ذلك الوقت .

لقد بينت ذلك بوضوح وجلاء في جمعية الامم أمام لجنة الانتدابات الدائمة بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٠ ، واذا راجعتم هذا البيان المنشور في محاضر الدورة الثامنة عشر لهذه اللجنة صفحة ١٢٠ - ١٢٩ ظهر لكم ان صمتي الاعتيادي ليس معناه عدم الاكتراث وان له عند الحاجات شواذات هامة .

لقد أخذت سياسة المعاهدة مجراها منذ ذلك الحين في فرنسا نفسها وفي جنيف ، ودليلي على ذلك التقرير القيم الذي قدمه الموسيو « بغانون » الى مجلس النواب الفرنسي في عام ١٩٣١ بمناسبة المناقشة في موازنة وزارة الخارجية (راجع صفحة ٥) بمناسبة المناقشة في موازنة وزارة الخارجية .

وقد وقفت الحكومة الفرنسية تجاه ذلك في جنيف في هذه السنة ، موقفاً عرفتم نصوصه من مطالعة الصحف ، وذلك سواء أكان بمناسبة درس التقرير السنوي في لجنة الانتخابات الدائمة بتاريخ ١١ حزيران الماضي ، ام على الاخص بمناسبة مناقشة اكثر اتساعاً جرت في خلال دورة المجلس الرابعة والستين بتاريخ ٤ ايلول الفائت ، ونتج عنها تثبيت مذهب عصبة الامم نفسها فيما يختص بتطوّر الانتدابات ونهايتها .

وإن الرجال السياسيين الموكول اليهم تدريب وتطور سوريا نحو المصير الذي كفلته لها المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم ، ويجدون في هذه النصوص والتصريحات الرسمية جميع الضمانات التي يبغونها ، والدليل على الضمانات التي يجب ان تحيط بهذا التطور .

وهكذا فاني بجلاء تام ادعوكم للعمل معي .

تبتدىء فترة الانتخابات غداً ، وفي نيتي أن أجعل موعد الانتخابات للدرجة الاولى في ٢٠ كانون الاول ، وموعد الانتخابات الثانوية في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ .

وهـــذه الانتخابات من شأنها ـ كما قلت ـ ان تمكن من تأليف حكومة نظامية ذات صفة لتفتح عندما يحين وقت المفاوضات ، التي من شأنها تحديد العلائق النهائية بين فرنسا وسوريا بمعاهدة .

ذلك لأن المفاوضات التي يمكن للمفوض السامي ان يدخلها لاخراج عناصر القضية الجوهرية ، لاجل الوصول الى حل يرضي الفريقين صاحبي الشأن بصورة معنوية ، ان هذه المفاوضات يجب ان تكون مع ممثلي سوريا اصحاب الصفة ، ولا يجوز ان تكون إلا معهم .

ولذلك كان من باب الشيء السابق لاوانه ، ومن عدم تطبيق المبادىء الدستورية ان تفتح المناقشة قبل حينها باستشارات شبه رسمية . غير ان الدرس المشبع الذي آليت على نفسي أن أقوم به في باريس وجنيف لابراز القضية من جميع وجوهها الدولية والوطنية يمكنني ان أعيد اليوم تصريحاتي السابقة ، وأنا على اعتقاد بأن الحل السريع مع ما يتضمنه من المراحل التي لا بد منها سيكون ممكناً من الآن فصاعداً إذا كانت استعدادات الحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات مماثلة لاستعداداتنا .

انه لمن أهم ما كنت أبتغيه من إنشاء هذا المجلس الذي يجمعنا في هذا اليوم هو ان أتمكن من التعبير عن أفكاري بحرية أمامكم ، وأنا على ثقة من المحادثات التي تجرى جهاراً ، هي وحدها قادرة على ان تقارن فيما بـــين وجهات النظر الخصوصية وان ترفعها الى مستوى المصلحة العمومية .

لقد طرحت على الرأي العام مسائل عديدة ، وأعيدت الاسئلة كأنها تستفهم عما اذا كانت العملية السياسية الحالية تكفي نفسها بنفسها دون ان تعطي قبلها بعض الترضيات او ان يصدر وعد بهذه الترضيات التي لا حاجة الى ذكرها بصورة أكثر وضوحاً أمام رجال ملمين بالامور أمثالكم .

لم يجد شيء في وضعية هذه المسائل وهي مربوطة بالعملية الحالية ولا يبحث فيها الآن ، إنما موضوع البحث في هذا اليوم هو الانتخابات .

واني بهذا الصدد أجاهر عالياً بأن طريقة الانتخابات المعمول بها الآن، وان تكن ليست كاملة، ومهما كانت الانتقادات التي يمكن أن يبديها بشتى المعاني كل من كان له مثلنا جميعاً هنا بعض الخبرة في هذا الموضوع، لمن الاعدل ان تبقى على حالها مألوفة معمولاً بها منذ سنين خلت، من ان تعدل اليوم بدون ان يكون قد نص على ذلك الدستور، ارضاء لمصالح مهما كانت محترمة هي في بعض الاحيان من وجهـة الافراد او الطوائف لا يجب ان تتفوق في الظروف الحاضرة على المصلحة العامة.

ان الامر المهم هو الجو الذي يصون هذه الانتخابات، وقد دعوتكم الى هذا الاجتماع لاجعل هذا الجو فوق الاحزاب رغبة مني في التدليل بصورة جلية على ان الدولة المنتدبة بالرغم عن مجرى الحوادث الذي لا مندوحة عنه لا تنسى الخدمات المؤداة للبلاد، وانهـا تستعين بنوايا كل واحد منكم الطيبة، لتشييد العلائق الودية الخالصة التي يجب ان تربط فرنسا وسوريا لخيرهما وازدهارهما المشتركين على أساس لا يتزعزع.

إذ انه سينتج عن الاستقرار السياسي الذي نسعى اليه، فوائد أخرى منها التمكن من العمل بنشاط أكثر، ومع ضمانات الامن الضرورية في الحقل الاقتصادي والاجتماعي الذي يهم خيرة رجال البلاد ومجموع الامة بأسرها.

يجدر ان يتعاون على القيام بهذا العمل، الهيئات البلدية، والمجالس الادارية، وغرف التجارة والزراعة، التي قل ما اشتركت حتى يومنا هذا في ادارة الشئون العامة وذلك في الحقل الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا بد ان يأتي عملها بالفوائد الكبرى وان يكن أقرب من سواه الى المصالح المطلوب تلبيتها. واني لا أشك وأنا أعرب عن هذه الامنية أعرب عن فكرتكم المشتركة.

لم يبق لنا ازاء المقاصد الكبرى التي جئنا الآن على ذكرها، الا ان نبت ببعض مسائل أقل أهمية وهي على الاخص فنية تتعلق بالانتخابات، انتهى.

٦٢ — الاعضاء الذين كانوا مجتمعين في المجلس الاستشاري

أما الذين عينوا في هذا المجلس الاستشاري بقرار من الموسيو بونسو هم :

جميل الالشي رئيس الحكومة الموقتة سنة ١٩٢٠

حقي العظم حاكم دولة دمشق سنة ١٩٢٠

مصطفى برمدة حاكم دولة حلب سنة ١٩٢٣

صبحي بركات رئيس اتحاد دول سوريا سنة ٩٢٣ ورئيس دولة سوريا سنة ٩٢٦

الداماد احمد نامي رئيس دولة سوريا سنة ١٩٢٦

الشيخ تاج الدين الحسيني رئيس الوزارة السورية سنة ١٩٢٨

رضا بك سعيد عميد جامعة دمشق

ابرهيم مؤمن رئيس مجلس سنجق الاسكندرون

سليم جنبرت رئيس غرفة تجارة حلب

عارف الحلبوني رئيس غرفة تجارة دمشق

السيد هاشم الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية ، ورئيس المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٨ ، ورئيس الحكومة العربية أيام فيصل سنة ١٩١٩

وقد حضر جميعهم الى المجلس التأسيسي ما عدا السيد هاشم الاتاسي فلم يحضر لعدة أسباب ذكر أحدها بأنه كان أرسل للعميد مذكرة ولم يأخذ عليها جواباً ، وانه عين للمجلس ولم يؤخذ رأيه ، وأخيراً لأن المجلس لم تحدد صلاحيته ولا عينت صفته ولا عمله ، ولكونه ضمّ أشخاصاً كانت السلطة الفرنسية عينتهم ليكونوا لها عوناً في حكم البلاد فكانوا بلاءً ونقمة على البلاد والسكان . وكانت نتيجة اجتماع المجلس ان تلي البيان ثم أجاب على ذلك الداماد بجواب وانتهى عمله وصدر مرسوم بحله والاستغناء عنه في اليوم الثاني .

٦٣ — ماذا أفاد البيان ؟

ماذا يفيد البيان بالنسبة للبيانات الاخرى التي تقدمته وبالنسبة للأعمال

المنتظرة ؟ هل يدل على حسن نيات العميد ؟ هل فيه أجوبة صريحة عما طلبه الوطنيون من الضمانات ؟

ولعلنا نتساءل ايضاً لماذا جمع المجلس وحله في اليوم الثاني ؟ وهل حقق ما وعد في بيانه وكان نزيهاً وحيادياً ؟ وهل جاء البيان بأسلوب جديد للسياسة الفرنسية وتطور القضية السورية ؟

اذا نظرنا الى أعضاء المجلس وما كان لهم من ماض وأعمال ، حكمنا بأنه لم يمكن إلا وسيلة لستر الاعمال وتبريرها ، أما احداثه بهذا الشكل والكيفية فيدلنا على ان اسلوب فرنسا في ممارسة الانتداب هو واحد « هكذا أريد فيجب ان تريد » ، وانها تمارسه في كل وقت بواسطة طلاب الوظائف والانصار اصحاب المطامع والمنافع الذين لا يدينون بمبدإ القومية والوطنية والسيادة والدفاع عن حقوق البلاد ، بل يدينون بمبدإ التطفل أي العيش على حساب الامة وضحاياها وخدمة الاجنبي واستجداء السلطة منه لتأمين غاياتهم وتنفيذ أوامره .

ولو كان يرجى من المجلس خير لانتخب من سواهم من أحرار البلاد ورجالات العلم والقانون واصحاب الماضي الشريف والمبدأ القويم ، وحددت اعماله وصلاحيته ليملك قوة فعلية تجعل الانتخابات حرة قانونية ، نزيهة حيادية ، فلا تلعب الاهواء بالقانون ولا يستبد المستشارون والحكام والموظفون بالضغط على الناخبين ولا يزوّرون الاوراق ولا يمنعون الناخبين من ممارسة حقهم المقدس بحرية تامة .

أما البيان من حيث معناه ومبناه فغامض كالبيانات السابقة ، ولو صحت فيه النية لصاغه بما يتم عليه الاتفاق لا بما يريده هو وتريده فرنسا !!!

لقد وجهت اليه الكتلة الوطنية بمذكرات رسمية عدة أسئلة فلماذا لم يجب عليها ؟ ألم تكن هي أقوى قوة وطنية معارضة ، وانها أصلح هيئة للتمثيل والعمل فلماذا لم يجب على أسئلتها واراد ان يتفاهم والحكام السابقون والنواب المزيفون .

لماذا فاوض السيد هاشم الاتاسي سنة ١٩٢٨ وابراهيم هنانو في المطاليب الوطنية ، ثم عاد يفاوض الشيخ تاج الدين الحسيني ويتفق معه ؟

هل يستطيع اثبات وجود حكومة شرعية يرضى عنها الشعب منذ وجد الانتداب حتى الآن ليفاوضها ؟ وهل كان يريد حقاً انشاء مثل هذه الحكومة وايجاد نواب شرعيين ينتخبون بحرية ونزاهة لتصح المفاوضة ؟

انه لم يعر كل هذه الامور أهمية ولم ينتبه الى ضرورة حل هذه المسائل ، بل تجاهلها واستخف بالامة وحقوقها ، وأعطى نفسه حق الملك المطلق ، وتقلد السلطة واستبدّ بها واتكل على دستور الاستعمار وسياسة التزوير ، وراح يرسل البيانات وفيها التهكم والاستخفاف والمواربة والتحكم والمنة وتجهيل صاحب الدعوى والتبرير بمنطق الباطل .

ثم أعطى لمقامه السلطة وحق الانعام ، والتصرف بما يشاء وتكلم بكبرياء وغطرسة ، انه صرح عن الحل الدائم قبل انتخابات سنة ١٩٢٨ ، وان الحل سيكون على شكل معاهدة وأي معاهدة ؟ معاهدة تملى على الشعب السوري بواسطة ممثليه فتقبل كما هي ، كما فعل بدستور لبنان والعلويين وجبل الدروز ويكون لزاماً ابدياً ببقاء الاستعمار .

ولكي يعرضها يجب ان يسبقها تطور وهو قبول فكرة المعاهدة لدى فرنسا أولاً ، ثم لدى جمعية الامم ثانياً . وقد قبلت لديهما فبقي عليه ان يجري الانتخابات لأجلها ، وما دام الرجال الرسميون الموكول اليهم تدريب الشعب وترويضه للتطور المنشود نحو المعاهدة وانهاء الانتداب يجدون في بياناته وفي النصوص التي أدلى بها الطمأنينة التي يبغونها والضمانات التي تحيط بهذا التطور فلا تسألوا أيها السوريون ، عن شيء آخر ، ولا تطلبوا الدليل الفعلي من المفوض السامي وقد لمستم ورأيتم كيف برهنت السلطة الفرنسية على اسعادكم وارشادكم وتدريبكم في جميع درجات التمثيل ، ومنحتكم مسؤوليات الحكم التي ينشأ عنها وجود رجال للحكم والادارة والدفاع والسياسة والتشريع !..

ولذا يتشرف المفوض السامي انا (بونسو الصامت) بدعوتكم للعمل معي ، ولا حاجة للتذكير بأهمية هذه المرحلة الحاسمة التي سوف توصلكم الى الحل النهائي الذي تتوق اليه نفوسكم . ولهذه الاسباب (التي تتألف منها عناصر ذهنية بونسو

والمشتغلين معه) ، القى البيان ليسمعه أعضاء المجلس الاستشاري ، وعلى الشعب السوري ان يفهم ان العميد يدلي ببياناته قبل كل حدث ، وانه يعدّ له العدة ويساعده عليها رجال الاستخبارات والجيش والمال ، فالاستخبارات للتهديد والجيش للمقاومة ، والمال لشراء الصحف والضمائر وكمّ الافواه ومحاربة المعارضة وخلق الاحزاب وتفريق الكلمة ، والمال على كل شيء قدير !.

هذا ما يقال عن البيان من حيث معناه ، وأما نسبته للبيانات الاخرى فقد كان خلواً من ذكر الاعمال الاقتصادية ومن التهديدات المعتادة ، ولكنه كان مؤكداً لعقد المعاهدة إذا تمّ التطور ووجدت الحكومة ذات الصفة الشرعية .

وقد أشار الى الاعمال المنتظرة ، فذكر اجراء الانتخابات على أساس القانون القديم كما هو ، وذكر تأليف « حكومة نظامية ذات الصفة » لتفتح باب المفاوضات عندما يحين الوقت الذي بيده مفاتيحه وتعيين المدة له ، لتحقيق العلائق وتمكين المفوض السامي من الدخول ، واخراج عناصر القضية الجوهرية للوصول الى حل يرضي الفريقين صاحبي الشأن فرنسا وسوريا بصورة متساوية ، شريطة ان تكون فرنسا مع أصحاب الصفة الرسمية دون سواهم . وهو يأبى (لأنه آمر اعتاد الامر) فتح باب المناقشة قبل حينها باستشارات غير رسمية ، أي لا يريد المحادثة مع زعماء الوطنيين لأنهم غير رسميين .

وإذا أريد الحل السريع مع ما يقتضيه من المراحل الاخرى ، فيجب ان تكون للحكومة المقبلة المنبثقة عن الانتخابات استعدادات مماثلة لاستعداده هو لافراغ الانتداب بشكل معاهدة او بعبارة أخرى لجعل صك الانتداب المرفوض ، صكاً شرعياً مقبولاً .

وإذا بحثنا عن ما تضمنه البيان من أجوبة عن السؤالات الكثيرة الواردة ، نجده خـــلواً من كل شيء مطمئن ، لأن العميد يناقض نفسه بنفسه ، فالوطنيون قالوا ان الانتخابات هي لاخراج مجلس تعرض عليه المعاهدة بعد تأليف الحكومة ، اذن لماذا لا يُعلن أسس المعاهدة ليصير الاستفتاء عليها ؟

يقول الفرنسيون انكم طلبتم معاهدة كمعاهدة العراق الاخيرة ونحن قبلنا ،

وسنعطيكم أحسن منها . ولكن نحن نقول ان معاهدة العراق ضمنت وحدة العراق وأنتم لا تعترفون بوحدة اجزاء سوريا ولا تقبلون بمبدئها فلماذا لا تصرحون قبلاً بها ؟ ان العميد لم يقل شيئاً عن هذا بل أصر على تجاهل الحقيقة .

لقد طلبنا تعديل قانون الانتخابات لانه مجحف بحقوق الاقليات ، ولا يضمن تمثيل الرأي ونزاهة العمل ، فأقر العميد بأن طريقة الانتخاب بحسب هذا القانون غير كاملة ، ولكن لم يرَ من العدل تعديلها اليوم لانها مألوفة ، فما هذا المنطق المعكوس ؟.

نص الدستور على أساس الانتخابات ومنها مراقبة الصناديق من قبل المرشحين فلماذا منعها ؟ ولماذا أبقى الخطأ على حاله لانه مألوف ؟. والصواب ان يصحح ليصح العمل ، ولكنه لا يصحح لانه غير مألوف فيبقى الخطأ !.

وطلب الوطنيون الضمانات لحرية الانتخابات فأجابهم : « اني دعوتكم للاجتماع لأجعل هذا الجو فوق الاحزاب ، والحال انه جعله مع الانصار ، ولم يعط الضمانات بل أعطى الاوامر للاضطهاد المنظم ، ومخالفة القانون لمصلحة من يريد اخراجهم ، والمفاجأة والتكتم بالتطبيق الا عن الانصار لتضليل الوطنيين ، واتخذ الهيئات الادارية والبلدية ، أعضاء للجنة المراقبة والتصويت ، ومراقبة عمليات الانتخاب ، مع أن أعضاءها معينون من المحاسيب والانصار ، ولذا يجب الاعتراف بأنه لم يحقق ما وعد .

ولما كانت الاوضاع التي حاول السير بها لاخفاء مراميه ، وابراز خططه لم تخفَ على رجال الكتلة بعدما درسوا الموقف ، فقد قرروا نشر بيانهم الآتي رداً على ما قصده العميد ، ودعوة الامة الى اقتحام ميدان الانتخاب للدفاع عن حقوق البلاد ، ووفقاً للقاعدة التي سنوها وهي « ان يقتحموا كل باب تفتحه السلطة لتبرير عملها السياسي ويمكن انتدابها فيلجوه ويقاوموا العمل ما دام مضراً بالبلاد » .

٦٤ — بيان الكتلة الوطنية رداً على البيان والدعوة للانتخابات في ١٠ كانون١ ١٩٣١

وهذا ما أعلنوه في ١٠ كانون الاول ١٩٣١ نثبته كوثيقة تاريخية يطلع عليها

الابناء : «لا ريب ان الامة السورية الكريمة بما تحلت به من الانصاف وأصالة الرأي قد عرفت بعد التجارب المكررة في هذه السنين الطويلة المليئة بالحوادث الخطيرة استعداد هؤلاء الاشخاص من رجالها الوطنيين، للوقوف بجانبها موقف الحزم والتضحية الغالية في سبيل الدفاع عن حقوقها، والحيلولة دون كل ما يسلبها منافعها الحقية، وهي تقدر لهم جهادهم المستمر في خدمتها بالتجرد والاخلاص، فقد دعتهم العوامل السياسية القاسية الى النضال عن بلادهم بدون خور ولا سأم.

ورغماً عما قام أمامهم من العقبات وحل بهم من النكبات، لم يجنحوا حتى في أحرج الاوقات الى اعتزال العمل وترك ساحة الجهاد للايدي العاجزة عن حماية مصالح البلاد، بل ثابروا على نضالهم معتصمين بمؤازرة الشعب وثقته الثمينة التي ما زالت سلاحهم الوحيد المنوطة به الآمال الجسام للفوز في هذا الجهاد المقدس، كما أنهم لم يدعوا فرصة لاحت فيها بارقة من الامل تمر بدون ان يغتنموها ويمدوا يد التعاون البريئة لانهاض بلادهم من كبوتها واقالتها من عثارها، فجربوا مراراً الاشتراك بالعمل مع رجال السلطة بالنية الحسنة والسريرة الصافية، وكل مرة كانت تحول المطامع الجافية والاثرة العاتية بينهم وبين الغاية الشريفة التي يسعون اليها.

وها نحن اليوم أمام حلقة جديدة، نرجو ان تكون اسعد حظاً من سابقاتها في سلسلة هذه التجارب، حيث دعا فخامة ممثل فرنسا الامة السورية لممارسة حق من حقوقها بانتخاب مجلس نيابي تنشأ عنه حكومة دستورية تتولى المفاوضة مع فرنسا، لعقد معاهدة تتحدد فيها العلائق بين الدولتين، وينتهي بها هذا الانتداب المفروض علينا فرضاً بدون ارادتنا.

امام هذا الحدث الجديد اجتمعنا وأطلنا المذاكرة باستعراض الماضي واستثمار المستقبل ودرس الخطة التي يحسن للشعب السوري انتهاجها حيال هذا الاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية، ليكون العامل اليقظان في هذا الدور الدقيق الذي يُراد به انتقال البلاد من حالة معلومة درسناها الى حالة مجهولة لا نعرف مداها.

وضعنا أمامنا صفحات تاريخنا الفريد المؤلم، والمصائب التي اجتاحت بلادنا منذ الحرب العامة الى الآن، فلم نجد فيها الا بواعث الخيبة والاستنكار والدوافع الملحة بسرعة العمل للخروج من هذه المآزق المنذرة بالفقر والدمار.

أخذنا بنظر الاهتمام البيانات التي القاها مندوب فرنسا لدى جمعية الامم ، وبيانات فخامة ممثل فرنسا التي أعلنها في هذا الاسبوع في دمشق مع ما سبقها من الاقوال الصادرة عن المقامات الفرنسية ، فوجدناها جميعها قاصرة على ان فرنسا تنوي استبدال عهد الانتداب الوحيد الطرف بعقد ثنائي الطرف تتفاوض به وتعقده مع نواب الامة الشرعيين الذين يوجدهم هذا الانتخاب العتيد بدون ان يشار في هذه البيانات الى الاسس التي ستبنى عليها هذه المعاهدة ، او الى مدى الحقوق التي ستنالها سوريا بها .

وعبثاً ذهبت المساعي المخلصة التي بذلناها لاستجلاء هذه الغوامض التي كنا نود جلاءها قبل الشروع في الانتخاب لنكون على بينة من النتائج المنتظرة وعلى ثقة من امكان استمرار العمل لايصال البلاد الى استقلالها ووحدتها .

بيد أنه لما كان الانتخاب حقاً أساسياً تمارسه الشعوب لايجاد نواب يعالجون مقدراتها بالحرية التامة ، ولا يتقيدون بغير مصلحة الشعب الذين تقدموا لتمثيله والدفاع عن حقوقه ، فاننا بالرغم عن هذا الغموض المحيط بالطريق الذي نحن قادمون على سلوكه ، ورغماً عن السكوت العميق عن مطالب البلاد ورغبتها بأمر ضم اجزائها المتفرقة وتأليف وحدتها ، ورغماً عن بقاء عدد كبير من ابناء سوريا مشردين في الاقطار وممنوعين عن دخول أوطانهم منذ سنين عديدة ، ورغماً عن العيوب الجمة المعترف بها في قانون الانتخابات الحالي وعجزه عن ضمان الحقوق لاربابها ، ورغماً عن بقاء الاوضاع الادارية الداعية الى الشكوك بحرية الانتخابات وسلامتها ، ورغماً عن عدم ظهور حالات فعلية تساعد على ازالة الريبة ، وتبعث شيئاً من الطمأنينة في النفوس البائسة ، قد شعرنا بان الواجب الوطني يدعونا ان لا نغيب عن ساحة الجهاد في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتاز الامة بها منقلباً خطيراً يتوقف عليه مستقبلنا الى ما شاء الله من السنين .

نحن الى اليوم تحت نظام انتداب وحيد الطرف فرض علينا وليس لنا فيه رأي ولا رضى ، ولكننا بحسب المنهاج الذي اعلنه فخامة مفوض فرنسا سندخل في نظام معاهدة ثنائية الطرف يقبله نواب الامة ويسجلون بها عليه حجة تسد في وجهها جميع مسالك الاغراض فاذا لم تكن هذه المعاهدة ضامنة لحقوق الشعب وكافلة

لنيل الاماني الوطنية العادلة غــــير مانعة للتطور السياسي والاقتصادي ، وللرقي القومي المنشود تكون قد جلبت على البلاد النقمة بدل النعمة ونقلتها من سيء الى اسوأ .

فالامة السورية اذاً في الحقبة القصيرة اشد ما تكون حاجة لسواعد ابنائها البررة ، ونجدة رجالها المخلصين ليتقدموا الى ميدان العمل ، وينتبهوا لما يروا فيه من خير او شر ، فاذا كان خــــيراً تقبلوه ، واذا كان شراً حالوا دونه ، وسعوا لانقاذ الوطن من غوائله .

تحت هذا اللواء الوطني العزيز ، وفي هذه النيات البريئة قررنا متحدين دعوة الامة للاشتراك معنا في هذا الانتخاب غير مقيدين بما ظهر من الاحداث العابثة بحقوق الامة وامانيها معتصمين جميعاً بالمبادىء القومية العزلاء من كل سلاح غير سلاح الحق والاخلاص ، معتمدين على تلك الثقة الغالية التي شرفتنا بها امتنا النبيلة ، راغبين ان نقابل كل نية صافية ، تبدو من ناحية فرنسا بأصفى منها فلا نضيع فرصة مسعفة لبلوغ الاماني الوطنية المشتهاة ولا نفسح مجالاً لاستمرار الظلامة والعبث بحقوق البلاد .

فالى الشعب السوري النبيـل الذي اثبت في احرج الاوقات ، انه لا يؤخذ بالتغرير ولا يجري وراء الاوهام الخادعة ، ننشر هذه الدعوة المخلصة ليؤازرنا ويشد من عزائمنا للمضي في خدمة مصالحه والذود عن حقوقه ، ونحن واثقون ان الأطوار الصعبة التي اجتازتها البـــلاد منذ الحرب العامة الى اليوم ، قد كشفت الغطاء عن مطاوي جميــــع الاشخاص الذين تقدموا لخدمة الامة او تولوا فروع ادارتها فلم تعد تنطلي عليها الوعود الزائفة ، فهي اليوم تعرف اين تضع ثقتها ، ومن الذين يصلحون للوكالة عنها في دعوانا هذه المرتبطة بكيانها الاعلى .

ونحن لا نشك باتحاد الامة النبيلة صفاً واحداً في هذه المرحلة الخطيرة ومنح ثقتها الى رجالها المخلصين المجربين ، واذا نجت صفحات الانتخاب من العبث والارهاق لا يدخل المجلس إلا أصحاب الماضي النزيه والنية الحسنة ، والذين يعرفون كيف يتقبلون لها الخير ويدفعون عنها الشر ، . ومنه ترى نياتهم وما اوجسوه من العميد

ونرى كيف انهم اقدموا على اقتحام الموقف مع ما يحيط به من تدابير وموانع ثم تعلم مباديهم ومبرراتهم التي اجازت لهم العمل .

ثم ماذا كانت النتيجة ؟

لقد جرت[1] الانتخابات ولكن بقوة السلاح والجيوش ، والاضطهاد المنظم ، والارهاق واملاء السجون بالابرياء ، وكم افواه الصحافة ، ومنع الاجتماعات وبذل المال والوعود والتزوير ومخالفة القانون ، وبالتحزب وصم الآذان عن كل شكوى وباراقة الدماء من الشعب الذي احتج على الازدراء بكرامته وسلب ارادته ، مما لم يسمع له نظير ولم تقدم على ارتكابه وتطبيقه أمة تدعي المدنية وتدافع عن حقوق الانسان ، وتتحمل مسؤولية القيادة والارشاد لشعب أعزل وبلاد وضعت تحت انتدابها امانة وبدون رضى أهليها .

ثم بعد كل هذه الاعتسافات فازت السلطة باخراج اثنين وخمسين نائباً من انصارها جلبهم من الاقضية ومن مدينة حلب ومن منطقة اسكندرونة ، قلَّ فيهم المتعلم او حامل الشهادة العليا ، وفازت الكتلة الوطنية بسبعة عشر نائباً من اخوانها جلبهم من نواب دمشق وحمص وحماه ومن أصحاب العلم والثقافة والشهادة العليا .

ومما يجدر بالذكر بهذه المناسبة ما كان من أمر الانتخابات ووقعها في فرنسا وفي عصبة الامم وما كان من موقف العميد تجاه الاسئلة التي وجهت اليه ثم رأيه عن المجلس المزيف .

أما عصبة الامم فقد تلقت الاعتراضات وأحالتها الى لجنة الانتدابات ، وهذه بدورها أحالتها الى مقرري اللجنة فأجاب الموسيو اورتز بتقريره على ذلك كما يلي :

٦٥ — تقرير مقرر لجنة الانتداب

« لقد عهد إلي أن أقدم تقريراً عن عدة مضابط واحتجاجات موجهة الى

(١) للوقوف على تفاصيل ما جرى والحوادث التي وقعت وما كان من موقف السلطة الفرنسية واجراآتها ، والخطط التي دبرت ، والاوامر التي اعطيت للتزوير يجب تدقيق تقريري عن الانتخابات المرفوع الى عصبة الامم وقراءة كتابي الرد على بيانات المفوض السامي ففي كليهما ما يثبت هذه الامور ويبين حقيقة نيات فرنسا واعمالها في سوريا ، وما هي النتيجة المنتظرة من انتدابها .

عصبة الامم بمناسبة الانتخابات النيابية التي حدثت في سوريا في أواخر عام ١٩٣١ وأوائل عام ١٩٣٢ وهي :

١) مضبطة غير مؤرخة وصلت في ١٨ أيار ١٩٣٢ من الجمعية السورية العربية في باريس وملاحظات الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ .

٢) مضبطة بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ من جمعية الطلاب العرب في طولوز وملاحظات الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

٣) احتجاجات مختلفة أتت عن طريق الحكومة الفرنسية في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٢ مع ملاحظات الحكومة الفرنسية .

٤) احتجاجات من سكان حلب ودمشق أتت عن طريق الحكومة الفرنسية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ مع ملاحظات الحكومة ، وغاية هذه المضابط والاحتجاجات تعيين الارهاق القاسي «على زعم انها استعملت ضد الاضطرابات التي حدثت أثناء الانتخابات أو بعدها وتم التلاعب في الانتخابات ، واستعمال الشدة لافساد النتيجة وهذه الاعمال قد ساعدت عليها الدولة المنتدبة » .

فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، من المؤكد ان في المدن المهمة في سوريا حصلت اضطرابات أثناء الانتخابات ، وكل منا يعلم ان الانتدابات تفرض على الدولة المنتدبة حفظ النظام .

ولكن هل توقيف هذه الاضطرابات كان بقسوة بالنسبة لأهمية الحوادث التي وقعت ؟

وان من الصعب التوثق من ذلك خصوصاً ونحن أمام أقوال متناقضة . غير انه يمكننا التأكد بدون تردد ، ان هنالك مبالغة في أقوال المحتجين فيما يتعلق بمداخلة القوة العامة ، والبرهان على ذلك يقول المحتجون ان في دمشق سقطت مئات من المتظاهرين برصاص الشرطة وجنود المفوض السامي . ولكن تبين انه لم يسقط سوى ستة أشخاص أثناء كل المدة الانتخابية من جراء مداخلة القوة

العامة ، ويقول المحتجون أيضاً ان الجنود في حلب قتلت عشرات من المتظاهرين مع أن عدد الضحايا لم يتجاوز الاربعة .

وهذه المبالغات تجعلنا قليلي الثقة بأقوال المحتجين وتجعلنا نعتقد ان الهوس السياسي قد أثر كثيراً في وصف هذه الحوادث المؤسفة .

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية : وهي التلاعب في الانتخابات واستعمال الشدة لافساد نتيجتها ، فيجب علينا ان نبدي الملاحظة الآتية :

ان الدستور السوري ينص على ان المجلس يصدق الانتخابات بأكثرية مطلقة فيفهم من ذلك ان تشريع البلاد يفسح المجال امام المحتجين طريقاً قانونياً للمراجعة فيما يتعلق بهذا الشأن ، وعلاوة على ذلك فقد صرّح لنا ممثل الدولة المنتدبة بأن المجلس النيابي السوري قد صدق الانتخابات المذكورة بالاجماع . وهذا مما يدلنا على عدم أهمية أقوال المحتجين فيما يتعلق بالنقطة الثانية .

وبناء على ذلك اقترح ان ترسل اللجنة الى المجلس الخلاصة الآتية :

ان اللجنة بعد أن دققت في المضابط المختلفة فيما يتعلق بالانتخابات السورية والحوادث التي رافقتها ، وبعد ان اطلعت على ملاحظات الدولة المنتدبة والاستعلامات المتممة التي قدمها ممثل الدولة المنتدبة ترى ان هذه المضابط لا تستدعي أهمية المجلس .

٦٦ — تعليقنا على التقرير

ان هذا التقرير الذي وضعه الموسيو « اورتز » وأفرغ كل ذكائه ومقدرته العلمية والسياسية حتى أنهاه بهذه النتيجة السفسطائية المتحزبة ورفعه الى المجلس يدلنا على أمور عديدة جديرة بالرد والنقد .

أولاً ـ ان موقف مجلس الانتدابات في كل ما يرفع اليه من الشكاوي والتقارير هو سلبي بالنسبة الينا وايجابي بالنسبة الى الدولة المنتدبة ، فأعضاؤه يمثلون دول الاستعمار ، ولذا دافعوا عن أعمال فرنسا واستخفوا بشكاوي الاهلين وان كانت

محققة ولم يقولوا بضرورة سماع الطرف المشتكي قبل الحكم على ان هذه المضابط لا تستدعي أهمية المجلس. لماذا؟ لان ممثل الانتداب ردَّ عليها وهم قنعوا. فأي محكمة في العالم تحكم بعدل دون ان تسمع إلا لطرف واحد من المترافعين!

ثانياً - ان لجنة الانتدابات رغم هذا التناقض في أصول محاكماتها ورغم النقص الملموس في حكمها تكتفي بايضاحات الدولة المنتدبة دون تحقيق من قبلها وهذا ينافي مبدأ الحق والعدالة.

ثالثاً - ان اللجنة تعمد دائماً لستر معايب الانتداب ومطامع الدول المستعمرة مهما كانت، لان أساس السياسة في عرفها هو تبادل المنافع بين الدول الاوربية وأكثرية تلك الدول مستعمرة: (كبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان وهولاندة وألمانيا) فمن البديهي ان يعاونوا بعضهم بعضاً، لان الغاية توحدهم والاستعمار يجمعهم وهم في العلة والبلاء واحد وان اختلفوا في أساليب التطبيق.

وأما الاقلية المحايدة فتسايرهم، لان علاقاتها المباشرة معهم تستوجب عدم الاعتراض والقبول بالواقع خوف اضطراب الرابطة الدولية القائمة على تقسيم المغانم في الامم الصغيرة.

رابعاً - لما كان مجلس الانتدابات يمثل أكثرية مستعمرة فلا يعقل ان يثير مشاكل الانتداب الفرنسي، خوفاً من ان تثور مستعمرات تلك الدول وتطالب بحقوقها وتحريرها فتحرك المطامع وتزيد المسائل الدولية تعقداً وخطراً.

ولو أننا فهمنا غير ما ذكر او حاولنا ان نفهم موقف اللجنة بغير ما بيناه لحكمنا بالعجز على مداركنا وبالقصر على عقولنا، لان عصبة الامم ولجنة الانتدابات كلاهما يمثلان شيئاً واحداً ولهما تفكير واحد ومنطق واحد ووجهة واحدة هو استعمار الشرق والدول الصغيرة بأسلوب جديد لا يثير الحرب والتنازع بين الدول المستعمرة ولا الدول المشتركة في عصبة الامم.

وأما الردود التي أوردتها اللجنة ومقررها على شكايات السوريين ومضابطهم واحتجاجاتهم ففاسدة من وجوه عديدة.

أولا – تعترف بوقوع اضطرابات اثناء الانتخابات وان الدولة الفرنسية استعملت جيشها لحفظ النظام، ولكنها لم تتوثق تماماً فيما اذا كانت الاضطرابات اوقفت بشدة او قسوة لأنها أمام اقوال متناقضة، والذي تأكدته مبالغات عن مداخلة القوة العامة ولا تثق بأقوال المحتجين وتعتقد ان الهوس السياسي قد أثر كثيراً في وصف هذه الحوادث.

ثانياً – ادعت اللجنة ان التلاعب الواقع في الانتخابات حسب ادعاء المدعين يجب ان يحال الى المجلس النيابي السوري وفاقاً لحكم الدستور السوري، وحيث ان ممثل الدولة الفرنسية يقول بأن المجلس المذكور دقق في الاوراق ووافق على صحة الانتخابات بالاجماع فلم يبقَ أهمية لمدعياتهم.

ما هذا المنطق الصائب؟ وما هذه الفلسفة الحقوقية الصادرة عن رجال يمثلون الحق العام كما يدعون؟ اين التحقيق واين التدقيق؟ وما هذه الاصول في اجراء المحاكمة وسماع الدعوى؟

لماذا يسأل العضو المحقق ممثل فرنسا عن أسباب الاضطرابات ولا يسأل عنها الجهة السورية ولا يطلب منها ارسال من يمثلها، ولا يرسل مندوباً للتحقيق في صحة الشكوى وأسبابها في سوريا حيث وقعت الحوادث وارتكب التزوير وجرت المخالفات؟ هل كانت الاضطرابات للتطاحن الحزبي بين فئات سياسية، أم كانت بين الشعب والدولة المنتدبة التي خالفت قراراتها وخالفت قانون الانتخابات الذي اعلنه بونسو وزورت الاوراق ورشت الموظفين والمخاتير، واضطهدت الوطنيين وأنصارهم ومن يُخش بأسهم وملأت السجون بالابرياء واستعانت بالجيش على التهديد والمنع والمداخلة ودعم أنصارها.

اليس من الطبيعي ان يثور الشعب عليها وان يقاوم عسفها وجورها ويتصادم وجنودها ويسقط منه جرحى وشهداء؟

فأين تحقيق لجنة الانتدابات! واذا كذب ممثل الدولة المستعمرة فمن اين لها ان تعلم كذبه من صدقه؟ ومن أين علمت اننا بالغنا في ذكر عدد القتلى مع انني

أرسلت لها التقرير وكتبت لها بالضبط والدقة اسماء الجرحى والقتلى فلماذا ادعت المبالغة ؟ ألم تكن دعواها كاذبة ؟

وإذا وجدت نفسها أمام أقوال متناقضة ، فهل تقريري المقدم باسم الكتلة الوطنية بحلب هو الصادق ام تقارير المفوضية وهي الخصم والحكم . وهل دفاع زعماء الوطنيين عن حقوق الشعب واحتجاجهم بالمظالم التي ارتكبها المنتدبون يعدّ هوساً سياسياً ؟ ولماذا كان هوساً سياسياً في سوريا ولم يكن هوساً سياسياً في فرنسا والمانيا وانكلترا ؟ وما هو الدليل ؟

ان المفوضية صادقة بدعواها وليست بكاذبة ، واذا كانت القوة العامة قد توسطت فلماذا صوبت نيران بنادقها نحو الناخبين ثم سجنت زعماءهم ؟ ولماذا حولت ساحات المدن الهادئة الى ساحات حرب ثائرة نخشت المدافع وحشدت الجنود ، وصفت الدبابات ، ووضعت الاستحكامات ، وعبأت الجند مشاة وفرساناً .

وهل من المعقول ان يكون الانتخاب حراً والمفوض السامي صاحب عمليات الانتخاب وأوامره الديكتاتورية صريحة تأمر بالاقصاء ، والتطبيق ، والمداخلة ، وهو الخصم والحكم والآمر والناهي ؟

وإذا كان الدستور ينص على تحويل الاوراق والشكوى الى المجلس النيابي وكانت أكثرية أعضائه من عبيد الاستعمار والانصار ومن الذين خرجوا بالتزوير فكيف يقرون بوجود المخالفات القانونية وما يطعن بصحة الانتخابات فيفسخونها ويطلبون اعادتها ، وهل جهل أعضاء اللجنة ومقررها ان الاوراق المزورة كان يجب ان تحكم بها قبل ان ترسلها هيئة التصويت المركزية ، وهذه كما علمت حكومية وأعضاءها معينون وجلهم انصار المزورين وليست ارادتهم بيدهم ليقولوا الحق ثم بعد هذا لم ترسل الى المجلس إلا مصدقة من قبلهم بالشكل الذي ارادته السلطة ؟ أما كان على اللجنة أن تسأل المفوض السامي عن رأيه في هذه الشكايات ، وهل دقق فيها بذاته او انه الف لجنة لدرسها والبتّ فيها ؟ انه استلم المضابط وبدلاً من ان يجيب عنها او ينظر فيها ادعى ان النظر فيها ليس من صلاحيته وهكذا كان . فقد رفضت وتنصل العميد وأهمل واجبه وهو صاحب الاشراف وبيده التنفيذ والتشريع وهو الذي أغلق المجلس التأسيسي وأجل أعماله وعطل أحكام الدستور .

ولا شك أن ما ذكرته يدفعنا الى الريبة في أحكام لجنة الانتدابات ويدلنا على بطلان أحكامها . ويبعثنا على القول بأن اللجنة المذكورة ما دامت مؤلفة من دول أكثريتها مستعمرة ، وأقليتها مستشرة ، فهي لا يمكن ان تنصر ضعيفاً ولو مرة ، بل وظيفتها نصرة القوي وستر المطامع والباس أعمال الاستعمار لباس الرشد والتقوى ، وما دامت طريقتها التي تتبعها لتدقيق الشكايات ناقصة من الأساس ، وما دام المجلس العام يعمل بقرار اللجنة دون تدقيق قرارها ، فانتظار العدل منها عبث وطلب الانصاف قتل للهمة ، ولا حجة أمامها إلا القوة ، ولا قوة للحق لديها الا بقدر ما لديك من قوة .

وقد بقي علينا ان نسأل المفوض السامي سؤالاً لم تسأله اللجنة المذكورة وهو : ان الانتخابات في دمشق عطلت بقرار منه وأجلت ثلاثة أشهر حيث هاج الناخبون وكسروا صناديق الانتخابات ووجدوا فيها أوراقاً مزيفة تسربت اليها من الموظفين ووضعت فيها بكيفية مبينة وثبت ذلك بالجرم المشهود ؛ وأشرت اليه بقرارك الصادر عنك . ولما كنت تمثل الحكومة المسؤولة ، وبما ان القانون النافذ يجازي المزورين ، والراشين ، والسارقين ، والذين يعدوا او يهددوا قصد التأثير بالانتخابات بجزاءات حددتها المادة ٧٦ من القانون اي بحبسهم من ستة الى ٥ سنوات بتغريمهم خمس ليرات سورية الى خمسين ليرة سورية ، فلماذا لم تأمر بمحاكمتهم والاقتصاص منهم ؟

واذا كنت تريد التجرد والنزاهة فلماذا منعت المرشحين من مراقبة عمليات الاقتراع في المدن والاقضية ما عدا دمشق وحماه ودوما التي قبلت ان يوجدوا فيها خوفاً من احجام الناخبين ، ومع هذا لم تسمح لهم إلا بعد أن ضمنت فوز الاكثرية من أنصار الانتداب .

ان قانون الانتخاب الذي أعلنته كان صريحاً في منح حق المراقبة الى المرشحين ، فلماذا خالفت القانون ؟ ان المفوض السامي لا يجهل الجواب ! ولذا نحن بحق نرد أقوال مقرر اللجنة ومدعيات ممثل الدولة المنتدبة ونعترض على حكم لجنة الانتدابات ومجلس الانتدابات ونكتفي بهذا القدر من القول ، ولرجال السياسة والقانون ان يحكموا بما بيناه !

وتأييداً لقولنا ننشر رد الجمعية العربية في باريس المقدم الى عصبة الامم عام ١٩٣٣ بامضاء السيد محمد السراج بالنيابة عن السوريين الموجودين في فرنسا .

٦٧ — رد الجمعية العربية في باريس عام ١٩٣٣ على أقوال بونسو في الانتخابات وعلى أعمال فرنسا في سوريا

حضرة رئيس لجنة الانتدابات في عصبة الامم ـ جنيف ـ : « لقد أثر فينا جد التأثير ، العطف الذي أبدته لجنتكم علينا بما اولته من الاهتمام لعرائضنا المرفوعة اليكم في الماضي ، ونحن نعترف بعجزنا عن بيان شكرنا ووصف الجميل الذي نحفظه لكم في أعماق قلوبنا .

ان امة فتية كالامة السورية ، ترجو الوصول الى استقلالها التام ولا تريد من وراء ذلك سوى الاشتراك مع بقية الدول بالعمل العام في سبيل توطيد السلام العالمي . ولقد سنحت الفرص وساعدت الظروف لجيرانها ان يصلوا الى الغاية المنشودة كالعراق وتركيا مثلاً .

أما سوريا فانها حاولت ـ ولكن عبثاً ـ منذ سنة ١٩٠٥ ان تفلت سواء من الاحتلال او وصاية الدول الاجنبية ، وكانت تريد التعاون مع السلطة المنتدبة ، وكانت ارادتها هذه خالصة نزيهة ، تتفق مع ارشادات لجنتكم كل الاتفاق في روحها وأساليبها .

على ان التجربة الاخيرة قد أخفقت فاضطر الوزيران الوطنيان اللذان كانا متسلمين وزارات المالية والزراعة والعدلية والمعارف السيدان جميل مردم ومظهر رسلان الى تقديم استقالتهما ازاء معارضة المفوض السامي الفرنسي في تحقيق الوحدة السورية ، وهو المطلب الذي جعلته البلاد نصب عينيها منذ زمان ، ووجهت جهودها الى نواله .

أما أسباب هذا الرفض ، فتستند ـ حسب تصريحات المفوض السامي أمام لجنتكم في ايلول ١٩٣٢ ـ الى أماني سكان اللاذقية والسويداء .

اننا لا نوافق المفوض السامي على وجهة نظره في هذا الشأن، لأن هذه «الاماني» التي ترتكز عليها نظرية السلطة المنتدبة ناجمة عن تحكم طبقة ادارية مغرضة خاضعة لنفوذ المفوضية العليا وضغطها.

ومن المؤسف ان نرى السلطة الفرنسية تشجع كل عمل وكل حركة انفصالية، وتضطهد الذين يحاولون الاعراب عن مطالب الرأي العام السوري ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الوحدة.

واسمحوا لنا ان نسرد لكم أمثلة التقطناها صدفة وهي تؤيد ما ذهبنا اليه كل التأييد:

أولاً ـ ألقى أحد شباب اللاذقية الوطني خطبة في دمشق يدعو فيها الى الوحدة والاستقلال فهدده مدير الامن العام بالابعاد والنفي.

ثانياً ـ صدر قرار رقم ٥٣ من المفوض السامي يمنع اقامة المظاهرات وحمل الرايات وانشاد الاغاني والقاء الخطب في الجماهير الخ.. وبكلمة واحدة يمنع كل ما من شأنه ـ على قول القرار ـ الاخلال بالنظام العام، وكل من تعرض لمخالفته استهدف لعقوبة الحبس من شهرين الى سنتين، ولغرامة تتراوح بين مائة والف فرنك او لاحدى العقوبتين.

وهذا القرار نفسه مطبق في الجمهوريتين السورية واللبنانية منذ مدة طويلة، وبفضله يعتقل في حلب ودمشق كل يوم كثيرون من أنصار الوحدة والاستقلال.

اننا نلفت أنظاركم ـ بنوع خاص ـ الى هذا القرار والى عدد الاحكام التي صدرت بالاستناد اليه، وهو عدد يوضح لكم هذه الاساليب المخالفة لفكرة الحرية ايضاحاً كافياً.

ثالثاً ـ من الغريب المدهش ان جبل الدروز الذي ثار في سنة ١٩٢٥ من أقصاه الى أقصاه من أجل الوحدة السورية يصبح اليوم انفصالياً. ولكن يجب ان تأخذوا علماً بأن معظم زعمائه ذوي الكلمة المسموعة فيه منفيون منذ ذلك الوقت بعيدون عن مسقط رؤوسهم.

رابعاً ـ ان الدكتور رشيد معتوق طبيب بلدية دوما ـ لبنان ـ قد عزلوه من وظيفته لا لشيء إلا لأنه وضع امضاءه على مضبطة بطلب الوحدة.

خامساً ـ انعقد مؤتمران احدهما في قنوات والآخر في اللاذقية. وأصدر اعضاؤهما ـ وهم متصلون بالادارة فريق منهم مباشرة والفريق الثاني غير مباشرة ـ بطلب الانفصال. ويتضح حتى من محضر جلسات المؤتمرين نفسه ان الاعضاء الذين لهم مصلحة في بقاء الامور على حالها قد خضعوا لضغط الموظفين الفرنسيين خضوعا مفضوحاً.

سادساً ـ في كتبنا المرفوعة الى لجنتكم في المدة المنصرمة لفتنا أنظاركم الى الحالة الخاصة بالصحف. « فالسيار » وهي جريدة يومية تصدر في بيروت قد عطلت غير مرة وهي تنتظر الفرج من تعطيلها الاخير منذ سنة كاملة. أما جريمتها الوحيدة فهي تنحصر بكون رئيس تحريرها الاستاذ يوسف يزبك من أنصار الوحدة السورية ومن طلاب الاستقلال السوري التام.

ملاحظة ــ جاءنا نبأ اليوم يعلمنا بتعطيل « الجزيرة » و « الاتحاد » الحلبية لأجل غير مسمى.

يتضح لكم مما تقدم تفصيله ان حرية الرأي في بلادنا مفقودة تماماً إلا فيما يتعلق بأعمال أنصار المفوضية العليا المتفقة مع سياستها. ولما كنا نحن ـ الجمعية السورية في طولوز ـ لا ينالنا ضغط ولا نخشى اضطهاداً فاننا نستطيع ان نؤكد لكم ان الاكثرية الساحقة في البلاد السورية تطالب بالوحدة.

ان الاضطرابات متوالية الوقوع في حلب حيث توافد الاهلون جميعاً منذ مدة لاستقبال الزعيم الوطني ابراهيم هنانو بعد عودته من دمشق فأوقف الجنود برصاصهم الجماهير الزاحفة وفرقوها بالقوة تاركين قتيلاً وعدة جرحى بينهم نساء.

وحوادث الاضراب تترى احتجاجاً على سياسة المفوضية العليا وقيام حكومة أعضاؤها لا يتمتعون بثقة الشعب.

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق احترامنا.

طولوز ـ رئيس الجمعية السورية

محمد السراج

وفي كانون الاول ١٩٣١ عقد في القدس مؤتمر اسلامي علم غايته استنهاض العالم العربي والعالم الاسلامي لانقاذ فلسطين يومئذ من (وعد بلفور).

وقد اغتنم الفرصة رجال القضية العربية فعقدوا في القدس مؤتمراً عربياً في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٣١ ووضعوا « الميثاق القومي العربي » وأقسموا جميعاً على احترامه والعمل به .

يعرف كل من اشتغل في الحركة العربية او تتبع سيرها على اختلاف ادوارها ، ما كان من الجهود النبيلة التي شرع رجالات العرب ومفكروهم وشبانهم ، يقومون بها من عهد طويل ولا سيما بعد اعلان الدستور العثماني ، لتكوين قضية عربية عامة ، غايتها تحقيق كيان عربي مستقل ، يشمل الاقطار العربية المختلفة ، ويوصل الامة العربية الى الاستقلال الذي تتمتع به أمم العالم الحرة .

وقـــد اتخذ العرب لجهادهم السياسي هدفاً مقدساً ظهرت آثاره في أعمال الجمعيات والاندية والمؤتمرات التي عقدوها . ثم كانت الثورة العربية الكبرى وقطعت للعرب عهوداً أملوا من ورائها الوصول الى غايتهم الشريفة ، وقد أريقت في سبيل هذه الغاية الاستقلالية المقدسة ، أثناء الحرب العالمية الكبرى الدماء الزكية وبذلت الضحايا الغالية ، ولكن ما كادت تنكشف الحرب ، حتى أخذ العرب يلقون من المطامع الاستعمارية غمطاً لحقوقهم وجهادهم ، وجحدوا لضحاياهم ، ويرون حلفاءهم ينصبون لهم شر العراقيل الحائلة بينهم وبين درك استقلالهم ، وكانت نهاية ذلك ان الحلفاء ظهروا بمؤامرتهم علناً ، بعد ان تواطأوا عليها سراً ، لتجزئة بلاد العرب ، والكيد للقضية العربية وهي من كبريات القضايا القومية في العالم ، وبها تتعلق حياة أمة عظيمة ، من أعرق أمم العالم في المجد والحضارة والتاريخ ، وهي اليوم بنفوسها لا تقل عن سبعين مليوناً تشغل خير بقاع الارض في آسيا وافريقيا .

ولقد كان أحد مظاهر هذه المؤامرة المنكرة ووسائل انجاحها ، اشتغال اهل كل قطر من الاقطار العربية عن اخوانهم في الاقطار الاخرى بقضايا اقليمية

مصطنعة، واوضاع محلية متقلصة، ونكبات متنوعة، حصراً للجهود في دوائر ضيقة، ومناطق في البلاد محدودة، وصرفاً لها عن الامتداد الى افق أعلى تتلاقى في مستواه العام القضية العربية مترابطة الاجزاء، متضافرة الاقسام جرياً مع سنن الكونية في نهضات الامم وارتقاء الشعوب.

وقد استغرقت هذه الشواغل المدسوسة اوقات ابناء كل قطر، بل انغمر كل فريق من العرب في بحرانها حتى كاد يدرك المستعمرون مآربهم من مؤامراتهم، من جعل العرب أشتاتاً لا قضية كبيرة لهم. وهي القضية التي عمل لها رجالاتهم وجمعياتهم وذهبت في سبيلها ضحاياهم وأرواح شهدائهم، والتي هي غاية الكيان العربي موحداً مستقلاً، يستأنفون فيه ما كان لهم في سالف الايام من حضارة مزدهرة اتسق عمرانها خير اتساق عرفه التاريخ، وطأطأ لها العالم رأسه وملأت جنبات الدنيا علماً وخيراً ونوراً.

ذلك ما دعا فريقاً من رجالات العرب الذين سبقت لهم في الحركة العربية في ماضي ادوارها جهود معروفة الى دعوة جمهور من البلاد العربية الذين حضروا المؤتمر الاسلامي العام المنعقد في بيت المقدس، الى مؤتمر عقدوه في هذه المدينة مساء الاحد ٤ شعبان ١٣٥٠ وفق ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣١، بحثوا فيه ما يجب عمله لدرء النازلات الاستعمارية التي نزلت ببلادهم، والقضايا الاقليمية التي غمرهم بها المستعمرون، وأقروا المواد الآتية ميثاقاً مقدساً يكون للعرب هدفاً، ولجهودهم مقصداً وغاية في مختلف اقطارهم، فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ويجرون على سننه حتى يأذن الله بادراك المحجة، والاماني كاملة محققة.

المادة الاولى: ان البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الامة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجيه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية الى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية.

المادة الثالثة : لما كان الاستعمار بجميع اشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الامة العربية وغايتها العظمى فان الامة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها .

ثم رأى المجتمعون ضرورة عقد مؤتمر عام في احدى العواصم العربية للبحث في الوسائل المؤدية الى نشر الميثاق ورعايته وفي الخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه .

وقد انتدبنا نحن الموقعين على هذا البيان كلجنة تنفيذية تنشر هذا الميثاق في العالم العربي ، وتهيىء الوسائل لعقد المؤتمر ، وتكون صلة المراسلة بين الاقطار العربية في الشؤون المتعلقة بهذا الامر .

وقد بدأنا العمل مستعينين بالله عزّ وجل ، تشد أزرنا الروح التامة الفياضة التي تجلت في ذلك الاجتماع الخطير والتي تظهر حيناً بعد حين في مختلف الاقطار متذمرة بعنف وقسوة من هذا الطاغوت الاستعماري الذي أرهق العرب سيطرة وتسلطاً ، ومزّق مجموعهم بالقضايا المحلية المولدة وعطل سير جهودهم الكبرى ، وكاد يصرفهم عن مقصدهم الاسمى .

وبعد كل هذا فقد استفاقت الهمم ، واستيقظت ثانية الروح العربية النزاعة لتعمل للقضية الكبرى التي يرمي اليها هذا الميثاق المقدس لانجاح هذه القضية على مقتضى هذا العهد والله من وراء القصد .

كانون الثاني ١٩٣٢

تواقيع أعضاء اللجنة

محمد عزة دروزه ، اسعد داغر ، عجاج نويهض ، صبحي الخضرا ، خيرالدين الزركلي ، عوني عبدالهادي .

وهذه تواقيع الذين وقعوا الميثاق :

محمد رشيد رضا طرابلس الشام ، محمد بهجة الأثري بغداد ، ابراهيم الواعظ بغداد ، خيرالدين الزركلي دمشق ، صبحي الخضرا صفد ، ابراهيم الخطيب لبنان ،

علي عبيد السويداء ، محمد اسحق درويش القدس ، علي ناصرالدين لبنان ، صلاح عثمان بيهم بيروت ، محمد المفتي القدس ، رياض الصلح بيروت ، شكري القوتلي دمشق ، راغب ابو السعود يافا ، احمد حلمي باشا دمشق ، سالم هنداوي اربد ، محمد عزة دروزه نابلس ، عوني عبدالهادي نابلس ، محمد طاهر الجقة عمان ، عمر الطيبي دمشق ، محمد علي بيهم بيروت ، معين الماضي حيفا ، نبيه العظمة دمشق ، صالح العوران الطفيلة ، مصطفى الغلاييني بيروت ، حسين الطروانة الكرك ، احمد الامام حيفا ، محمد علي الطاهر نابلس ، عوني الكعكي بيروت ، عجاج نويهض لبنان ، عبدالله الداوود السلط ، محمد طارق دمشق ، خليل تلهوني معان ، سامي السراج حماه ، محمد بنونه (تطوان ـ مراكش) ، سعيد ثابت بغداد ، بشير السعداوي طرابلس الغرب ، سليمان السودي الرومان (اربد ـ شرقي الاردن) محمد حسين الدباغ مكة المكرمة ، كامل الدجاني يافا ، الشريف عبدالله بن فيصل (الطائف ـ الحجاز) ، عبدالرحمن عزام مصر ، اسعاف النشاشيبي القدس ، ماجد القرغولي بغداد ، أمين التميمي نابلس ، حسن رضا بغداد محمد المكي الناصري (رباط الفتح ـ مراكش) يحيى خانكان حمص ، علاءالدين طوقان عمان ، سعيد المفتي عمان ، عبدالقهار مذكر اندونيسيا ، محمد سعيد عبدالقادر الجزائري دمشق ، رشيد الحاج ابراهيم حيفا ، عبدالقادر كيلاني حماه ، عادل العظمة عمان .

المرحلة الرابعة

« تنفيذ الدستور اسماً لا فعلاً »

٦٩ — المرحلة الرابعة « تنفيذ الدستور »

لقد أوصلنا القارىء الكريم الى المرحلة الرابعة من المراحل التي سارت بها القضية السورية وهي المرحلة المسماة « تنفيذ الدستور اسماً لا فعلاً » . وهو لا شك قد لاحظ كل ما جرى قبل الانتخابات وما جرى أثناءها من تزويرات ومداورات وما انتهت اليه من اخراج نواب لا يمثل معظمهم الامة ولكن يمثل مصالح المنتدبين وسياستهم الاستعمارية .

ولعله يتذكر ما عمله الوطنيون لاثبات بطلان الانتخابات برفع شكاويهم الى عصبة الامم وما كان من تقرير لجنة الانتدابات وتقرير مجلس الانتدابات ، ولما تم للعميد ما أراد ، وأتم مندوبه الموسيو سولومياك تأليف الوزارة الائتلافية وفيها جميل مردم ومظهر رسلان ، وقنع بصفاء الجو بعد العناء وحسن التهيئة بعد الزوبعة الهوجاء ، وأيقن ان اوامر وزارة الخارجية الفرنسية وتعليماتها النهائية سوف تنفذ بكل سكون لا تثير الشغب ولا تدعو الى الصخب ، وآمن بأن الرواية التي مثلها للجمهور الفرنسي حازت قبولهم ورضوا عنها وعنه . أقول ولما انتهى من كل ذلك سافر الى فرنسا لحل مسائله الخاصة والاشراف على انتخاب رئيس الجمهورية الفرنسية الذي تنتهي وظيفته في القريب العاجل .

٧٠ — قضية لبنان وتعليق الدستور اللبناني

وظن العميد وكثيراً ما يخطىء في ظنه ان قضية لبنان بسيطة وانه سوف ينتهي من حلها في أيام قلائل ، لأن اللبنانيين حسب زعمه من جماعة الانصار وهم ابناء الست الذين ربتهم فرنسا وادخرتهم ليوم الحاجة ، وان قلوبهم قد أشربت حب فرنسا وارتوت وتعودت الانقياد والطاعة .

وان هؤلاء البررة سوف يعملون لصالح زعمائهم لا لصالح بلادهم ، وان كل زعيم منهم سوف يعمل لنفسه لا لأمته وسوف يحارب غيره ليحل محله ، ولا يهمه من ينجح أو من يتضرر (الامة - ام الوطن) اضاع استقلال لبنان ام بقي تحت الانتداب فعنده سيان ، وحيث انقسم الى طوائف وأسر وزعامات وأحزاب فلا قيمة للرأي العام ولا خطة عامة ولا فكرة وطنية معينة تمتزج بعقائد اللبنانيين وتسير اتجاههم ولهذا جلس في قصره الرغيد ، وأعطى السلطة لوكيله الموسيو « روكلو » رئيس المجلس الاقتصادي الاعلى الذي عرفناه في حلب عدواً للعروبة والعرب ، وعرفناه المستبد المستعمر ، والموظف المتغطرس ، آكل الاموال وخالق الطائفية والمتعصب ضد الاسلام ، فكان يمثل المفوضية لدى لبنان ويطبق له الاشخاص ويختار منهم الموافق الملائم بالاتفاق مع الكرسي البطريركي الماروني والاكليروس

الكاثوليكي فلم يحسن التدبير لأنه اتبع هواه ولم يقدر روحية لبنان وما يتطلب وضعه الطائفي من ان يكون رئيس الدولة من المارونيين ، فاختار الشيخ محمد الجسر ليكون المرشح لكرسي رئاسة الجمهورية.(١)

وأصر على ترشيحه رغم علمهم ان البطريرك الماروني لا يرضى عن ذلك ، وأصرّ رئيس المجلس النيابي وساعده النواب على ان يكون الشيخ المذكور هو الرئيس ولما رأى المفوض السامي أن ليس بالامكان مقاومة الشيخ محمد الجسر ولا مقاومة المجلس الذي وافقت أكثريته على قبول رئاسته وعلم بأن وكيله يدعمه من جهة أخرى . وعليه أصدر قراراً في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ بحل مجلس لبنان وتعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية وعزل الوزارة وتعيين شارل دباس رئيساً للحكومة مع الاحتفاظ بلقبه السابق ، وأعطاه حق اصدار المراسيم الاشتراعية ، وخوله ان يصدر القرارات الادارية بعد موافقة العميد عليها ، وعلل عمله الشاذ وتبريره الديكتاتوري بحجة الاقتصاد والتوفير واجابة للانتقادات الموجهة الى الحكم النيابي والحكومة السابقة .

والحقيقة لم تكن هذه ولا تلك ، وانما هي لعدم تمكن المفوض السامي من انتخاب مرشحه وللعجز المالي الذي منيت به واردات المصالح المشتركة . ولذلك قرر تغيير شكل الحكم وجهازه وعين شارل دباس وهو الموظف المخلص لاوامر أسياده المستعمرين ، وأوعز اليه بأن يختصر جهاز الادارة ويحذف بعض الوظائف وان ينزّل معاشات الموظفين ويفتش الدوائر لتبرير تعطيل الحياة الدستورية ، فقام الرئيس بما أمر ونفذ ما أسماه الاصلاح في دوائر النافعة ومصلحة الكاداسترو (المساحة) وفي العقارية ظهرت فضائح شائنة واختلاسات هائلة لا تشرف الحكومة ولا القائمين عليها .

---

(١) كانت رئاسة « شارل دباس » للجمهوريه اللبنانية قد انتهت ، وكان على المجلس النيابي اللبناني وفقاً لدستوره ان ينتخب خلفاً له ، ولما كانت الاحوال بين اللبنانيين والفرنسيين في تلك الايام متوترة ، وشارل دباس كان من الموالين لرجال الانتداب ، اتجه اللبنانيون الى انتخاب رجل يكون بجانبهم ويدافع عن حقوقهم ، فوقع اختيارهم على الشيخ محمد الجسر الذي كان من أقوى النواب نفوذاً ومن أجرئهم قولاً وعملاً .

٧١ — قرار بونسو بحل المجلس النيابي اللبناني في ٩ أيار ١٩٣٢

وهذا هو نص القرار الذي صدر عن المفوض السامي ، بحل المجلس النيابي اللبناني :

ان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية .

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

وبناء على المرسوم الصادر في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ المبينة فيه صلاحية المفوض السامي .

وبناء على المرسوم المؤرخ في ٣ أيلول سنة ١٩٢٦ الذي تعين بموجبه المفوض السامي .

وبناء على القانون الاساسي المنشور في ١٤ أيار سنة ١٩٣٠

وبناء على المادة ٩ من دستور الجمهورية اللبنانية ، وهذا نصها :(نص المادة ٩) :

« ولما كانت امنية الشعب اللبناني العامة قد عبر عنها بعنف منذ ظهور الازمة الاقتصادية التي تجعل المالية اللبنانية في اختلال بالتوازن ، وهذه الامنية هي اعادة النظر في النظام السياسي القائم بمعنى ان يحصل تخفيف محسوس عن عاتق المكلف ، وذلك من جراء النظام الذي ظهر من الاختبار انه ثقيل جداً وكثير التكاليف بالنسبة لواردات البلاد .

ولما كانت هذه الامنية - المتصلة بالملاحظات التي ذكرت منذ شهر حزيران سنة ١٩٣١ في جمعية الامم أثناء انعقاد اللجنة الدائمة للانتدابات ، في عقدها العشرين ، وقد صارت ملحة على اثر الاختلال في التوازن المالي الناتج عن الازمة الاقتصادية التي شملت العالم ، ولم يكن شمولها هذا ليغطي الاسباب الخاصة بلبنان .

ولما كان هذا النداء قد اصبح محدداً Prècis على عتبة انتخاب ، معناه في الرأي العام توطيد النظام الحاضر لمدة ست سنوات اخرى ، وابقاء الاصلاحات الضرورية الى حين آخر .

ولما كان من المتوجب على الدولة المنتدبة في حالة الضرورة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية التدابير السريعة التي من شأنها ان تحافظ على مقاصد جمعية الامم شرط ان تحيطها علماً بها حسب منطوق المادة ١٧ من صك الانتداب ».

يقرر :

المادة الاولى — يوقف بصورة موقتة تنفيذ الدستور اللبناني فيما يتعلق بسير وتشكيل السلطتين الاجرائية والتشريعية .

المادة الثانية — في خلال هذه المدة يضطلع رئيس الحكومة المعين بقرار من المفوض السامي باعباء السلطة الاجرائية بمعاونة الدوله المنتدبة .

ويعاون رئيس الحكومة لهذه الغاية مجلس المديرين .

المادة الثالثة — تظل مصالح الدولة مقسمة بين الدوائر العامة التالية : العدلية ، الداخلية ، المالية ، الاشغال العامة ، المعارف ، الزراعة ، الصحة والاسعاف العام .

ويحق لمجلس المديرين أن يستعين بمستشارين فنيين .

المادة الرابعة — في خلال المدة الموقتة ، يحق لرئيس الحكومة ان يتخذ مراسيم لها صفة القوانين وخصوصاً في مسائل الموازنة بعد موافقة مجلس المديرين .

والمراسيم التي لها صفة القوانين تتطلب موافقة المفوض السامي التي يجعلها نافذة .

المادة ٥ — يطبق هذا القرار فور نشره .

بيروت ٩ أيار سنة ٩٣٢

هنري بونسو

٧٢ - ما كان من اصلاحات شارل دباس في لبنان

وبعد أن أحال شارل دباس الكثيرين من موظفي تلك الدوائر الى المحاكم الاهلية ، واوقف المتهمين في السجون توقيفاً كان فيـــه الكثير من الانتقام والتشفي ليقال عنه عمل اصلاحاً ، ظهرت قضايا والتمدين ، الذي اجراه الانتـداب وفاحت في دوائر المفوضية والمستشارين ، القائمين في دوائر الحكومة (للنصح والارشاد) ، روائح الاختـلاسات والارتـكابات ، فامر المفوض السامي رئيس الحكومة بتوقيف التحري والتفتيش عند هذا الحد ، واسدال الستار على ما ظهر حتى تكثر الروائح وتعم جميع الدوائر ، وأمره بالعفو عن كل من أوقف. وانتهى اصلاحه بدون ثمرة مجدية ، ولم تخفض الضرائب أو ينقص معدل الميزانية أو تسترد اموال الشعب المنهوبة ، أو تعاد الى اللبنانيين حقوقهم المهضومة ، مما دل على ان جميع أشكال الحكم وجميع اساليب الادارة التي أوجدها الانتداب في سوريا ولبنان هي واحدة لا تلائم مصلحة الشعب ولا يقصد منها نفعه ، ولا تؤدي الى اعطاء البلاد استقلالها الحقيقي ، ولا يمكن أن تؤول الى نيل السيادة والنضوج السياسي ، ولا يرتجى منها التقدم والنهوض والارتقاء ، لأن التقدم يحتاج الى حرية ، وعلم ، وثقافة وحسن ادارة ، وتوجيه صحيـح ، واستثمار نافع ، وهذا مفقود بوجود المستعمرين .

وما كانت السلطة الفرنسية لتعمل غير انتقاص حق البلاد ، واضعاف ارادة السكان ، والانتفاع من خزانة الدولة والاستبداد بالنفقات ، والعبث بكرامة الرجال واستعمال التسويف ، والتحذير ، لقتل روح المطالبة والمقاومة وستر ذلك بظواهر من التبدلات ، وبأنواع من البيانات وبعديد من التقارير ، وكلها محاولات لتثبيت قدم الاستعمار والمستعمرين الفرنسيين وشركائهم وشركائهم واخفاء المقاصد التي يريدونها من هذه الدول والجمهوريات ، ويظنون اننا لا نفهمها ولا نتبصر اهدافها ، ولو كان الانتداب يريد غير ما ذكر لما وجدنا الاختلاسات والفضائح ، في كل دائرة حكومية أو افرنسية ، ولا تكررت التجارب الادارية وكل واحدة اسوأ من الاخرى كأن الانتداب الذي فرض للارشاد والمساعدة وترقية البلاد ،

يجهل ماذا يعمل وما يجب أن يعمل فيتقلب في تجاربه ، أو أنه يحاول احداث امور لا تقبلها البلاد فيستعين عليها بالزمن والتسويف والتحذير ، وتلهية السكان بتغيير الحكومات وتغيير الادارات من حين الى حين ، واشغالهم لاسكاتهم وتسخيرهم بالوظائف والمجالس ، والرتب ، والاحزاب ويحملهم على مقاتلة بعضهم بعضاً فيسهل عليه ادارة الانتداب وحكم البلاد مباشرة وتهدئة العاصفة ولو موقتاً وكبح جماح الوطنيين طلاب الاستقلال والوحدة ويقوم بتنفيذ المشاريع الاقتصادية والزراعية لعل الامة تنسى ماضيها وتنسى آلامها وتنسى هدفها ، والامة متى استكانت للوعود ورضيت بالقشور ونسيت الواجبات والحقوق واهملت النضال وتحملت الازدراء ، نخر سوس التطاحن في عظمها ووهن عصبها الوثاب وقل اصطبارها فاستسلمت للواقع وقبلت بالاستعباد وهذا ما يريده الانتداب .

ولو أن الاصلاح أو الاختصار الذي أشار اليه العميد ولأجله علق الحياة الدستورية من ٩ أيار سنة ١٩٣٢ الى ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٤ كان لمصلحة لبنان ومقصوداً لغاية تعالج الحالة السيئة ، لوجدنا في لبنان اثراً بارزاً للنهضة ، ولمسنا وحدة في الافكار وتجانساً في الوطنية ، ولسمعنا من الشعب ثناء على الحكومة لا سخطاً واحتجاجاً ، ولقرأنا في الجرائد اللبنانية الراقية الناطقة بلسان الاحرار والمخلصين لقوميتهم وسيادتهم خلاف ما نقرأ من المقالات الساخطة ، الغاضبة على ما آلت عليه حالة الجبل منذ وضع غورو جيوشه في بيروت واحتل دمشق ، ولكانت الاحزاب (١) المستميتة في حب فرنسا في مصر ، وباريز ، والمهجر

---

(١) ذكرت احدى الجرائد اللبنانية تحت عنوان : « وفد الى باريز من حزب الاستقلال اللبناني » ما يأتي :

« ينوي حزب الاستقلال الجمهوري في لبنان ان يرسل وفداً من قبله تمثل فيه جميع الطوائف الى عاصمة الفرنسويين لاطلاع ارباب السياسة في فرنسة على الحالة التي يعانيها لبنان منذ الاحتلال الى اليوم وللعمل على تحقيق اماني اهليه ونشر الدعاية له في الصحف والاندية المختلفة . وسيسافر الوفد في اواخر حزيران مؤلفاً من رئيس الحزب الاستاذ الشيخ عزيز الهاشم ومعه ثلاثة أو اربعة =

لم تحتج الى عصبة الامم على وقف الدستور وتعطيل الحياة النيابية ، أو لكان الاكليروس الماروني على الاقل ومنهم « المطران مبارك » صديق الفرنسيين الحميم لم يصب خطاباته النارية على الحكومة وعلى الاوضاع الحاضرة ، وبين ما يتألم منه الشعب ولم نسمعه يقول في ٩ شباط سنة ١٩٣٣ يوم الاحد على ملأ من الناس المحتشدين في كنيسة بيروت :

٧٣ — خطاب المطران مبارك في ٩ شباط ١٩٣٣ ضد الاوضاع الحاضرة والحكومة :

« زعم البعض ان الشعب اللبناني لا يؤيدنا في احتجاجنا على فداحة الضرائب ، وانه اعرض عنا حينما رفعنا صوتنا لمناقشة حكومة (الاصلاح) ولكن هذه الجماهير التي تتتابع لزيارتنا تكذب ما يزعمون . أما الحكومة فقد أصبحت كالنعامة التي تخفي رأسها في الحائط كي لا يراها الناس ، فهي تعطل الجرائد المعارضة كي لا يسمع الشعب إلا اصوات الصحف الموالية ، فتحسب أن الشعب راض وهو ناقم ، ثم تتجاهل ذلك بكثير من الجرأة ، وكيف لا ينقم عليها وقد كان أول شيء طلبه يوم ٩ أيار تخفيض الضرائب ، وحتى الآن لم تحقق الحكومة امنيته .

لقد أوقفوا الاشغال العامة التي كانت تعيل الفقراء بقصد التوفير ، ولكنه توفير لجيوب غيرنا ، فكأن الحكومة كانت تلك الغولة التي وجدت صغار المعزى وقد ضلت عن القطيع فحنّت عليها وساقتها الى وكرها حيث افترستها .

ولرب سائل يسأل ما الطريقة للاصلاح ؟ فاجيبه : الرجوع في لبنان الكبير

= اعضاء . وسيكون من مواضيع برنامج الوفد : (اولاً) وضع تشريع اجتماعي خاص بتعيين التعويضات وتنظيم العمل . (ثانياً) مسألة المراقبة على الشركات الاستثمارية ، فان كل القوانين المختصة بهذه الشركات هي لمصلحتها فقط . (ثالثاً) كيفية تعديل الدستور ويرى الحزب ان يصير هذا التعديل من قبل مجلس منتخب يمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً . (رابعاً) الدفاع عن سيادتنا القومية في الداخل والخارج . وتحديد صلاحية السلطة مع صلاحية الحكومة التي تمثل البلاد » .

الى نظام لبنان الصغير - يريد ان يستقل بنفسه تحت حماية الدول العظمى - واني لمتأكد انني اعبر هنا عن افكار اللبنانيين من كل الطوائف، سواء كانوا من لبنان القديم أو الحديث، فطلب الرجوع في لبنان الكبير الى نظام لبنان الصغير بحكومة وطنية صغيرة، ومجلس وطني مصغر ومنتخب من الشعب رأساً بدرجة واحدة مع رواتب صغيرة تناسب فقر البلاد، وتوزيع الوظائف بعدل على الطوائف مع مراعاة استحقاق الاشخاص. ونطلب استلام جماركنا لتسديد موازنتنا وتخفيف ضرائبنا بنسبة حالتنا الحقيقية، ونطلب بعض تعديلات ضرورية يقتضيها الوقت الحاضر بتوسيع لبنان».

٧٤ — خطاب المطران مبارك الثاني في ٢٦ شباط ١٩٣٣ :

ثم نسمعه مرة ثانية في ٢٦ شباط سنة ١٩٣٣ يلقي خطاباً آخر على حشد كبير مؤلف من جميع الطبقات، ومن جميع طوائف الشعب، جاءوا ليشكروه على موقفه وآرائه، فيقول لهم: «ان احتشادكم حولنا بعد أن كابدتم المشقات في الهبوط من أعالي جبالكم، ومن سائر المدن والقرى، ومن مختلف الطوائف لهو أعظم دليل على اتحاد قلوبكم، وتولينا حق الدفاع عن الشعب. فنحن لن ندخر جهداً في خدمة ابناء هذه الامة، التي نعتبر طوائفها المتعددة كالاعضاء في جسم الطائفة التي تجمع الكل وهي الوطن.

لقد اسمعونا أمر اللوم عندما اتفقنا مع المسلمين وسائر الطوائف اللبنانية وقالوا: انا ارتكبنا ذنباً لا يغتفر، وانا نخرب البلاد باتفاقنا، وعندما كنا مختلفين كانوا يصيحون بملء أشداقهم انا نخرب البلاد باختلافنا. لقد حرنا في أمرنا معهم، فماذا يريدون أن نعمل؟

على انا لن نقف في منتصف الطريق، مهما سمعنا من اللوم والتنديد، طالما نرمي باتفاقنا الى هدف سامٍ وهو اصلاح الحالة في لبنان وخدمة مصلحة لبنان بل مصلحة اصدقائنا الفرنسيين انفسهم». انتهى

٧٥ — معنى الخطابين ومغزاهما :

وبعد لو أن الاصلاح الذي توهمه « پونسو » ونفذه « الدباس » كان لوجه المصلحة العامة وخير لبنان ، لما سمعنا هذه الصيحات التي رددتها الجرائد ، وهي وغيرها مما قيل وكتب تدل على وجود الالم الكامن والنقمة الشاملة العامة في قلوب اللبنانيين ، كما هي في قلوب السوريين ، من الفرنسيين ومن سياستهم ، وتدلك على أن ادعاء الفرنسيين بوجود العداوة والتفرقة بين الطوائف والعناصر باطل . وان ما يشاع ويذاع هو من دسائسهم واعمالهم ، وتدل على أن المطران مبارك لو ثبت في موقفه هذا واخلص فى نضاله وجهاده ، واستمر في دفاعه لأنقذ وطنه وقاد الشعب الى ساحة الخلاص ، وحبب لهم الدفاع ، وقوى نفوسهم وزاد في حماستهم ، ولكن السياسة قاتلها الله ، تداركته فارجعته عن موقفه واسلمته الى السكوت والقعود فى مطرانيته .

٧٦ — ما قالته غرفة التجارة في سوريا لبنان :

وتأييداً لما رسمناه من صور الألم ، نسمع صوت غرف التجارة والصناعة في سوريا ولبنان يدوي ويرتفع عالياً صاخباً محتجاً على سياسة الجمارك وسوء الحالة الاقتصادية وكثرة المكوث ، ونسمع ايضاً احتجاجات السواقين على بهاظة الضرائب وتنوعها ، ونشاهد اضطرابات تقوم بشكل تظاهرات في بيروت ، والشام ، وحلب وطرابلس اعلاناً بسخطها على شركات الكهرباء والماء والجر لاجحافها ، وتواطؤ المفوضية معها ، وارهاقها السكان بالتعرفات والاجور الغالية .

فان كان الاصلاح قد جرى لغاية شريفة ، وللاقتصاد بالاموال ولتخفيف الازمات ، فلماذا هذه الحوادث ؟. ولما لم يثبت التنسيق والاختصار في الوظائف والمعاشات مدعى العميد في بياناته امام عصبة الامم ، عندما سئل في تشرين الاول سنة ١٩٣٢ عن اسباب تعليق الدستور ، وأجاب بأجوبة خارجة عن الحقيقة والصدد نقدوه ، ولو لا انه أفرغ الموضوع « بقالب ديبلوماسي » لما تغاضى عنه اعضاء العصبة ! واثباتاً لذلك نورد مقال العميد كما هو :

٧٧ — بيان العميد عن أسباب تعليق الدستور :

«قد ظهرت منذ أول السنة صعوبات جدية في مختلف النواحي ، فالازمة العالمية التي اشتد تأثيرها على الحالة الاقتصادية في لبنان منذ سنة ١٩٣٠ أوجدت رد فعل في الجمهورية اللبنانية ، كان يزداد سوءاً شهراً بعد شهر ، وكان توازن الميزانية مؤمناً نوعاً ما ، بتوزيع ما فاض من واردات المصالح المشتركة ، واعظم مورد لهذه المصالح هي واردات الجمارك .

وقد تأثرت هذه الواردات بعاملين : الاول عامل الازمة الاقتصادية التي ادت الى التخفيض في تبادل البضائع بين الامم ، وعامل النقص في القيم المصرح عنها في الجمرك ، لأن اكثر الرسوم تحسب على اساس ثمن البضاعة المقدر .

وهكذا كان مقدراً أن تتناقص قيم الاموال الفائضة ، وتحدث في الميزانية اللبنانية عجزاً كان من الواجب التفكير في محاولة سده .

وقد أهاب سوء الحالة المالية بالرأي العام في لبنان الى الاعراب بألم عن وجهة نظره في اعباء أوجدوها [1] بطريقة غذتها النظريات ، واقاموها على اسس ثقيلة على دولة يتراوح سكانها بين ٨٠٠ الف و ٨٨٥ الفاً ، أي ما يعادل سكان بعض الولايات الفرنسية .

وكان الدستور ينص بالأخص على مجلس مؤلف من خمسة واربعين نائباً يقبض كل منهم خمسين الف فرنك . ولا يخفى أن دلالات من هذا النوع وان

---

(١) من أوجدها يا ترى ؟ أليس هم الفرنسيون الذين نظموا هذه الدول واداراتها وهذه الانظمة واشكالها ، وزادوا الضرائب وزادوا الوظائف وزادوا المراتب والالقاب ليسترضوا بها المحاسيب والانصار ، ويشتروا انتدابهم باراقة الاموال . إن أجابونا كلا ! قلنا لهم إذن ما ضرورة وجودكم ؟ واذا أجابونا نعم ، قلنا فلماذا تفعلون الفاحشة وترتكبون الخطايا وتحملون وزركم لغيركم ؟ هل القصة قصة الذئب واخوة يوسف !!!

كانت غير بعيدة الغور، إلا انها اكثر ظهوراً امام الجمهور واشد استلفاتاً للنظر في ايام الازمة. وقد ايقظت هذه الدلالات في الرأي العام عاطفة استياء كانت الصحف تعبر عنها باستمرار، ولم تكن توفر الانتقادات للمؤسسات السياسية الموجودة، بل تعتبرها كثيرة الكلفة وعديمة التأثير في وقت واحد.

وهذه العاطفة نفسها قادت الى جملة وساطات طالبة ايجاد دواء لهذه الحالة وقد سبق ان دعيت مرتين متواليتين (١) في سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٩ لتعديل دستور سنة ١٩٢٦ بالاتفاق مع المجلس النيابي اللبناني، فكان من نتيجة هذين التعديلين انتصار النظام السياسي وجعله اكثر بساطة من وضعه الاصلي وتقوية بعض آلاته.

لقد قضى دستور سنة ١٩٢٦ بايجاد مجلسين، وجعل مدة الرئاسة ثلاث سنوات، الامر الذي كان من شأنه اضعاف المجلس النيابي. وجعل حق انتخاب رئيسه مرتين. وجعل مركز رئيس الدولة في منتهى الضعف، فالتعديلات التي ادخلت في سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٩ كانت ترمي الى تعزيز القوة الاجرائية وجعل صلاحية المجلس في الحد الطبيعي.

وقد برهنت تجارب السنين التي تلت، وعلى الاخص سني الازمة على انه يجب السير الى أبعد، وان تعديلات النظام السياسي الساري لم تكن كافية للانعاش اللازم.

ولكي لا أترك شيئاً غامضاً أقول: ان الاستعداد لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد وضع الاحزاب في حالة من الاضطراب والتهيج شديدة، فكانت حملات

---

(١) يشير الى الغاء مجلس الشيوخ الذي كان موجوداً وادماج اعضائه في المجلس النيابي مع بقاء حق تعيين الثلث من قبل الحكومة، والى تعديلات اخرى من شأنها تقوية نفوذ السلطة التنفيذية واضعاف السلطة التشريعية، اضف اليه وضع خمس مواد في الدستور لتأييد بقاء الانتداب ابدياً وترك حق المداخلة لسلطته ليفعل ما يشاء، ولا عجب بما كان لانه من صنيعهم.

عنيفة في الصحف والرأي العام على المرشحين ، واشتد الضعف الى درجة ضعف معها المركز الادبي لكل منهم بشكل غريب ، حتى اصبح المنتخب الجديد كائناً من كان ، وقد تناقصت به الثقة التي يجب ان يحوزها لمواجهة تلك الحالة الشديدة الحراجة .

وقصارى القول ، فقد رأيت ان الظروف لا تسمح لي ان اظهر بمظهر من يريد تمديد ذلك الشكل من الحكومة الذي ثبتت استحالة تعديله الى ست سنوات اخرى اذا انا تركتهم ينتخبون رئيساً جديداً لمثل تلك المدة .

ولهذه الاسباب كلها قررت بناءً على السلطة العامة ، التي يخولني إياها الانتداب أن اوقف الدستور . واعتقد أن هذا التدبير كان ضرورياً وانه ينطبق كل الانطباق على الحالة . زد على ذلك انه قوبل بالارتياح لأول وهلة ، ولا أظن انكم تناولتم عرائض بالاحتجاج عليه .

بقي إذن تبرير هذا التدبير ، والسبيل الوحيد لهذا التبرير هو الاصلاح المالي والاداري ، الذي كان ينتظره الجميع ، ولم يكن في الامكان تحقيقه ما دامت الحالة على شكلها القديم » .

٧٨ — هل ما ادعاه كان حقاً ومفيداً للبلاد ؟

ان الانتداب خول المفوض السامي حق وضع الدستور بالاتفاق مع السلطات المحلية ، على أن يضمن حقوق الاهلين ومنافعهم ومصالحهم . وقد وضع الدستور وانتهت مهمته ، وسارت البلاد في ممارسة حقها الدستوري ، وصدقت فرنسة ما وضعه العميد ووافقت عليه عصبة الامم ايضاً . فلماذا عاد وابطل حقاً اصبح لغيره لا له ؟

واذا كان الانتداب يفضي الى التدرج بالسيادة كما هو مفروض ، والسيادة معناها ممارسة الامة حقها في ادارة شئونها ومقدراتها بذاتها بواسطة ممثليها المنتخبين وحكومتها الشرعية ، وكان التدرج استرداد المسلوب من السيادة

المذكورة والتمتع بالحرية الكاملة ، فكيف جاز له تعطيل ما هو من حق الامة واستعادة ما أعاده الى صاحبه ، وقد خرج من يده ، ولم يعد له عليه من سلطان ؟.

ان اجوبته في بيانه ليست سديدة ولا شرعية ، وانها اكبر برهان على ان الانتداب لا يقف عند حد ، وان الاصلاحات التي ارادها لم يصب هدف مصلحة الامة ، ولا خففت عنها الازمات المالية والاقتصادية . ولا زادت في سيادتها .

واذا اعتبرنا أدلته وجيهة من حيث التعديل ، فنحن لا نقره بأن السبب الحقيقي له هو عجز الامة أو عدم كفاءتها لممارسة حياتها النيابية ، بل السبب هو سيطرة الفرنسيين كما قلنا وبينا ، على جميع دوائر الحكومة اللبنانية وشئونها ، ومداخلة مستشاريهم فى كل عمل من اعمالها ، وتصرفهم الكيفي في تصريف الامور والمصالح بلا قيد ولا مسئولية ، وسلبهم الموظفين المحليين حريتهم وارادتهم ، لأن تعيينهم وعزلهم بيدهم ورهن اشارتهم ، وهيمنة المندوب السامي على اعضاء المجلس ، لأن انتخابهم كان بتأثيره وتأثير ضباط استخباراته واموال المفوضية وارادتها ، فخرجوا يمثلون ارادة المستعمر لا إرادة الامة ، وحاجات النائب ذاته لا حاجات البلاد ، واذا وجد بين الاعضاء من اظهر مقدرة علمية واثبت وطنية حقيقية ، وبرهن على كفاءة نيابية في مواقفه ، فعدده كان قليلاً ، والصعاب امامه كانت كثيرة .

ولا ننسى ما للمفوضية من السيطرة على الصحافة اللبنانية واستخدام كتابها واصحابها لدعم سياستهم وتأييد وجهة نظرهم ، فاذا اراد الفرنسيون امراً ، استخدموها وأثاروها على من يناوئهم أو على من يدافع عن حقوق الشعب ، والويل لمن يخالفهم ، واذا ارادوا جعلوها ألسنة شكر ومديح تثني على تدابيرهم وعطفهم ، وصواب اعمالهم .

وهذا عيب فاضح من الصحافة ولكنه نتيجة منتظرة من المأجورين ومن المستعمرين ، وماذا يهم المستعمر إن فسدت الصحافة أو فسد الرأي العام .

هل يهمه بيان الحقيقة ؟ هل يهمه القول الحر ؟ هل يهمه الاستقلال الذاتي وقيادة الامة الى أفضل المثل العليا ؟

انه لا شك يهمه ان يجعل الامة طوع أمره ، ويقودها الى الغايات الاستعمارية والى خلق الاحزاب والى شراء الضمائر والى ايقاع التفرقة ، والى تبذير الاموال والى تنمية روح الزعامات الدينية ، والى اثارة النعرات المذهبية والطائفية والعنصرية . حتى لا تبطل المفاسد وتنهار الفوارق ، وتزول بذور الشر وتصبح الافراد والجماعات متجانسة متماثلة متحدة ، مخلصة في وطنيتها وديموقراطيتها ، وتسود بينها روح الالفة والتعاون والتضامن ، ويكون لها وجدان اجتماعي ومقومات قوية تساعدها على تشييد كيانها وتساندها على تماسك اجزائها ، وتنمي مواهبها ، وتسهل لها ادارة شئونها ومصالحها ، وفاقاً للحاجة وضرورات الزمن .

ونحن وإن كنا لسنا باصحاب القول ، وممن يحق له الانتقاد والشكوى ، مما يعمله الفرنسيون في لبنان ، الا انه لا يسعنا السكوت عن اظهار الاخطاء ، لأننا واياهم ابناء امة واحدة ، ونحن في الألم واحد ، وفي المصلحة شركاء وفي الجيرة اخوان ، نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ، ونتمنى للبنان ما نتمناه لانفسنا من استقلال وسيادة وحرية .

أجل ان الفرنسيين لا يهمهم ما بيناه من طرق العمل ووجوه الاصلاح انما يهمهم الدوام على ما ساروا عليه منذ دخولهم سوريا ولبنان ، لدوام انتدابهم واستدامة استعمارهم ، وفي مقالة « الاحرار » احدى الجرائد اللبنانية الوطنية المخلصة المنشورة في عددها ٢٠٩١ ما يعبر عن افكار الفئات المتعلمة والطبقات المدركة اصحاب العلاقة والمصلحة ويؤيد ما قلناه .

٧٩ — مقالة « الاحرار » جواباً على بيان العميد :

« ويستفاد من أقوال فخامته ، ان الإسباب التي حملته على اتخاذ هذه القرارات التي قررت تعليق الدستور هي ثلاثة :

اولاً — الخوف على الميزانية من العجز لانها تتغذى من فائض الواردات الجركية .

ثانياً ـ اعباء حكومة أوجدوها بطريقة غذتها النظريات واقاموها على أسس تنوء بها دولة يتراوح سكانها بين ثمانمائة وثمانمائة وخمسين الفاً .

ثالثاً ـ الحملات العنيفة في الصحف والرأي العام على المرشحين لرئاسة الجمهورية واشتداد العنف الى درجة أضعفت المركز الادبي لكل منهم بشكل غريب حتى اصبح المنتخب الجديد كائناً من كان وقد تناقصت به الثقة التي يجب ان يحرزها لمواجهة هذه الحالة » .

فنحن لا نناقش فخامته هذه الاسباب ، لأن مصارعة الآلهة ليست بالامر السهل .

وانا نخشى ان يصيبنا منها ما اصاب يعقوب عندما تصدى لذلك ، فاصيب بشلل فخذيه ، ولكننا نجيز لانفسنا تحليل هذه الاسباب لنفهمها بعد ان فهمنا مسبباتها ، واللبيب من الاشارة يفهم .

اما عجز الميزانية وهو السبب الاول ، فلا نعتقد أن الآلة الحكومية الدستورية تعجز عن معالجته ، لأننا لو أخذنا بهذه النظرية لوجب تعليق الدستور في كل الممالك الدستورية لكي يستطاع تلافي عجز الميزانية في ظل الحكم الفردي .

ولئن كان الفائض من واردات الجمرك تعوّد ان يسد عجز الميزانية ، كما قال العميد ، فان هذا الفائض الذي قبضته الحكومة في سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ قد تدنى الى درجة ضئيلة جداً ، فلم يتجاوز المائتي الف ليرة . فهل منع تدنيه أن تظل الميزانية موجودة ؟ وهل زادت الضرائب المباشرة على الشعب بسبب تدنيه يا ترى أم الضرائب غير المباشرة ، أي واردات الجمارك هي التي زادت على الشعب ولم تقبض الحكومة منها شيئاً ؟

إذن فالعجز الذي كان يخشى حدوثه قد كان عجزاً يستطاع تلافيه بدون حاجة الى تعليق الدستور .

ولعل هذا السبب انما هو باب الى السبب الثاني الذي تذرع به العميد لتبرير قرار ٩ أيار ، فان وجود نظام نيابي في لبنان ، حمل الكثيرين ممن لم

يتعودوا هذا الشكل من الحكم على التذمر من الحكم ، فقالوا : انه يكلف كثيراً وان نفقاته باهظة ، مع ان الوزراء والنواب جميعاً مع نفقاتهم ومخصصاتهم جميعاً لا يكلفون اكثر من مائة وسبعين الف ليرة سورية ، ولا نعتقد انه مبلغ فاحش اذا قدمته الخزينة لعدم وجود الحكم الفردي . بل نحن نعتقد ان الامم لا تزن حرياتها في الحكم بالحبة والقيراط والمثقال ، لأن الضمانات التي تفقدها في ظل الحكم الفردي لا تقدر بثمن مهما كان فاحشاً ، فكيف به اذا كان قليلاً ؟ مع ذلك فهل أدى تسريح النواب والوزراء وتعليق الدستور ، الى تخفيض شيء من الضرائب التي قالوا ان وجود الحكم الدستوري يزيدها ويرهق بزيادتها الاهلين ؟

نترك الجواب للمكلفين الذين لا يزالون يدفعون الضرائب بعد تعليق الدستور كما كانوا يدفعونها قبل تعليقه .

نترك لهم الجواب وننتقل الى السبب الثالث الذي أورده العميد ، وهو تناقص الثقة بالمنتخب الجديد لرئاسة الجمهورية ، كائناً من كان بعد تلك الحملات العنيفة التي حملتها صحف المرشحين .

فنحن نرى هذا السبب وجيهاً جداً ، بل هو أوجه الاسباب ، ولعله اوحدها التي اهابت بالعميد الى تعليق الدستور ، لان الشهوات السياسية اثارت النفوس بشكل غريب ، فحملت الصحف على المرشحين ، وتناولتهم بالطعن والتهشيم ، فلو فاز احدهم ، لما فاز وهو موفور الكرامة ، ولما وصل الى الكرسي وهو متمتع بالاحترام اللازم لرئيس الدولة .

لقد كان بين المرشحين فريق لم تتناولهم اقلام الكتاب بسوء ، ولكن هؤلاء لم يكونوا ممن رضي الطور عن ترشيحهم ، فهم اذن لا يدخلون في الذين اشار اليهم العميد في بيانه . هذا تحليل اقوال العميد كما تبين لنا ، انتهى .

٨٠ — وقال السيد توفيق عواد في جريدة « النهار » الغراء :

واليكم دليلاً ثانياً من كاتب لبناني حر ، اسمه السيد توفيق العواد نشر مقاله في جريدة « النهار » الغراء ، التي لها ولصاحبها المكانة السياسية والعلمية في بيروت وسورية ، يقول فيه :

«كانون الثاني»: نحن نعيش معلقين منذ ٩ أيار، معلقين في الفضاء بخيط حكومة الاصلاح، خيط كشعرة معاوية رقيق، لا دستور ولا نواب، ولا وزارة، وقاعة المجلس قفراء، تنتظر مؤتمرات مثل مؤتمر الجراد لينظف غبارها، ثم يعود كثيفاً.

يقول الاصلاحيون: كفاها نظافة، انها خلصت من النواب ومناوراتهم ومحسوبياتهم ورشواتهم، والاصلاح ما يزال في إبانه، والبلد في هياج على النظام الدستوري والفضائح في النافعة، والعقارية تفوح روائحها، والسجون تستقبل كل يوم ضيفاً، لا فرق بين الكبير والصغير. «في بيت ابي مواضع كثيرة...»

«شباط»: الاصلاح بدأ يتكشف عن أشياء كانت مستورة، أشياء قذفها المطران مبارك في خطابه: «القنبلة» في عيد مار مارون؟ ومشط سيادة المطران لحيته، ووضع بطنه على المنبر وتنفس مستريحاً وصاح: نحن رفعناك ايها الدباس الى الرئاسة.

وكانت هذه المرة الاولى في تاريخ لبنان بعد الحرب، يقف فيها فرد، ويقول لرئيس الدولة مثل هذا القول. ولكن هذا القول صدر من فم تكلم في شباط.

وشباط شهر الشهوات... وصاح الناس من حول المطران: ليحي المطران الزعيم، ولم تستطع سيارة المطران ان تخترق الجماهير لفرط احتشادها. وكان القداس القنصلي فى الكاتدرائية المارونية، وكان تغيّب، وكان انسحاب، فصاح المطران: لقد قاطعونا فيجب ان نقاطعهم في لبنان بعد اليوم، رياض مبارك، واغناطيوس الصلح. ولكن سرعان ما عانق المطران المسيو «اوبوار» وشرب نخب فرنسة، وعاد الى جبته واختنق في صومعته.

«ايار»: طلب مؤتمر غرف التجارة المعقود فى بيروت، سياسة اقتصادية حازمة من السلطات، فصاحت السلطات لقد اهين ممثل فرنسة في البلاد، ونحن اصحاب عاطفة لا نحب جرح أحد فلنسكت.

« تموز » : سافر المسيو بونسو على ان يعود ، وكيف لا يعود ، وهو موعود من وزير الخارجية « بريان » بعشر سنين يقضيها مفوضاً سامياً في سورية ولبنان .

ولكن بونسو لم يعد وبقي في ذمة المرحوم بريان ثلاث سنين ، وفي هذه الاثناء علت ضجة في الشارع بأن مؤتمراً لبنانياً يعقد في بيت « رشيد نخله » .

لبس رجال الاطفائية الخوذ الفولاذية ، وروّع زمورهم الناس في الشوارع ودهست سياراتهم بعض الارجل ووصلوا لاهثين الى مكان الحريق ، فوجدوا عود كبريت اسود .

وفي هذه الاثناء ، تخلصنا من كابوس الديون العمومية فدفعنا وصفقنا وهللنا ، وجيوبنا وعقولنا تسخر .

« ايلول » : ايها المختلسون ، يا سارقي اموال الدولة ، والذين زجوا في السجون ، وخالطوا سفاكي الدماء ، وناموا بين جيوش البق ، والذين انتهكت حرماتهم ، وافسدت سمعتهم ، وقبع ابناؤهم في عقر دارهم حياءً من الخروج امام الناس . ايها اللصوص ، ايها المجرمون ، يا من شوهتم الحكم الدستوري وجعلتمونا مضغة في الافواه « العفو » أو « بردون » لقد كنا مخطئين معكم انتم جميعاً ابرياء ، لا تؤاخذونا .

وكانت ضحكات فرح لدى قليل ـ بفضل قانون العفو عن الفضائح ـ وغضبات إباء لدى الكثير واسدل الستار » .

هذا قليل من كثير من اقوال الصحف . وهذا ما كان من عمل العميد واصلاحاته في لبنان ، فشل يعقبه فشل ، وسوء نية تتجلى في كل قرار وفي كل عمل . ولما انتهى به التجوال وأعياه التعب ، عاد الى دمشق لعله ينهي قضية سورية ، فيرتق الفتق ويسد الخرق ، ويتمكن من اتمام السنين الباقية ، بأحسن التدبير .

٨١ — تشكيل الوزارة السورية ، اجتماع المجلس ، انتخاب رئيس الجمهورية :

وفي ٢ حزيران سنة ١٩٣٢ وصل بونسو الى دمشق ، ونزل في قصر المفوضية . وفي اليوم الثاني أصدر قراره ، وفيه دعوة المجلس النيابي المزيف الى الاجتماع ، وأمر باتخاذ جميع الاحتياطات والتدابير العسكرية لحفظ الامن ، واعلن في بلاغ رسمي في ٧ حزيران سنة ١٩٣٢ ان الدعوة غير الاعتيادية تنحصر مهمتها في انتخاب رئيس الجمهورية وتصديق الطعون ، وتشكيل مكتب المجلس ، وتقرير رواتب النواب ولا شيء غير ذلك .

ولما حان الوقت المحدد احتاطت الجنود بسلاحها ودباباتها ، واحاطت ببناية المجلس النيابي ، ومنعت المرور ، ونصبت الرشاشات في مفترق الطرق ، ورتبت الشرطة والدرك ورجال التحري في جميع الاماكن والممرات المؤدية الى ساحة المرجة والى مقر المجلس .

وكان النواب قد نزلوا في الفنادق ، يرافقهم مستشارو الاقضية ومندوبو حلب ودمشق ، وحماه ، ودير الزور ، واسكندرونة ، وجاء معهم اصدقاؤهم من طلاب الوظائف ، وخدام المستعمرين ، لترتيب يوم الانتخاب وتدريبهم على ما يعملون ، ولمقاومة التأثيرات التي كان يثيرها نواب الكتلة الوطنية لجلبهم نحوهم .

وكان كل مستشار ، وكل ضابط استخبارات يتكفل بتطبيق نائب منطقته وكل مندوب بنواب مدينته ، وكانت ابواب الفنادق التي آوتهم للاقامة والنوم ، تحرسها عساكر من السنغال ، ومعهم بعض مأموري التحري ، يمنعونهم من الخروج الى المدينة خوف الاحتكاك والانحراف . ومن اشتبه بهم من الداخلين يمنعونهم من الاتصال بهم ، خشية اغتيالهم أو افسادهم على زعمهم .

وكانت المصاريف والنفقات تؤخذ من خزانة الدولة ، وتنفق عليهم وعلى غيرهم ، بواسطة ضباط الاستخبارات ، حتى ان السيارات التي ركبوها وشحنت وفود الانصار ، كانت نفقاتها على حساب الحكومة ، ومبالغة في التحفيظ والاحتياط ، ومن باب الضغط والارهاب ، حوصرت بيوت النواب الدمشقيين

ودور صحافتهم ووضعت تحت المراقبة ، ومنع من يريد زيارتها ، حتى ان الاجتماع فيها كان محظوراً لأية غاية كانت ، على أن فنادق النواب المعتدلين كانت مفتوحة تستقبل الزائرين وترحب بهم . وقد وصفت ذلك جريدة « الايام » فقالت في عددها ١٦٩ : بأن دركيين اقاما أمام دارها واعلنا الادارة انها مأموران بمنع الدخول اليها والخروج منها واغلقا الباب وحوصرت الدار .

٨٢ — يوم افتتاح المجلس النيابي :

وفي ٧ حزيران سنة ١٩٣٢ ، وكان اليوم المعين للاجتماع ، قرر الوطنيون ان يجتمعوا للتشاور والتذاكر في دخول المجلس أو في مقاطعته ، لأن السلطة كما قلنا انهت تدابيرها ، وبيتت رأيها وزودت نوابها بتعاليمها ، فهل يدخلون قاعة المجلس وهم قلة ويقحمون الموقف ويدافعون عن حقوق الامة ، برغم علمهم بما دبر ورتب ، ويتخلون عنه بتاتاً احتجاجاً على المداخلة المفضوحة ، واستنكاراً لهذا الحصر والارهاب المقصود منها حجز الحرية وارغام النواب على ما يكرهون .

واخيراً قر رأيهم على دخول المجلس وخوض المعركة ومواجهة الموقف ، وفي الوقت المعين توافد النواب الى قاعة المجلس ، وافتتحت الجلسة ، وكانت القاعة محاطة كما قلنا بالجواسيس ورجال الامن ، وفي الخارج بالجنود والدبابات والرشاشات . ولما استقر النواب في مقاعدهم ، بوشر اولاً بقراءة اسماء النواب ، وتلاوة البرقيات ، ثم انتخب السيد صبحي بركات رئيساً للمجلس ، وانتخب نائب الرئيس وكتابه وبقية موظفي المكتب ، فكانوا كلهم من النواب المعتدلين كما سموا انفسهم ، وبعدها انتهت الجلسة ، على أن تعقد في اليوم الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لتعليمات المفوض السامي .

وفي المساء كانت البلاد في قلق عظيم ، وفي اضطراب شديد لما سيصيبها من هؤلاء النواب المأجورين ، وكانت احاديث المجالس والمجتمعات تدور حول من سيكون رئيس الجمهورية . وماذا يكون لو صعد حقي العظم أو صبحي بركات وامثالهما الى سدة الرئاسة ؟ واكثر من هذا كانوا يتخوفون من مسألة المعاهدة

التي ستعرض على النواب، واحتمال تصديقها وتحميل الامة وزرها واثقالها، ولذا تقاطر الناس زرافات زرافات الى بيوت الوطنيين يسألونهم الخروج من المجلس بعدما شاهدوا نتيجة الانتخابات، وتحكم السلطة بارادة المأجورين، وسوقها اياهم كما تساق النعاج. فتعقد الموقف وحار الزعماء وخشوا العاقبة، ثم مالوا نحو الخروج واصدار بيان عن الحالة وترك الشعب يفعل ما يشاء.

ولكن هل يجوز الاعتزال في هذه المعارك الخطرة؟ وهل في الامكان تعطيل المجلس؟ وبماذا يقاومون السلطة وانصارها وقد اتفقوا معها على المؤامرة واحكم بينهم الرباط؟

لقد كان على الوطنيين ان لا يدخلوا الانتخابات، بعدما اضاعت الشهباء الموقف وخسرت المعركة بسبب المقاطعة والتزييف. انما هذا مضى وقته فماذا يفعلون؟..

يرى جميل مردم وجماعة دمشق اتمام الكفاح في المجلس. ويرى غيرهم التخلي والكفاح في اوساط الشعب، ولما حان منتصف الليل بقي الشعب قلقاً ولم تنم له عين.

وفي الصباح، كانت دار المندوبية وجلة من الخذلان وخائفة ان لا يدخل النواب الوطنيون قاعة المجلس، فتفسد «الطبخة»، وينقطع حبل التفاهم، ولذا سعت قبل منتصف الليل للتفاهم مع جميل مردم ورفاقه النواب لتأليف وزارة منه ومن مظهر رسلان، الاول للمالية والزراعة، والثاني للعدلية والمعارف، وادخلت سليم جنبرت للاشغال العامة، على أن يكون محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، بدلاً من صبحي بركات الذي كان يطمح اليها، ويسعى بكل ما لديه لنيلها، يساعده على ذلك المسيو لافاستر ومعاونوه الفرنسيون. وكاد يفوز بها، لولا منازعته مع «سولومياك»، وعدم ارتياح دمشق لرئاسته، بسبب سعيه ايام «ساراي» لضربها وخراب بيوتها وقتل ابنائها.

ولما رأى الوطنيون أن لا محيص من الاتفاق، قبلوا رئاسة محمد علي العابد ظناً منهم أو من جميل مردم ان الرجل يحسن التصرف، ويطيعهم ويسير بسياسة

تخدم البلاد ، ولم يقبلوا بحقي العظم ، رغم أن المندوبية في دمشق رشحته لها ، لانهم يعلمون بانه ضعيف الارادة ، وفرنسي اكثر من الفرنسيين ، ولا تهمه في الرئاسة سوى التشريفات والالقاب ، والزيارات وقبض الرواتب وتعيين المحسوبين وابناء اسرته .

وامام هذه المؤامرات والحركات ، كانت حلب تمطر المفوضية ، وترسل للنواب الوطنيين مئات البرقيات ، احتجاجاً على المجلس المزيف . وتحذر الوطنيين من ولوجه والوقوع في اشراك السلطة وحبالها ، وتتألم وتظهر المها ، واستنكارها بالمظاهرات التي تثيرها ، والمقالات التي تنشرها جرائدها ، وبما يدور على ألسنة الناس في مجتمعاتها ، وباغلاقها المدن السورية ثلاثة ايام متوالية . ولما اصبح الصباح في ٩ حزيران ١٩٣٢ وحانت الساعة الثامنة فتحت ابواب المجلس ، وأقبل النواب واحتلوا مقاعدهم ، وكانت كثرتهم ممن عرفوا بلونهم الحزبي المعلوم انصار الانتداب . اما اماكن الصحف ، فقد شغلها آخرون من غير الصحفيين . . . وكان عدد رجال الامن ، كالأمس كبيراً جداً ، داخل المجلس وخارجه .

وفي الساعة التاسعة دخل النواب الوطنيون ، وهم نواب : دمشق وحمص وحماة والفرات والجزيرة وبعض نواب حوران والعشائر ، وجلس في مقصورات المجلس الخاصة ، كل من السكرتير العام للمفوض السامي المسيو « هيللو » وترجمان العميد الخاص « انطون ازرق » . وحضر المدير العام الفرنسي المسيو « بوشيد » ، ومدير الامن العام في دمشق المسيو « فيردون » ، ووجد « المسيو شوفيل ، والمسيو فيبر ، والمسيو زانكا ، والكابتن شوفان ، والكابتن تيريه ، والبوتنان فيت » . وجاء بعدهم الموسيو « سولومياك » مندوب المفوض السامي في دمشق ، وكان الجهد الشديد بادياً على وجهه مما عاناه ليلة امس .

وجلس في مقاعد الوزراء والى جانبه يوسف الجميّل ترجمانه الخاص ، و « لوكران » ، وعبد الله العبسي من موظفي دار المندوبية . وفي النهاية صعد رئيس المجلس السيد صبحي بركات ، يرافقه سكرتيره محمد الجرب ، ولحق به

سكرتيره الثاني لطيف غنيمة ، وشرع بقراءة ضبط الجلسة المطول ، وما كاد ينتهي حتى وقف نائب حماه الدكتور توفيق الشيشكلي ، وفاه بالخطاب الآتي :

٨٣ — خطاب نائب حماه توفيق الشيشكلي :

ايها السادة :

« نحن الآن في مبدإ عهد دستوري ، نريد ان ندشن حياة نيابية خالية من أدران الماضي وفظائعه ، ولذا نريد ان نهمس في اذن من سيتسنم عرش الجمهورية السورية (١) كلمات لها علاقة بالماضي والحاضر والقريب . أما ما يتعلق بالماضي ، فان الامة التي وضعت في اعناقنا مقدراتها ، تنظر الينا لننقذها مما تعانيه وتكابده ، فعلينا ان نحضر الدواء الذي نتمناه ان يكون ناجعاً ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

انا اذا دققنا مواد الدستور نجد أن المادة ٦٨ وما يليها ، تتعلق برئيس الجمهورية الذي له حقوق كثيرة وعظيمة ، فقد جعل الدستور بيده حل المجلس وارسالكم أيها النواب الى بيوتكم ، عندما تشاء اهواءه ، كما جعل من حقه اعلان الاحكام العرفية ، وانتخاب رئيس الوزراء ، الذي هو الكل في الكل في تصريف شئون الدولة ، وله عمله الكبير فيما يتعلق بنيابتنا ربما تمضي عشرة شهور وندعى الى دورة عادية .

ولكنا بينا نرى هذا ، نرى انه قبض على اربعة شباب وزجوا في السجن وعذبوا وسمعت ان احدهم كسرت يده أو رجله ، فأرجو أن يقرر مجلسكم هيئة تحقيقية ، لتجازي الذي امتدت يده بالضرب للشباب بوحشية . ومع هذا فالتهم الموجهة اليهم هي سياسية ، والمجرمون السياسيون في جميع بلاد العالم محترمون ، ولهم اماكن خاصة ، ولا يسمح قط باختلاطهم مع القتلة والسراق

(١) الوصف منقول كما هو عن جريدة « الأيام » الغراء بدمشق .

وقطاع الطرق . فكيف اذن يعاملون شباب البلاد هذه المعاملة الشاذة؟ »[1]

ثم عقبه الاستاذ لطفي الحفار نائب دمشق فوقف خطيباً وقال :

٨٤ — خطاب السيد لطفي الحفار في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية سنة ١٩٣٢

« مضى على هذه البلاد ثلاث عشرة سنة وهي في دور التجارب ، تنتقل من سيء الى اسوأ . ان البلاد قامت بتضحيات عظمى ، لتحقيق أمانيها والبلوغ الى آمالها . وقد دعيت بعد جهاد طويل الى تأسيس عهد دستوري ، نرجو ان يكون صحيحاً ، فنحن الذين سعينا وضحينا وسرنا الى جانب الامة المجاهدة المضحية ، لبينا الدعوة ، لنصل الى حالة من الاستقرار ، تقابلها البلاد بهدوء وسكون .

ان البلاد تتطلب تحقيق امانيها والغاء المادة ١١٦ التي اضيفت الى الدستور والوصول الى آمالها ، في الوحدة والاستقلال والسيادة . ونحن لهذا اقدمنا على التضحية ، ومتى الغيت المادة ١١٦ يصبح دستورنا حراً طليقاً ، ولا يتسنى ذلك الا بالعمل .

على اني الفت نظركم الى ان البلاد ، لا تثبت حجتها بان تصبح دولة مستقلة لعقد المعاهدة والغاء المادة ١١٦ الا اذا اثبتنا اننا نسير بالحكمة والعقل .

يشهد الله اني اقول ما اقوله لا بسائق الحزبية ، بل يجب ان نضع ايدينا على ضمائرنا في انتخاب الرئيس الاول الذي يستطيع القيام بهذه المهمة الشاقة . انني احترم جميع المرشحين وفيهم رجال كفاءات واخلاص ، ولكن يجب ان نتأكد من وجود هذه الخلال ، في الشخص الذي نختاره للرئاسة الأولى ، وان ننتخب من بامكانه ايصال البلاد الى الهدوء والسكون » .

---

(١) ليت النائب العام الوطني يعلم كيف عذب شباب حلب ايام الانتخابات وكيف كانت حالة الموقوفين في السجن المتهمين بالوطنية ، الذين نالتهم انواع العذاب الخاص بالقرون الوسطى ، ولعله يتذكر قول الوجيه الدزي ، الذي قال : « انا مستقلون ولكن يحكمنا شرطي » .

وبعد ان انهى الخطيبان من اقوالهما الدالة على تقدير الموقف ، ورغبتهما في خدمة الامة ، وقف السيد « شاكر الشعباني » ، وأراد تعجيل العمل بانتخاب رئيس الجمهورية ، لأن الفرنسيين اشاروا باجتناب كل بحث ، والابتعاد عن كل عمل قبل انتخاب الرئيس الاول ، خوفاً من المماطلة والتسويف ، وتأييداً لانجاح صبحي بركات الذي كان هو من انصاره ودعاته ، فاعترضه النائب السيد فائز الخوري ، طالباً النظر أولاً بصحة الانتخاب ، ثم المباشرة باختيار رئيس الجمهورية . ولكن اقتراحه رفض وقبل الاقتراح القائل بانتخاب رئيس الجمهورية أولاً وقبل كل شيء . وعليه جرى التصويت وفرزت الاوراق ، ونال السيد محمد علي العابد ٣٦ صوتاً من ٦٨ ، ونال السيد صبحي بركات ٣٢ ، فكان الفوز للاول الذي صفق له النواب ، ووقف يتلو خطابه الآتي :

٨٥ — خطاب محمد علي العابد بعدما انتخب رئيساً للجمهورية :

أشكركم شكراً جزيلاً على هذه الثقة الغالية التي تكرمتم عليّ بها ، واعاهدكم على العمل بكل قواي ، لتحقيق امانينا القومية ، وايصال بلادنا الى ما تصبو اليه من مجد وسؤدد ، يتناسب مع ماضيها التاريخي المجيد ، وسأكون كما عرفتموني في جميع الادوار صديقاً للجميع ، وسأبذل جهدي للتوفيق بين الاحزاب والهيئات السياسية على اختلافها ، لاعتقادي أن لا خلاف بينها في الغاية ولأن التعاون بين جميع ابناء الوطن ضروري جداً في هذا الدور الذي نفتتحه اليوم ، وبكلمة مختصرة سأكون فوق الاحزاب والحزبيات ، واضعاً نفسي ومكرساً اوقاتي لخدمة وطني المحبوب ، الذي تربطني به اوثق الروابط ، وترقية مرافقه الاقتصادية ، وانشاء المشروعات النافعة ، وتنمية موارد الثروة العامة ، وخدمة العلوم وترقيتها ، ونشر المعارف ، بالتعاون مع الدولة الفرنسية النبيلة ، التي اعتقد « ويا له من اعتقاد ؟ » بانها ستقدم لنا مساعداتها الثمينة ، في هذا الدور الخطير ، الذي نجتازه في تأسيس دولتنا ، وانشاء كياننا القومي ، ومن الله استمد العون والتوفيق » .

ثم حلف اليمين الدستوري وفقاً للعادة ، وخرج المجلس لاستلام منصبه الرفيع والتربع في قصره البديع ، وهو يحسب نفسه أن الامة انتخبته ، وانه نال ثقتها عن جدارة ، وانه سيبر بوعوده وقسمه . والحقيقة أن الذي اخرجه هو المسيو « سولومياك » وأن الوطنيين ساعدوا على فوزه اتقاء لأحد الشرين .

أما جدارته فلا نتحدث عنها ، لأن ماضيه لا علاقة له بالخدمة الوطنية ، ولا يدل على اهتمامه بمصير البلاد واستقلالها ، وليس له المبرات العامة التي تذكر ، ولا الأيدي البيض التي تشكر ، ولا عرف عنه صدق الوعد ، وليس له مبرات سياسية ، تدل على دهائه ومقدرته التفكيرية ، لادارة البلاد وتوجيهها نحو أمانيها .

واذا كان علينا ان نعرّفه فنقول : انه ابن عزة باشا العابد ، الذي هيمن على بلاط السلطان عبد الحميد العثماني ونهب الدولة ، وجمع الثروة لنفسه ولأسرته .

ولما انتهت مراسيم اليمين ، أعلن الرئيس تأجيل الجلسة ثمانية أيام . وكان القصد ايجاد الوقت الكافي لتطبيق النواب عند تعيين الوزارة ، واخذ موافقتهم على صحة الانتخابات .

٨٦ — تأجيل المجلس النيابي وتأليف الوزارة :

انقسم النواب الى جماعتين : جماعة الشعباني ، وابن بركات . وكانت تريد تأليف الوزارة منها لانها الاكثرية عدداً ، وجماعة الكتلة الوطنية وهي تريد أن تكون الوزارة منها ، لأن الامة معها ، ونوابها غير مطعون بهم . وهنالك فريق آخر ، لا يؤبه لعدده ، وهو : حقي العظم ومن ينتمي اليه ، كانوا يريدون الوزارة ائتلافية غير متطرفة ، ليكون لهم فيها نصيب .

وكان جماعة الشعباني ، وجماعة حقي العظم ، تسعى كل منهما لتصديق الانتخابات ، كما جاءت بلا طعن ولا شغب ، ولا ضوضاء ، ولدرس الموقف اخبروا الاحزاب ، واتصلوا بجماعة الكتلة بدمشق ، واكثروا من الزيارات والاخبار ، وبعد العناء الكبير ، جرى الاتفاق بين الجميع ، على تصديق الطعون ثم تأليف الوزارة .

ولما مضت الأيام الثمانية ، واجتمع المجلس ، كان أول ما فعله البحث في الطعون . وكان مقرر اللجنة السيد نوري الاصفري « نائب ادلب » الذي درس الأوراق مع أعضاء اللجنة ، ولما لم يجد الوثائق اللازمة ، التي قدمها الوطنيون دلالة على التزوير ، وكانت اعطيت الى الحكومة لتحويلها الى اللجنة ، انما وجد بدلاً عنها تقارير الولاية والمتصرفيات ، وهذه لا تشير الى المخالفة والجرم ، لم يتقدم الى المجلس بتقرير ما ، بل اعلن في الاجتماع المقرر ، انه لم يستطع وضع التقرير لهذا السبب . وعليه تليت الاسماء المطعون بها وطرحت للتصويت ، فصدقت بالاجماع وبت فيها .

وكان ما كان من الرواية والممثلين . وتقرر تأجيل المجلس الذي ادى وظيفته التهريجية على اتم وجه في « انتخاب رئيس الجمهورية السورية ، وانتخاب رئيس المجلس ، ومكتبه وتصديق الطعون » . وانتهت الدورة في تشرين الأول سنة ١٩٣٢ .

٨٧ — كيف صدق الوطنيون الانتخابات المزيفة :

ولعل سائلا يقول : كيف وافق النواب الوطنيون على انتخابات حلب ، واخوانهم الذين سقطوا في الانتخابات يحتجون ويعترضون ، ويرسلون تقاريرهم الى عصبة الامم ؟ وكيف يطعن بما جرى ، والمجلس بمجموع نوابه قد صدق على شرعيتها ؟ (١)

ان الذي يطلع على تفاصيل تقريري الذي ارسلته الى عصبة الامم عن تزييف الانتخابات بحلب وغيرها ، وما أوردته في كتابي : « الرد على بيانات پونسو » يعلم بأن الانتخابات التي جرت في حلب ، وان صدقها المجلس النيابي الذي علمنا من هم اعضاؤه وماهيتهم ، وكيف غض النواب الوطنيون نظرهم عن تمحيصها

---

(١) يقول السيد نوري الاصفري امام المجلس : « من الاطــلاع على الاوراق ، لم تجد اللجنة ان وزارة الداخلية قدمت لها جميع الضابط والاوراق الرسمية للطعن في صحة الانتخابات ، لذلك لم نتمكن من انجاز عملنا » . ثم تليت الاسماء وصدقت كما ذكرنا .

والطعن بها ، فانها في كل حال مزورة من وجوه عديدة ، ولا قيمة لتصديقها من الوجهة القانونية :

اولاً — بسبب الاضطهاد المنظم ، الذي قامت به السلطة والحكومة لاقصاء الوطنيين .

ثانياً — لمخالفة القانون في تأليف الهيئة الانتخابية ، التي كان بينها مرشحون للنيابة .

ثالثاً — الاوراق المزورة باسماء الناخبين الثانويين ، من قبل السلطة والحكومة قبل ميعاد التصويت ، وثبوت وجودها عندما كسرت الصناديق .

رابعاً — لمنع ضباط الاستخبارات بالقوة والتهديد ، وتارة بالتوقيف والسجن ، الناخبين في الاقضية من ان يصوتوا ، ووضع الاوراق المزورة عنهم في الصناديق .

خامساً — لعدم السماح للمرشحين بمراقبة صناديق الاقتراع في الدرجة الاولى والثانية خلافاً للقانون .

سادساً — لاختلاف عمليات الانتخاب في دمشق عما هي في حلب ، لأن دمشق اتفقت مع السلطة ، فتركت الحرية للناخبين ، وأما في حلب فلم يحصل اتفاق معها ، فلم تترك السلطة للشعب حريته بل تحزبت وانصارها .

سابعاً — لأن اوراق الاعتراضات المرسلة الى اللجان ، لم ينظر فيها بل حولت الى المجلس النيابي ، وفي المجلس النيابي لم تبرز للجنة الطعون ، فلم يبحث عنها المجلس ولم يسأل عنها الاعضاء لأن اكثريتهم مزيفون .

ثامناً — لأن البلدية عينت الكتاب من قبلها داخل محل التصويت ، واجبرت الناخبين الثانويين الاميين ، على ان يراجعوا هؤلاء ليكتبوا لهم دون سواهم ، وقد كتبوا ما أرادوا وكما أوحت لهم السلطة ، وكان عملها للاطلاع على آراء الناخبين وعلى تزوير القائمة وابدالها .

تاسعاً — لفقدان الاوراق الثبوتية الدالة على التزوير من مكتب المجلس .

ولذا صدق النواب دون علمهم بما لفق. هذه هي الادلة ولا مجال لتفصيلها اكثر من ذلك، ومن لم يؤمن بها فلا دليل لاقناعه ولا سبيل لافهامه.

وبعد التصديق جرى الاتفاق على تأليف الوزارة، وظنَّ اخواننا الوطنيون انهم احسنوا عملاً، ولكنهم اساءوا الى الشهداء، بتساهلهم وتصديقهم دون اعتراض حتى على حجة السيد فائز الخوري، التي ظاهرها مقنع وباطنها باطل، وهي قوله: «اني ارى أن لا يتقيد المجلس في لجنة الطعون، واذا كانت اللجنة تطلب مهلة لأجل ان تفتح تحقيقاً استنطاقياً، وتستدعي الشهود فلا تنتهي الى الأبد، لانها لا تتمكن أن تكشف الحقيقة.

في الانتخابات التكميلية، التي جرت عام ١٩٢٨ كنت أنا مقرر لجنة الطعون، وقد حققت في احدى قضاياها، فثبت لدينا ان السرقة وقعت في بلدية دمشق، واعترف السارقون اخيراً، واعترفوا كيف وقعت، ووصفوها كما وقعت، ورغماً عن تحقيقاتي، لم اتمكن من كشف الحقيقة، لذلك اضطررنا لتصديق الانتخابات على علاتها، فكل اتعاب اللجنة ترجع الى مجلسكم الموقر».

وكان كلامه غير وارد، لأن الفاسد لا يقاس عليه، والباطل لا يتخذ حجة، والاسباب السياسية التي أوحت الى المجلس عام ١٩٢٨ التصديق، هي غير الأسباب اليوم.

واخواننا الوطنيون كان عليهم الدفاع وبسط الحقائق، ومؤاخذة السلطات والمجلس بعدها ان يقول كلمته، وأن يصدق اعضاؤه كما يشاؤون، فيعلم الناس ما جرى من التزوير وكيف جرى، ولكنهم اتفقوا معهم اجابة لطلب السلطة والحكومة، التي أرادت اسدال الستار، وطمعوا بأن ينالوا مقاعدهم في الوزارة ونسوا أن الفرنسيين، قد برهنوا في وقائع عديدة، على انهم يظهرون لك غير ما يضمرون، وانهم يغررون بالسوريين ويوعدونهم ويوظفونهم، حتى اذا قضوا لبانتهم، نبذوهم نبذ النواة وتداركوا غيرهم.

٨٨ – نتائج تزوير الانتخابات :

ولكن ما هي نتائج الانتخابات ، وتأثيرها في الحركة الوطنية ؟

ان هذه الانتخابات ، وما لابسها من حوادث ، كانت ذات اثر بالغ في تقوية الحركة الوطنية واتساعها . فقد برهنت للسوريين على أن المستعمر لا يتقيد بوعد ولا يهمه وعيد ، وكشفت لهم بان الفرنسيين ، وان ادعوا تمسكهم بحرفية القانون والمحافظة عليه ، لا يحجمون عند وقوع مصلحتهم ان يخالفوه ، ويأتوا بامور لا تقرها الشرائع ولا القوانين . ودلتهم على أن من يخالف القانون في الانتخابات ، ومن يبيع ضميره للاجنبي ، لا يختلف عن سارق المال ، وسارق العرض ، ولا عن المحتال وقاطع الطريق ، ولا عن الكذاب والمخادع ، لانهم جميعاً يرتكبون الاثم ضد الحق والقانون .

وأفهمتهم بصراحة ، ان الانتخابات في زمن الانتداب ، لا يقصد الفرنسيون منها تدريب السوريين على ممارسة حقهم الدستوري بنزاهة وتجرد ، وحرية ، ليعربوا عن ارادتهم وينتخبوا ممثليهم ، ولكن يقصدون منها الحيلة لسلب ارادتهم وهضم حقوقهم ، لأن النائب الذي تخرجه السلطة عن طريق التزوير والتهديد والتعذيب ، لن يمثل ارادة ناخبيه ورغائبهم ، ولا يستطيع الدفاع عن حقهم ، ولكنه يمثل ارادة المستعمر ومصلحته . ودلتهم ايضاً ، على أن المبررات التي تدعيها المفوضية . هي لستر استعمارها ، وما المجالس ، والوزارات ، والانتخابات الا وسائلها الاستعمارية ، لابعاد الوطنيين عن بلوغ أمانيهم ، ووضع العثرات في طريق نشاطهم .

أما الفوائد التي جناها الوطنيون ، مع انهم لم يكونوا الأكثرية ، ولا تمكنت مدينة الشهباء أن ترسل من تريده من المرشحين الوطنيين ، فمنها : تمركز المعارضة ، ونشاط حركة المقاومة ، وتكون الزعامة ، وتقوية العقيدة ، لأن الانكسار في معارك الجهاد ، من طبيعته اثارة الهمم واذكاء الحمية ، وقدح زناد الفكر لفتق الحيل . وهو يبعث روح العمل ، ويزيد المناعة لتحمل الألم ،

وعلاً نفوس المجاهدين نفرة وكراهة من الاجنبي واعماله ، وكل ذلك ضروري بالنسبة للامة ، لانه في الحقيقة من مقومات الجهاد وخليق بأي امة كانت ، متى نشأ فيها حب الوطن وكراهة الاجنبي ، والتضحية في سبيل الاستقلال ، أن تنال مبتغاها مها طال الزمن .

٨٩ — وزارة التفاهم النزيه بعد الانتخابات :

ولما اختتم المجلس اعماله ، بدأ المفوض السامي بتأليف الوزارة من الذين سبق لنا ذكرهم ، وهم خلطاء ، من حقي العظم وجميل مردم بك . وفي ١٦ حزيران ١٩٣٢ سافر بونسو الى فرنسة كعادته ، ليدلي بآرائه واعماله الى وزارة الخارجية ويتحدث معها عن تتمة اعماله . وبما أن الوزارة جديدة ، أوصى بونسو عماله أن يستمروا على سياسته حتى لا يتبدل شيء ، ولا يتجدد شيء الى عودته . وبعد سفره بقليل ، سافر المسيو « سولومياك » والمسيو « لافاستر » وسافر موظفون آخرون من عمال الانتداب . ترويحاً لأنفسهم من العناء .

بقيت وزارة حقي تمارس اعمالها ، ويتحكم فيها جميل مردم ويدير دفتها ، لكنه كان مقيداً بكل أموره وتصرفاته ، تراقبه دوائر المندوبية ، وتحد من صلاحيته ، ولم يستطع ان يبدل الحال سوى في قضايا الاعشار ، فقد انزل نصف الضرائب لرداءة المواسم الزراعية ، وفي قضايا التخصيصات الزائدة للسيارات ، والنفقات المستورة ، تمكن من الغائها ، وتمكن من اعلان العفو العام عن محكومي التظاهرات والانتخابات ، وعن مرتكبي الجنح والمخالفات البسيطة ، ولم يشمل بالعفو العام المبعدين السياسيين ، لأن السلطة الفرنسية لم توافق .

ومع كل ما عمله ، لم تكن الكتلة الوطنية راضية عن سياسته ، ولا عن اجراءاته ، ولعلها بانه عاجز عن ان يحقق كل ما تنتظره الامة ، فانها لم تتخذ تجاهه وتجاه رفيقه « مظهر رسلان » خطة عدائية ، لتحرج موقفها ، بل انتظرت حتى تنتهي التجربة التي خاطرا بها وحذرناهما من عواقبها .

اما بقية الاحزاب الموالية للفرنسيين ، فلم يرق لها هدوء الجو والانتظار ،

ولم يرق للفرنسيين المندوبين والمستشارين ، أن يكون اثنان من الوطنيين رغم قلتهم في الحكم ، وفي المجلس المهيمنين على الموقف ، فسعوا لاكراه الوزراء على الاعتزال لتسقط الوزارة بكاملها ، وبعاد انتخابها من مواليهم حتى يخلو لهم الميدان ويضطهدوا مناوئيهم ويشردوهم بتهم احداث الثورة ، والدعوة اليها ، وجلب السلاح ، وشراء العتاد ، والمفاوضة مع الاعداء ، وحيازة القذائف في بيوت بعض الوطنيين .

ولم يتورعوا عن الدس علينا بقولهم ، اننا نريد هدم مباني الحكومة ، واننا رمينا القذائف سابقاً ، واكثروا من ترهاتهم وتقاريرهم ، وهولوا على الامن العام ودوائر التحري بتهاويل خلقتها مخيلتهم للانتقام منا ، واحراج مركز اخواننا ، وكان مصدر الدسائس ومبعث التقارير صبحي بركات وجماعته ، لأن الشعب بعد الانتخابات ، انصبت لعناته عليهم واحتقرهم ، واحتقر من مشى معهم ، ونبذهم لموالاتهم المستعمرين ، وهاجم منسوبيهم ولطخ ابواب بعضهم بالقـــذر ، ورماهم بشق الطعن ، وجاهر بعداوتهم .

وتضافر الاولاد والشبان والعمال على مناوءتهم ، فمنعوهم ومنعوا انصارهم من الصلاة مع الجماعــة ، وجاهروا بتشنيعهم في الجرائد والاندية ، وتناولوا سيرتهم واعمالهم بالتشهير والنقد ، والهزء والزجل ، وتهكموا عليهم بالقصائد والمواليات « والشدريات » . فما كان منهم الا أن التجأوا الى الفرنسيين ليحموهم ، وتوارى القسم الكبير منهم عن العيان ، ولكن لم يحجموا عن الدس ، والايقاع بنا ، كما ذكرنا .

وفي ١ أيلول سنة ١٩٣٢ أمرت السلطة بالقبض على السيد جميل ابراهيم باشا ، وعلى أخيه الشيخ الوقور الدكتور حسن فؤاد ، وعلى الاستاذ المحامي السيد راشد المرعشي ، وتحرت بيوتهم ، وتحرت بيت السيد سعد الله الجابري صباحاً قبل طلوع الشمس ، بواسطة قوة عظيمة من الدرك والشرطة ، ومعهم رجال التحري فلم يجدوا شيئاً . ثم سجنت اربعة عشر شخصاً وحاكمتهم بتهمة

التحريض على سلامة الدولة(١) ، وتأليف جماعات سرية وفاقاً للقرار رقم ٢٧٦ . ولبثوا في سجنهم خمسين يوماً ثم افرج عنهم ، وكما عومل هؤلاء السادة بالتهم المختلفة ، عومل المنتسبون الى الكتلة في الاقضية والقرى بتهم نظيرها ، وافترى عليهم الدساسون بأنهم يقتنون السلاح ، ويكاتبون العدو وغيرها ، مما ليس من شأن الوطنيين ، ولا هو في الحسبان ، وكان لعمل الحكومة والسلطة هذا وقع سيء وشديد في قلوب الشعب ، اوجب كرهه واشمئزازه ، وزاد في نفرته وبغضه لها ولمن ولاّها .

ودامت معاكسة الفرنسيين للوزيرين الوطنيين على هذه الصورة ، وظلوا ينظرون لهما بعين الريبة ، ويتآمرون مع جماعة الرجعيين عليهما ، الى ان حان وقت الانتخابات للمجالس الوقفية ، فانتهزوا الفرصة ، وراحوا يدبرون الحيل لانجاح مرشحيهم في دوائر الاوقاف ، وفي مجالس البلديات ، ومجالس الادارة ، ولكن الامة الواعية وقفت لهم بالمرصاد ، فاحتجت على الانتخابات ومانعت في تطبيقها فلم تجر ، وباءوا بالفشل وغضب الناس .

ولما انتهى موسم الحصاد ، وكان القوم قد اجدبوا ، وحل وقت البذار ، اراد وزير المالية ان يعين الفلاحين ، بأعطائهم ثمن البذار من خزانة الدولة ،

---

(١) الذين اوقفوا في السجن ، نذكر منهم : الحاج عبد الفتاح البيطار ، والحاج قاسم جنيد ، والسيد علي جاموس ، والسيد شكري الجابري ، والسيد الحاج عمر العجوز ، والسيد جميل غازي ، والسيد شكيب الجابري ، والسيد عبد الوهاب البري ، والسيد الحاج علي الحردان .

وبمناسبة القذائف ، نذكر أن عدة حوادث وقعت بعد الانتخابات ، استعملت فيها القنابل اليدوية ، وقذفت على بعض المخافر ، وعلى بيت رئيس البلدية السيد غالب قطر آغاسي ، وعلى بيت المسيو ديعلنار المستشار الفرنسي للبلدية ، ولم يعلم فاعلوها ، ولكن اتهم بها الكثيرون من جماعة الكتلة فاضطهدوا واوقفوا وسجنوا ثم خرجوا بعد صدور العفو العام .

وقدر لهم مليون ليرة سورية ، ورغب أن يمنحهم اياها بنسبة معينة ، فعارضته المفوضية التي بيدها المال ، وابت ان تمده من واردات المصالح المشتركة ، مع ان لسورية فيها اموالاً وفيرة ، فطلب ان يستدين المبلغ من المصرف السوري ، وان يرهن لديه سندات عين الفيجة التي تملكها الدولة ، فلم يتمكن ، ولما اعيته الحيل ، انقص المبلغ الى اربعمائة الف ليرة سورية ، بفائدة خمسة في المائة ، واخذها من المصرف المذكور ، مع انه مصرف الدولة ، واموالها تودع لديه بفائدة لا تزيد عن واحد في المائة ، وصرف النظر عن الباقي ، خوف ان يحمل خزانة الدولة ديناً قد لا تستطيع تسديده .

ولتلافي العجز الواقع في الميزانية العامة ، انقص نسبة المعاشات ٨ في المائة ، وكان يود أن ينقصها اكثر ، ليتمكن من سد العجز المذكور ، البالغ ثمانية ملايين ليرة سورية ، ولكنه لم يستطع ، وكان بامكانه الوصول الى الغاية ، عن طريق الغاء الوظائف الزائدة ، والنفقات الباهظة ، كنفقات الحرس السيار ، والمعاشات التي تعطى لكثير من الموظفين الفرنسيين ، الذين لا فائدة منهم ولا ضرورة لوجودهم .

ولكن وقفت منه السلطة موقف المعارض ، ومنعته من الاقدام على مثل هذه الامور ، وبقي القرار كما هو ، والقديم على قدمه الى مجيء بونسو في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٢ ، وكان المذكور قد عاد من فرنسة عن طريق تركيا ، واجتمع هنالك مع رجالات الوزارة التركية ، لتسوية بعض المسائل المتعلقة بالبلدين .

وقبل وصوله بخمسة ايام ، أفرجت محكمة الاتهام الاجنبية ، عن معتقلي حلب الوطنيين ، لعدم ثبوت الادلة على ما اتهموا به من قبل الدساسين ، وفي ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٢ صدر قرار من رئيس الجمهورية السورية ، بتأجيل انعقاد المجلس النيابي خمسة ايام ، ثم في ٢٩ منه افتتح المجلس دورته ، ولكن النواب الوطنيين لم يحضروه ، ولا القت الوزارة بيانها عن خطتها ، فتأجل اجتماعه الى اليوم السادس من تشرين الثاني عام ١٩٣٢ . وكان المؤتمر الوطني

قد انعقد في حمص ، برئاسة السيد هاشم الاتاسي ، لبحث الموقف من جديد ، وبيان الخطة التي يجب اتباعها .

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢ أصدر السيد هاشم الاتاسي بياناً باسم الكتلة الوطنية ، جاء فيه ما يلي :

٩٠ — بيان الكتلة الوطنية بعد انعقاد مؤتمرها في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

« أقدم الوطنيون على دخول غمرة الانتخابات ، وهدفهم في ذلك العمل على عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية ، تضمن استقلال البـــلاد ووحدتها ، وتنهي بها الاوضاع الشاذة ، التي كادت تقضي على حياة البلاد السياسية والاقتصادية ، وقد مضى على ذلك خمسة اشهر ، لم نر خلالها من الجانب الفرنسي أي مظهر من مظاهر التسهيل لمهمة الحكومة ، وتطمين الشعب على مصيره ، فرأينا ان الواجب يقضي بانسحابنا من المجلس النيابي ، ريثما نتبين أسس المعاهدة التي يجب أن لا تقل عن المعاهدة العراقية الانكليزية الاخيرة .

الا ان المساعي المبذولة اخيراً ، جعلت الوزيرين الوطنيـين ، وفريقاً من اخواننا يعتقدون أن الاستمرار مرة اخرى على السياسة التي انتهجت ، ستساعد على تحقيق الاماني القومية ، فاستناداً الى ذلك رأينا لزوم التريث ، لنقيم دليـــلاً جديداً على حسن النية ، التي لم يحجم الوطنيون عن اظهارها ، رغبة منهم في الوصول الى حل يرتفع بالبلاد عن هذه الحالة المرهقة الى حالة الاستقلال .

وانا نأمل ، ان يلاقي عملنا هذا ما يستحقه من التقدير والاعتبار ، من الجانب الفرنسي ، وان يقابل بمثله من التساهل وحسن النية ، ونرجو من الشعب الكريم ان يؤازرنا بثقته واعتماده والله ولي التوفيق » .

ويتضح من هذا البيان ، ان رجال الكتلة حددوا موقفهم ، وبينوا مطاليبهم

السياسية ، ودلوا على رغبتهم بالرجوع الى العمل في المجلس النيابي ، مع انهم اقلية ليتمموا رسالتهم وينهوا وعدهم . (١)

٩١ — انعقاد المجلس ورجوع الوطنيين اليه :

وفي ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ انعقد المجلس النيابي ودخله الوطنيون ، ولم يغب منهم سوى دولة هاشم الاتاسي ، الذي ظل غائباً لاعتقاده ان المجلس كان ولا يزال آلة مسخرة بيد الفرنسيين ، ثم بعد المراسيم المعتادة ، وقف رئيس الوزارة حقي العظم ، والقى بيانه الوزاري ، وفيه يحدد سياسة حكومته وما يرجوه من الاعمال . واعقبه نائب دمشق السيد ذكي الخطيب ، وتكلم عن الاماني القومية .

٩٢ — القانون الاساسي المقرر في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ والموقعون عليه :

١ — المبادىء العامة

مادة ١ : الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها :

آ - تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة اجنبية وايصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وجمع اراضيها المجزئة في دولة ذات حكومة واحدة ، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة .

ب - تأليف المساعي مع العمل القائم في الاقطار العربية الاخرى ، لتأمين الاتحاد بين هذه الاقطار ، على أن لا يحول هذا المسعى دون الاهداف الواجب بلوغها في كل قطر .

---

(١) انعقد المؤتمر في حمص ، واقر النظام الاساسي للكتلة الوطنية ، وادرج اسماء من استحقوا ان يكونوا اعضاء فيها ، ونحن ننشر النظام وننشر اسماء من اقرهم ، واسماء الذين اعتبروا اعضاء من الكتلة ولم يكونوا حاضرين .

ج ـ تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين افراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونشر الثقافة وبث الاخلاق القومية بين جميع الطبقات مع انمائها وتغذيتها.

المادة ٢ : تعتبر الكتلة الوطنية أن الامة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ اهدافها.

المادة ٣ : من الواجب المحتم جمع قوى الامة، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الاحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود.

مادة ٤ : لا يجوز مس ولا تعديل هذه المباديء، باعتبارها جوهرية في حياة الامة وكيان الكتلة الوطنية، وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب اليها.

٢ ـ التشكيلات

مادة ٥ تقوم الاوضاع الأساسية على ثلاث هيئات :

(١) المكتب الدائم.
(٢) مجلس الكتلة الوطنية.
(٣) المؤتمر العام.

٣ ـ المكتب الدائم

مادة ٦ ـ يتألف مكتب الكتلة الدائم من سبعة اعضاء، وينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية من بين اعضائه لمدى الحياة، وقد تألف هذا المكتب من السادة : هاشم الاتاسي رئيساً، وابراهيم هنانو زعيماً، وسعد الله الجابري نائباً للرئيس، وجميل مردم بك، وشكري القوتلي، والدكتور عبد الرحمن الكيالي، وفارس الخوري، أعضاء. وبعد وفاة السيد ابراهيم هنانو، انتخب السيد لطفي الحفار عضواً مكانه.

٤ ـ أعمال المكتب الدائم

مادة ٧ ـ يشرف المكتب الدائم على مجرى السياسة العامةويمارسها مباشرة ، ويؤمن الصلات الدائمة في الداخل والخارج ، ويسهر على تطبيق المبادىء ، وينفذ مقررات المجلس والمؤتمر العام ، ويصدر البيانات ، ويقبل الشكايات ، ويفصل في الاختلافات كافة ، ويدعو مجلس الكتلة للاجتماعات العادية والاستثنائية ، ويراقب سيرة الاعضاء ، وتطبيق النظام ، واعمال اللجان الرئيسية والفرعية ، ويقبل التبرعات ، ويعين وجهة صرفها ، على ان يوضح ذلك في تقريره العام لمجلس الكتلة الوطنية .

مادة ٨ ـ رئيس المكتب الدائم هو رئيس الكتلة الوطنية ، وهو يرأس اجتماعات المكتب والمجلس والمؤتمر ، وعند تساوي الاصوات ، يكون صوته المرجح .

مادة ٩ ـ اذا انقطع أحد اعضاء المكتب الدائم عن عمله ، بدون معذرة شرعية مقبولة من المكتب مدة ثلاثة اشهر عد مستقيلاً من المكتب ويدعي مجلس الكتلة الوطنية لانتخاب من يحل مكانه ، وأمّا اذا كان عذره مقبولاً ، أو كلف بمهمة اخرى من قبل المكتب ينتدب من اعضاء المجلس وكيلاً عنه الى حين عودته وزوال المعذرة وانتهاء المهمة .

مادة ١٠ ـ اذا خلا مركز في المكتب الدائم بسبب من الاسباب ، ينتخب المجلس من بين اعضائه عوضاً عنه ، ويكون الانتخاب بالاكثرية المطلقة ويجب ان يتم انتخاب العضو في خلال شهرين على الاقل .

٥ ـ مجلس الكتلة الوطنية

مادة ١١ ـ يتألف مجلس الكتلة الوطنية من الاشخاص الآتية اسماؤهم وهم الموقعون ايام اقرار النظام السادة :

« هاشم الاتاسي ، ابراهيم هنانو ، سعد الله الجابري ، عبد الرحمن الكيالي ، لطفي الحفار ، شكري القوتلي ، نسيب البكري ، الشيخ عبد القادر السرميني ،

فارس الخوري ، احسان الشريف ، احمد اللحام ، محمد اسماعيل ، عفيف الصلح ، ناظم القدسي ، رشدي كتخدا ، سعد الدين الجابري ، فائز الخوري ، مظهر رسلان ، اسماعيل كتخدا ، عبد الوهاب ميسر ، نوري الفتيح ، نعيم الانطاكي ادمون رباط ، جميل مردم بك ، الدكتور توفيق شيشكلي ، نجيب البرازي ، نجيب الباقي ، احمد منير الوفائي ، ميخائيل اليان ، احمد خليل المدرس ، نجيب الريس ، فخري البارودي ، حسن فؤاد ابراهيم باشا ، جميل ابراهيم باشا ، عبد القادر شريتح ، سليمان المعصراني ، عبد الواحد هارون ، مجد الدين الازهري » .

مادة ١٢ - يشترك المكتب الدائم مع المجلس في وضع الخطط العامة ، ويصادق على الموازنة ويفصل في جميع القضايا التي يعرضها عليه المكتب ويؤازره في جميع اعماله .

مادة ٢١ - لكل لجنة رئيسية أو فرعية امين سر وخازن ، فالامين يتولى ادارة اللجنة ومخابراتها ، وينفذ قراراتها ويمثلها ويحفظ دفاترها وأوراقها ، وهو المسؤول عن اعمال اللجنة امام المكتب الدائم ، وينشر مقررات اللجنة ومخابراتها تحت توقيعه ، والخازن يقوم بجمع المال اللازم لنفقات الفرع واحتياطه ، ويحفظ الاموال وينفقها بموجب قرارات اللجنة .

مادة ٢٥ - تتولى اللجان تنظيم الاعمال المحلية ، وتنفذ المقررات ضمن نطاق منهاج الكتلة وبلاغات المكتب الدائم ، وتبقى هذه اللجان على اتصال دائم مع اعضاء هيئتها العامة فتطلعهم على ما ينبغي الاطلاع عليه من الاعمال والخطط وعليها أن تمكن اواصر الاتحاد والوئام بين ابناء الوطن في منطقتها ، وبث روح الحماسة والعمل في سبيل مبادىء الكتلة الوطنية .

مادة ٢٦ - اعضاء الكتلة الوطنية هم جميع الاشخاص القائمين بمبادئها ، العاملين فيها والمنسوبين اليها بالتسجيل .

وقد اضيف اليهم : السيد عبد اللطيف يسار ، والسيد عبد الحميد كرامي

من طرابلس الشام . والسيد رياض الصلح ، والسيد عبد الرحمن بيهم من بيروت ، والدكتور عبد الرحمن شهبندر من دمشق ، والأمير أمين ارسلان ، والأمير شكيب ارسلان من جبل لبنان ، والسيد احسان الجابري من حلب ، والسيد سعيد حيدر من بعلبك ، والسيد نبيه العظمة من دمشق ، والسيد محمد عارف الحسن الرفاعي من طرابلس الشام .

مادة ١٣ ـ يجتمع المجلس في دمشق مرتين في السنة ، احداهما في أول آذار والثانية في أول تشرين الاول ، الا اذا قرر المكتب عقد الاجتماع في مكان آخر . وللمكتب في الظروف الاستثنائية ، أن يدعو المجلس لاجتماع طارىء يعين زمانه ومكانه ، وينتخب المجلس من بين اعضائه لكل دورة يعقدها كاتباً لوقائع الجلسات تنتهي مهمته بانتهاء الدورة .

مادة ١٤ ـ اذا خلا مركز في مجلس الكتلة الوطنية ، يرشح المكتب الدائم ثلاثة اسماء عن كل عضو ، ويقترع المؤتمر على احدهم بالاكثرية المطلقة ، ويجب ان يتم الاقتراع اثناء انعقاد المؤتمر .

٦ ـ المؤتمر العام

مادة ١٥ ـ يتألف المؤتمر العام من اعضاء المكتب الدائم واعضاء المجلس ومندوب اللجان الرئيسية والفرعية .

مادة ١٦ ـ تنتدب كل لجنة رئيسية أو فرعية ، مندوباً واحداً يمثلها في المؤتمر العام .

مادة ١٧ ـ يبحث المؤتمر العام في القضايا التي يعرضها عليه المكتب الدائم ويناقش الاعمال التي تطرح عليه بقصد تطبيق مبادىء الكتلة الوطنية ونظامها العام ، وانعاش الفكرة الوطنية في البلاد واظهار قوى الامة المتحدة .

مادة ١٨ ـ اذا أراد أحد المؤتمرين اموراً خارجة عن نطاق القضايا التي يهيئها المكتب الدائم ، فعليه أن يعلم المكتب بذلك وينال موافقته على عرضها قبل انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوماً .

مادة ١٩ ـ يجتمع المؤتمر العام بدعوى من المكتب الدائم ، والمكتب يعين مكان الاجتماع وزمانه .

٧ ـ اللجان

مادة ٢٠ ـ تؤلف الكتلة الوطنية لجاناً رئيسية وفرعية في جميع الاماكن التي ترى لزوماً لها ، ويعين المكتب الدائم بتعليمات خاصة من مراكز اللجان الرئيسية وما يتبع كل مركز من لجان فرعية .

مادة ٢١ ـ لكل مركز رئيسي أو فرعي لجنة ينتخبها اعضاء الكتلة الوطنية في ذلك المركز .

مادة ٢٢ ـ تتألف اللجنة الرئيسية من الاعضاء الطبيعيين في المركز ، مع اضافة اعضاء منتخبين لا يزيد عددهم عن خمسة ، والاعضاء المنتخبون في اللجنة الفرعية ينتخبهم اعضاء الكتلة الوطنية في مركز تلك اللجنة . ويعاد الانتخاب مرة كل سنتين ، بحضور ثلثي الاعضاء على الاقل ، وبالاقتراع السري وبأكثرية الحاضرين المطلقة .

مادة ٢٣ ـ يصادق المكتب الدائم على انتخاب اللجان الرئيسية ، وتصادق اللجان المذكورة بدورها على انتخاب الفروع وتعلم بذلك المكتب الدائم .

مادة ٢٧ ـ يشترط في عضو الكتلة الوطنية ان يكون قد أتم الثامنة عشر من عمره ، ومن ذوي السيرة الحسنة .

مادة ٢٨ ـ يتم انتساب العضو على الوجه الآتي :

تقدم طلبات الانتساب الى مكتب اللجان الرئيسية أو الفرعية ، وبعد موافقة اللجنة المنسوب اليها الطلب ، ترفع مقررات اللجان الرئيسية الى المكتب الدائم ، وللمكتب الدائم أو اللجان الرئيسية الحق برفض الطلب أو إرجاء البحث فيها ويكون لجميع اعضاء الكتلة الوطنية سجل خاص .

٨ ـ احكام عامة

مادة ٢٩ ـ على جميع اعضاء الكتلة الوطنية ان يقسموا اليمين الآتي :

« اقسم بالله العظيم على محافظة مبادىء الكتلة الوطنية وعلى توطيد التضامن بين اعضائها والتضحية في سبيل المبادىء واطاعة النظم والمقررات الصادرة عنها والحرص على كيان الكتلة وعلى الاخلاق القومية ».

مادة ٣٠ ـ اعضاء الكتلة الوطنية هم اعضاء طبيعيون في اللجان الرئيسية والفرعية في كل منطقة .

مادة ٣١ ـ يفقد عضو الكتلة الوطنية صفة الانتساب اليها بالاستقالة أو الاقالة أو الوفاة .

مادة ٣٢ ـ اذا استقال احد الاعضاء من مختلف الهيئات المعينة في هذا النظام ، فعلى كل هيئة ينتسب اليها العضو ان تقرر بالاكثرية المطلقة قبول استقالته أو رفضها مع اعلام المكتب الدائم .

مادة ٣٣ ـ يقال عضو الكتلة الوطنية للاسباب الآتية :

١ ـ الخروج عن المبادىء العامة للكتلة .

٢ ـ مخالفة قرارات المكتب الدائم .

٣ ـ التواطؤ مع الخصوم أو الاجانب ضد مصلحة البلاد .

٤ ـ قبول وظيفة أو خدمة بدون علم المكتب الدائم وموافقته .

٥ ـ الاقدام على اعمال لا تتفق مع مكانة الكتلة الوطنية والصفات المطلوبة بالعضو .

مادة ٣٤ ـ يصدر قرار الاقالة بثلثي اصوات الهيئات المختلفة .

مادة ٣٥ ـ لا يجوز ان يقال العضو الا بعد سماع دفاعه ، ويجب أن يكون قرار الاقالة معللاً .

٩ ـ الشؤون المالية

مادة ٣٦ ـ تتألف مالية الكتلة الوطنية من مجموع الرسوم المفروضة على الاعضاء ومن الاكتتابات العامة والتبرعات .

مادة ٣٧ ـ يدفع العضو المنتسب الى الكتلة الوطنية رسم تسجيل لا يقل عن ليرة سورية ، ورسماً شهرياً قدره من خمسة الى خمسة وعشرون قرشاً سورياً والذين يدفعون زيادة يعد تبرعاً .

مادة ٣٨ ـ تقوم اللجان الفرعية بنفقات المكتب الرئيسي المنسوبة اليه بأن تدفع ٢٠ في المائة من وارداتها ، وتشترك اللجان الرئيسية بنسبة ٢٠ في المائة من وارداتها بنفقات المكتب الدائم ، ويجوز للمكتب المذكور ان يزيدها بحسب واردات اللجان ونفقاتها .

مادة ٣٩ ـ يجوز للمكتب الدائم ان يستعين بموارد لجنة رئيسية أو فرعية لمؤازرة لجنة رئيسية أو فرعية ثانية ، وله ان يراقب الواردات والنفقات عند الايجاب بواسطة مراقبين ينتدبون لهذه الغاية .

١٠ ـ مواد متفرقة

مادة ٤٠ ـ تجري محاكمة الاعضاء المنسوبين الى احد المراكز الفرعية أو الرئيسية لدى اللجان المنسوبين اليها ، وتتخذ القرار باخراج العضو المتهم باكثرية الثلثين . على أن قرار اللجنة الفرعية لا يكون نافذاً الا بعد تصديق اللجنة الرئيسية ، وبالاكثرية ذاتها . واما المقررات المتخذة من قبل اللجان الرئيسية باخراج العضو المتهم المنسوب اليها ، فلا تكون نافذة الا بعد المصادقة عليها من قبل المكتب الدائم .

اما اعضاء اللجان الفرعية فيحاكمون امام لجنتهم الرئيسية ، واعضاء اللجان الرئيسية يحاكمون امام المكتب الدائم ، والمقرارات التي تتخذ في مثل هذه الحالة يجب ان يصادق عليها من قبل المكتب الدائم ، أو مجلس الكتلة الوطنية حسب التسلسل .

مادة ٤١ ـ تجري محاكمة اعضاء مجلس الكتلة واعضاء المكتب الدائم لدى المحكمة العليا المشكلة حسب المادة الآتية من هذا النظام ، ولا يجوز اقالة عضو من اعضاء المكتب الدائم أو المجلس الا بقرار يتخذه مجلس الكتلة الوطنية ،

وبا كثرية الثلثين من مجموع اعضائه ، ولا يحال أحد للمحاكمة أمام المحكمة العليا الا بقرار من المكتب الدائم .

مادة ٤٢ – تؤلف محكمة عليا من خمسة اعضاء ينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية في اول مجلس يعقده من غير المكتب الدائم وبالا كثرية المطلقة ، وتدوم وظيفتها ثلاث سنوات ، وينتخب المجلس ايضاً عضوين احتياطيين ، لاكمال النصاب عند نقصانه .

مادة ٤٣ – اذا تعذر انعقاد المحكمة العليا لفقدان النصاب بأي سبب كان فالمكتب الدائم ينتدب من اعضاء مجلس الكتلة من يكمل النصاب .

مادة ٤٤ – تعديل هذا النظام ، ما عدا المواد الاربع الاولى منه يكون بقرار من مجلس الكتلة وذلك بناء على اقتراح موقع من عشرة اعضاء من اعضائه أو على اقتراح المكتب الدائم ، ويتخذ قرار التعديل با كثرية الثلثين من اعضاء المجلس المقيمين في البلاد .

١١ – احكام وقتية

مادة ٤٥ – يعين المكتب الدائم المرة الاولى اعضاء اللجان الرئيسية والفرعية وتدوم وظيفة هذه الهيئات سنتين .

وطلب تحديدها وخطب بعده نائب حماه الدكتور توفيق الشيشكلي بالمعنى عينه ، وتكلم غيرهم وانتهت الخطب والمباحث باعطاء الوزارة الثقة والموافقة على بيانها ورفض النواب اليمين على الدستور .

ولما كان بيان الوزارة والمناقشات التي دارت حوله ذا اهمية ، فاني اذكره واذكر الحوادث التي وقعت في الجلسة ، وما جرى من المباحثات نقلاً عن جريدة « الأيام » .

وهذا نص بيان الوزارة :

« ان هذه الحكومة الدستورية الاولى للجمهورية السورية ما برحت منذ تأليفها عاملة على انجاز مهمة بالغة في الدقة ، وهي تعتبر قصارى غايتها ان تسير بالبلاد السورية في الطريق الذي يؤدي الى تحقيق الاماني القومية . وقد جاءت تطلب اليكم ان تمنحوها الصلاحية التي لا بد منها لتكون الى جانب رئيس الدولة في اثناء المفاوضات التي سيشرع بها عما قريب للبحث مع ممثل فرنسا قواعد معاهدة تحقق رغائب البلاد في تحديد العلاقات المقبلة بين فرنسا وسورية وتمهيد السبيل لدخول سورية في جمعية الامم .

وقد وضعت الحكومة نصب عينها ان تعمل بالاتفاق مع هذا المجلس على تحقيق اصلاحات مهمة في القضاء والادارة والمالية ، يتطلع اليها ابناء الوطن السوري . وعلى هذا الاساس ، فان الحكومة تقدم الى المجلس مشروعي قانونين احدهما يتعلق بالعفو ، وثانيهما بتوزيع الاعانات على المزارعين الذين اصيبوا بالازمة الزراعية الحاضرة ، يؤذن للحكومة بان تعقد قرضاً لتأمين هذه الاعانات وهي تؤمل ان يشاطرها المجلس الرغبة بالاسراع في درس هذين المشروعين ، اللذين يكون لقبولهما احسن وقع في البلاد ، وستعنى الحكومة عناية خاصة بشؤون الاقتصاد والتعليم .

وتريد بذكر ذلك ان تعرب عن اهتمامها الكبير في تنمية موارد الثروة وتهذيب النفوس وتثقيفها . هذا وان الازمة الاقتصادية العامة ولا سيما في بلاد الشرق قد اثرت في موازنة الدولة وماليتها فبذلت الحكومة اقصى جهدها لمعالجة هذه الحالة ، وهي تتقدم اليكم بمشروع الموازنة لسنة ١٩٣٣ حتى تنظروا فيه . وستعمل على اصلاح الحال بقدر ما تستطيع مراعية ضروريات الاقتصاد وحسن الاستفادة من موارد البلاد المالية لاجل انجاز العمل الذي ذكر لكم بمجمله فيما تقدم ، تعد الحكومة هذا المجلس بكل اخلاصنا للبلاد وتسأله أن يمنحها ثقته ، وهي تتوقع ان ينظر ممثلو الامة الى مصالح بلادنا العزيزة نظرة مجردة فلا يضنون على الحكومة بأي عون أو تأييد » .

وما كاد رئيس الوزارة ينجز قراءة البيان الوزاري ، حتى اعتلى المنبر الاستاذ زكي بك الخطيب وارتجل الخطاب التالي :

أيها السادة الأكارم !

« اصغينا كلنا الى البيان الوزاري الذي تلاه دولة رئيس الوزراة ولا شك انه استرعى اسماعنا وانتباهنا جميعاً ما جاء فيه ، وبصورة خاصة كلمة « الاماني القومية » التي وردت وهي تدل على عناية الحكومة كل العناية في أن تعقد معاهدة كافلة لتحقيق الاماني القومية .

انا نفهم من الاماني القومية ان تتمع البلاد باستقلال حقيقي فعلي .

نفهم من الاماني القومية انتهاء الانتداب ، ولا نفهم قط تحويل هذا الانتداب الى معاهدة وافراغه بقالب يجعلنا نشتغل بالأشكال لا بالأسس .

نفهم من الاماني القومية أن تتضمن المعاهدة حقوقاً للبلاد لا تقل عن الحقوق التي تضمنتها معاهدة العراق الاخيرة مع بريطانيا .

نفهم من الاماني القومية ان يحرر دستورنا من كل قيد ، ولا سيما المادة « ١١٦ » التي فلجت الحياة الدستورية ولم تبق للتشريع معنى .

نفهم من الاماني القومية أن لا تهمل وحدة البلاد التي ارتفع الصوت بطلبها من كل جانب ، وأرادتها الامة في كل حين لأن الانفصال تم بالقوة ، اذ لا يجوز ان يقال لمن غصب حقه غصباً بيناً ، اذهب الى المحاكم وطالب بحقك .

نريد أن يزال الغصب البين القاضي بتمزيق وحدة البلاد ويعاد حق البلاد في وحدتها اليها كاملاً باعادتها الى ما كانت عليه .

هذه أسس يجب النظر فيها ويجب ان نتوصل الى تقريرها ، وهذا ما نفهمه من الاماني القومية ، وعلى هذه الاسس نود أن نمنح الثقة للمبادىء ، ان الوزارة آتتنا جاعلة نصب عينيها الغاية بتحقيق الاماني القومية في المفاوضات التي ستدور قريباً بين ممثلي سورية وممثلي فرنسة .

وعلى هذا الاساس اشتركنا نحن الوطنيون بالمعركة الايجابية لنقيم البرهان على حسن نيتنا ، ولنعلن ارادة الامة بالحياة الاستقلالية الصحيحة . وهذا ما يجعلني الخص ما قلته بالاقتراح التالي ، فاذا رأته الوزارة ورآه مجلسكم الكريم موافقاً وقرره اتخذ أساساً للثقة التي تمنحها للوزارة ، وهذا نص الاقتراح :

لقد سمعنا بيان الوزارة ، واننا نوليها الثقة بشرط الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا في أقرب وقت ، وبشرط ان لا تكون حقوق سورية فيها أقل من الحقوق التي نالتها العراق في معاهدتها الاخيرة مع بريطانيا وان عظم المهمة الملقاة على عاتق الحكومة في هذا العمل السياسي ، لا ينبغي أن ينسيها أمر ما برح يقلق الرأي العام ، لما فيه من حق وعدل وخدمة للمبادىء القومية ومصلحة البلاد العامة ، وهو العمل العاجل لتحقيق العفو السياسي عن المبعدين السوريين وازالة الحواجز من وجوههم حتى يعودوا الى بلادهم ويشتركوا في تقرير شؤونها وتدبير امورها في هذه الظروف الاستثنائية .

الشعباني ـ اطلب قبل كل عمل القسم بالاخلاص للدستور .

ثم وقف النائب الدكتور توفيق بك الشيشكلي نائب حماه ، والقى الخطاب التالي :

قبل أن ابدأ كلامي اريد أن أرد على الزميل الشعباني فيما طلبة من وجوب القسم للاخلاص للدستور . انه يطلب ان نقسم يمين الاخلاص للدستور المذيل بالمادة « ١١٦ » هذه المادة التي سماها في الجلسة الماضية الزميل الكريم الاستاذ فائز بك الخوري « غول الدستور » انا لا اعتقد أن رجلاً في هذه البلاد له قلب حديدي وعزم متين وشجاعة خارقة ، يهاجم الامة ويجاهر بمخالفة رأي الشعب ويستهتر بارادة البلاد مثل هذا الاستهتار ويقسم بالاخلاص لغير الدستور الحقيقي . فاذا طلب الي القسم على الدستور ، فانني لا استطيع أن اقول انني اقسم على الدستور بالاخلاص للدستور المذيل بالمادة « ١١٦ » والمعلن في ١٤ أيار ١٩٣٠ ، بل اقول انني اقسم بالاخلاص للدستور الذي سنه نواب الامة في الجمعية المؤسسة . هذا هو الدستور الذي ننذر الموت والحياة على مبادئه .

ان الوزارة المحترمة تريد أن نمنحها الثقة، وقد اوضح زميلي الاستاذ زكي الخطيب الاسس التي يجب ان تمنح الثقة على اساسها، ولكني اريد ان ازيد على ذلك بهذه الكلمة:

الثقة تمنح للوزارة اذا قامت بتحقيق الاماني القومية التي اتت على ذكرها في بيانها والاماني القومية كلمة مطاطة لكثير من الشؤون، فهناك السيادة لهذا الشعب ليستطيع حراكاً في فراشه.

ثم هنالك الوحدة التي لا استطيع أن اجد مناسبة بينها وبين ما جاء في بعض التصريحات الرسمية، من أن تكون معاهدة سورية لا تقل عن معاهدة العراق، ان العراق في غير الوضع الذي نحن فيه، فلقد قام الاكراد بثورات مسلحة، وقام غيرهم يطالبون بتجزئة العراق فقمعت تلك الحركات الثورية كلها بالسلاح وسلمت للعراق الشقيق وحدته كاملة بقوة السلاح ثم عقدت المعاهدة، اما عندنا فالتجزئة تمت رغم انوفنا فأخذت من سهولنا ما لا يستغنى عنه:

فصل من صدرنا قلب،

أخذ من رأسنا دماغ.

لا أعتقد ان جسماً يعيش من غير قلب وبلا دماغ.

هناك ما ضم الى لبنان، وهناك الحكومة العلوية والدولة الدرزية التي احتفل بذكرى باستقلالها قبل ايام، فاذا اردنا ان نعقد معاهدة تؤمن الاماني القومية يجب ان نرى دليلاً على حسن النية، ولكن هل من حسن النية انه بينما نطالب بمعاهدة هذا شأنها تقام حفلات بذكرى الاستقلالات وبلاغات يذيعها قلم المطبوعات بتأليف لجان لتحديد الحدود بين الام وابنها!

بقي ما جاء من دخول سورية لعصبة الامم ووعد الحكومة بصراحة في بيانها بذلك، هذا قشور ايها السادة إذ ماذا ضر اميركا ان لا تكون عضواً في العصبة، لذلك اطلب ان نتمتع بالاستقلال الداخلي وحقوقنا الخارجية، وان

نتحرك في فراشنا بحسب ما تقتضيه مصلحتنا ، وسواء عندي بعد ذلك أدخلنا عصبة الامم أم لا .

نوري الاصفري — البلاد دخلت في عهد دستوري لا بد من احترامه ، والدستور يقضي قبل البدء بأي عمل القسم بالاخلاص له . أما المادة ١١٦ فهي موقتة وليست من الدستور ولم يضعها المجلس التأسيسي بل الذي وضعها المفوض السامي لتأمين مصالح دولته ، فيجب ان نقسم بالاخلاص للدستور في مواده « ١٠ » فقط .

اما البيان الوزاري فلا يلزم الا الوزارة نفسها ولا يقيد فرنسا بشيء وليس فيه شرط من شروط المعاهدة ، مع انه يجب ان نحتفظ في المعاهدة بكل حقوقنا ، وان البلاد تطلب معاهدة تتضمن استقلالها وتحقيق امانيها ووحدتها ورغائبها السياسية والاقتصادية ، فهذه البلاد داخلية لا مرفأ لها ، وعدم وجود منفذ بحري قتل لصناعتنا وتجارتنا ، فيجب ان تماد البلاد المفصولة عنا الينا وان يكون لنا منفذ بحري وان تعود الجمارك وجميع وارداتنا للخزينة السورية .

وعلى هذا اقترح ان يؤجل منح الثقة للوزارة يومين ، وان يعاد الى الوزارة بيانها ليزاد عليه ، ان المعاهدة يجب ان تتضمن الوحدة والاستقلال ، اننا نريد ان نبين جميع حقوقنا ومطالبنا في المعاهدة ، لان هذه الدورة آخر شوط من حياة البلاد . فاما الموت واما الحياة . وطلب وضع اقتراحه هذا على التصويت .

ولا بد لعقد المعاهدة من فريقين : الفريق الفرنسوي المجهز بثقة امته ودولته ، والفريق السوري « أي الوزارة » الذي نريد ان نجهزه بكل الشروط لعقد المعاهدة التي يجب ان تؤمن فيها حقوق البلاد وان يعلن العفو العام .

حامد الخوجه — سمعتم بيان الوزارة الكريمة ، وتفسير الزميلين الاستاذين الخطيب والشيشكلي لكلمة الاماني القومية التي وردت فيه ، أما طلب الزميل الاصفري التأجيل لكونه يتطلب ادخال بعض التعديلات على البيان فغير وارد ،

لأن ادخال تعديلات على البيان الوزاري يعتبر عـدم ثقة ، فلذلك اما أن تعطى الثقة على البيان الذي تلاه دولة رئيس الوزارة عليكم ، اذ لا يمكن ايجاد بيان يحتوي اكثر من هذا البيان لتحقيق الاماني القومية ، والا فالتأجيل معناه عدم الثقة .

والوزارة حائزة على ثقة الشعب ، والبلاد قبل ان نعطيها ثقتنا ونحن مجبرون على ان نمنحها هذه الثقة ، لأن تأجيل منحها غير موافق لمجلسنا هذا ما دام الشعب واثقاً بها .

تطلبون معاهدة كمعاهدة العراق ، ونحن ربما نطلب اكثر من ذلك وربما يكون الافرنسيون اكرم من الانكليز ، لأن صلة الانكليز بالعراق جديدة ، أما نحن فصلتنا بفرنسة أقدم وحبنا المتبادل غير حديث العهد ، لذلك فاننا واثقون ان تكون المعاهدة السورية افضل من معاهدة العراق .

الشعباني — يقول ان المادة ٢٥ من النظام الداخلي لا تراعى ، بشأن الاقتراحات والبت بها .

ولكن الرئيس والنواب لم يلتفتوا الى قوله ..

نسيب الكيلاني — الاماني القومية معروفة ومن اسسها الشرعية الوحـدة والسيادة ، فطلب الاصفري التأجيل مخالف للاماني القومية ، لانه يضع العراقيل في سبيل بلوغ الغايات الوطنية المتوخاة ، ولما كان اعضاء الوزارة ممن حملوا لواء الوطنية قديماً وحديثاً ، فان لنا ملء الثقة من حيث وطنيتها وثباتها واخلاصها ، وفي المدة الوجيزة التي قضتها في مناصب الحكم اقامت الدليـل على ذلك ، فلقد تولت العمل ، والعجز يهدد الموازنة والموظفون لا يكادون يأمنون على استيفاء مرتباتهم فضلاً عن سير الاعمال العامة ، ومع هذا فبفضل الادارة المالية الحكيمة سدد العجز ، وامن سير الاعمال العامة ، وفوق ذلك كله فقد خفضت الضرائب وخفضت كثيراً أعباء الاعشار التي ترهق كواهل الزراع في هذه السنة الحاصلة واسقط نحو نصفها بل ثلثيها ، ونظمت موازنة تتمشى مع روح الازمة وتدفع

الشر عن المكلف ، فمن رأيي منحها الثقة الكاملة ، لما لها من ماض مجيد ومسعى حميد .

الشعباني — يجب القسم بالاخلاص للدستور اولاً ، ومن ثم ننتقل للكلام عن الثقة .

الرئيس — لا يجوز الكلام ...

ثم وقف معالي الاستاذ لطفي بك الحفار متثاقلاً لمرضه، وخلع معطفه وسار الى المنبر وارتجل الخطاب التالي :

برغم المرض الذي لازمني منذ بضعة عشر يوماً والزمني الفراش ، جئت لاقوم بواجبي لاني أعلم كما تعلمون ان هذه الجلسة خطيرة جداً لها ما بعدها ، قلتُ من القديم وأقول الآن : إن صوت الامة يجب ان يرتفع تحت قبة البرلمان ، ولهذا اعتقد واقول بصوت مرتفع ما اعتقد ، وان كنت عالماً انني سأعود من هنا الى فراشي .

ان الحالة السيئة في البلاد تشمل جميع المرافق السياسية وغيرها ، وتتصل بالقضاء والتشريع ، فنحن في عملنا الايجابي نتوجه لتلافي الشر بكل قوتنا ، وبالعقل والحكمة والهدوء والسكون ، وبالوطنية المتقدة ، بحمد الله لنصل الى غاياتنا ببلوغ الاستقرار المنشود .

ولكن طريق الاستقرار ما هو ؟

أطرح عليكم هذا السؤال واستحلفكم بالله وبعقائدكم وبوطنيتكم ان تجيبوا عليه وان تكونوا في جوابكم مقدرين الظرف الحاضر الدقيق .

اقول بالسير بالطريق القويمة ، طريق العمل ، على ادراك حقوق البلاد ، وان نثبت هذه الحقوق ، فهذه البلاد اكثر بلاد الله تضحية بالشهداء والمال والرجال وبذلك اثبتت حقها .

انا كلنا نشكو من المادة « ١١٦ » ، والمفوض السامي أشار في الكتاب الذي وجهه لوزير الخارجية الافرنسية يوم نشر الدستور ، ان هذه المادة موقتة

وستلغى يوم تتم المعاهدة ، فعلينا اذن ان نقضي على هذه المادة وان نقتل « غول الدستور » بالوصول الى الغاية ، غاية المعاهدة .

المفوض السامي يقول : أريد أن أرى المفاوض السوري وان ابحث معه ، فيجب أن تقدم هذا المفاوض السوري مؤيداً بالثقة التامة والصلاحية الواسعة ، مادامت الوزارة تطلب اليكم ان تمنحوها ثقتكم فامنحوها هذه الثقة ، وهي لن تستطيع عملاً قبل ان تطلعكم على جميع مباحثها بحذافيرها .

لا تضيعوا الأيام ولا تدعوها تمر جزافاً بالقيل والقال ، فالوقت اضيق من ذلك وهو يمر سريعاً .

الشعباني — اريد ان اسأل ، هل تريد الرئاسة ان يقسم النواب بالاخلاص للدستور حسب ما تقرر في الجلسة الماضية أم لا ؛ أريد ان أعرف ذلك ؟

فارتبك الرئيس وإذ بالدكتور الشيشكلي يقف قائلاً :

أريد ان اجيب عن الرئاسة اذا رخص لي الرئيس ، وقال :

ان اعضاء المجلس غير مستعدين للقسم على دستور المادة « ١١٦ » الذي يطلب الشعباني القسم عليه .

الرئيس — الذي يوافق على اقتراح الشعباني يرفع يده .

فلم يرفع واحد من النواب يده فسقط الاقتراح .

الشعباني - اذن ننتقل من البحث بعد ان سجل المجلس بقراره هذا ما يناقض قراره السابق .

الكيلاني — لم نقرر .

الشعباني — قررنا ...

الخوري — نواصل البحث بعد أن سقط الاقتراح .

الشعباني — وقف يتكلم بصفته الشخصية فأطال وتعرض للوزارة وحاول ان ينال من معالي وزير المالية جميل مردم بك بالاختلاق .

جميل بك — انت كاذب ، انت كاذب . واحدة كثيراً .

وحدثت جلبة شديدة في مقاعد النواب وتحرك المشاهدون وتعالت اصوات:

— اخرس ، كاذب ، منافق ، اسكت ، ازل .

الكيلاني — ازل بدك وزارة ما خرجك تصير وزير .

الخوري — الوزارة تامة الآن فلا تنتظر شاغراً .

واشتدت الجلبة ، فرفع الرئيس الجلسة عشر دقائق ، ولكن الشعباني ظل ينتظر على المنبر ، ولما عادت للانعقاد ، قال :

الخوري — المجلس ملّ من سماع خطاب تافه طويل .

الحراكي — ارجو ان يكلف الرئيس الشعباني بالاستراحة عشر دقائق .

فوافق المجلس بالاجماع .

الشعباني — ما في اكثرية .

الرئيس — اكثرية مطلقة حتى . وصفق الجميع وغادر الشعباني المنبر يمسح « عرق الكسوف » .

ماذا يستنتج من هذه الجلسة وما قيل فيها ؟

يستنتج منها ، أن النواب كانوا قسمين : الاول ، يكابر في المحسوس ويخدم الاجنبي . والثاني يمشي مع الحق ويخضع للواقع ، ارضاء لضميره وتبريراً لموقفه من الانتخابات . وهذا ما مكن الوطنيين من التحكم في الاول ، وجر الثاني الى جانبهم . ولو أن رئيس المجلس ورئيس الوزارة ، والذين يتبعونها اخلصوا لقضية وطنهم ، وكانوا من اهل العلم والحصافة والرجاحة ، لانقاد لها المجلس وحققا مطاليب الامة ، ولكنها أبيا الا الدوام على الخطأ ، والبقاء بجانب المستعمر ، فأضاعا الفرصة التي يستطيعان بها اصلاح سوأتها واصلاح ماضيها ، واضاعا الفرصة على النواب ليقولوا كلمتهم باتفاق ووفاق ، وكان من جراء هذا النقص ان بعض النواب تحير في اختيار الجهة ، وانساق مع التيار ، بتأثيرات عديدة من حيث يريد أو لا يريد .

وبعد ان توالت جلسات المجلس حسب المدة المعينة ، ولما ينته من عمله

مددت الدورة بصورة استثنائية لانهاء الميزانية وتصديقها ، حتى نهاية ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ . وفي خلال هذه المدة فاوض المفوض السامي الوزارة، وانهى مذكراته معها ، واتفق واياها على بعض المسائل. وفي ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ سافر الى باريس ومنها الى جنيف ، مقر عصبة الامم ، وهنالك ادلى ببياناته وتقاريره عن السياسة المقبلة ، وعن المعاهدة ، وعن احوال سوريا ، واسباب تجزئتها ، وعاد الى البلاد في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٣، والمجلس لما تنته دورته .

٩٤ ـ بيان المفوض السامي الذي تلاه امام لجنة الانتدابات ونشره في ٤ شباط ١٩٣٣ :

وفي ٥ شباط سنة ١٩٣٣ أصدر المفوض السامي صورة عن البيان الذي القاه امام لجنة الانتدابات، ونشر معه المحادثات التي دارت بينه وبين الاعضاء، والأسئلة والاجوبة التي اجابهم عنها ، وقصد اطلاع الرأي العام وافهام الوزارة السورية حدود المذاكرة وموضوع المعاهدة ، ليضع الوزراء امام الامر الواقع فأثار بتصريحاته المتدرجة ادناه قلق الافكار ، وزاد النفوس شكاً وريبة ، بنياته وبسياسة دولته المقبلة .

٩٥ ـ نص البيان الحرفي :

بيان العميد أمام عصبة الامم

« تفرض علينا المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم ، ان نسير بسوريا ولبنان نحو ممارسة سيادتها واستقلالها ممارسة تامة طبقاً للصيغ المعينة في صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢ . ان انتهاء احد الانتدابات في ٣ تشرين الاول الماضي قد بعث في مجموع العالم العربي آمالاً كباراً ، ولو لم آتِ اليوم بنفسي لاشرح لكم الحالة كما هي الآن في سوريا ولبنان ، بعد هذا الحدث لكنت خيبت ما انتم منتظرون مني .

جئتُ في سنة ١٩٣٠ وبسطت للجنة الانتدابات الدائمة ، ما كنت انويه بعد اعلان القانون الاساسي . وقلت لكم وقتئذ ، ان المسألة هي قبل كل شيء ، مسألة ثقة وحسن نية متبادلة ، وان امر نجاح مشروعنا منوط بذلك .

فانه لا قيمة لأحسن الصكوك ما لم تكن مرتكزة على هذه الثقة ، ولذلك فغاية جهدي منذ سنتين ، وسبب عدم اسراعي في العمل ، هما ايجاد هذه الثقة وتنمية النية الحسنة .

تتناول ايضاحاتي المواضيع الآتية :

اولا — الحالة السياسية في سوريا .

ثانيا — الحالة السياسية في لبنان .

واخيراً اتكلم بايجاز عن العلائق الخارجية ، فان الشكل الدولي لقضية الانتدابات يتغلب على شكلها الداخلي ، حتى وعلى قضية علائق البلاد ، المشمولة بالانتداب مع الدولة المنتدبة نفسها . ولو كانت القضية السورية قضية داخلية بحتة لأمكن حلها على شكل مرضٍ نوعاً ما في بضعة اشهر . وكذلك اعتقد انه لو كان الامر لا يتناول الا مسألة بين سوريا والدولة المنتدبة ، لأمكن انهاؤها بسرعة ، ولكن الامر يتعلق ايضاً بمسألة دولية ، لان تطور الانتدابات لا يمكن ان يتم الا بموافقة الدول التي عهدت الى الدولة المنتدبة بهذه المهمة .

لقد كان للسابقة التي أحدثت في جنيف بتاريخ ٣ تشرين الاول الماضي دوي عميق في العالم العربي ، وكان لهذا الحدث نتائج طبيعية لم يكن بامكاني ان اتحاشاها ، وها نحن اليوم آخذون بالعمل .

وعلى هذا اتكلم عن تطور الانتداب المنتظر في سوريا وعن الشروع في مفاوضة لعقد معاهدة .

ولا يسعني بهذا الصدد ان انسى الاهتمام الذي اظهرته لجنة الانتدابات الدائمة في شهر أيلول (١٩٣١) عندما عرضت عليها للمرة الاولى نيات الدولة المنتدبة ، فيما يختص بتطور الانتداب ، فقد طلبت لجنة الانتدابات الدائمة وقتئذ ان تعطى علماً بالوقت المناسب بمراحل التطور المنوي ادخالها على نظام الحكم في سوريا ولبنان . وها اني حضرت اليوم امامكم تلبية لهذا الطلب !

لقد ظن البعض ان المعاهدة السورية الفرنساوية المعتيدة في جيبي ، وقبل

ان تجري اقل مخابرات في دمشق نشرت بعض الصحف بنوداً زعمت انها مأخوذة عنها، وكذلك عندما دعوت منذ سنة في تشرين الثاني ١٩٣١ المجلس الاستشاري الذي الف لمؤازرتي في فترة الانتخابات الى الاجتماع، طلب مني الاطلاع على مشروع المعاهدة ليكون اساساً لعملية الانتخابات. وعندما عدت الى سوريا منذ شهر ونصف، طلب اليّ ان ابين ما هي اسس المعاهدة، والا فالمجلس النيابي يظهر لي بنوع ما عدم ثقته. فأجبت كما قلت لكم ان المعاهدة هي شيء يتناقش به بين شخصين مناقشة حرة، وانه اذا كان في فكري مبادىء اجمالية تؤدي الى هذه المعاهدة، فلا يعني ذلك ان في جيبي نصاً يمكنه الحصول على موافقة المجلس بسرعة ما، أو بشكل فجائي.

وحيث اني منذ الآن فصاعداً امام محادث ذي وكالة رسمية، فسأقوم بالوعود التي قطعت من زمن طويل. فانه قد مرت سبعة اعوام تقريباً على العهد الذي قطعه سلفي مفوضاً من الحكومة الفرنساوية بعقد معاهدة.

لقد فاز ممثلو الحكومة الفرنساوية بتصريحات سواء أكان عند درس تقرير لجنة الانتدابات السنوي، أو في المناقشات التي جرت في مجلس جمعية الامم أو في الجمعية العمومية بمناسبة تطور احدى البلاد المجاورة، فعلي اذاً الآن ان اقوم بالوعد وهذا ما انا ساعٍ اليه.

فان المحادثات تمهيدية غايتها تحديد سياسة المعاهدة ومقتضياتها، لأن عقد المعاهدة ليس هو من الحوادث الفجائية التي تبدل الحالات السياسية بلحظة، أو تدفع ببلاد كانت حتى اليوم تحت مراقبة الانتداب الى حالة الاستقلال التام، الا ان عقد المعاهدات هو شيء آخر. وقد اهتممت في المحادثات التي جرت بيني وبين الحكومة السورية حتى الآن بوضع محدثي تجاه هذه الحقيقة الراهنة. ونحن نعرف الآن والحمد لله كيف يتطور الانتداب، فان لجنة الانتدابات الدائمة قد حددت بناء على طلب مجلس جمعية الامم الشروط العامة التي يجب مراعاتها لتحقيق هذا التطور.

هذا هو المسلك الذي يجب اتباعه، والدليل الاهم الذي يمكن ان نتخذه

مرشداً لنا ، وقد أردت الاشارة الى ذلك . ثم إنا حددنا الغاية المتوخاة والطرق المؤدية لها ، وتداركنا الاستعدادات اللازمة ، لحكومة لا تمارس الآن إلا جزءاً من ميزات السيادة ، لتمكين هذه الحكومة ، بتمرينها تمريناً طبيعياً من ممارسة جميع هذه الميزات .

والآن بعد وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ ، يمكننا القول إن الحكومة السورية تمارس سيادتها الداخلية ممارسة تامة . أما ما لا تمارسه الحكومة السورية فهو السلطات التي يقوم بها المفوض السامي لاجل حفظ النظام والامن لا سيما على الاخص ما يتعلق بالعلائق الخارجية .

وعليه فلا يمكن انتظار نهاية الانتداب ، الا في خلال فترة انتقال يتهيأ في غضونها تحويل بعض الواجبات ، الملقاة الآن على عاتق الدولة المنتدبة الى الحكومة السورية تحويلاً تدريجياً . واذا اقتصرت الكلام على الوجهة الدولية ، فأقول : انه من البديهي أن الانتداب ، لا يمكن أن ينتهي الا بعد أن تقبل جمعية الامم والدول ذات الشأن ، بتحويل الواجبات المذكورة . ذلك يتطلب عمل تهيئة وتنقيح جدي ، ودليلنا عليه ما حصل في حدث مماثل لهذا الحدث ، وقع منذ مدة قريبة .

انا سنشرع في العمل . إذ أنه بالرغم مما قد يتبادر الى الذهن ، بعد الاطلاع على ما لاقته الدولة المنتدبة ، من الصعوبات من الوجهة السياسية مع بعض العناصر الوطنية . فانا لسنا الآن في أول العمل . فالتهيئة اللازمة قد بلغت شوطاً بعيداً ، واني اذا اصطدمت غداً خلافاً لكل ما أنتظره بصعوبات فجائية فلن أقف في الطريق بل يمكنني أن أقول « معكم أو بدونكم اتابع طريقي واهيء تطور الانتداب ونهايته » .

ان هناك بعض أدوات ، يترتب تهيئتها بنوع خاص على الدولة المنتدبة ، وهي العناصر اللازمة للامن والدرك والشرطة والمتطوعة ، وهذه كلها في دور التقدم . وهنالك أيضاً ادارات اخرى يجب لاتمامها ، اتفاق اتم ، أو عمل مباشر من الحكومة التي تصبو الى الاستقلال ، وهذه الادارات تقضي بان تتحمل

الحكومة ما عليها من مسؤوليات ، وان تثبت سلطتها ، وان تحمل الغير على زيادة الثقة بها يوماً فيوماً ، ليس فقط في شؤونها الداخلية ، بل في الشؤون الدولية أيضاً .

ولكي نصل الى هذه الغاية بنوع اكيد سريع ، يجب تحديد برنامج هذا العمل الذي قد يوشر به ، وذلك هو ما دار البحث حوله في المحادثات التمهيدية التي جرت لي في دمشق في الشهر الماضي ، منذ اليوم الذي وجدت نفسي فيه امام حكومة دستورية ، وقد قلت : المشكلة هي هذه ، وليس من السهل حلها بل ان ذلك يتطلب نية طيبة ومعاونة يقظة ، تولد الثقة في نفوس السوريين وفي مختلف العناصر الاجنبية .

ويمكنني بعد هذه المحادثات التمهيدية ، أن أقول : إن تطور القضية السورية قد دخل اليوم في دور مرض ، وفي نيتي بعد رجوعي الى سوريا ان اعود الى هذه المحادثات لأصل الى الغاية المتوخاة .

وهذه هي المرحلة الاولى ، التي كان من واجبي أن اطلعكم عليها بدقة وجلاء ..

وفي ودي ان اكمل هذه الايضاحات ، بشأن المعاهدة قائلاً : انه بما أن التطور قد تم في احدى البلاد المجاورة ، فمن واجبنا ان نفكر بحل نهائي لسوريا وان نهيء لها هذا الحل .

امامنا مثل سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٢ فاننا بتحديدنا للحالة ، كما ستكون يوم انتهاء الانتداب ، يجب ان نعين في الوقت ذاته ما يجب علينا بذله من الجهد للبلوغ الى هذه الغاية ضمن الشروط الاكثر ملاءمة .

فمن الضروري اذاً — وهذه هي المهمة المزدوجة ، التي انوي مجابهتها عند عودتي الى دمشق — أن نحدد من الآن بعقد معاهدة للحالة التي ستكون عند نهاية الانتداب ، وان نوضح في الوقت نفسه ، برنامج ومراحل تطور التشكيلات الحالية في مختلف الامور ، التي لا تزال تتطلب تعاوناً نشيطاً مشبعاً

بروح الثقة بين الحكومة السورية والدولة المنتدبة ، لأجل تحقيق الشروط التي يترتب عليها دخول سوريا في جمعية الامم ، سواء أكان من الوجهة الخارجية أو الوجهة الدولية مع مراعاة المبادىء العامة ، التي سنتها جمعية الامم ، لأجل انهاء نظام الانتداب ».

وفي ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ اجتمع اعضاء الكتلة الوطنية في مؤتمر عقدوه في الشهباء ، وحضر مؤتمرهم وفد من الشباب المثقف ، واجتمعوا حول هاشم الاتاسي وابراهيم هنانو ، وأدلوا بمخاوفهم من المستقبل ، ثم عادوا واستمر المؤتمرون في اعمالهم اكثر من اسبوع ، وهم يدرسون البيان ومدلولات الاجوبة ومراميها البعيدة ، واخيراً اتفق رأيهم على خطة الوزيرين اللذين دخلا الوزارة ، وهما : السيد جميل مردم والسيد مظهر ارسلان ، ليمثلا الوطنيين في المفاوضة ، واذاعوا البيان الذي اقروه ليطمئن الناس على مصيرهم .

اما المناقشات في البيان ، وما دار من اسئلة واجوبة ، فسوف لا اذكرها لانها وردت في كتابي « الرد على بيانات پونسو » الذي نشرته في حلب في تاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ فليراجع .

٩٦ — البيان الذي اذاعته الكتلة الوطنية على الشعب الكريم :

« على اثر اذاعة البيان الذي القاه المفوض السامي امام لجنة الانتدابات في جنيف بـ ١ كانون الاول سنة ١٩٣٢ الماضي ، عقدت الكتلة الوطنية اجتماعاً في حلب للبحث في الاحوال الحاضرة الدقيقة التي تواجهها الامة . وبعد ان نظر المجتمعون في مضامين هذا البيان مع ما تقدمه من التقارير والتصريحات الرسمية ومقررات الكتلة الوطنية وبياناتها السابقة ، واستطلعوا آراء مفكري الشعب السوري الحريصين على مصالحه وحقوقه ، رأوا أن يعلنوا للشعب الكريم في الداخل والساحل تمسكهم بحق البلاد القائم على اساس الوحدة ضمن سيادة قومية واحدة ، وان كل معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا غير قائمة على هذه الاسس لا تكون جديرة بالقبول .

وقالوا بان بيانات الجانب الافرنسي في جنيف ، وان كانت تتضمن بعض الاعترافات لسورية بحقها لازالة الانتداب المفروض عليها وكفاءتها لحياة الحرية والاستقلال ، فانها من جهة الوحدة التي هي من دعامة الاستقلال وركنه الاصلي ليس فيها ما يأتلف وعوامل الثقة ، التي هي باشد الحاجة اليها في مطلع هذه البيانات لتأمين الاستمرار في العمل .

وان الكتلة الوطنية تعتبر بيانات الجانب الفرنسي امام لجنة الانتدابات ، لا تقيد الامة بشيء ، وان الجانب السوري من رجال الكتلة الوطنية ، لا يشرع بالمفاوضة لعقد معاهدة الا بعد التثبت من تحقيق الوحدة ، وقبول المفاوضة على اساسها . وسترفع الكتلة الوطنية (١) الى جمعية الأمم تقريراً مفصلاً يتضمن ملاحظاتها ، على تصريحات المفوض السامي ، وبالوقت نفسه تثابر على اجتماعاتها للاشراف على سير الامور في تحقيق رغائب الامة » .

وبعد الانتهاء من وضع البيان ونشره ، انفض المؤتمر وتناولت موضوعه الجرائد باهتمام وناقشته وحمدت ما ورد فيه من تحديد الاسس ، التي يجب ان يسير عليها المفاوض السوري ، وان لا يبدأ قبل التثبت من أمر الوحدة .

اما السلطة الفرنسية ، فقد ارتبكت وتحيرت في موقفها ، وبدلاً من ان تعمل بالمفاوضة على اساس الوحدة وتنزع الى رأي صريح ، عمدت الى السكوت والتسويف ، وذهب العميد يقضي اوقاته في حل مسائل لبنان ، ويتنزه في المنتزهات بين الروابي والوديان ، وبعد العدة لمفاجأة الحكومة السورية والمجلس النيابي بحدث كان يبيته . ولما طال العهد وقرب وقت دعوة المجلس واجتماعه ،

---

(١) كلفتني الكتلة بوضع التقرير ، فوضعت كتابي الرد على بيانات المفوض السامي بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ وترجمته الى الافرنسية ، ترجمه لي السيد احمد الانطاكي ، وارسلته الى اعضاء عصبة الامم ، والى اعضاء لجنة الانتدابات والى وزراء خارجية الدول الغربية والدول الشرقية ، والى اعضاء المجلس النيابي الفرنسي ، ومجلس شيوخ فرنسا ، والى رؤساء احزابها والى صحفها .

تحرك الرأي العام ، وقلق لمعرفة ما جرى في المفاوضات ، وبدأ يتساءل هل توصل المفاوض السوري الى تحقيق الميثاق ؟ وهل الحكومة الفرنسية اصبحت مستعدة لعقـــد المعاهدة على اساس الوحدة ، وما ناله العراق من حقوق وسيادة ؟ وهل بيَّن المفوض السامي مواد المعاهدة وملاحقها ، وقرر متى تدخل سورية في عصبة الامم ؟ أو الوزارة رضيت بما قدم اليها المفوض السامي ورجعت بخفي حنين ؟.

كل هذه الاسئلة وما شابهها كانت تساور النفوس ، وتدفع الالسن والاقلام الى الاعراب عن رأيها حديثاً في المجتمعات ، وكتابة في الجرائد ، وخطباً في الاندية وعلى المنابر ، واحياناً كانت الاحتجاجات ترسل لمهاجمة الوزارة وتقوية المعارضة ، لأن تصريحات العميد كما رأيت ، لم تكن صريحة ، ولا يصح السكوت عنها .

فلقد ذكر بأنه وضع محدثه تجاه ما يقتضيه تطور الانتداب وعقد المعاهدة ، ومعناه انه افهمه الشروط التي تطلبها الدولة المنتدبة لبقاء انتدابها ، والسنين التي يقتضيها دور الانتقال ، والعمليات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدة ، اثناء الدور المذكور ، وانه حدد الطرق والوسائل المؤدية الى الغاية والاستعدادات اللازمة للحكومة لممارسة جزء من السيادة في الوقت الحاضر . وبين له انه اذا اصطدم غداً ، والعناصر الوطنية بصعوبات فجائية لم ينتظرها فلن يقف في الطريق ، بل سوف يستمر في سيره حسب قوله : « معكم أو بدونكم سوف اتمم مهمتي ، واهيء التطورات اللازمة لانهاء الانتداب » وسكت عن الوحدة قصداً ولأمر في نفسه ، ولم يذكر قضية المصالح المشتركة ولا غيرها من القضايا الهامة .

٩٧ — مجيء العميد الى دمشق

وقبل أن يجتمع المجلس بعشرين يوماً ، جاء پونسو الى دمشق ، وباشر بعذا كراته مع الوزارة بصورة استطلاعية ، أي كان يسأل الوزارة عن آرائها في المواد المهيئة للمعاهدة وملاحقها ، ويسمع منها ويدلي لها ببعض الآراء من عنده . وكان المسلم أن اسس المعاهدة ، سوف لاتخرج معاهدة عن العراق ، بما فيها

الوحدة السورية ، ولذا لم يصر الوزيران على رؤية مواد المعاهدة ، بل اهتما بالملاحق التي هي التفسير أو التكميل لها ، ومع اصرارها على فهم كل شيء ، أو الأهم منها ، كان بونسو ضنيناً بالصراحة ، ولم يقدم لها شيئاً مكتوباً ، وكانت الحادثات تجري من قبيل المذاكرة والاستطلاع في المسائل المالية ، والحربية ، والقضائية فقط .

واما قضية الوحدة ، فلم يتعرض لها لا بقول ولا رد . وبعبارة أصح لم يشأ أن يأتي على ذكرها ، وهذا ما دعى رجال الكتلة الى الاصرار على المطالبة بها ، فكان يراوغ ويقول لنتركها الى وقت التطبيق ، أو الى دور الانتقال ، ونحن لا نوافقه . الى أن قال يوماً : بانه لا يستطيع اعطاء وعد بها ، واذا أصررتم على طلبها اضعتم المعاهدة .

والغريب أن بونسو كان يعلم ما قررنا بحلب ، ويعلم ان السوريين لا يرضون عن المطالبة بالوحدة بديلاً ، ولا يقبلون أي حل بدونها ، ومع هذا التجأ الى وسائل عديدة ، ليحمل سكان جبل الدروز ، وسكان بلاد العلويين على طلب الانفصال تبريراً لمدعياته ، فما نال بغيته الا عن طريق العرائض التي كتبها انصار الانتداب وحدهم ، ونالوا منه المال مكافأة على خيانتهم .

وتظاهر بأنه راضٍ عن تأجيل المعاهدة ، ونقل البحث عن الوحدة الى فرنسا لعل وزارة الخارجية تقره على اعطائها . وادعى انه يعطف على طلبات السوريين ، ولكن الاستعجال يسبب الحرمان ، ولو كان صادقاً لما سوّف ، ولا هيأ معدات الانتخابات ، ولا بعث بتقاريره الى وزارة الخارجية ، يعلمها بخطته الجديدة ، ويوصيها بالدوام على سياسته التي اقرتها .

وكان يعد الوزارة بأن آمال السوريين سوف تتحقق فتتمسك بالكراسي ، ويزداد التهجم عليها ، ويتحرج موقف الوزيرين ، الى ان قرب وقت اجتماع المجلس النيابي ، والكتلة الوطنية لم تتبين من المذكرات والمحادثات ما يحملها على الاعتقاد بان التمادي في التجربة يؤدي الى نتيجة مرضية ، فطلبت من

الوزيرين التخلي عن الحكم، لأن وجودهما كان لغاية سياسية، ولم يكن لأجل المنصب، فاضطرا الى مراجعة العميد نهائياً، وافهامه الطلب فاقترح عليهما وانه يقبل بعقد المعاهدة على اساس استقلال سورية كما هي، ويرضى بتسليم الحكم الى الوطنيين وحل المجلس النيابي، وعلى هذا الاساس فقط يتفق، . ولكن الوزيرين لم يقبلا باقتراحه.

وفي ٥ نيسان سنة ١٩٣٣، عقدت الكتلة الوطنية مؤتمراً في دمشق، ودرست الموقف وما وصلت اليه سياسة التفاهم، وكان جو المدينة مكهرباً، والمشاغبات تملأ شوارعه، والرجال المشتغلون في الحقل السياسي منقسمين الى معسكرين، والاحزاب تتطاحن، كحزب الشباب المثقف، وحزب العمل القومي، وحزب الوحدة العربية، وحزب الملكية، وحزب المتقاعدين، وحزب الاصلاحيين، وحزب الميثاق، وحزب الاستقلال، وحزب المجاهدين، وحزب الحر الوطني. وحزب الوجوه، وحزب الشيخ تاج الدين، وحزب الانقاذ، الذي ننشر في ما يلي بيانه كنموذج لوطنيته وموقفه وموقف هذه الاحزاب، التي كانت تحارب «الكتلة الوطنية» وتناصر الانتداب:

بيان

من حزب الانقاذ

الى الأمة السورية الكريمة

أيتها الأمة الكريمة:

في جو مكفهر من الحوادث والقلاقل في اوروبا والشرق، وقفت فرنسا تجابه الاوضاع والحالات الصعبة المضطربة القائمة في البلاد السورية، بفكر ناضج واعصاب هادئة، لايجاد مخرج لهذه البلاد مما ينتظرها من مفاجئات قد

تؤدي بجميع مقدراتهـا ، الى ايدي الفتح « غير المبين » فيما اذا وقعت الحرب العالمية « لا سمح الله » .

الحكم الوطني :

وقد كان لمدة خلت ، تدير الحكم في سوريا فئة من رجال عرفت بنزعتها البغيضة وطموحها لمنصة الحكم والاستئثار بها ، وقد اتيح لها ما أرادت بفضل حسن نوايا الدولة الافرنسية ، وسار رجالها شوطاً طويلاً في الحكم « ياما » سموه وطنياً . ولكنهم لم يبرهنوا عن مقدرتهم فيما أخذوه على عاتقهم من مسؤوليات أمام الضمير والوجدان والاخلاص والتاريخ ، كما انهم لم يبرهنوا يوماً ما عن حسن نواياهم في تسيير دفة الحكم ، لحفظ كيان البلاد وتأمين استقلالها وعزتها القومية ، فسادت الفوضى جميع النواحي ، واهينت بذلك الكرامات والكفاءات وطغت بذلك المنافع الخاصة والانانية والاستئثار وحب الذات ، وكافة هـذه المترادفات التي اخترعها الشيطان يوم قال للعزة الالهية : انا خير منه خلقته من طين وخلقتني من نار ، فكانوا دخاناً لا ناراً ولا نوراً . مما جعل الاستياء عاماً شاملاً ، حتى اشتدت النقمة فظهرت في البلاد حركة ترمي الى ثورة نفسية لا خير ولا سلام فيها ، ومن البديهي أن تنادي الامة وتستغيث بالدولة المنتدبة ان تثبت وجودها لانقاذ البلاد .

في منطقة العلويين :

وهل يمكن للمرء أن يرى بعين راضية ما وقع في منطقة العلويين ابان ذاك الحكم البائد ؟ ويتجاهل ما ساد في هذه المنطقة ؟ فكانت عصابات وكانت آلهة وكانت منازعات وزعامات ، حتى قام الزعماء بطلب النجـدة من السلطة الافرنسية لوضع حد لتلك المآسي المحيقة بهم ، ولو لم تخف السلطة المنتدبة الى نجدتهم لرأينا ما يفجعنا في ابنائنا ورجالنا .

في الجزيرة :

وأما في الجزيرة فقد كانت مصيبتنا ادهى وأمرّ . فوضى ، شغب ، فساد

كبير ، عناصر غمرت البلاد من ادناها الى اقصاها بشر مستطير . وهذا ما أثار النفوس واعمى الابصار . الى أن آلت النتيجة الى الاعتداء على موظفي الدولة وخطف المحافظين والحط من كرامتهم ، فسقطت بذلك هيبة الحكومة واضمحلت شوكتها ، وتمردت النفوس حتى على رجال الامن انفسهم ، وما ذلك الا للمحافظة على كيانها في عقر دارها ، ولولا أن تدخل الجيش الافرنسي ، لما عاد الامن الى نصابه .

في جبل الدروز :

هذا الجبل الاشم الذي يعمل متفانياً في سبيل الصالح العام ، وضحى ويضحي لحفظ كيانه قد اهينت كرامته وكرامة زعمائه ، ونظمت الدسائس حوله ، وارسل رجال من دمشق لخلق الشغب وللاخلال بالامن في ربوعه الآمنة الوادعة ، الى ان عيل صبره والتجأ بأجمعه الى فرنسا طالباً عطفها وتدخلها ، فعلى من تقع مسؤولية هذه الوقائع يا ترى ؟

في جبل الاكراد :

وأما في جبل الاكراد ، فقد اضطر وارغم زعماؤه بفضل تلك السياسة الخرقاء ، الى ركوب رؤوسهم والقيام بثورة جامحة دامية ، قتل فيها الكثيرون ، وما نشبت تلك الحوادث الدامية المؤسفة ، الا بتشويق وتحريض اولئك الذين ادعوا الامانة والاخلاص للوطن ، ولو لم يتدخل الجيش الفرنسي في تلك الفتنة الشعواء لأتت على ما بقي في النفوس ، ولرأينا نتيجة لا يحلم فيها أجهل الناس علماً في السياسة والادارة .

الاحداث المعلنة :

وبعد هذا كله ، نرى من الانصاف والحق أن نطلب وجوب اعلان الاحداث الاخيرة في البلاد ، سيما بعد أن وقف البرلمان السوري موقفه المعلوم ، واصدر قراراته الاخيرة مجردة من الحكمة والعقل والمرونة السياسية ، وعدم الاعتراف

بما تريده السلطة المنتدبة من المحافظة على سوريا ، والرغبة في انتهاج سياسة سلبية لم تجن الامة من ثمارها سوى التعرض لاخطار لا تخالها خافية على أحد ، وحيال هذه الحالات جميعها ، كان لا بد للسلطات الفرنسية التي أخذت على عاتقها بموجب صك الانتداب تأمين حقوق وراحة الامة السورية بكاملها ، أن تعلن هذه الاحداث الجديدة التي تتفق مع تلك التعهدات المقطوعة ، وهي ولا شك احداث موقتة يعقبها ان شاء الله فرج قريب ، بوطد دعائم الحكم الوطني في البلاد ، وذلك بالرجوع الى عقد معاهدة جديدة ، تتفق مع اماني البلاد ورغباتها السابقة والحاضرة ، كما ورد في بيانات المفوض السامي المسيو غابريل بيو والمرتكزة في اساسها على تصريحات حكومة باريز .

حزب الانقاذ :

وهذا هو حزب الانقاذ الذي أخذ على عاتقه ايصال الامة الى هدفها السامي بطرق واساليب ايجابية معقولة ، يقدم اليكم ما يراه على وضح كل ما مر ذكره ، ان ما جاء في بيان الكتلة الوطنية الاخير ما هو الا ضرب جديد من ضروب السياسة القديمة البالية التي لا توصل البلاد الى ناحية عملية ، ولا الى ما ترتجيه من حرية واستقرار .

فحزب الانقاذ ايضاً يرى نفسه امام أمر واقع محفوف بكثير من الاخطار لا بد من الاعتراف به وارشاد الامة السورية الى الصراط المستقيم الذي يجعلها في نجوة من هاتيك الاخطار سواء من الحاضر أو المستقبل .

وهو سيعمل دائماً وابداً في سبيل تعزيز كيانها ، والاخذ بيدها لما فيه خيرها وفلاحها ، ولهذا جميعه فقد اتخذ الحزب عدته لمجابهة اولئك الذين يريدون بالوطن شراً بقوة وحزم ، تذليل كل عقبة تقف امامه في سبيل غرضه السامي المنشود . فويل لكل هماز مشاء بنميم ، وويل لكل معتد اثيم ، والله من وراء القصد .

حلب في ١٥ تموز سنة ١٩٣٩

امين السر العام — رئيس حزب الانقاذ

مصطفى خلوصي الحلبي — توفيق غريب

وبعد هذا البيان اختلفت الاحزاب ، فمن قائل بالتفاهم والاستمرار ، ومن قائل بالرفض والاعتزال ، ومن مهاجم للوزراء مطالباً إيام بالتخلي ليتبوأ هو واخوانه مكانهم ، ومن متظاهر بالوطنية ، وهو من أشد انصار الرجعية ، ومن داعٍ الى الوحدة العربية ولا يهتم لغيرها ، ومن مطالب بالنظام الملكي لاتحاد القطرين سوريا والعراق ، ومن مخادع يسعى مع الفرنسيين لتعيين الشيخ تاج الدين ، ومن جواسيس يتظاهرون بالاخلاص ليحملوا الاخبار الى اسيادهم .

والحاصل ان دمشق كانت في تحزّب لا يوصف ، وانشقاق لا يعرف ، وكان من اخواننا المؤتمرين من سئم التسويف وفضل الاعتزال ، وبعضهم كره التعاون ونادى بالعودة الى سياسة المقاومة ، والبعض رأى من الحكمة ترك الحكم ، وقسم فضل الدوام والبقاء في الوزارة ، لأن الحكم من شأنه منع الأيدي الاثيمة ان تمتد الى موافقة الفرنسيين على ما يبغون ، وآخر كان يدعي أن وجود الوطنيين في مقاعد الحكم لا يجدي نفعاً ولا يدفع ضرراً وهو مضعف لنضالهم ، ومنهم من احتج وطلب بقاء باب التفاهم مفتوحاً ، ليسهل على الوزيرين ايجاد الطريق دون اضعاف الكتلة الوطنية وانقاص نضالها ، واخيراً قر رأي المؤتمرين على الاستعفاء ، واعتزال الوطنيين الوزارة والمجلس .

وفي ١٩ نيسان سنة ١٩٣٣ قدم مردم ورسلان استعفاءهما الى رئيس الجمهورية ، ولم يذكرا فيه الاسباب فلم يحدث الأثر المطلوب . ولكن الشعب تقبل خروجهما بقبول حسن ، وحملهما عند خروجهما من قصر الحكومة على الاكف ، ونادى بحياتهما وحياة الكتلة والزعماء ، وسارت الجموع المحتشدة تحملهما حتى اوصلتهما الى بيتيهما .

وفي اليوم الثاني ، سارت التظاهرات في شوارع البلد من كل صوب ، ووفدت الاحياء الى نزل امية ، حيث كان الزعيم هنانو واخوانه مقيمين ، وعرضت تقديرها وامتنانها للعمل الذي اقدمت عليه الكتلة . وبعد ايام قلائل عاد ابراهيم هنانو الى حلب مع اخوانه ، وهدأ الجو السياسي وانتهت المشاغبات .

أما پونسو فقد وقع الاستعفاء لديه موقع الغرابة والدهشة ، وامتنع عن الكلام خمس عشرة دقيقة ، ومثله جرى لبقية الموظفين الفرنسيين ، ظناً منهم أن رجال الكتلة الوطنية يتمسكون بالمناصب ، ولو بدى لهم الضرر من وجودهم فيها ، ولم يدركوا ـ ولسوء حظهم ـ أن المبادىء عندنا هي فوق كل مطلب ، واشرف من كل منصب .

ووقع اعتزال الوزيرين في خارج البـلاد موقعاً حسناً ، ولهجت الصحف العربية في مصر وفلسطين والعراق والمهجر بالثناء عليها والاعجاب بموقفها ، ولولا تصريح جميل مردم فيما بعد ، معللاً اسباب تركه الحكم : بانه نزل عند رغبة اخوانه ، لكان تركه المنصب كافياً لاستعادة مركزه الذي كاد يفقده بقبوله الوزارة في حكومة يرؤسها حقي العظم .

٩٨ — تأليف الوزارة بعد استقالة الوزيرين مردم و رسلان :

وبعد استقالة الوزيرين ، أعاد المفوض السامي تأليف الوزارة ، فاختار حقي العظم للرئاسة والداخلية ، وشاكر الشعباني للمالية ، والحاج محمد الأطلي للزراعة والشيخ سليمان الجوخه دار للعدلية ، وسليم جنبرت للاشغال العامة والمعارف .

وكان قبل تأليفها استشار آخرين من غير الوطنيين ، فلم يقبل أحد بعدما ما رفض الوطنيون العمل فيها .

أما الشعباني ورفقاؤه ، فقد تهافتوا على قبولها دون قيد ولا شرط ، وتوسلوا لأجلها المستشارين الفرنسيين .

٩٩ — پونسو وسياسته ، وماذا أراد من تأليف هذه الوزارة :

ومن المؤكد أن « پونسو » أراد ان يتبنى البلاد بوجود هؤلاء الاشخاص في مناصب الدولة ، ويسلطهم على خصومه الذين لم يذعنوا لأوامره ولم يخدعوا امتهم بوعوده الخلابة .

اختار حقي العظم وهو الفرنسي بسياسته المستسلم باجراءاته ، واختار الشعباني وهو المعروف ايام الاتحاديين ، وايام الداماد باعماله وتسلطه ، واختار محمد الاطه‌لي وهو الحريص على جمع المال والعمل لمصلحة الفرنسيين ، ما داموا بجانب استقلال الاسكندرون ، واختار الشيخ سليمان الجوخه دار وهو الذي اخرج من عضوية محكمة التميز ، لأن هنالك ست عشرة مادة قانونية تدينه وتدل على عدم نزاهته ، واختار سليم جنبرت وهو رجل محدود التفكير ، سليم الطوية ، قليل العلم ، عاجز عن التدبير ، مسالم لا يقاوم فدل باختياره هؤلاء مرة اخرى على انه لا يود العمل مع الاقوياء في عقيدتهم وشعبيتهم ، النزيهين في سيرتهم وماضيهم ، فهل اصاب في هذه السياسة ، وهل يستطيع ترويض الوطنيين بمثل هذه الوزارة ؟ وهل قوله معكم وبدونكم تنجح لصد الحركة الوطنية ، ومقاومة المعارضة التي استسلمت لها قلوب الشعب !!؟

يعتقد البعض أن « بونسو » كان خير فرنسي جاء الى سوريا ايام الانتداب ، وخير سياسي فهم روح السياسيين وعرف حاجاتهم وشكاياتهم ، ويقولون لو اتيح له البقاء مدة طويلة ، واطلقت وزارة الخارجية يده كما يريد ويرى لخدم سوريا وحقق آمال السوريين ؟

اني لا أقر لهم بصحة رأيهم ، اذ لو سألتهم الدليل وارادوا البحث في جميع السنين التي قضاها بيننا ، والمراحل التي خطاها ، لما وجدوا عملا يتخذ كدليل يقنعك بانهم في دعواهم على صواب !

أما أنا فأقول ان بونسو كان ضعيف الرأي ، قليل التدبير ، اعتمد على قوة فرنسا وجيشها ومالها ، ولم يعتمد على ذكائه ونفاذ بصره ، وتطور الزمن ولم يأخذ بمبدإ ضرورة التعجيل لافهام المسؤولين حقيقة الموقف والرجوع عن الاخطاء قبل استفحالها .

لقد كان موظفاً يحرص على البقاء في سوريا ، ويحرص على اشباع بطنه ، واملاء جيبه ، شأن كل موظف فرنسي عرفناه في سوريا .

وكان كثير التردد، وكثير المحاولات، والمداولات، كثير المفاجئات، بدل في ايامه خمس مرات امناء سره، واربع مرات معاونيه، والف عدة حكومات محلية، لم يكن اعضاؤها متجانسين في اعمالهم، وليسوا من صميم أهل البلاد ورجالاتها المعروفين، ليستعين بهم على قضاء الامور.

وكان علاجه الوحيد في مداواة الاوضاع الحاضرة، التطويل، والتسويف، والتحذير، وهي وسائل الجهل، ومبتكرات الضعف. تظاهر بالعطف على اماني الامة، ولم يحجم عن خرق القانون ومخالفة الدستور، لأنه أمر بالمخالفة ونقض ما بدأ به. فلو لم يكن عبداً للوظيفة وحريصاً على البقاء في منصبه، لاستقال وحفظ كرامته.

واذا قلنا انه أراد العمل لخير فرنسا وخير سوريا، ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رسمت له الخطط، خلاف ما كان يفتكر ويعتقد، فاضطر لتنفيذ أوامرها وهو ليس مسؤولاً عنها ولا عن نتائجها، قلنا هذا هو دليلنا على انه يقول ولا يفعل، وينفذ ولا رأي له. اذن فهو مسير لا مخير، ومن كان مسيراً لا يصلح للقيادة، ومعالجة المشاكل.

ولو انه أبان الحقيقة، ورسم الخطة الصحيحة، وبين الداء الواقع بعقل ودرس وتمحيص وعلم، ولو انه طهر الجو من الدساسين، واختار للتعاون الصالحين، واحكم الادارة والتدبير، لآمنا بحسن نياته، وقلنا إن وزارة الخارجية هي المسؤولة عن اعماله.

ولكن كيف لا نقول عنه عاجز الرأي، وهذه بياناته وتعليلاته لاعماله، وهذه مراحله واجراءاته؟!

كيف لا نعتقد بسوء نيته ونقر بفشله، وقد اصطدم مع الوطنيين لا مرة واحدة بل مرات، في سنة ١٩٢٦، وفي سنة ١٩٢٨، وفي سنة ١٩٣٣، ولم ينجح مرة واحدة؟.

كيف لا نشك بنزاهته ، وهذه الروائح الكريهة ، روائح الرشوة ، وسوء الاستعمال ، وكثرة النفقات ، تهب من المصالح المشتركة ، ودوائر المفوضية ، ودوائر الحكومات المحلية ؟!!!

وما هذه الهدايا التي ترسل اليه ، وهو يرسلها الى المراجع العليا ، والشيخ تاج ، والشركات ذات الامتياز تساهم بنفقاتها على حساب الدولة !!!

وقبل أن نختم دوره ، نبحث عن الوزارة السورية « وزارة النكاية » وما جرى في المجلس النيابي :

ـ المرحلة الخامسة ـ

« مرحلة النكاية »

١٠٠ ـ المرحلة الخامسة ، مرحلة النكاية :

ذكرنا فيما سبق ، اسماء اعضاء الوزارة التي تألفت نكاية بالوطنيين ، وبينا الغاية من تأليفها ، أما الآن فسنبين اعمالها :

ابتدأت وزارة النكاية اعمالها ، بدعوة المجلس النيابي الى الاجتماع في ٩ أيار سنة ١٩٣٣ .

وجرياً على العادة ، احتلت الجنود الفرنسية المدينة ، واحاط الدرك ببناية المجلس ، ووزعت وحدات قوى الامن على منافذ الطرق ، وانتشر رجال الشرطة والتحري في المنعطفات ، يمنعون المارة ، ونصبت المدافع والرشاشات في كل مكان خوفاً من التظاهرات . ولما حان وقت الاجتماع ، أقبل النواب كلهم ، ما خلا نواب الكتلة الوطنية ، الذين لم يحضروا استنكاراً واحتجاجاً وتضامناً مع سكان المدن الذين اضربوا يوم الافتتاح ، وجلس كل نائب في مكانه ، وافتتحت الجلسة برئاسة ابن بركات ، وبحضور رئيس الحكومة حقي العظم واخوانه الوزراء ، وكان الغائبون عن الجلسة ٢٥ نائباً والحاضرون ٦٩ . وبعد أن قرئت الاسماء وقف حقي العظم والقى البيان الوزاري ، ثم ختمت الجلسة على أن يجتمع النواب صباح يوم الخميس للمناقشة .

أما البيان، فننشره مع وقائع الجلسة كما جاء في جريدة الايام عدد ٤٣٦.

١٠١ — بيان وزارة حقي العظم في ٩ أيار سنة ١٩٣٣ :

ثم صعد رئيس الوزارة المنبر غير متثاقل، ووضع على عينيه «البينوكل» وتلا البيان الوزاري بلهجته الخطابية المعروفة، وهذا نص البيان:

أيها السادة:

ان الحكومة التي تتقدم اليكم اليوم، عالمة حق العلم بثقل مهمتها، وترغب في أن تصرح امامكم فوراً بعزمها على بذل كل ما في وسعها لتذليل الصعوبات المادية والمعنوية التي اوجدتها الظروف السياسية والازمات الاقتصادية والمالية في هذه البلاد، كما في سواها من البلاد الاخرى.

انا سنعمل بدون كلل في سبيل تقرير السكون وتأمين الحلول التي تنشدها الامة الكريمة فيما يتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وستواصل الحكومة جهودها لايصال بلادنا نحو الاستقلال والسيادة وانهاء الانتداب وذلك بعقد معاهدة تحدد العلائق المقبلة بين فرنسا وسوريا.

وهذه الحكومة ستتابع المفاوضات، جاعلة نصب اعينها «تحقيق الاماني القومية وبصورة خاصة منها الوحدة السورية».

ومن جهة اخرى، ان تنشيط المبادلات التجارية والعمل لهو خير مرمى نستهدفه ونأمل التوصل اليه بسعي تدريجي منتظم، وسنتخذ التدابير الآيلة الى القيام بالتوفيرات المستطاعة التى من شأنها تثبيت حالة المالية العامة وتوطيد دعائمها مراعين في ذلك مقدرة المكلفين على تأدية الضرائب والتكاليف.

وبهذه الوسيلة، نكون قد ضاعفنا الثقة التي تتمتع بها بلادنا بتوسيع دائرة المشاريع الوطنية من زراعية وصناعية.

ولاصلاح الوضع الاقتصادي في سوريا ، ستهتم حكومتنا بالعمل على ايجاد «وسائل من شأنها تحقيق المطالب المتعلقة بالامور التجارية ، التي طالما ادلى بها ارباب العلاقات» . وفضلا عن ذلك فان حكومتنا ستقوم باحداث تشكيلات لاجل تنفيذ الرغائب الاقتصادية والمطاليب التجارية والزراعية والصناعية .

وستقوم الحكومة بالاصلاح القضائي والتشريعي ، لتكون حقوق الرعية مضمونة والعدالة موزعة بين الناس .

وهذه الحكومة ستهتم بجعل العدد الاكبر من ابناء البلاد يتمتعون بثمرات المعارف والصحة العامة . كما انها ستهتم ايضاً بوضع تدابير على اساس اللامركزية من شأنها تنشيط العمل الاداري ، وتنفيذ رغائب الاهلين وتحقيق طلباتهم بصورة سريعة دون ان تمس تلك التدابير كيان الدولة الاساسي .

ومن برنامج الحكومة ايضاً تنظيم شروط العمل في دوائر الدولة ليتمكن الموظفون من استثمار جهودهم واقتطافها بصورة مشروعة عادلة ، وهذه التدابير ستضمن لهم مستقبلهم ومستقبل عيالهم ؛ ولقاء ذلك فان الحكومة تطلب الى موظفيها واجباً الزامياً ، ألا وهو حصر جهودهم بالقيام بمهام وظائفهم ، ملتزمين جانب الاخلاص والسكون جاعلين نصب أعينهم حسن الخدمة ، وفي ايفائها على هذه الصورة ، يكون قد احترم كل منهم الواجبات المترتبة عليه وقام بها احسن القيام .

وتأميناً للمصلحة العامة ستتصرف الحكومة بسلطة رشيدة فتجعل القانون مطاعاً ومتبعاً ، والحرية الشخصية مصونة ومضمونة ، مراعية حقوق الاقليات بعدل وانصاف .

هذا هو مجمل البرنامج الذي ترى الحكومة السير عليه بالاتفاق مع مجلسكم الموقر ، وهي تتشرف بطلب الثقة من هذا المجلس العالي ، لتتمكن من القيام بالمهام التي تحملها إياها الظروف الاستثنائية الحاضرة تجاه الوطن العزيز ، وما سترونه من اعمال الحكومة ، نرجو من الله أن يكون اكثر مما تسمعون ومن الله التوفيق .

دمشق ٨ ايار ١٩٣٣

صمت عميق :

وغادر رئيس الوزارة منصة الخطابة فساد صمت عميق يشبه صمت القبور .

ثم وقف نوري المدرس ، وهمس في أذن الشعباني القريب منه كلمتين لم يتبينهما أحد حسبنا انهما استيضاح عن بعض نقاط البيان ، فوقف الشعباني وقال :

ان ما تفضل به حضرة الزميل نوري بك المدرس ، فيما يتعلق بالمحكومين والمبعدين السياسيين كلام وجيه ، وأن هذه القضية نصب عيني الحكومة ، وان ما كان يشغل الحكومة السالفة يشغل هذه الحكومة ايضاً ، وكل شيء يأتي في حينه .

لقد تلونا البيان الوزاري ، وشرحنا فيه الاماني القومية اكثر مما شرحها البيان السابق للحكومة السالفة . ولقد اخذت هذه الحكومة على عاتقها ايصال البلاد الى سيادتها واستقلالها ووحدتها السورية .

ولا اريد أن اتكلم اكثر من البيان ، ولكني اعتقد انكم سترون من اعمال الحكومة زيادة عما سمعتم الآن .

الرئيس – بدي احط على التصويت بيان وزاري بالاسماء . فتلا السكرتير اسماء النواب فوافقوا جميعاً . وقال فاضل العبود : « موافقين بالتثنية » واستنكف النائب حامد الخوجه ، ولما وصل اسم بركات وقف وقال :

انا كان موافق ونطلب من الوزارة عفو العام والوحدة السورية ، بيان وزارة جاء على الامة شيئين اللي يطلبها واحد « آفو آم وثاني وهدة سورية » .
اذن باتفاق آراء الوزارة قبلت واحد مستنكف .

وتلا السكرتير غنيمة مشروع قانون بشأن كراسي الدراسة المجانية ، فاحيل الى لجنة المعارف ، وتلي مشروع قانون درجات التعليم العمومية فاحيل ايضاً الى لجنة المعارف . واحيل الى اللجنة المالية تقرير عن الآذنين ورواتبهم .

وسأل الرئيس عن اسماء النواب الذين لم تنل اصواتهم اثناء التصويت على الثقة، فوقف الشعباني وقال:

ان القانون يتيح لنا معشر الوزراء التصويت على الثقة، حتى أن وزارة بوانكاريه صوتت لنفسها، ولكن اللياقة قد دعتنا ألا نشترك نحن في التصويت على الثقة، لاننا نعتقد ان مجلسكم الموقر لن يتأخر عن منحنا الثقة، ولنا بذلك الفخر. واني باسم الحكومة اشكر مجلسكم الموقر على هذه الثقـة الغالية التي قلدتم بها اعناقنا.

ثم قال: ان هذه الحكومة متجانسة متفقة متحدة على تحقيق اماني الامة، كما جاء في بيانها.

الكيلاني — صرح لنا إياها دخلك، شو هي اماني الامة؟؟

الشعباني «متحمساً» — ان البيان واضح صريح، ونحن لا نألو جهداً في تحقيق اماني بلادنا، اماني وطننا، وقد تلونا البرنامج الوزاري وفيه كلمة الاماني القومية. وقد شرحنا الاماني القومية، ونحن نعيدها الآن ونعلن اننا نريد ان نوصل البلاد الى استقلالها، الى سيادتها، الى وحدتها «الكيلاني يصفق»!

اننا نعاهد الله ونعاهدكم اننا سوف لا نألو جهداً لتحقيق برنامجنا، لتحقيق بياننا، لتحقيق اماني الامـة، ايها السادة. «تصفيق من بعض النواب، وفي طليعتهم هندية».

غنيمة — يعود الى تلاوة خلاصة الاوراق والتقارير.

الزعبي — يطلب تلاوة التقارير برمتها ودرجها في ضبط الجلسة.

وقد حصل نقاش حول هذه النقطة، اشترك فيه الزعبي وغنيمة والجانجي والشعباني.

ثم طلب الشعباني أن يلفت مقام الرئاسة نظر اللجنة العدلية للاسراع في وضع النظام الداخلي للمجلس للتخلص من البلبلة والفوضى، فاجاب رئيس اللجنة منان نيازي:

ــ ان شاء الله عن قريب منجيبو عالمجلس !

وطلب الزعبي الى الحكومة وضع مشروع قانون بتمديد مدة العفو عن مكتومي النفوس ، الذي كان تقدم بعض النواب في الدورة الماضية بتقرير عنه .
الشعباني ــ ستقدم مشروعاً كما طلب « الاستاذ فارس بك ... » (فارس الزعبي الحوراني ماغيره) .

الزعبي ــ الحكومة الموقرة اتت ببيانها وقالت انها ستعالج قضية الوحدة باللامركزية ، واني اعتقد ان كلمة اللامركزية هي التي تحقق اماني الامة والوحدة .

« الايام » ــ بادرة خير لفصل حوران عن دمشق ، وهو المشروع الذي يسعى اليه الزعبي !..

ثم تكلم عن الزراع والفقراء والجوع ، ودعا الوزراء الى الطواف في انحاء البلاد ليروا حالتها .

الشعباني « بصوت الباكي » ــ يتكلم عن الفقراء والجائعين ، ويقول : ان الحكومة ليست بغافلة عن هذا الامر ولكنها حديثة العهد تألفت منذ ايام ولا بد لها من مجال للعمل .

ثم تكلم نوري المدرس عن اللجان ، وقال : ان الوزراء يجب ألا يكونوا من اعضائها ، فطلب الشعباني ان تجتمع اللجنة المالية والعدلية لانتخاب اعضاء جدد بدلاً عن الوزراء .

هذه صورة مصغرة عن اول جلسة للمجلس النيابي ، الذي لم تعترف به البلاد ، بل اغلقت مرافقها ودكاكينها ثلاثة ايام محتجة على افتتاحه ووجوده .
ومنها تعلم ان البيان الذي يحوي على « تحقيق الاماني القومية والوحدة السورية ، وتنشيط المبادلات التجارية ، وتوفير المال في مالية الدولة ، وتخفيف الضرائب ، وتوسيع المشاريع الوطنيـــة الصناعية والزراعية ، وتحقيق المطاليب التجارية ، واصلاح القضاء والتشريع وتعميم المعارف ، ووضع تدابير ادارية على اساس اللامركزية ، وتنظيم شروط العمل في الدوائر ، وجعل القانون مطاعاً ، وصيانة

الحرية الشخصية ورعاية حقوق الاقليات » ، لم يكن الا وثيقة معكوسة واقوالاً خلابة ، لأن الذي يريد تحقيق الاماني والوحدة السورية الى آخر ما جاء في البيان ، لا يسلك هذا الطريق المعوج ، ولا يقبل هـــذا المنصب الذي رفضه الوطنيون ، لأنه لا يحقق الأماني القومية ولا الوحدة ، ولأن الفرنسيين لو صدقوا فيما تدعيه الوزارة باسمهم لأعلنوا ذلك ، وهم الفريق الثاني الذي يأبى تحقيقها ، ويأبى عقد المعاهدة على اساسها .

ألم يكن الفرنسيون هم اصحاب التجزئة ، واصحاب التفرقة ، واصحاب التزوير ، واصحاب التنكيل والظلم ، فكيف ينفكون عن غاياتهم الاستعمارية وعن اساليبهم التضليلية ، ويأتمرون بأمر الشعباني والعابد والعظم ؟

هل أصابهم مس أو جنون ، أو هبط عليهم عقل من السماء فعادوا الى الهدى ، أم سيطرت عليهم قوة خارقة أو قاهرة فاضطرتهم الى التحول والتبدل رغم انفهم ، فأقروا البيان وما يحويه ، وتعاهدوا على تنفيذه حباً بتحرير البلاد ، واستقلالها واستقرارها ، وحفظاً لعهودهم وشرفهم ومسؤوليتهم !؟؟؟

ان الواقع والمنطق يأبيان علينا التصديق والتسليم ، والايام تبرهن لنا على بطلان المدعى وصحة الظن والريبة . فالوزارة بعد اخذها الثقة انتزعت من المجلس قراراً باعطائها حق اصدار المراسيم التشريعية ، أي اصدار القرارات التي لها صفة تشريعية ، على أن تطرح على المجلس فيما بعد ، واخذت منه الموافقة على الغاء الديون التي للدولة على المزارعين ، واكثرها في عنق النواب الذين صدقوا القرار ، كالديون البالغة ١٨ الف ليرة سورية في عنق نائب حلب ورئيس بلديتها السيد غالب بك آل ابراهيم باشا ، والاحدى عشرة الف ليرة سورية ، التي في عنق نائب جبل سمعان عارف الجزار ، والديون التي في عنق غيرهم من النواب والمحاسيب التي لا تقل عن مليوني ليرة سورية ، وكان بالامكان تحصيلها أو تحصيل القسم الاعظم منها ، لسد عجز الميزانية أو لتخفيف الضرائب عن عاتق الزراع . ولكن شاءت الوزارة ان ترشي النواب لتنال ثقتهم وتأخذ منهم الصلاحية لاصدار القرارات التشريعية ففعلت ذلك ووافقها النواب الاكارم .

وفي ١ حزيران سنة ١٩٣٣ بينما كان المجلس منعقداً ، والنواب يتباحثون في الموافقـــة على اقتراحات السيد الشعباني وهو يدافع عنها بحرارة وحماسة ، تراشق معه بالكلام أحد النواب متهماً إياه باضاعة اموال الخزينة ، فاحتد وثارت ثائرته ، ثم صُدقت الميزانية ، ولم يبحث النواب عن النفقات المستورة ولا عن الايرادات المحجوزة ، ولا اهتموا بالمكلف ، والزارع والصانع ، وضرورة التخفيف عن ما يصيبهم من الضرائب .

ثم توفقت الوزارة فأقرت ثلاثة مشاريع ، الاول : بالغاء التصنيف الذي كان ضامناً للموظف حياته وتقدمه . وتعديل ملاك الدولة بتقليل عدد الموظفين ٢٥ في المائة على أن يبـــدأ بالاحالة الى التقاعد لسبب من الاسباب القانونية ، وتنزيل الرواتب وادغام الوظائف بعضها في بعض أو الغاؤها نهائياً . والثاني بزيادة قسم من اعتمادات سنة ١٩٣٣ وتنقيص القسم الآخر . والثالث الزيادة في رسوم تعداد الغنم .

واختتم المجلس دورته العادية ، بعد ان احتج الرئيس على هذه السرعة المخالفة للقوانين ، وتخلى عن كرسي الرئاسة ، ولكن تم كل شيء كما تريده الحكومة ، لأن المجلس لم يكن فيه نواب يدافعون عن حق الشعب ، ولكن فيه نواب يدافعون عن مصالح اشخاصهم ، ويهتمون بمنافعهم الخاصة ، ويتبعون اوامر اسيادهم ، ولذا انتهت الدورة بالموافقة على ما ذكرناه ، وهو ما قدمته الحكومة ، وبعبارة أصح ما أرادته السلطة الفرنسية ، وانصرف الاعضاء وقد قبضوا رواتبهم وقضوا اشغالهم .

ولعلنا اذا درسنا مباحثات المجلس ، وما جرى فيها من مهازل ، نعلم مقدار الخنوع والاستسلام ، الذي كان مستحوذاً على الاعضاء ، وندرك حكمة اهتمام السلطة بايجاد المجلس ، أو تعيين هذه الوزارة ، للاستتار وراءها والتمويه بوجودها .

اما المفوضية فكانت تعلم ان وارداتها من المصالح المشتركة في تناقص ، وان زيادة الاعتمادات المخصصة للشرق من ميزانية الدولة الفرنسية مستحيل عليها ،

بل المحتم التناقص ايضاً . وان تخفيض معاشات الدوائر الفرنسية ، ونفقات دوائر الأمن العام والجيش السوري لا يمكن ، فلم يبق امامها الا الرجوع الى تنزيل حصة الدولة السورية من الواردات المذكورة ، واعطاء الامر الى الوزارة بلزوم تخفيض ميزانيتها على هذا الاساس ، بشرط أن لا تمس الحكومة معاشات الموظفين الفرنسيين ، ولا معاشات قضاة المحاكم المختلطة ودوائر الامن العام ، التي هي تحت ادارتها .

ولما كانت الوزارة السابقة ، راعت ضرورة تخفيض معاشات الموظفين السوريين والفرنسيين ، واحتجت على مخصصات الدرك السيار ، والامن العام التي تبلغ ما يقرب من مليونين ونصف المليون ليرة سورية وطلبت تخفيضها ، وهذا بالطبع لم توافق عليه المفوضية ، فلما جاءت هذه الوزارة قبلت بالتخفيض ، ولكن على حساب الموظف السوري والمأمورين السوريين ، ورواتبهم التي لا تفي بحاجاتهم الضرورية بالنظر لضآلتها .

وكان على الحكومة أن ترحمهم ، لأن عدد موظفي الدولة السورية مع الدرك والشرطة يبلغ « ٧٩٠٩ » (١) يتناولون من صندوق الدولة ٤،٢٢٩،٠٣٨ ليرة سورية ، ومن هؤلاء ٤٣١ موظفاً تتراوح رواتبهم بين الـ ١١٠ والـ ١٥٠ ليرة سورية شهرياً .

وان مجموع ما يأخذونه يبلغ ٨٣٢،٧٣٤ ليرة سورية شهرياً ، والباقي ٧٤٧٨ موظفاً تتراوح رواتبهم بين الـ ٩٠ و ١٣ ليرة سورية ، منهم ٢٦٤٣ موظفاً يتناولون راتباً شهرياً قدره ٣٨ ليرة سورية و ٩٣٦ موظفاً يتناولون ٣٧ ليرة سورية راتباً شهرياً و ٩٦٠ موظفاً يتناولون ٤٦ ليرة سورية راتباً شهرياً .

وبجانب هؤلاء الموظفين يوجد ٤١ حاكماً فرنسياً ، يتناولون سنوياً ١٠٠ الف ليرة سورية و ١٦ ضابطاً فرنسياً في الدرك يتناولون مثل هذا المقدار .

---

(١) لنلاحظ ما كان عليه عدد موظفي الدولة في عام ١٩٣٣ وما أصبح عليه العدد المذكور في عام ١٩٤٦ .

ويبلغ مجموع ما يتناوله الموظفون الفرنسيون ، اصحاب الرواتب الضخمة مليوناً وزيادة ليرة سورية . فلماذا يجوز تنسيق الموظفين السوريين ، وتخفيض ٢٥ في المائة من عددهم ورواتبهم ، ولا يجوز مثله على الموظفين الفرنسيين .

إن وزارة النكاية لم يهمها سوى تلبية طلب المفوضية ، سواء في انقاص الميزانية واجراء التنسيق ، أم في قبول المعاهدة وتصديقها كما سيأتي البحث . وفي مقابلة ذلك نالت موافقتهم على ترك العمل لها وعلى مسؤوليتها ، تتصرف في التنسيق وفي غيره من امور الدولة كما تريد ، وهذا ما كان . وسوف نذكر تفاصيله بعد أن نذكر للقارىء ، أن المسيو پونسو في اثناء ذلك اصيب بمرض التهابي في عظم رجله ، بقي من اجله طريح الفراش اكثر من شهر ثم شفي . وفي ٥ تموز سنة ١٩٣٣ سافر الى باريس ، وسبقه اليها صبحي بركات ، ثم تبعها الشيخ تاج الدين ، كما اشرنا اليه .

١٠٢ – لماذا سافر ابن بركات والشيخ تاج الدين وانتهاء وظيفة پونسو في سوريا .

سافر الشيخ وسافر ابن بركات لتثبيت مركز المسيو « پونسو » الذي شعر بزعزعته رغم المساعي التي بذلها لتبرير فشله وللبقاء في سوريا ، ولكن بذهاب الوزارة الراديكالية ومجيء وزارة الجبهة الشعبية ، تغيرت سياسة الحكومة الفرنسية في سوريا ومراكش والجزائر ، وارادت أن تنهج نهجاً قويماً للتفاهم وحل المسائل المعلقة بين الطرفين .

وقد صدق الظن ، وفي ١٥ تموز نقل پونسو من سوريا ، واعلنت باريس ان المسيو پونسو عين مفوضاً في مراكش ، وان الكونت « ده مارتل » سفير فرنسا في الصين سيأتي عوضاً عنه .

وبهذه الصورة ، انتهت ايام هذا الموظف الفرنسي المتحير غير المأسوف عليها . وكان شؤماً علينا مدة وجوده وبعدها ، لأننا في سنة ١٩٣٦ قابلناه في باريس ، وكنا ذهبنا من اجل قضية « الاسكندرونة » والدفاع عنها ، وكان هو سفير فرنسا في تركيا فعوضاً عن أن يكون داعية لسوريا ومدافعاً عنها ،

علّه يمحي اخطاءه الماضية . وإذ به ينقلب داعية للترك ، مثبطاً لعزيمتنا ومقنعاً وزارة الخارجية الفرنسية ، أن لا فائدة من مقاومة الاتراك ، ولا يرضى بنتيجة حسنة من الدفاع عن الاسكندرون ، لأن مصطفى كمال رئيس جمهورية تركيا قرر احتلال هذه المنطقة نهائياً » (١) .

١٠٣ — اعمال وزارة حقي العظم

وأما وزارة حقي العظم ، فقد شرعت بالتنسيق والتصنيف فأخرجت من ملاك الدولة ما يزيد عن مائة وستين موظفاً من السوريين ، دون اعتبار لكفاءتهم أو حساب لما ينتج من الخلل عن اخراجهم ، ولم تنظر الى المصلحة العامة ، هل ترتبك في معاملات الناس ، وهل من فائدة اقتصادية أو مالية ترجى من ابعادهم وهل الذين ابقوا أحسن منهم ؟

وليتها جرت على نسق معين ومقياس صحيح نزيه في تنسيقهم ، بل كان السيد الشعباني « وزير المالية ورئيس لجنة التنسيق ، والمهيمن على حقي وعلى الوزارة » يخرج من كان يخشى شره ، ومن لم يكن من حزبه ، والوزراء يقرونه ويصدقون قرارات اللجنة بغير تحقيق ولا تفتيش ، فسبب بشذوذه عن القواعد القانونية ، اذى الموظفين وشللاً في حركة الحكومة وسن اصول الانتقام والديكتاتورية في نظام العمل ، وحمل ميزانية الدولة ٣٧٥ الف ليرة سورية نفقات تعويض لهم ، ولم يعلم ولا يريد أن يعلم أن تربية الموظف وتهيئته للعمل ليس باليسير . واذا كان من اهل الكفاءة والنزاهة والعلم ، فصرفه من الخدمة اساءة للاخلاق والقانون واساءة لنظام الدولة وضرر لمصالح العباد ، وهتك لقدسية الواجب والوظيفة .

ان الوظيفة مها كان شأنها تحتاج الى مران ، والى اختصاص ، وتجربة ولا تهيأ بسنة واحدة ، ولا يجوز أن يستبدل الموظف بمن يقوم مقامه قبل تهيئة صاحبها ، والا فسد التدبير واختل جهاز الحكم ، واستولى على اعمال الدولة

---

(١) سنأتي على تفصيل هذه المسألة عند بحثنا عن قضية لواء اسكندرون في الجزء الثاني من المراحل .

الاهمال والكسل والضعف وغيرها من الامراض التي تورث الابطاء، وتسبب الشكوى.

وهذا ما جرى بعد العملية المرتجلة ، فضج الموظفون من الظلم والجور وشكوا الى المفوضية والمستشارين، ولكن دون جدوى ، لأن الفرنسيين راق لهم العمل، وتركوا له المجال، وشرطوا عليه الاقتصاد والاختصار وعدم مس ملاك الموظفين الفرنسيين فأجابهم طائعاً.

وبعد اتمام التنسيق، عقد الشعباني بوصفه وزيراً للمالية اتفاقية «الديون العامة»، فاعطى للدائنين الاجانب ٣٥ مليون فرنك من خزانة الدولة تصفية لحساباتهم التي لهم على الدولة العثمانية . مع أن الاتراك المديونين للاجانب بمائة وعشرين مليون ليرة تركية ذهباً، قد صفوا ديونهم وانزلوها الى ثماني ملايين ليرة ذهبية يدفعونها مقسطة على خمسين سنة، واتفقوا أن يسري مفعول هذا على بقية البلاد العثمانية التي انفصلت عن الامبراطورية واصبحت مستقلة.

وكان نصيب سوريا بموجب الاتفاق ٨٥٦ الف ليرة ذهباً، دفعنا من حسابها منذ سنة ١٩٢٩ حتى الآن ما يوازي ٩٧٦ الف ليرة ذهباً، دفعتها المفوضية من وارداتنا في المصالح المشتركة، فلماذا دفع هذا المبلغ ولم يعاد لنا الزائد عن المطلوب؟ ولماذا ندفع الآن ٣٥ مليون فرنك ولم نستدين شيئاً من الاجانب؟ هل كان هذا الدين يقع علينا لولا أن فرنسا هي صاحبة معظم الدين المدعى؟ وهل كنا ندفعه، لولا أن فرنسا هي واضعة اليد على اموالنا في المصالح المشتركة، وهي التي أمرت الشعباني بالاتفاق على هذه الصورة، فوافق الوزير وأخذ مكافأته وراح يكتب في جريدته مادحاً الاتفاق ومصفقاً له، لقد فاته انه باع اموال امته لينال رضى الاسياد!!

وفي ٢٦ أيار سنة ١٩٣٣ صدر قرار المفوض السامي باغلاق جريدة «الاتحاد» في حلب و «الجزيرة» في دمشق. بداعي انها تنشران مقالات تخل بالأمن العام.

وفي ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٣ صدر أمر وزاري باغلاق جريدة «الأيام»

في دمشق، وصدر أمر المفوض السامي باغلاق جريدة «القبس» الى أجل غير مسمى، لانها نشرتا مقالات اعتبرت مخلة بالامن العام.

وفي هذا الشهر انجزت طبع كتابي «الرد على بيانات العميد بونسو» ووزعت نسخه الفرنسية والعربية على اعضاء عصبة الامم ولجنة الانتداب وعلى المراجع السياسية في الدول الشرقية والاوروبية.

وفي ٢٤ تموز سنة ١٩٣٣ عندما علمنا أن صبحي بركات يدلي ببعض آرائه كممثل للامة، ارسلنا البرقية الآتية الى وزارة الخارجية، رداً على هذه الآراء:

١٠٤ — برقية الشهباء واحتجاجها على تصريحات ابن بركات:

وقد قلنا في البرقية: «نحن علماء وملاكين وتجار ومحامين وناخبين ثانويين في حلب، ودير الزور وحماه وحمص ودمشق، نعلمكم اننا لا نعترف بأي صفة تمثيلية للسيد صبحي بركات، فهو من النواب الذين خرجوا بالتزوير وانتخبتهم السلطة الفرنسية بقوة السلاح ولم ينتخبهم الشعب السوري، وكان المومأ اليه في كل أدواره السياسية سبباً للاضطرابات في بلادنا، وبما اننا لسنا راضين عن سياسة بونسو التي اخفقت بعد تجارب طويلة، فاننا لا نتقيد بكل ما يبرمه المجلس النيابي من الاتفاقات لان اكثرية اعضائه مزيفون».

وكان الموقعون على هذه البرقية على حق فيما ادعوه، لأن صبحي بركات ذهب الى فرنسا لا للدفاع عن مصالح الشعب، ولكن للدفاع عن مصالح بونسو واعماله، ولما علم أن مهمته انتهت في سوريا وسوف لا يعود اليها، انقلب عليه وبدأ يطعن به وبسياسته شأن الجبناء، فأغلقت وزارة الخارجية بابها دونه، لسخافة آرائه ولعدم استقامته في سياسته، ولم تعد تقابله بتلك الحفاوة التي لقيها في أول قدومه.

ولوقوعه في الخيبة والخذلان نشر تقريراً في الصحف الفرنسية، زعم انه قدم الى وزارة الخارجية تبريراً لذهابه الى باريس، وكان الذي أشار عليه

بتقديم التقرير وكتبه له السيد عزيز هاشم والسيد كاظم الصلح، وكانا في ذلك الحين بتلك الديار ، فانتهزا الفرصة وأمليا على « ابن بركات » ما اعتقداه مفيداً لقضية سوريا .

ونحن إذ ننشره للقراء نقصد ما جاء فيه من امور تؤيد ما سردناه من القول، ولا يضرنا أن ابن بركات قد ذكرها في كتابه ، ومع هذا فنحن لا نوافق ابن بركات على بعض الهنات الواردة فيه ، وهذا نصه :

« في الوقت الذي يجيء فيه مفوض سام جديد الى سوريا ولبنان ، أرى من واجبي وقد مضى خمسة عشر عاماً على اعلان الانتداب ، أن تعين خطة سياسية واضحة ، فان سوريا قد ملت سياسة التجارب والتردد وعدم الاستقرار ، وان الشعب السوري ينتظر من فرنسا ، أن تضع تلك الخطة واضحة ، وعلى الاخص نظاماً ينطبق على رغائب سوريا ولبنان معاً .

وان الموقف السياسي يزداد خطورة ، ما دامت المدن الاربع ، دمشق وحمص وحماه وحلب بعيدة عن البحر المتوسط ومنعزلة عنه وعن باقي المقاطعات السورية ، فابعاد سوريا الداخلية نحو الشرق يحكم عليها بالانقياد لتأثير الصحراء الخاضعة للنفوذ الانكليزي .

فينبغي اذاً تلبيةً لمقتضيات سياسة البترول الجديدة ، فتح منفذ على البحر المتوسط . إن مدينة طرابلس هي الآن مركز للطيران البحري ، كما انها ايضاً آخر محطة لانابيب البترول ، لذلك فمن الواجب تعيين وتحديد وضعية طرابلس ، وبعد تعيين وضعية طرابلس ، وهي الميناء الطبيعي لدمشق ينظر في ايجاد تقارب بين سوريا الداخلية والحكومات المشمولة بالانتداب الفرنسي ، وستكون النتيجة المباشرة لهذا التقارب بين هذه الحكومات ، تخفيف نفقات فرنسا في الشرق الى الحد الادنى .

ان اعادة المناطق التي الحقت بلبنان « في ظروف خاصة » الى سوريا يعيد صلات حسن الجوار بين هاتين الحكومتين ، ويمكنها من التعاون لمصلحتها

المشتركة في جو من الثقة المتبادلة . وان لبنان يجني الفوائد الجمة ، اذا اعيد الى حدود عادلة صحيحة وطبيعية ، كما انه يستعيد التجانس الذي فقده نتيجة وضعه الحالي .

فبصفتي زعيم الاكثرية في المجلس النيابي السوري ، ورئيساً له ومنتخباً مرتين رئيساً لدولة سوريا ، أرى شخصياً انه يجب وضع اتفاقية مقبولة مع سوريا ولبنان ، وان اتفاقية كهذه مرغوب فيها من المسلمين والمسيحيين على السواء ، تسهل مهمة المسيو دومارتل . ثم انه تطبيقاً للقواعد الاقتصادية الضرورية ، يتحتم تخفيض عدد الموظفين ، في حكومتي العلويين وجبل الدروز ، كما في سوريا ولبنان .

إن لخزائن هذه الحكومات موارد طبيعية ، لا تسمح لها بأن تكون لديها ادارات كالتي في فرنسا . أما المبالغ التي يمكن توفيرها من هذه الجهة ، فيصير انفاقها في مشاريع اقتصادية مفيدة .

فبرنامج اقتصادي هو ما نرغب فيه ، خصوصاً وان توسيع مرفأ حيفا ، وهو عمل انكليزي ، يطرح على بساط البحث اموراً حيوية ، فينبغي علينا الآن أن نتغلب على انكلترا بالاسراع ، وأن يحول نحو حمص وطرابلس المجرى التجاري الذي تستفيد منه فرنسا والدول المشمولة بالانتداب على السواء .

والخلاصة ، اننا نطلب :

آ - اتباع سياسة حازمة .

ب - اعادة مدينة طرابلس الى سوريا ، وتصحيح الحدود بين سوريا ولبنان بحيث يحتفظ لبنان بحدوده الحقيقية الطبيعية ، وبعد تحقيق هذه التعديلات يصبح من السهل الدخول في مفاوضات ناجحة لعقد معاهدة بين فرنسا وسوريا .

ج - اصلاحاً ادارياً في العلويين وجبل الدروز على أساس اللامركزية .

د - العمل لتحقيق برنامج اقتصادي يهم سكان سوريا .

لقد بذل ممثلو الدولة المنتدبة جهودهم حتى الآن بمراقبة المنازعات السياسية ، مع ان سوريا عرفت منذ القدم انها قبل كل شيء بلاد تجارة وانتاج .

ه - العفو العام عن المحكومين السياسيين ، ونعتقد بالاستناد الى هذه الأسس ، أن الانتداب لفرنسا على سوريا يصبح مطابقاً لرغائب السوريين الذين طلبوه ، كما ولرغائب فرنسا التي تطلبه » .

رئيس المجلس النيابي للجمهورية السورية : صبحي بركات

١٠٥- استقبال الشعباني في حلب عام ١٩٣٣ :

وفي ١٧ آب سنة ١٩٣٣ قام الشعباني وزير المالية بزيارة الشهباء ، واعدت له العدة لجعل الاستقبال فخماً ضخماً فخاب سعيه ، ولم يخرج الى ملاقاته والسلام عليه غير الذين همهم مجيئه ، والموظفون الذين باتوا يخشون على وظائفهم من انتقامه وشره . وليدل على مكانته في الشهباء ، وعلى شعبيته ، استأجر اتباعه خمسين سيارة ، اركبوا فيها انصار الانتداب والشبان المأجورين ، فخرجت تنهب الطريق خارج المدينة ، ووقفت حيث وقف موظفو دوائر الامن . واوقفت السيارات العادية التي تحمل الركاب آتية في المساء من خارج المدينة ، ولما وصل الشعباني سارت الجموع وراءه حتى بلغ مقر النادي الذي كان مغلقاً لم يفتح ابوابه حتى يوم مجيئه ، ففتح وقضى فيه بقية ايام زيارته .

وكان كلما ذهب الى زيارة أحد ، أو الى مقام رسمي تسير امامه الشرطة ومأمورو دوائر التحري ، ومن خلفه سيارة مسلحة لتحفظ حياته من تعدي الشعب الذي كان يصخب غاضباً من رواية هذه المهازل وهذه المساخر . وفي اليوم الثاني من مجيئه ، أضربت الشهباء واغلقت الحوانيت والدكاكين والمتاجر استنكاراً لاعماله واحتجاجاً على تصرفاته ، ولكنه ادعى في جريدته «الأهالي» أن الناس اغلقوها احتفالاً بمقدمه ، وتأييداً له .

أما الحكومة فاستكمالاً لاعمالها ، نقلت قضاة المحاكم وموظفيها من بلدة الى اخرى ، بداعي تقوية العدل ، ولم يكن في الحقيقة ، إلا للتشفي والانتقام فأنتج

العكس، ودل على سوء النية وفساد الادارة . تدلنا على ذلك، التقارير التي رفعها الموظفون في دمشق، والتقارير التي رفعها المنسقون في حلب، الى المراجع العليا، التي تعلم كل شيء ولكنها لا تجيب عن شيء.

١٠٦ — تقارير الموظفين عن سوء اعمال الحكومة :

وهذا ما جاء في التقرير الواحد المرسل الى المفوض السامي، والى رئيس الحكومة :

« تذكرون أن لجنة الموظفين المنسقين، كانت أرسلت اليكم برقيتين تشيران الى أن اعمال التنسيق التي قامت بها الوزارة الحاضرة لا تنطبق على القانون الذي وضع من أجله، ولا على الغاية المقصودة منه، بل انها قامت به على اساس الانتقامات الشخصية والغايات الحزبية، تحت ستار الاقتصاد الذي لا أثر لوجوده في تلك الاعمال، فكانت نتائجه منحصرة في تجويع العوائل واخراج موظفين هم من خيرة العاملين في حقل الاعمال الحكومية، مما دعا لزيادة البطالة في البلاد، وشل الحركة الاقتصادية، وازدياد الازمة التي يئن منها التاجر والمزارع والعامل، فضلاً عن أن الخزينة لم تجن من وراء ذلك إلا الضرر المثبت بالارقام، والاخلال بصيانة القضاء، والتعدي على حقوق الموظفين المعترف بها في القوانين الاساسية، وادخال الشلل على الادارات الحكومية والتبلبل في معاملاتها مما لم يسبق له مثيل في الحكومات المتمدنة.

وان سقوط ثلاث وزارات مؤلفة من اعاظم رجال الحكومة الافرنسية، بسبب تشبثها في تنزيل مقدار جزئي من مرتبات الموظفين، دليل بيّن على صحة ما نقوله، وان وزارتنا الحاضرة كان يجب اسقاطها منذ التاريخ الذي شرعت فيه باعمال التنسيق، بسبب ما ارتكبته من المخالفات القانونية فيه، وما اضاعته على خزانة المال من مبالغ هي باشد الحاجة اليها، ولكننا مع الاسف لا نرى أثراً للضمانات التي يتمتع بها الموظفون الافرنسيون في بلادهم عندنا، مع ان صك الانتداب يوجب ذلك على الحكومة المنتدبة، وهو داخل طبعاً في الغاية الاساسية منه التنظيم والارشاد.

تدعي الحكومة ان ملاك الموظفين قد زاد عدده لدرجة اصبحت الخزينة معها تنوء بحمله ، وان المكلف السوري اصبح ايضاً بدرجة لا يستطيع معها القيام باعباء هـذه النفقات وتلك الزيادات ، مع ان من يدقق في هذه المسألة تدقيقاً صحيحاً خالياً من الغرض ، يتضح له بطلان الادعاء المذكور .

وان المكلف السوري الذي تتغنى بالدفاع عنه ، لم يخفض شيء عن عاتقه . ويا ليته حصل على الشيء القليل منه ، كما وقع في حكومة لبنان ابان قيامها باعمال الاصلاح ، فقد خفضت خمسة وعشرين في المائة من ضرائبها عن عاتقه ، بينما وزارتنا الحاضرة زادت في بعض الرسوم عليه ، ولم تخفض دانقاً واحداً عن عاتقه ، وسبب ذلك ان الغاية التي توختها ، هي عبارة عن كلمة حق اريد بها باطل ، وان الزيادة بالعدد التي يوهمون بها ، لا تتجاوز مائة موظف عن العدد الذي قررته لجان التصنيف المؤلفة من رؤساء المصالح في عام ١٩٢٨ تحت رئاسة المستشار القضائي ، وهذا لا يمكن ان يحدث في موازنة الحكومة عجزاً تنوء بحمله .

في المرتبات لا في العدد

اما الزيادة الحقيقية الموجودة في الموازنة ، فهي واقعة في مرتبات الموظفين لا في عددهم ، بدليل ان الموظف الذي كان يتقاضى قبل التصنيف ثماني عشرة ورقة سورية ، أو اربع عشرة ، قد اصبح يتقاضى بعد التصنيف اربعين ليرة أو خمساً وثلاثين ليرة سورية ورقاً ، مما زاد في مخصصات هذا القسم فقط ، مليوناً ومائتي الف ليرة سورية ، وهكذا زيد في بقية المرتبات حتى استغرقت نصف الموازنة العامة .

حياة الموظف

نحن لا نقصد من قولنا هذا الرجوع في مرتبات الموظفين الى ما كانت عليه قبل التصنيف ، لان اعباء العائلة وحسن سير الاعمال وايجاد النزاهة في الموظف يدعو الى ان تقوم الحكومة بأوده وأود عياله مهما امكن .

ولكنَّ القصد من قولنا هو بيان وجه الزيادة الحقيقي ، وانها كانت في المخصصات لا في العـــدد ، وان البحث فيما يجب تنقيصه منها يحتاج الى درس وتمحيص ، إذ عليه يتوقف قوام حياة الموظف وتسيير شؤون الدولة بما يكفل نجاحها وعدم ادخال الشلل بادارتها واعمالها .

موظفو الحكومة المصرية

ولنا مثال على صحة ما قدمناه الحكومة المصرية ، فان موازنتها المحـددة لهذا العام بسبعة وثلاثين مليونـاً من الجنيهات المصرية يتقاضى منهـا الموظفون عشرين مليوناً ، ويصرف الباقي في بقية المصالح العامة . ومع ذلك فان وزير ماليتها يصرح بأن آخر ما يلجأ اليـه من التوفير في الموازنة هو البحث فيما يمكن تخفيضه من مرتبات الموظفين لا من عددهم ، وهو يأمل انه سيوفق لايجاد الوفر المطلوب من غير هـذا الطريق ، لما ينتج عنه من الاضرار الحكومية ويخل بحقوق الموظفين الاساسية .

موازنات الحكومات المجاورة

وهكذا الحال في بقية موازنات الحكومات المجاورة ، كالعراق وفلسطين ولبنان . أما عدد الموظفين في حكومة مصر ، فانه يزيد على مائتي الف موظف عدا الموظفين الموقتين وعدا افراد الجيش ، من مجموع عدد السكان البالغ خمسة عشر مليوناً ، بينما هو في الحكومة السورية لا يزيد عن السبعة آلاف وتسعمائة وستة موظفين من مجموع نفوسها المقدر بمليون ونصف حسب الاحصاء الاخير .

ومن هنا تعلم النسبة العددية للموظفين ، ونسبة المرتبات من الموازنة بيننا وبينهم . هذه حقيقة راهنة تثبتها الارقام لا الاقوال ، ومنها يتضح ان تقليل عدد الموظفـين أو تنقيص مرتباتهم ، ليس من الامور البسيطة التي يكفي فيها استصدار قانون لا يضمن حقاً ولا يراعي مصلحة ، وتسليمه ليد لم تحسن تطبيقه ولم تعمل بموجبه إلا قليلاً ، بل كان للاهواء الشخصية والنزعات الحزبية اثرها الاكبر فيه ، كما تؤيد هذا ، التصريحات العديدة التي فاه بها القائم على وزارة المال في كثير من مواقفه واحاديثه .

ان القانون المنوه به رغم ما فيه من نواقص، ومخالفته نظريات الحقوق المسلم بها، ورغماً عن صدوره في ساعات معينة، لم يتسع فيها الوقت لاعضاء المجلس النيابي أن يبدوا رأيهم بشأنه، فان الحكومة ويا للاسف، لم تطبقه بالنزاهة والاخلاص اللازمين، بل اضاعت الغاية المطلوبة منه، فأضرت بسير اعمال الادارات الحكومية جميعها، وعبثت بصيانة القضاء، وجعلت اموال الخزينة وحقوق المكلفين عرضة للضياع، واخيراً أضاعت على بيت المال مبلغ ثلاثمائة وسبعة وسبعين الفاً ومائة وعشرين ليرة سورية، وهو مقدار الراتب الشهري لكافة الموظفين الذين تبرعوا به للخزينة دون أن توفر دانقاً واحداً في موازنة هذا العام، واليك البيان :

١ — لو رجعنا الى اعتمادات الموظفين المقبولة في موازنة عام ١٩٣٣ وقابلناها بالاعتمادات المقررة من قبل مجلس الوزراء في موازنة عام ١٩٣٤، تلك الموازنة التي كان في نية المجلس المشار اليه أن يقدمها الى المجلس النيابي الموقر وهي تحمل عجزاً يبلغ مائتين وستين الف ليرة سورية، خلافاً لكل اصول ونظرية مالية، يتضح ان مقدار الوفر الواقع بين الاعتمادين المذكورين يبلغ ثلاثمائة واثنين وعشرين الف ليرة سورية ينزل منه مبلغ خمسة وسبعين الف ليرة سورية، لقاء تقاعد من نسق من الموظفين وهو يملك حق التقاعد، فيبقى الوفر مائتين وسبعة واربعين الف ليرة، وهذا ينقص عن الراتب الشهري الذي تبرع به الموظفون، مائة وثلاثين الف ليرة سورية ضاعت على الخزينة في عام ١٩٣٤ بدون مبرر.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فان مبلغ الوفر المذكور، لا يعدل سوى نسبة معينة في المائة من مجموع رواتب الموظفين، بينما ان قانون التنسيق يحتم تنزيل خمسة وعشرين في المائة منها، فأين بقي تمام نصاب التنزيل المقرر، وما سبب ارتكاب الحكومة لهذه المخالفة الصريحة الى القانون المذكور، مع انها تعتقد امكان تنفيذه، ولولا ذلك لما تقدمت بلائحة الى المجلس النيابي واستحصال موافقته عليها.

لا وجود للوفر أصلاً

هذا ما يتعلق بالوفر الواقع في موازنة عام ١٩٣٤ . أما الوفر الواجب ان تحصل عليه الخزينة من موازنة عام ١٩٣٣ فلا وجود له اصلاً . لأن ما امكن اقتصاده منها لا يفي بسد المبالغ المتحققة لبقية الموظفين ، لقاء التعويض على خدمات من سرح منهم قبل استحقاقه مرتب التقاعد ، ولقاء نفقات سفر من بقي منهم في الخدمة ، ونقل لمحل آخر بدون لزوم ، وخلافاً لكل قانون . وبذلك تكون الخزينة قد تضررت في العام الحاضر ، وزاد العجز فيها بدلاً من ان يتلافى قسم منه ، بحسم راتب الشهر من كافة الموظفين ، الذي اشرنا اليه قبلاً . ومن هنا يتضح ان كل ما يدعيه القائم على وزارة المال من وفر هو غلط بيّن ، أو مغالطة صريحة ، كان الاجدر به ان يتوقى الوقوع فيها ، لو كان الاخلاص في العمل رائده ، ولكنه لم يفعل ، لأن ذلك لا يحقق غايته التي ترمي الى الانتقام والتشفي ، ممن لا ينزل عند رغباته وغاياته ، وليفسح المجال لاعوانه ومحاسيبه ، لادخالهم في الوظائف عن غير جدارة واستحقاق ، وهو عمل مخالف للقانون ، قد اضاع على بيت المال المبلغ الذي تبرع به الموظفون ، وهو يستلزم تأليف ديوان لتوجيه المسؤولية عليه ، وعلى من يستحقها من القائمين على الدولة وفقاً لما تقضي به الشرائع البرلمانية .

عدد الموظفين في الدولة

٢ - قلنا فيما تقدم ، ان عدد الموظفين في الحكومة السورية يبلغ خمسة آلاف وتسعمائة وستة موظفين ، وهم موزعون على مختلف الوزارات والمؤسسات العامة ، كما يأتي :

رئاسة الجمهورية	٨
رئاسة الوزراء	١١٥
المجلس النيابي	٧٣
وزارة المالية	٥٨٦

وزارة الداخلية	٣٣١
الدرك	٢٦٤٤
الشرطة	١١٧٨
الصحة	٣٣٩
وزارة العدلية	٧٧٠
وزارة الزراعة	١١٩
المصالح العقارية	١٢٨
الاشغال العامة	٧٣
البرق والبريد	٢٥٢
المعارف	١٢٩٠

موظفو الأمن العام

فاذا استثنينا من هذا العدد عدد موظفي الامن العام الذين استثناهم قانون التنسيق في مادته الثانية وعددهم ثلاثة آلاف وثمانمائة واحد عشر موظفاً ، واضفنا الى هؤلاء عدد الموظفين الذين لا يمكن ان يتناولهم التنسيق ، بسبب ما يتمتعون به من حصانة مواقعهم ، مثل اعضاء المجلس النيابي ، والموظفين اصحاب المراكز السامية ، وموظفي وزارة المعارف الذين جلهم من المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية ، لبلغ مجموع عددهم ٥٣٠٠ موظف ، من اصل المجموع العام ، وما بقي عرضة لتطبيق احكام القانون المذكور غير العدد الباقي منه البالغ ٢٦٠٠ موظف . واذا عرفنا ان العدد الذي لا يمكن ان يشمله قانون التنسيق يتقاضى من اصل الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة ، مبلغ مليونين وستمائة الف ليرة سورية ، والباقي وقدره مليون وستمائة وتسعة وعشرون الفاً وثمان وثلاثون ليرة سورية هو الذي كان عرضة لاعمال التنسيق ، يتضح ان هذا العمل لا يمكن ان يؤمن للخزينة الوفر الذي نص عليه ذلك القانون إذ ان حصر هذا النقص في مخصصات الموظفين الذين اشرنا اليهم ، يستلزم اخراج ثلاثة ارباعهم ، وهذا لا يمكن ان يقول به أحد ، فاذا كان الاحصاء

يثبت هذه النتيجة ، أفلا يجب ان تسأل الوزارة عما اذا كانت درست هذا الموضوع حقه، قبل ان تتقدم بلائحة ذلك القانون الى المجلس النيابي، أم انها درسته ولكنها ارادت التصديق عليه لغاية في نفس يعقوب.

ففي كلتا الحالتين تجب مؤاخذتها ووضع حد لاعمالها.

مخالفات قانونية

٣ - نصت المادة الثالثة من قانون التنسيق ، على اجراء تخفيض في عدد الموظفين بادىء ذي بدء ، باحالة كل من يحق احالته على التقاعد، بسبب من الاسباب القانونية . وقد احالت الوزارة كثيرين من الموظفين على التقاعد قبل اكمالهم المدد المعينة في قانون التقاعد، وبدون سبب قانوني واحتفظت بغيرهم ، ممن اكملوا تلك المدد خدمة أو سناً، مخالفت بذلك صراحة المادة المذكورة، لغاية شخصية محضة، وما اكثر وقوع ذلك في وزارتي العدلية والمالية.

ادغام الوظائف

٤ - نصت المادة الرابعة من القانون المنوه به، على الجنوح باجراء التخفيض في الوظائف الى دغم بعضها مع بعضها الآخر أو لغوها . اما الوزارة الحاضرة فقد كانت تدغم بعض الوظائف وتحتفظ باصحابها ، لانهم يمتون بصلة لأحد الوزراء وتجنح - ستراً لعملها - لتنسيق اشخاص آخرين ، بينما القانون يقضي بتسريح من ادغمت وظائفهم بغيرها فوراً.

نقل الموظفين

٥ - لم يجز القانون نقل الموظفين لوظائف ثانية ، إلا لاملاء الشواغر التي تحصل من اعمال التنسيق ، وقد نقلت الوزارة كثيرين من الموظفين بدون ان يكون هناك شاغر، فكلفت الخزينة مبالغ لقاء نفقات سفرهم ، هي احوج ما تكون اليها ، غير ناظرة الى ما لعملها هذا من التأثير السيء في نزاهة الموظفين واستقلال الحكام وانتظام الاعمال ، مما أدى لوقف سير التحصيل في وزارة

المال خاصة . ولا نبالغ اذا قلنا ان الخزينة تضررت بمئات الوف الليرات ، من جراء العمل المذكور ، ولولاه لأمكنها تحصيل ما لا يقل عن ثلثمائة الف ليرة من مختلف الضرائب ، فاضاعتها بدون سبب مشروع .

الاقتصاد في الموظفين

٦ — ان القانون في مجمل مواده ، صريح بضرورة الاقتصاد في عدد الموظفين ومقادير مرتباتهم ، وقد خالفت الوزارة هذه الصراحة ، واحدثت درجات ووظائف في ملاكاتها ، وسمت لها موظفين بغية افادتهم من الزيادة في مرتبهم أو الاحتفاظ بهم دون غيرهم ، مع ان القانون لا يجيز اجراء هذا العمل اصلاً .

للانتقام فقط

٧ — قامت بالغاء بعض الوظائف ، وسرحت اصحابها من الخدمة ، بداعي عدم اللزوم اليها ، ثم عادت واوجدتها في ملاكها الجديد ، وسمت لها اشخاصاً يقومون بأدائها وكالة ، وذلك الى ان يتيسر لها تعيين من تريد تعيينه فيها من المحاسيب والانصار ، في حين ان عملها هذا يثبت ضرورة بقاء تلك الوظائف اساسية في العمل ، وانها لم تقدم على هذا التدبير الا بسائق الانتقام الشخصي من اصحابها الاولين .

خطط شخصية

وفوق هذا ، فانها كثيراً ما كانت تجنح لاستصدار مراسيم بنقل موظفين من وظائفهم الاساسية الى وظائف تكون عرضة للتنسيق . وبعد ان تبلغهم تلك المراسيم تعود في ايام معدودات وتبلغهم مراسيم ثانية ، تقضي بالغاء وظائفهم ، فهل نص القانون على اجراء هذه التدابير ؟ وهل يجوز سلوك هذه الخطط الشخصية ، تحت ستار قانون اصدره المجلس النيابي ، وعهد بتطبيقه لحكومة وثق بها ، وهل لا تستغربون اذا قلنا لكم ان الوزارة ، بينما تحكم سيف التشريد والتجويع في هؤلاء الموظفين الضعفاء ، تجنح لتعيين اثنين من الحكام في بعض المحاكم

بولاية حلب التي يزيد عدد الحكام فيها اثنان عن الحد المطلوب لها ، وبذلك تصبح الزيادة في عددهم اربعة يتقاضون مرتبات شهرية ، تستنفد كل وفر حصل في دوائر القضاء من نتيجة اعمال التنسيق أو تزيد عليه ، دون ان يعهد اليهم بعمل من الاعمال .

وهل لا تتعجبون اذا ذكرنا لكم ان موظفاً اجنبياً ، حذفت مخصصات وظيفته من موازنة عام ١٩٣٣ بسبب ادماجها مع وظيفة ثانية ، والقائم على وزارة المال لم يزل يدفع اليه راتبه شهراً بعد شهر ، غير آبه بالموازنة وقانونها ، وغير مقيد بما يقره المجلس النيابي من الانظمة والتعاليم ، الا بما يوافق رغباته وينزل على ارادته .

التنسيق في العدلية

٨ — من المعلوم ان محكمة التميز تتألف من هيئتين : هيئة تنظر في الاحكام الحقوقية والشرعية ، وهيئة تنظر في الاحكام الجزائية . وقد رأى القائم على وزارة العدل تنسيق الهيئتين المذكورتين ، فاقتصد مرتب النائب العام ، ومرتب عضو واحد منها ، فأدى ذلك الى تعطيل احدى الهيئتين من العمل ، بسبب ان عدد الاعضاء لم يعد كافياً لتأليف الهيئتين بوقت واحد ، فتعطل العمل وتأخر انجاز الدعاوي ، ودفعت الخزينة مرتب عضوين فيها ، ليس بامكانها ان يريا أي عمل فيها ، وذلك لانه ينقصها عضو ثالث ، في حين ان مجلس الوزراء لو اراد ان لا يحابي في عمله ، لجنح الى ادماج مجلس الشورى في المحكمة المنوه بها ، مع حفظ ملاكها الاصلي ، وبذلك يوفر مخصصات المجلس برمتها البالغة ١٧٢٨٤ ليرة سورية ، ولكنه لم يفعل ذلك . وفضلاً عن هذا فان الوزارة المذكورة قامت بنقل اكثرية الحكام لجهات مختلفة بدون لزوم ، وكبدت الخزينة نفقات لا طائل تحتها ، وكلفت بعض الحكام القيام بوظائف تحتاج لأكثر من واحد لتأمين سيرها وحسن ادارتها ، ومسخت المحاكم في ولاية حلب ، مع انها اوفر عملاً من محاكم دمشق . كل ذلك بحجة التنظيم والاقتصاد ، مع ان فيه كل التبذير والتشويش والمخالفات القانونية لاحكام قانون التنسيق .

٩ — كان القائم على وزارة المال شجاعاً اكثر من غيره من زملائه باعمال التنسيق ، فبتر موظفي وزارة المال بتراً لا قيام لها من بعده ، بحيث اصبح المكلف غير امين على مدفوعاته ما لم يكن وصل الخزينة محفوظاً لديه في كل وقت . اما اذا فقد منه هذا الوصل ، فانه سيدفع الضريبة المعينة عليه مراراً وتكراراً ، بداعي ان القيود تثبت عدم دفعه إياها ، وسبب ذلك فقدان مراقبة الجباة على اعمالهم .

هذا في ما يتعلق بحقوق المكلفين ، اما في ما يتعلق بحقوق الخزينة ، فاننا لا نبالغ اذا قلنا بانها عرضة للضياع سواء كان ذلك من جهة التحقق ، أو من جهة التحصيل ، وان ضياع المائة الف ليرة من رسوم الودى في عام ١٩٣٣ وخسارة الخزينة ما يزيد على الثمانين الف ليرة من اثمان الملح ، ونزول نسبة التحصيل الى درجة لم يعهد لها مثيل من ذي قبل ، يؤيد صحة قولنا هذا .

وان السبب في كل ما وقع ، هو اخراج الموظفين اصحاب الاختصاص ، وتسليم العمل لأياد بعيدة عنه بعد الارض عن السماء . كل ذلك اجراه القائم على وزارة المال ، تحت سماء تصريحاته العديدة التي فاه بها في كثير من مواقفه واحاديثه ، والله يعلم انه لا سبب لذلك إلا ان الموظفين المخرجين يدفعهم إباؤهم ونزاهتهم واخلاقهم عن ان ينزلوا عند طلبه ، أو يؤمنوا رغائبه . اما اذا كان المقصود من العمل التوفير والاقتصاد حقيقة ، كما قصد ذلك واضع القانون ، فلماذا اكتفى حضرته عندما قام بتنسيق دائرة املاك الدولة بتسريح جباتها ، وتحميل وظائفهم الى جباة المالية علاوة على ما هم قائمون به من جباية اموال الخزينة ، فعطل بعمله هذا اعمال الجباية في اموال الجهتين ، واجاز بقاء الادارة المذكورة على حالتها السابقة ، مع انه بامكان دوائر المال ان تقوم باعمالها الادارية والرئيسية بدون ان يطرأ اي خلل عليها ، فهل لفخامة العميد ان يسأل هذا القائم على حراسة اموال بيت المال عن اسباب عمله هذا ؟ وهل يجرؤ حضرته على بيان الاسباب الحقيقية التي دعته اليه ؟ هذا ما لا نعتقده ولا نصدقه .

١٠ ـ تسلط القائم على وزارة المال على بقية الدوائر والوزارات مما ذاع امره وشاع، فحذف من موظفيها عدداً وفيراً، جعلها لا تصلح للقيام بما عهد به اليها من الاعمال ضمن دائرة اختصاصها. وهذا ما لا يجيزه منطق أو قانون ولا يلتئم مع المصلحة العامة في شيء، لان الدوائر المذكورة، إما ان تكون اساسية في تشكيلات الحكومة، فيجب تزويدها بالعدد اللازم اليها لتقوم بعملها كما هو واجب، واما ان تكون غير لازمة فيجب حذفها من اساسها. واما ابقاء عدد فيها لا يمكنه ان يقوم بادارة العمل وتأدية مرتباته من الخزينة فهذا عمل يقف عنده علمنا ولا يمكن ان يدركه غير علم الوزير المومأ اليه.

هذه حقائق راهنة واعمال مغايرة، قد بسطنا ما علمنا منها في عريضتنا هذه، وما لم نعلمه فانكم تعلمونه ولا ترضونه، وان سبباً واحداً مما ذكر كاف لسلب ثقتكم من هذه الوزارة والاستعاضة عنها بخير منها لترقع ما فتقته هذه ولترجع الحق الى صاحبه، فتكرموا باصدار الامر بتأليف لجنة حيادية لتدقق في قضايا التنسيق الجاري افرادياً، احقاقاً للحق وازهاقاً للباطل. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتعظيم.

امين الحشيمي، عبد اللطيف الشطي

ويقول التقرير الثاني، وهو المرسل من قبل موظفي حلب ما يأتي:

١ ـ قانونية قرار التنسيق

ان قانون التنسيق الصادر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٣٣ لم يكن قانونياً. فقد كان من الواجب ان يحال من قبل المجلس النيابي الموقر الى لجنة ذات اختصاص لدرسه وتمحيصه قبل ابرامه عملاً بأحكام المادة ٥٤ من الدستور السوري، وهذا لم يتم، فضلاً عن ان المجلس الموقر لم يقرره في المدة القانونية. وانما جرت اثناء عرضه على المجلس مناورات ومشاغبات دلت بوضوح تام على انه ـ اي المجلس ـ لم يكن راغباً في التصديق عليه. فموظفو الحكومة لم يثبتوا في مراكزهم الا وفقاً

لقانون التصنيف الصادر سنة ١٩٢٨ ، الذي حفظ لهم حقوقهم وصانها من العبث والضياع بحيث اطمأن الموظف وصمم على قضاء حياته في سلك الحكومة الشريف . فحرمانهم من حقوقهم ـ بدون استناد الى اسباب رئيسية قد ذكرها قانون التصنيف ذاته ـ ليس من العدل ولا من الانصاف في شيء . وإذا جاز لنا ان نوافق جدلاً على لزوم التنسيق فقرار التنسيق ذاته يقول : « يصار في تخفيف عدد الموظفين بادىء بدء في الموظفين الذين يجب ان يحالوا على التقاعد بسبب من الاسباب القانونية » . في حين ان التنسيقات التي اجراها مجلس الوزراء الموقر لم تتفق مع المقصود من هذا النص القاطع .

٢ — التنسيق من الوجهة الادارية

لا شك بأن السبب الرئيسي الذي تمسكت به الحكومة لاثبات قرارها في اجراء التنسيقات انما هو العجز الذي أصاب موازنة الدولة . نعم انه لسبب قد يحدو بالحكومة اذا فقدت كافة الوسائط الممكن التوسل بها لسد العجز ، ان تلجأ الى تنقيص عدد موظفيها ، ولكنَّ هناك تدبيراً كان في استطاعتها ان تعمد اليه ـ لا سيما في بلاد رخيصة العيش مثل بلادنا ـ للوصول الى غايتها القويمة دون اضرار بالموظفين . وهـــذا التدبير نعني به تنقيص الرواتب ، خصوصاً المرتبات الضخمة التي يتناولها كبار الموظفين من وزير ومفتش وذلك بنسبة عادلة يراعى فيها عمل الموظف ونسبة مرتبه ودرجة اهتمامه بوظيفته وسلوكه وغير ذلك مما لو تم لارضى الجميع ، ولم يحدث من المشكلات ما شاهدناه وما زلنا نشاهده في كافة الادارات والاعمال .

ولا ادل على صدق قولنا من التعيينات الحديثة التي قامت بها الحكومة مؤخراً لاضطرارها حتماً الى سد الخلل الذي شمل الادارات كلها عقيب التنسيق . فضلاً عن النفقات الطائلة التي تكبدتها وستتكبدها في تأدية المرتبات التقاعدية والاكراميات .

وحبذا لو ان الحكومة عمدت الى البناء قبل الهدم ، إذن لأدركت ما هي مقدمة عليه ، ولما وقعت تحت طائلة المسئولية . وفيما يلي بعض الاعمال الواقعية التي

قامت بها الوزارة عقب التنسيق في دوائر حلب ، والتي تدل بوضوح على انها لم ترم من ورائها إلا الى غايات حزبية واغراض شخصية ، قد أدت الى الاضرار بكل من خزينة الدولة والمصلحة العامة .

التنسيق في المحاكم بحلب

ان قانون تشكيلات العدلية قضى بأن تكون المحاكم البدائية مؤلفة من ثلاث محاكم هي : الحقوق والجزاء والتجارة ، على ان يكون لكل محكمة عضوان اساسيان وعضو ملازم . وخص المحاكم الصلحية بمعاونين تسريعاً لانجاز مصالح الناس وايصال كل الى حقه .

وقد كانت الدعاوي إذ ذاك قليلة بالنسبة الى ما اصبحت عليه في سنة ١٩٢٨ إذ نشر قانون تنظيمات العدلية القاضي بتعديلات من جملتها إدغام المحاكم التجارية بمحاكم الحقوق البدائية . ثم اضيفت الى هذه المحاكم قضايا النفوس وتصحيح الخطيئات التي تقع اثناء التحديد والتحرير . وبذلك زادت اشغال المحاكم البدائية واخذ الناس يتذمرون من تأخر انجاز دعاويهم فيها . فعوضاً عن ان تنظر الوزارة الحالية في ايجاد حل لهذا المشكل الهام ، ألغت محكمة بداية الجزاء واضافت اعمالها الى محكمة الحقوق بداعي الاقتصاد ، فأصبحت هذه المحكمة كالتاجر الذي يشعر بافلاسه ويحاول تسديد عجزه دون ان يكون لديه موارد تعينه على عمله . وهذا كله ثابت يدل عليه « جداول الاشتغالات » التي ترد الى وزارة العدلية .

اما تنسيق الحكام فضرره غير خاف على البصائر الثاقبة ، ذلك لأن القانون الاساسي قد صان القضاء والقضاة من كل تعرض ، حتى من العزل والنقل ليكون الحاكم غير مسيطر عليه في اقامة العدل بين المتخاصمين ، فيبرم حكمه بدون خشية ولا فزع ولا مبالاة بوزير او امير . فكيف يكون حاله وكيف تكون اعماله إذا عرف ان عزله ونقله قد اصبح بين شفتي وزيره ، وهل يكفي القول عن قاض انه مرتكب ، في حين ان القانون أوجد لجنة تأديبية تتثبت من احواله لتأديبه عند اللزوم .

وما دام الامر كذلك، فماذا يكون القصد من تنسيق بعض الحكام الذين لا يمكن التردد في نزاهتهم ومقدرتهم وتعيين سواهم أقل منهم مقدرة ونزاهة وعلماً بأحوال المحيط الذي كلفوا لأن يحكموا بين اهله .

التنسيق في مالية حلب

ان المجلس النيابي الموقر خوّل الوزارة الحاضرة صلاحية تنسيق الموظفين وفقاً لقرار التقاعد رقم /١٢٤٢/ المؤرخ في ٦ تموز ١٩٢٦ .

أ ـ بيد ان مجلس الوزراء لم يراعِ هذا القرار في التنسيقات التي اجراها في مالية حلب ، فقد نسق مدير المالية بداعي معلوليته التي لا تمكنه من القيام بوظيفته ، مع انه اي المدير المنسق قضى نيفاً وسبع سنين في ادارة مالية حلب بمقدرة ونزاهة . وكانت الاعمال زمن ادارته منظمة ارضى بها الجميع . هذا فضلاً عن ان المعلولية الحائلة دون اجراء الوظيفة تثبت بتقرير طبي خلافاً للمادة ٢٤ من القرار المذكور .

ب ـ نسق ايضاً موظفو دائرة الصرف ، والبعض من خيرة موظفي شعبتي التمتع والواردات دون ان يكملوا السن القانونية ، خلافاً للمادتين الثامنة والتاسعة من القرار المبحوث عنه . ولكن الخلل الذي طرأ على الادارة عقيب تنسيقهم واوقف اشغالها ، اضطرها لأن تستدعيهم كلهم من دائمين وموقتين ما عدا ثلاثة فقط ، بعد ان تقاضى كل منهم تعويضاته القانونية ، فهل يصح ان يكون هناك وفر ، ما دامت الخزينة مضطرة لأن تدفع مرتبات وتقاعديات وتعويضات في وقت واحد .

انا لنضرب صفحاً عن القول بأن الذين اخرجوا هم اكثر نشاطاً ولياقة لاشغال الوظائف ، دون الذين أبقوا سواء من حيث السن ام من حيث المقدرة والعلم . ان نظرة صغيرة خالصة تدل على العجز المالي والاداري الذي اصاب ادارة المال بحلب .

يكفي ان وزارة المالية قد اخرت تأدية تقاعديات كثيرة استحقت منذ حين خوفاً من ان يزيد فراغ الصندوق في سخط الناس عليها وضجيجهم من اعمالها. ذلك لأن وارداتها قد قلت بعد أن كانت كثيرة. مثال ذلك رسوم مملحة الجبول، فقد بلغت خلال سنتي ١٩٢٢ حتى شهر شباط من سنة ١٩٢٤ (٢٠،١٨٣،٦٩) قرشاً سورياً، اذ كان سعر كيلو الملح بـ ٤٠ و ١ قرش، فأصبحت في سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ عبارة عن خمسة ملايين فقط، بالرغم من ان سعر كيلو الملح في هاتين السنتين ابلغ الى ٥٠ و ٣ قروش. وما السبب في ذلك إلا سوء الادارة التي نتج عنها تصعيب بيع الملح وافساح المجال للتهريب من ممالح اخرى مجاورة للجبول كمملحة عتيا وخرائج وغيرهما، حيث صار الملح يباع شيلة بخمسة مجيديات.

ج ـ ومما هو جدير بالذكر، ان الجباية في دوائر المالية هي الركن الركين لخزينة الدولة. وان ضبط قيد الجباية والاشراف على اعمال الجباة أمر من الاهمية بمكان. على ان وزارة المالية لم تنظر الى هذه النقطة بما تستدعيه من الاهتمام، فعمدت الى الغاء آمرية الجباة في اقضية ولاية حلب وعهدت بها الى مديري المال فيها.

الا ان هؤلاء بالنظر لكثرة اشغالهم، لم يستطيعوا ان يقوموا بالاشراف المباشر على الجبايات، فكان من ذلك ان حدث خلل في تحصيل الاموال وارتباك في ادارة الاعمال، وهذا ما حمل الوزارة المشار اليها، على سحب هذه الوظيفة من مديري المال واناطتها بكتاب المفردات، بعد ان بدلت اسماء وظائفهم واطلقت عليها اسم كتاب الجباية، والغت دائرة المفردات، في حين ان كتابة المفردات تزيد من حيث الاهمية على آمرية الجباية نفسها لان الاولى اي كتابة المفردات ليست الا عبارة عن مراقبة تحصيل الاموال الاميرية والتثبت من صحتها وصحة جبايتها وانطباقها على ما هو متحقق على المكلفين. وبذلك اصبح الجباة في مأمن من المراقبة ولم تمضِ الا برهة من الزمن يسيرة، حتى اخذت حوادث الاختلاسات تتوالى بعد ان فتح الباب. وهذه حادثة الاختلاس في جباية قضاء جبل سمعان عقبتها واحدة مثلها في قضاء ادلب والحبل على الجرار. ولا شك بان وزارة

المالية ستضطر في المستقبل حتماً الى اعادة تشكيل دائرة المفردات نظراً لضرورتها المبرمة . ومعلوم امر الاشخاص الذين سيعينون لها .

٣ - التنسيق في مصلحة التبغ في حلب

لقد اصدرت وزارة المالية بلاغاً وزارياً تناولت فيه الغاء الوظائف الرئيسية التي قد تتعذر ادارة المصلحة بدونها من مدير ومفتش ومأموري مصلحة في الاقضية وما شاكلها ثم عمدت الى ربط امر المراقبة بدوائر المالية في المراكز والملحقات مباشرة ، فشلت بذلك حركة الادارة في كلتيهما . ولا يخفى ان هذه المصلحة كانت قد فصلت خلال سنة ٩٣١ عن دوائر المالية لثبوت عجزها عن ادارتها من قبلها مباشرة فتم تشكيل مصلحة لها على حدة بموجب قرار رئيس الدولة السورية اذ ذاك المؤرخ في ١٠ آب سنة ١٩٣١ ورقم ٣٤٢٧ فلا يسوغ والحالة هذه الغاؤها واعادة ربطها بالمالية الا بقرار مثله صادر عن رئاسة الجمهورية، لا ببلاغ وزاري كما فعلت . وفيما يلي بعض الامثلة على كيفية التنسيق الذي اجرته الوزارة المشار اليها في هذه المصلحة وما نتج عنه من الاضرار .

آ — سرحت مفتش المصلحة بحلب — وهو دكتور في الحقوق — بسبب الغاء وظيفته ثم عادت فاحدثتها وعينت لها احد المحاسيب بمرتب يزيد ١٢ ليرة سورية شهرياً على ما كان يتقاضاه الاول . اما المفتش الذي عين مكان الاول فأمر تعيينه والعوامل التي ادت اليه معلومة لدى الجميع . فهو الذي رافق وزير المالية اثناء رحلته الى المدن الشمالية ووقف خطيباً في نادي حزب الحر الدستوري بحلب معدداً مآثر الوزير ومخاطباً اياه (بابي الفاروق) حتى ان تعيينه قد تم قبل ان يغادر الوزير الشهباء .

ب — انقصت قوة المراقبة بنسبة ٥٠ في المئة عما كانت عليه قبل الالغاء فاستفحل امر التهريب في سائر الجهات وعجز المراقبون عن التعقيب بحيث ان مصادرات هذه المصلحة التي كانت بالغة حتى غاية شهر حزيران سنة ١٩٣٣ خلال الستة شهور الاولى من هذه السنة ، اي حتى تاريخ الالغاء ما يقرب من

١٨٠٠٠ كيلو غرام من الدخان المهرب في منطقة ولاية حلب لم تتجاوز الـ ٥٠٠٠ كيلو غرام من الدخان المهرب خلال الستة الشهور الثانية ، اي خلال المدة التي تلت الغاء المصلحة وربطها بالمالية فنقصت بسبب ذلك الواردات . فبعد ان كانت خلال شهر حزيران سنة ١٩٣٣ ٧٢٥٠٠ ليرة سورية اصبحت في شهر تموز ٢٣٠٠٠ ليرة وفي شهر آب ٢٠٠٠٠ ليرة وفي شهر ايلول ٢١٠٠٠ وفي شهر تشرين الاول ١٩٥٠٠ ليرة وفي شهر تشرين الثاني ١٧٠٠٠ ليرة . ومن هذه المقايسة يتضح ان النقص الذي وقع في واردات مصلحة التبغ يزيد على مرتبات المنسقين من موظفيها زيادة بالغة .

ج - لم يجرِ التنسيق في موظفي هذه المصلحة بصورة عادلة شريفة ، فقد تناول اقدر الموظفين واكثرهم خبرة ونشاطاً وابقى على العجزة وذوي الشبهات والسمعات السيئة . وليس ادل على احتفاظ الوزارة المشار اليها بالعجزة من الموظفين ، من ان احد مأموري هذه المصلحة بدلاً من ان يطلب من الوزارة عصائب ذات القرش ونصف القرش التي تحتاج اليها معامل حلب بكثرة ، طلب عصائب ذات القرشين ونصف القرش . فأجابت الوزارة الطلب بارسالها كمية من هـذه العصائب . ولما كان المطلوب هو عصائب ذات قرش ونصف القرش ، عاد فأكد الطلب بدون ان يتثبت من نوع العصائب اللازمة . فكانت الوزارة ترسل العصائب ذات القرشين ونصف القرش ، وفقاً للطلب الأول الذي لم ينتبه احد لا من ادارة التبغ ولا من مديرية المالية الى التثبت من صحته . وبذلك لم يكن لدى دائرة التبغ في خلال مدة المخابرة التي استمرت ما يقرب من الشهر عصائب ذات القرش ونصف القرش ، مما ادى الى نقص في واردات العصائب ، خصوصاً معمل الريجي في حلب ، فقد كان يستهلك من العصائب ما تبلغ قيمته ١٤ الف ليرة في كل شهر. في حين انه لم يستهلك في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٣ إلا نيفاً و ١١ الف ليرة سورية ، فنقصت واردات العصائب خلاله ٣٠٠٠ ليرة سورية . فهل يمكن ان يكون السبب في هذه الخسارة سوى قلة اختبار المأمور المكلف بهذا العمل .

وأخيراً عمدت الوزارة المشار اليها الى ابدال اسماء بعض الوظائف الملغاة

بأسماء غيرها تموهياً للرأي العام وتضليلاً له كيما يتسنى لها تعيين من ترغب في تعيينهم سواء وجدت فيهم المؤهلات القانونية والكفاءة والمقدرة ام لم توجد .

ولا بدّ لنا هنا — قبل الانتهاء من البحث في تنسيق مصلحة التبغ — إلا ان نشير الى النية السيئة التي ظهرت بوادرها من اعمال التنسيق بغية الوصول لحالة يستنتج منها فشل — نظام البندرول — اي حرية التبغ ، لكي يستعاض عنه حينئذ — بنظام الحصر — فيسلم مورد يقدر بمليون ليرة سورية سنوياً من موارد الدولة الى شركة من الشركات الاجنبية تمتص ما بقي من ثروة البلاد .

التنسيق في الزراعة والاقتصاد بحلب

ان الوزارة الحاضرة لما اقرت اجراء التنسيق في دائرتي الزراعة والاقتصاد لم تعرض على المجلس النيابي الموقر امهات المسائل التي تتعلق بالزراعة والتجارة والاقتصاد وهذه الناحية هي اهم النواحي التي كان من اللازم درسها وتمحيصها لانها هي التي تدر الخيرات على البلاد . فالاحراج التي تستخرج منها المواد الابتدائية كالفحم والحطب والاثمار كالجهرة والكترة والمواد الصناعية كالاخشاب والدف ومقالع الاحجار والتراب والقرميد والكلس والمعادن كالكوكرت والزفت والبيلون وما شاكلها كانت تعود على الخزينة العامة في ولاية حلب وحدها بوارد سنوي يزيد على ثلاثة ملايين ليرة سورية وهذا ثابت في قيود دوائر الزراعة والاقتصاد . والمهم في هذه الواردات انها ليست ضريبة تثقل كاهل الامة وما هي الا ارث حقيقي وهبتنا اياه الطبيعة . وما وارثها الا الخزينة العامة فهل فكر مديرو الزراعة ومفتشوها في هذا المورد الطبيعي قبل اجراء التنسيق واعدوا العدة اللازمة لتنميته وتزيده ، انهم لو فكروا فيه قليلاً لاغناهم عن التنسيق والاضرار بالموظفين وعائلاتهم هذا فضلاً عن ان التنسيق الذي اجروه لم يطبق بصورة شريفة عادلة . فقد تناول اقدر رجال المصلحة دون ان يكملوا المدة القانونية ودون ان يكون احدهم موصوماً بوصمة ما وابقى الموظفين الموقتين الذين لا لزوم لوظائفهم بتاتاً . لانهم انما احدثوا الوظائف الموقتة حينما استلزمتها الظروف اعني لمكافحة الجراد الذي هاجم البلاد منذ ثلاث سنوات ، فلما انتهت

المكافحة ولم يبقَ لزوم لهذه الوظائف طلبت المصلحة الغاءها فلم يعرها مدير الزراعة العام ومفتشها اذناً صاغية اكراماً لخاطر زيد وتفيما لعمرو مع ان الموظفين الذين ابقوهم عاجزون عن تدوير المصلحة .

ثم انهم احدثوا ـ حقول التجارب الزراعية ـ التي تصرف نفقاتها من الخزينة . في حين انه كان بالامكان تكليف مصلحة الاحراج بان تقوم بهذا العمل دون التعرض للصندوق . لان هذه الحقول انما تحدث عندما تكون الزراعة في البلاد غنية بالمال . والذي يلفت النظر في تنسيق موظفي دائرة الزراعة بحلب ان الحكومة اخرجت رئيس الديوان القائم باعمال الانشاء والاحصاء والحساب وتنظيم قيود المستودعات والمكافحات واخرجت معه ايضاً مأمور الاحراج وكلاهما لم يرتكب جرماً ، ولم يكمل المدة القانونية لاحالته الى التقاعد .

أما الكاتب الذي ابقوا عليه ، فهو عاجز ولا يستطيع أن يحرر كتاباً ، ومأمور الاقتصاد لا يدرك شيئاً من هذا الفن ، وليس بمخرج من مدرسة عالية . وما عين لهذه الوظيفة ، الا بوساطة يعرفها المدير والمفتش ، ولا يسعنا ذكرها .

وقد انتهت اعمال مصلحة الدفاع الزراعي ، منذ مدة تنوف على السنتين . وبالرغم من انتهاء اعمالها ، ولزوم تسريح موظفيها أبقوا عليهم ، فلما تم التنسيق الاخير ، أخرجوا مأمور المحاسبة ، ولم يلبثوا أن أعادوه الى وظيفته ، في حين انه عاجز عن اجراء عملية ضرب بسيطة ، ويقرب عمره من الستين .

ودليل ساطع على تأخر الامور الزراعية في ولاية حلب ، أن محروقات قضاء كرد طاغ كانت الزمت في سنة ١٩٣٣ بمبلغ قدره ٨٠٠٠٠٠ ليرة سورية ورقاً ، والمقالع بـ ٤٠٠٠٠٠ ليرة ورقاً ، ومحروقات قضاء الجسر بـ ٥٠٠٠٠ ليرة ورقاً تقريباً ، والكوكرت في رأس العين فقد الزم بـ ٧٢٠٠٠ ليرة ذهباً لمدة ستة اشهر فقط ، والبيلون الزم لمدة ثلاث سنوات بـ ١٠٠٠٠٠ ليرة ورقاً ، زد على ذلك بقية مواد الاحراج كالقطران والزفت والجهرة والسماق والكثيرة والعفص والاخشاب والالات الزراعية ، فان لها رسوماً لو الزمت لدرت على

الخزينة بواردات لا يستهان بها ، فهل حالة الزراعة والاحراج اليوم كما كانت عليه قبلاً .

التنسيق في الاشغال العامة بحلب

ما من شك في أن التنسيقات التي تمت في المنطقة الشمالية بحلب ، كان رائدها التشفي والانتقام دون المصلحة العامة ، ذلك لأن هذه الدائرة كانت تشتغل بجد وانتظام ، وكانت مثالاً عما تبديه من الفعالية والعناية بشؤون المباني والطرق العامة ، وهي أي المنطقة الشمالية ومركزها حلب ، أوسع من المنطقة الجنوبية بدمشق .

فكيف بعد هذا كله أن تعمد الوزارة بادىء بدء ، الى الغاء مركز رئيس المهندسين فيها ، وتبقي على مركزين من هذا القبيل بدمشق . والغريب انها نسقت رئيس المهندسين واستعاضت عنه بمهندس من دمشق .

ولما لم تجد سبباً لتسريحه عن العمل بتاتاً ، عينته مكان المهندس الدمشقي في الوقت ذاته وبالمرتب ذاته . فاذا كان مذنباً ، فلمَ أعادت تعيينه ؟ واذا كانت وظيفته غير ضرورية تستوجب الالغاء ، فلمَ أتت اليها بسواه ؟

انا لا نريد أن نبحث عن الموظفين الدائمين ، وخصوصاً الحلبيين الذين اخرجوا والموقتين الغرباء الذين ابقوا . فما دام باب المحسوبيات مفتوحاً في عهد هذه الوزارة ، فمن العبث أن نقول ان التنسيق لم يقصد به سوى الغايات الشخصية التي لا تتفق مع المصلحة العامة في شيء .

ولكنْ شيئاً واحداً لا نستطيع أن نسكت عنه ، واعني به اخراج الموظف الوطني الدائم ، الذي اكسبه القانون حقوقاً لا يجرؤ أحد على مسها ، وابقاء الموقت من الاجانب ، الذين لا تربطهم بالبلاد رابطة ما ، اللهمَّ الا المنفعة واملاء الجيوب ، عمرت البلاد أم خربت .

نعم ، ان الوزارة فعلت ما فعلت ، إذ علمت أن القائم على الادارة بحلب لا ينزل عند ارادتها ورغباتها في ترويج قضايا بعض المتعهدين الملتزمين ، وتعيين

الموظفين بايجاد وظائف موقتة لا لزوم لها ، وترفيع البعض من المحاسيب والمتمسين ، وتنحية الآخرين من المغضوب عليهم .

هذا من جهة الادارة ، وأما الاقتصاد في النفقات ، فبديهي أن الاجانب الذين ابقوا في وظائفهم يتقاضون من المرتبات أضعاف ما كان يتقاضاه المنسقون ، يضاف اليها الاكراميات والتقاعديات اللازم تأديتها للمنسقين الذين لم يستند في اخراجهم الى سبب قانوني ، فضلاً عن الخلل الذي أصاب الادارة ، والشبهات التي وقعت في محاسبتها ، مما حمل وزارة المالية على أن تبعث بمفتشها للتحقيق عنها ، فاذا فرضنا جدلاً ، لزوم التنسيق - وقد بيّنا فيما سبق انه لم يكن لازماً بوجه من الوجوه — في دائرة النافعة بحلب ، افلم يكن من اللازم الارجح ان يصيب الاجنبي المنتفع قبل ابن البلاد المحتاج .

التنسيق في دوائر الداخلية بحلب

ان التنسيق الذي تم في دائرة الداخلية لا يختلف بشكله واسسه عما تم في بقية الدوائر فليس فيما اجرته الوزارة في الداخلية ما يدل على نية حسنة او غاية غير مقصودة . واننا لا نذكر في هذا المجمل الا بعض الوقائع البسيطة ففيها الدليل الكافي على صحة ما نقول :

ا — كانت كل دائرة من دوائر نفوس الاقضية فيما مضى تحوي كاتباً ومعاوناً . وكانت وظيفتها عبارة عن تسجيل وقوعات المواليد والوفيات فقط . فلما اصدرت الحكومة قانون النفوس في سنة ١٩٣٢ زادت هذه الاعمال بما تضمنه القانون من معاملات تستلزم وقتاً ، فضلاً عن المأمورين . فعوضاً عن ان تنظر الوزارة في تزيد هذا العدد من الموظفين لامكان اتمام معاملات النفوس - وهي على ما هي عليه من الاهمية - في وقت قريب قامت فألغت وظائف مأموري النفوس في اكثر الاقضية واضافتها الى كتاب الرسائل ، الذين لم يستطيعوا أن يقوموا بالوظيفتين معاً ، فعمّ الخلل .

ب ــ ان وزارة الداخلية عمدت الى تنسيق بعض الموظفين ، دون أن يكونوا قد اكملوا السن القانونيـة ، أو ارتكبوا جرماً يستوجب اخراجهم ، مثال ذلك انها نسقت كاتب الرسائل والنفوس ، في قضاء اعزاز دون سبب من الاسباب واستعاضت بآخر ليس اهلاً للوظيفة ، خصوصاً وانه ذو معلولية كان من اللازم النظر فيها قبل تعيينه .

ج ــ ان الغاء بعض النواحي واضافتها الى سواها قد ادى الى مشكلات جمة ، فلم يعد بامكان الفلاح صاحب العلاقة والمصلحة في مركز الناحيـة ان يتوصل الى مراجعتـه الا بصعوبة زائدة ، لبعد المسافة ما بين الناحية الملغاة ، والمركز الجديد ، مثال ذلك ناحية « ابو قلقل » والحاقها بناحية « الخفسة » فان هذا الالحاق قد أبعد الشقة على اهالي الاولى ، لأن المسافة بين ابو قلقل والقرى التي تجاورها ٢٥ كيلو متراً فهل يستطيع الفلاح ان يقضي حاجته مشياً على الاقدام لقطع هذه المسافة ؟. ولا ننسَ ان بعض النواحي كناحية التبني مثلاً ، تبعد عن نفس مركز اللواء ، أي دير الزور ٤٥ كيلو متراً ، وبعض القرى التابعة لها تبعد عنها نفسها ٤٠ كيلو متراً ، فالحاقها باللواء ابعد المسافة عن هذه القرى ، ما يقرب من ٩٠ كيلو متراً ، هذا مع العلم بانه قد الغي من النواحي على هذا النمط ما يبلغ عدده عشرين ناحية .

وليس ببعيد ان تجري مثل هذه التعديلات المضرة بالمصلحة العامة ما دامت الغاية من ورائها حزبية شخصية . ولا أدل على صحة قولنا من تعيين كاتب رسائل قضاء « جسر الشغور » قائم مقام له ــ ولم يمضِ على اشتغاله متمرناً في كتابته الرسائل المذكورة اكثر من سنة واحدة .

التنسيق في دوائر الصحة بحلب

ان التنسيق في دوائر الصحة بحلب تناول المراكز الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وفصل اصلح العناصر الطبية عن العمل ، واكثرها علماً وعملاً واخلاقاً . فالاطباء الذين اخرجوا هم من الكهول الاشـداء الذين اكتسبوا أحسن المواقف الطبية بالخبرة والممارسة الطويلة ، فاخراجهم بدون مبرر قانوني

والاستعاضة عنهم باطباء مبتدئين غير مجربين ، ليس من الحكمة ولا من المصلحة في شيء ، وهذا الدليل :

ا ــ ان مدير الصحة نُسق وسيتقاضى تقاعداً يعادل ثلاثة ارباع مرتبه ، والحقت وظيفته بطبيب مستشفى الرازي ، فاختلت الادارتان معاً ، إذ لا يتمكن طبيب واحد من ادارة شؤون المستشفى وصحة الولاية في وقت واحد ، خصوصاً وقد اضطرت الحكومة لاملاء الشاغر فأسرفت في مرتب المدير الجديد .

ب ــ نُسق رئيس اطباء مستشفى الزهري وطبيبه ، وكلاهما اختصاصي قدير خال من كل شائبة اخلاقية أو علمية ، وعين بدلهما طبيب غير اختصاصي بهذا النوع يعني بتعيين الجراثيم والفحوص المجهرية الزهرية ، فهو اذن لا يستطيع ان يقوم باعباء هذه الوظيفة ومرتب التقاعد الذي يتقاضاه كل من الطبيبين المنسقين لا يقل عن مرتب الطبيب الجديد .

ج ــ نسق طبيبا قضاء جبل سمعان على النسق ذاته . والطبيبان الشرعيان اخرجا بدون سبب قانوني مع ان مرتبي تقاعدهما يساوي مرتب الطبيب المعين بدلهما . ومن ذلك يتضح ان الاقتصاد لم يتم ، وانما وقع الضرر بكل من الخزينة والمصلحة معاً ، وان الوزارة التي قامت بالتنسيق لم ترم من ورائه إلا الى غايات شخصية ، والا لكانت قد عهدت بالامر الى مجلس صحي اعلى ينتخب من خيرة الاطباء السوريين فيقرر الصالح دون الضار .

التنسيق في معارف حلب

ان التطور الذي اخذته قضية التنسيق في معارف حلب ، يدل بوضوح على ان القائمين بالعمل لا يستطيعون ان يعملوا بملء ارادتهم . فبينما كان المقصود من التنسيق اصلاح وضعية المعارف في حلب باحداث تغيير في اهم وظائفها الرئيسية ، اذا به انقلب فعاد بالضرر الفادح على ابناء البلد من اناث وذكور ، فسدت في وجوههم ابواب التعليم ، والغيت دار المعلمين ودار المعلمات ، لحصرتا في دمشق ، وقضي على التعليم الابتدائي وعلى بعض المدارس الابتدائية بالعطل ،

ما دام البعض من صفوفها يحتوي على عدد يزيد على العدد الممكن تعليمه من الطلاب ، في حين انا نرى الامم المجاورة ، تسعى بكل ما لديها من وسائل لجعل التعليم الابتدائي اجبارياً لانتشال ابنائها من هوة الجهل .

وقد نسق من المعلمين في مدارس حلب ١٦ معلماً ، اعيد منهم ٩ . وهذا دليل على ان تنسيقهم ، لم يكن نتيجة درس وتثبت ، وانما كان هوى في نفوس الوزارة أو اللجنة التي اختارت زيداً دون عمرو . فلما اعيد اليها الصواب عادت فعدلت عما فعلت . ومن الثابت الاكيد ، ان كثيرين من الذين ابقوا في وظائفهم ، أقل كفاءة من الوجهتين : العلمية والاخلاقية ، من الذين اخرجوا بسبب سوء سلوكهم .

لهذه الاسباب ، نرجو من فخامتكم التفضل بالنظر في قضية المنسقين الذين نأمل أن يستردوا بعنايتكم حقوقهم المهضومة ، وذلك بتأليف لجنة حيادية تدرس قرارات التنسيق واحوال المنسقين كل على حدة ، لتتثبت من سوء النتيجة التي آلت اليها . وتفضلوا بقبول الاحترام .

معتمد لجنة منسقي حلب
عبداللطيف الاميري

ويدلنا كلا التقريرين ، على اغراض الحكومة الحزبية ، واهواء وزرائها الشخصية ، وعلى جهلها الاداري في اصول التنسيق والاقتصاد ، وعلى انتقامها من اناس لم يدينوا بمذهبها وسياستها . ومع ان التقريرين قدما الى المفوض السامي الذي بيده وبيد مستشاريه يتم كل أمر ، وهو المسؤول والمشرف على شؤون الدولة ، فشكوى الشاكين بقيت بلا جواب ، وتصرفات الحكومة لم تقف عند حد ، وبات الشعب يخشى التمادي في الغي والعبث بحقوق العباد .

ولعل القارىء يسأل : ما هو المقصود من اعطاء حكومة « حقي العظم » هذه الصلاحية ؟ وما هي الحكمة في اجراء هذه التنسيقات ؟

الجواب ـ اولاً : ان السلطة الفرنسية ارادت وزارة ، يطيع وزراؤها الامر مهما كان سيئاً .

ثانياً : عقد معاهدة دون اعتراض . ولهذين القصدين اباحت لها اجراء ما لا تجيزه القوانين .

قال لي أحد الفرنسيين المقربين الى المفوض السامي : « ان ما اجريناه لأجل استقبال الشعباني والاحتفال بمقدمه ، كان للنكاية بجماعة الوطنيين ، إذ نحن نعلم قيمة الوزراء ، ولكن اتينا بهم لنرغمكم على قبول ما طلبناه منكم » . فما معنى هذا القول ؟

أما السيد الشعباني فرغم ثقافته العليا ، ورغم معلوماته السياسية الواسعة ، ورغم انه عسكري من صنف الاركان ، ولكن مطامعه وغروره ، وحرصه على المنصب جعلته يرتكب الاخطاء ، ويمشي مع هؤلاء ، وينقاد الى السلطة الفرنسية وهو يعلم انها لا تريد خيراً للامة ، وبذلك اضاع ذكاءه ، واضاع مواهبه العلمية والعسكرية ، واضاعته البلاد في وقت كانت تحتاج اليه والى امثاله .

١٠٧ — خطبة الشعباني في انطاكية

قالت جريدة « الوقت » الحلبية : خطب الاستاذ الشعباني في انطاكية ، يوم كان وزيراً للمالية ، فقال بالتركية موجهاً كلامه للمتظاهرين : « امين اولالم كه استقبال بزمدر ، فرنسا ايله يابه جقمز معاهــده فرنسا نك بكله ديكي برامر محققدر ، فرنسا هيج برزده استعمار فكريله كيرماشدر ، تاريخ ميداندەدر ، فرنسا نره يه كيتمش ايسه وكيرمش ايسه ، اوراده علم ومعرفتي وحريتي تأسيس إيتدكد نصكره استقلاللريني كنديلرينه ويرەرك جيقشمدر ، بو دائما بويله اولمشدر وياقين برزمانده سوريه نك استقلالي ويرەجكدر » .

وترجمتها : « اطمئنوا فالمستقبل لنا ، ومن المحقق اننا سنعقد المعاهدة مع فرنسا . ان فرنسا لم تحتل بلاداً بقصد الاستعمار ، والتاريخ شاهد ، بل اينما

حلت عممت العلم والمدنية والحرية . وبعد تأسيسها هذه الامور ، منحت السكان حريتهم واستقلالهم ، وخرجت منها ، وهذا ماجرى دائماً ، وانكم سترون ذلك في وقت قريب ، سترون سوريا قد استقلت » .

فهل ما قاله حق ؟ أم انها الاهواء تتكلم !!! سامحه الله وغفر له : لأن اكثر مصارع العقول عند بروق المطامع « كما قال الامام علي » .

وليعلم ابناء هذا الوطن ، ما منيت به هـذه الوزارة من خزي وهوان ، نورد بياناً لوزير العدلية ، اصدره على اثر أمر وزاري ، كان عممه على دوائر التسجيل ، ثم نهته المفوضية عنه ، فاضطر الى ان يصدر بياناً آخر ، يسجل على نفسه وعلى اصحاب المعالي زملائه ، ان قراراتهم لا قيمة لها ، ان لم توافق عليها السلطة الفرنسية التي أشار اليها السيد الشعباني .

١٠٨ – بيان وزير العدلية الى المحاكم

قال السيد سليمان جوخدار وزير العدلية ، تحت عنوان : تعيم الى جميع المحاكم :

« لا صفة لبلاغنا ذي الرقم ١٢٠٩٦ تاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣ » .

« ان قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٢٧٩ تاريخ ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ بخصوص تسجيل معاملات الزواج ، قد بلغ اليكم للعلم به لا للعمل به ، لأن قرارات مجلس الوزراء عبارة عن رأي هذه الهيئة ، وليس لهـا بنفسها قوة تنفيذية حسبما جاء بكتاب فخامة رئيس مجلس الوزراء المبلغ اليكم في سنة ١٩٣٣ رقم ٨٥٠٠ » .

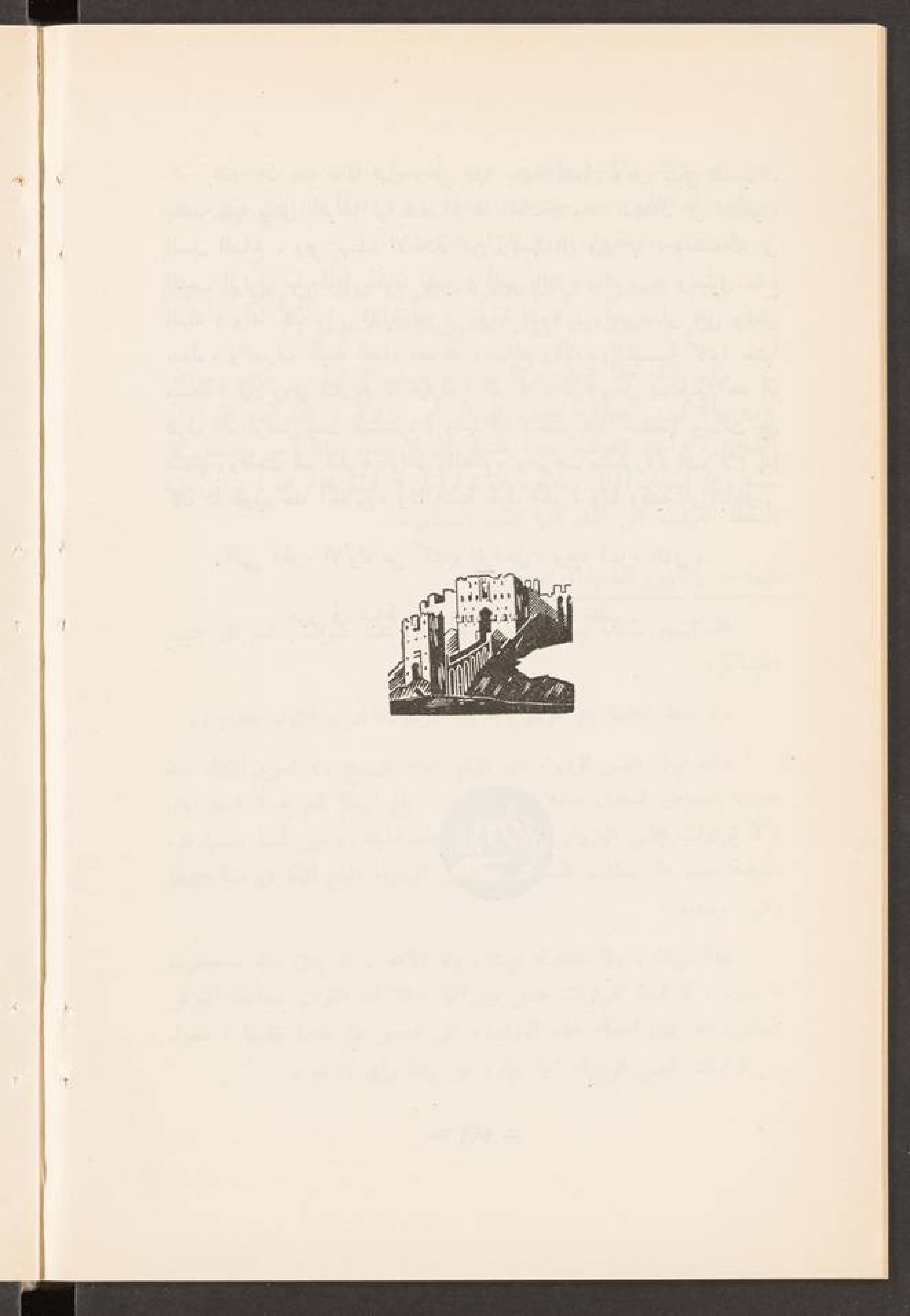
هذا البيان ، ولا شك له قيمته ، وله دلالته . انه يمثل حالة حكومة مأجورة ، لا قيمة لقرارات مجلس وزرائها ، الا اذا اقترنت بمصادقة المفوض السامي . انه يمثل اجتهاد هذه الوزارة ، التي تسخر من نفسها بنفسها ، فتقول عن قرارات مجلس الوزراء انها عبارة عن بيان رأي لا غير .

فاذا كان هذا حالها فهل يرتجى منها خدمة للامة ؟ وهل يمكن للشعب ان يعتمد عليها ويثق بأقوالها أو يقـدم لها الطاعة ؟ واذا استحال على الحكومة العمل الصالح ، وهي بهـذه الاخلاق من رئيسها الى وزرائها ، واستحال على الشعب الوثوق بها ، فماذا يكون المصير ؟ أليس الظلم ، والفوضى ، وتعطيل مصالح العباد ؟ واذا كان وزير المالية افرغ خزانة الدولة ، والجوخدار نافق ونقض مبدأه ، وانصرف غنيمة لقضاء مصالحه ومصالح زبائنه ، والبقيـة كانوا خشباً مسندة . فهل يروي التاريخ لنا مهازل اكثر مما ذكر ؟ وهل يستطيع احد أن يقول بأن فرنسا ليست مستعمرة ؟ وانها اذا دخلت بلاداً اصلحتها وعدلت بين سكانها ، وقدمت لهم الحرية ، والعلم والنظام ، وخرجت مشكورة ؟ اللهم لا ! إذا كان لنا قلوب تفقه الحقائق ، ولنا السنة تقول الحق ، ولنا وطنية تأبى الباطل .

« انتهى الجزء الأول من كتاب المراحل ، ويليه الجزء الثاني » .

حرر في شباط سنة ١٩٣٦ في مدينة حلب .





فهرس الكتاب

الجزء الأول من « المراحل »

صفحة	
١	اهداء الكتاب
٣	المقدمة

الفصل الأول « الانتداب بوجه الاجمال »

ما قاله رجالات فرنسا المستعمرون عن الانتداب وفوائده

١١	ما قاله الموسيو ده جوفنل عام ١٩٢٠
١١	ما كتبته جريدة « الماتان » عام ١٩٢٦
١٢	ما كتبه بيير لنايل في جريدة « البارول »
١٢	ما قاله الجنرال ويغاند عام ١٩٢٦
١٣	ما قاله الموسيو بريان عام ١٩٢٦
١٣	ما قالته غرفة تجارة ليون عام ١٩٢٦
١٣	ما قاله الموسيو جان فلوريه عام ١٩٣٣
١٥	ما قالته جريدة « لا كورسبوندانس انترناسيونال » عام ١٩٣١
١٥	ما قاله النائب الفرنسي المعروف الموسيو باغانون عام ١٩٣١
١٦	ما قالته جريدة « الطان » عام ١٩٢٦
٢٤	ما قاله الكاتب جورج دوكرك عام ١٩٣٣
٢٤	ما قاله الكونت غونت بيرون عام ١٩٣٥
٢٥	ما قاله الكاتب الفرنسي ب. ف. في « التريبون دوناسيون » عام ١٩٣٤
٢٦	ما كتبه الموسيو بيرتنجه نائب باريس ورئيس لجنة الجزائر والمستعمرات عام ١٩٣٥
٢٨	ما كتبته « الايكو ده باري » عام ١٩٣٥

ما قاله بعض الرجالات عن الانتداب وسياسته

صفحة

٢٩ ما قاله الأستاذ « هوكينغ » مؤلف كتاب روح السياسة العالمية عام ١٩٣٠
٣١ ما كتبه الموسيو جورج فوشه عن تأثير سوريا ولبنان
٣٢ ما قاله بول بونكور عام ١٩٣٥
٣٣ ما كتبه بيير آليب عن سوريا ولبنان عام ١٩٣٥
٣٦ ما قاله الموسيو « رينه دارياس » سنة ١٩٢٥
٣٦ ما قاله هنري ده شانبون في جريدة المساء الجديد سنة ١٩٣٣
٤٠ ما قاله الموسيو موريس برنو
٤٤ ما قاله الكونت سفورزا في جريدة الديبش عن الانتداب عام ١٩٣٥
٤٥ ما قاله جان لونغه عام ١٩٣٤

الفصل الثاني « أعمال بونسو ومراحل ومحاولات سياسته »

المرحلة الأولى « مرحلة الدرس »

٥٢ صورة البيان الذي اذاعته وزارة « الداماد » يوم تعينها من قبل « دي جوفنيل » ومعاهدة سنة ١٩٢٦ وما جاء فيها
٥٧ لماذا سميت المرحلة الأولى بمرحلة الدرس
٥٩ البيان الاول « لبونسو » وفيه شرح لسياسة الانتداب في سوريا في ٢٧ تموز عام ١٩٢٧
٦٤ المؤتمر الوطني الأول في بيروت والرد على بيان بونسو في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٢٧
٧٣ تحليل البيان السوري
٧٥ تقرير الوفد السوري الى عصبة الأمم عن بيان بونسو في ١٢ ايلول ١٩٢٧
٨١ ماذا فعل بونسو بعد ان اذاع بيانه

المرحلة الثانية « تجربة النبات »

صفحة

٨٢ وزارة الشيخ تاج الدين عام ١٩٢٨
٨٤ ما هي العوامل التي ادت الى اجراء الانتخابات والدعوة الى « جمعية تأسيسية »
٨٥ ما عمله « بونسو » قبيل الانتخابات وبعدها
٨٧ تعديل الدستور اللبناني
٨٧ كتاب « كارو » الى جريدتي « المعرض » والبرق »
٨٨ جواب جريدتي « المعرض والبرق » على كتاب « كارو »
٩٠ الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ وما عمله الوطنيون في سبيل وضع الدستور
٩١ خطاب « بونسو » في افتتاح مجلس الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران عام ١٩٢٨
٩٦ خطاب الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة يوم الافتتاح
٩٧ خطاب السيد هاشم الاتاسي عند انتخابه رئيساً للمجلس التأسيسي
٩٨ اسباب فساد « طبخة » الدستور ووقوع الاصطدام بين بونسو والوطنيين
١٠٠ خطاب الموسيو بونسو . نص المواد الست ٢ و٣٢ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و ١١٢
١٠٢ بيان الشيخ تاج وطلباته في الجمعية التأسيسية
١٠٤ جواب المجلس التأسيسي على بيان العميد بونسو في ٩ آب ١٩٢٨
١٠٥ قرار بونسو بتأجيل اجتماع الجمعية التأسيسية ثلاثة اشهر في ١٠ آب ١٩٢٨
١٠٦ ما جرى بعد التأجيل وكيف اغلق المجلس التأسيسي
١٠٧ كتاب السيد هاشم الاتاسي على اقتراح بونسو
١٠٨ جواب بونسو على كتاب السيد هاشم الاتاسي في ٣ شباط ١٩٢٩
١١٠ ما نستفيده من الكتابين

المرحلة الثالثة « الجهود الساكنة »

١١٢ الجهود الساكنة
١١٦ اعلان الدساتير الخمسة في ٢٥ ايار ١٩٣٠

صفحة

١١٧ معنى المادة ١١٦ التي وضعها بونسو في الدستور السوري المعلن من قبله
١٢٠ كتاب بونسو الى الشيخ تاج الدين يوم عزله عن الحكم
١٢٠ المجلس الاستشاري وما كان من اعماله
١٢٠ اعلان الانتخابات ومقدماتها في ٩ كانون الاول ١٩٣١
١٢٣ اجتماع المجلس الاستشاري وبيان بونسو في ٧ كانون الاول ١٩٣١
١٢٧ الاعضاء الذين اجتمعوا في المجلس الاستشاري
١٢٧ ماذا أفاد البيان؟
١٣١ بيان الكتلة الوطنية رداً على البيان والدعوة للانتخابات في ١٠ كانون الاول ١٩٣١
١٣٥ تقرير لجنة الانتدابات في عصبة الامم عن تزوير الانتخابات
١٣٧ تعليقنا على التقرير
١٤٢ رد الجمعية العربية في باريس عام ١٩٣١ على اقوال «بونسو» عن الانتخابات
١٤٥ الميثاق العربي القومي عام ١٩٣١

المرحلة الرابعة «تنفيذ الدستور اسماً لا فعلاً»

١٤٨ مرحلة تنفيذ الدستور
١٤٩ قضية لبنان وتعليق الدستور اللبناني
١٥١ قرار بونسو بحل المجلس النيابي اللبناني في ٩ ايار ١٩٣٢
١٥٣ ما كان من اصلاحات «شارل دباس» في لبنان
١٥٥ خطاب المطران مبارك ضد الاوضاع الحاضرة وضد الحكومة في ٩ شباط ١٩٣٣
١٥٦ الخطاب الثاني للمطران مبارك في ٢٦ شباط ١٩٣٣
١٥٧ معنى الخطابين ومنزاهما
١٥٧ ما قالته غرفة التجارة في سوريا ولبنان
١٥٨ بيان بونسو عن اسباب تعليق دستور لبنان
١٦٠ هل ما ادعاه كان حقاً

صفحة

١٦٢ مقالة « الأحرار » جواباً على بيان العميد « بونسو »
١٦٤ مقالة السيد توفيق عواد في جريدة « النهار »
١٦٧ تشكيل الوزارة السورية واجتماع المجلس النيابي وانتخاب رئيس الجمهورية في ٢ حزيران ١٩٣٢
١٦٨ يوم افتتاح المجلس في ٧ حزيران ١٩٣٢
١٧١ خطاب نائب حماه الدكتور توفيق شيشكلي
١٧٢ خطاب لطفي الحفار نائب دمشق في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية
١٧٣ خطاب محمد علي العابد بعد انتخابه رئيساً للجمهورية السورية
١٧٤ تأجيل المجلس النيابي وتأليف الوزارة
١٧٥ كيف صدق الوطنيون الانتخابات المزيفة
١٧٨ نتائج تزوير الانتخابات عام ١٩٣٢
١٧٩ وزارة التفاهم النزيه وما جرى من الحوادث
١٨٣ بيان الكتلة الوطنية بعد انعقاد مؤتمرها في حمص في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢
١٨٤ انعقاد المجلس ورجوع الاعضاء الوطنيين اليه في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢
١٨٤ القانون الاساسي للكتلة الوطنية في مؤتمر حمص والموقعون عليه
١٩٣ البيان الوزاري لحكومة حقي العظم في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ وما جرى في المجلس النيابي
٢٠٢ بيان المفوض السامي الذي تلاه امام لجنة الانتدابات عن سوريا ولبنان وجبل الدروز وبلاد العلويين ولواء الاسكندرون ونشره في ٤ شباط ١٩٣٣
٢٠٢ نص البيان الحرفي
٢٠٧ البيان الذي اذاعته الكتلة الوطنية على الشعب الكريم
٢٠٩ مجيء «بونسو» الى دمشق
٢١١ بيان « حزب الانقاذ » صنيعة الفرنسيين كنموذج للاحزاب الاخرى التي تدين بسياسة الانتداب

صفحة

٢١٦ تأليف الوزارة واعادة حقي العظم لرئاسة الوزارة
٢١٦ «بونسو» وسياسته وماذا أراد من تأليف هذه الوزارة

المرحلة الخامسة «مرحلة النكاية»

٢١٩ مرحلة النكاية
٢٢٠ بيان وزارة حقي العظم في جلسة المجلس النيابي في ٩ ايار ١٩٣٣ وما جرى في الجلسة.
٢٢٨ لماذا سافر ابن بركات والشيخ تاج الدين وانهاء وظيفة «بونسو»
٢٢٩ اعمال وزارة حقي العظم
٢٣١ برقية الشهباء واحتجاجها على تصريحات ابن بركات
٢٣٤ استقبال الشعباني في حلب عام ١٩٣٣
٢٣٥ تقارير الموظفين عن سوء أعمال الحكومة ، الأول المرسل من قبل امين الحشيمي وعبداللطيف الشطي والثاني المرسل من قبل موظفي حلب
٢٥٩ خطبة الشعباني في انطاكيه
٢٦٠ بيان وزير العدلية السيد سليمان جوخدار الى المحاكم.





